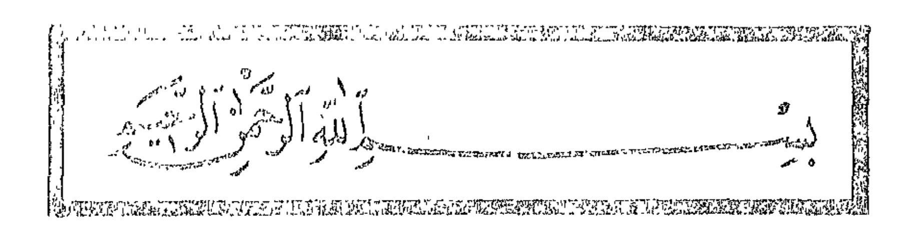




كتاب الطهارة

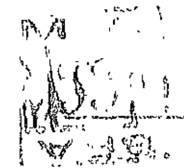
معنى الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة عن الأقذار والأوساخ ، سواء كانت حسية ، أو معنوية ، ومن ذلك ماورد في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل على مريض قال : « لا بأس ، طهور إن شاء الله » ، والطهور كالمطهر ، المطهر من الذنوب فهو صلى الله عليه وسلم يقول : إن المرض مطهر من الذنوب ، وهي أقذار معنوية ، ويقابل الطهارة النجاسة ، ومعناها في اللغة : كل شيء مستقذر ، حسياً كان ، أو معنوياً فيقال للآثام : نجاسة وإن كانت معنوية ، وفعلها : نجس ، بفتح الجيم وضمها وكسرها ، ينجس ، بفتح الجيم وضمها ، نجاسة ، فهو نجس ، ونجِس ، بكسر الجيم وفتحها ، ومن المفتوح قوله تعالى : « (إنما المشركون نجس) » .

أما تعريف الطهارة والنجاسة في اصطلاح الفقهاء ففيه تفصيل المذاهب (1) .

---

(1) الحنفية — قالوا : الطهارة شرعاً النظافة عن حدث ، أو خبث ، فقولهم : النظافة يشمل ما إذا نظفها الشخص ، أو نظفت وحدها ، بأن سقط عليها ماء فأزالها . وقولهم : عن حدث يشمل الحدث الأصغر ، وهو ما ينافي الوضوء من بول ونحوه ، والحدث الأكبر ، وهو الجنابة الموجبة للغسل ، وقد عرفوا الحدث بأنه وصف شرعي يحل بأعضاء الوضوء ، أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ، ويقال له : نجاسة حكمية ، بمعنى أن الشارع حكم بكون الحدث نجاسة تمنع من الصلاة ، كما تمنع منها النجاسة الحسية ، أما الخبث فمعناه في الشرع العين المستقذرة التي أمر الشارع بإزالتها .

وبهذا تعلم أن النجاسة تقابل الطهارة ، وأنها عبارة عن شيئين : الحدث ، والخبث ، ولكن اللغة تطلقها على كل مستقذر ، سواء كان حسياً ، كالدم ، والبول ، والعذرة ، ونحوها ، أو كان معنوياً ، كالذنوب ، أما الفقهاء فقد خصوا الحدث بالأمور المعنوية ، وهو الوصف الشرعي الذي حكم الشارع بأنه حل في البدن كله عند الجنابة أو في أعضاء الوضوء عند وجود ناقض



ولعل قائلا يقول : إن هذا التعريف يخرج الوضوء على الوضوء بنية القربة إلى الله ، فإن الوضوء الثاني لم يزل حدثاً ولم يرفع خبثاً ، مع كونه طهارة ، والجواب : أن الوضوء على الوضوء بنية القربة وإن لم يزل حدثاً ، ولكنه يزيل الذنوب الصغائر ، وهي أقذار معنوية ، وقد عرفت أن اللغة تطلق الخبث على الأمور المعنوية ، والفقهاء وإن كانوا يخصون الخبث بالأمور الحسية ، ولكنهم يقولون : إن إزالة الأمور المعنوية يقال لها : طهارة ، فالوضوء على الوضوء طهارة بهذا المعنى ، وهناك إيراد معروف ، وهو أنه لا معنى لنقض الريح ، أو المباشرة الفاحشة بدون إنزال مثلا من نواقض الوضوء ، ولا معنى لكون المني يوجب الغسل ، أما الأول : فلأن الريح ونحوه ليس بنجاسة محسة ، وأما الثاني : فلأن المني طاهر ، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول ، أو الغائط ، فلماذا لم تكن الطهارة منه مقصورة على غسل محله فقط ، والجواب : أن قائل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة ، وغافل عن معنى أمارات العبادة ، لأن الغرض من العبادة إنما هو الخضوع بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذي يرسمه هو ، فلا يصح لأحد أن يخرج عن الحد الذي يحده الله لعبادته ، ولا مصلحة للمخلوق في مناقشة أمارات العبادة ورسومها إلا بمقدار ما يمسه من تعب وإعياء ، فإن له الحق في طلب تكليفه بما يطيق ، أما ما عدا ذلك من كيفيات ورسوم فإنها يجب أن تناط بالمعبود وحده ، وهذه مسألة واضحة لا خفاء فيها ، حتى فيما جرت به العادة من تعظيم الناس بعضهم بعضاً ، فإن الملوك لا يسألون عن سبب الرسوم التي يقابلون بها الناس ، ما دامت غير شاقة ، فمتى قال الشارع : لا تصلوا وأنتم محدثون حدثاً أصغر ، أو أكبر ، فإنه يجب علينا أن نمتثل بدون أن نقول له : لماذا ؟ وإلا فيصح أن نقول له : لماذا نصلي ؟ إذ لا فرق ، فإن كلا منهما عبادة له ، جعلها أمارة من أمارات الخضوع له ، الذي يصح أن نقول له : وإذا لم نقدر على الوضوء ، أو الغسل ، أو الصلاة ، فماذا نفعل ؟ وإذا شرع لنا التيمم ، والصلاة من قعود واضطجاع ونحو ذلك مما نقدر عليه ، فالذي من حقنا هو الأمر الذي نسأل عنه ونناقش فيه ، والذي يختص بالإله وحده نؤديه بدون مناقشة ، وهذا بخلاف المعاملات ، أو الأحوال الشخصية ، فإنها متعلقة بمصالحنا ، فلنا الحق أن نعرف حكمة كل قضية ونناقش في كل جزئية .

هذا هو الرأي المعقول ، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال : إن كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمة معقولة وسر واضح ، عرفه من عرفه وخفي على من خفي عليه ، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

. . . .

= وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستقذر حساً بدون نزاع ، وهو وإن لم يكن مرئياً بحاسة البصر فهو مدرك بحاسة الشم ، وهو قبل أن يخرج مرّ على النجاسة الحسية ، على أن الذى يقول : إن الريح لا ينقض وأن البول أو الغائط يوجبان غسل محلهما فقط ، يلزمه أن يقول : إن الإنسان لا يلزمه أن يتوضأ فى حياته إلا مرة واحدة ، فإن النوم ليس بنجاسة ، والريح ليس بنجاسة ، والبول والغائط نجاسة محلية فقط ، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لا قيمة له ، لأن الواقع أن الله قد شرع الوضوء لمنافع كثيرة : منها ما هو حسى مشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للأقذار خصوصاً الفم والأنف . ومنها ما هو معنوى : وهو الامتثال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء بعظمة خالقه دائماً ، فينتهى عن الفحشاء والمنكر ، وذلك خير له فى الدنيا والآخرة ، فإذا كان الوضوء لا ينتقض فقد ضاعت مشروعيته وضاعت فائدته

وأجاب عن الثانى بأن قياس البول والغائط على المنى قياس فاسد واضح الفساد ، لأن المنى يخرج من جميع أجزاء البدن باتفاق ، ولا يخرج غالباً إلا بعد مجهود خاص ، ثم بعد انفصاله يحصل للجسم فتور ظاهر ، وبديهى أن الغسل يعيد للبدن نشاطه ويعوض عليه بعض ما فقده ، وينظف ما عساه أن يكون قد علق بجسمه من فضلات ، ومع هذا كله فإن مشروعية الغسل فوراً عقب الجنابة من محاسن الشريعة الإسلامية ، فإن الإنسان لا يستغنى عن النساء فيضطر إلى تنظيف بدنه ، بخلاف ما إذا لم يكن الغسل ضروريا ، فإنه قد يكسل ، فتغمره الأقذار ، ويؤذى الناس برائحته ، فكيف يقاس هذا بالبول المتكرر المعتاد الذى يخرج من مكان خاص بدون مجهود ؟ ! ، فالقياس فاسد من جميع الوجوه ، وعلى كل حال فإن العبادات يجب أن يؤديها الإنسان طاعة لله عز وجل بدون أن ينظر إلى ما يترتب عليها من منافع دنيوية ، وإن كانت كلها منافع .

المالكية — قالوا : الطهارة صفة حكمية توجب لموصوفها استباحة الصلاة بثوبه الذى يحمله ، وفى المكان الذى يصلى فيه ، ومعنى كونها صفة حكمية أنها صفة اعتبارية . أو معنوية قدّرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ونحوها ، وهذه الصفة إن قامت بالمصلى نفسه ، بأن كان متطهراً من الحدث الأصغر والأكبر أباحت له الصلاة ، وإن قامت بالمكان الذى يريد الصلاة فيه أباحت له الصلاة فيه ، وإن قامت بالثوب الذى يحمله أباحت له الصلاة به ، وعلى كل حال ، فهى أمر معنوى تقديرى لا أمر حسى مشاهد ، ويقابلها بهذا المعنى أمران : أحدهما النجاسة ، وهى صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة بما يحمله من ثوب . أو فى المكان الذى قامت به . ثانيهما : الحدث ، وهو صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له ، =

. . . .

= بمعنى أن النجاسة صفة تقديرية ، تارة تقوم بالثوب فتمنع الصلاة به ، وتارة تقوم بالمكان فتمنع الصلاة فيه ، وتارة تقوم بالشخص ، ويقال لها : حدث ، فتمنعه من الصلاة ، وعلى كل حال ، فالحدث هو الوصف الذى قدره الشارع ، وقد يطلق على نواقض الوضوء الآتى بيانها ، وقد تطلق النجاسة على الجرم المخصوص ، كالدم ، والبول ونحوهما .

الشافعية — قالوا : تطلق الطهارة شرعا على معنيين : أحدهما فعل شيء تستباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أو فعل ما فى معناها ، وعلى صورتهما ، كالتيمم والأغسال المسنونة والوضوء على الوضوء ، ومعنى هذا أن وضع الماء على الوجه وسائر الأعضاء بنية الوضوء يقال له : طهارة ، فالطهارة اسم لفعل الفاعل ، وقوله : أو ما فى معناها ، كالوضوء على الوضوء ، والأغسال المسنونة معناه أنها طهارة شرعية ، ومع ذلك فلم يترتب عليها استباحة الصلاة ، لأن الصلاة مستباحة بالوضوء الأول وبدون غسل مسنون ، لأن الذى يمنع من الصلاة الجنابة ، والاغتسال منها واجب لا مسنون ، فلا بد من إدخالها فى التعريف ، حتى لا يخرج عنه ما هو منه . ثانيهما . أنها ارتفاع الحدث ، أو إزالة النجاسة أو فى ما معناهما ، وعلى صورتهما ، كالتيمم والأغسال المسنونة الخ ، فالطهارة هى الوصف المعنوى المترتب على الفعل ، فالحدث يرتفع بالوضوء أو الغسل إن كان أكبر ، والارتفاع مبنى على فعل الفاعل ، وهو المتوضئ . أو المغتسل ، والنجاسة تزول بغسلها ، وهذا هو المقصود من الطهارة ، فإذا أطلقت تنصرف إليه ، أما إطلاقها على الفعل ، فهو مجاز من إطلاق المسبب ، وهو الارتفاع ، على السبب ، وهو الفعل .

الحنابلة — قالوا : الطهارة فى الشرع هى ارتفاع الحدث وما فى معناه ، وزوال النَّجَس ، أو ارتفاع حكم ذلك ، فقولهم : ارتفاع الحدث معناه زوال الوصف المانع من الصلاة ونحوها ، لأن الحدث هو عبارة عن صفة حُكمية قائمة بجميع البدن أو ببعض أعضائه ، فالطهارة منه معناها ارتفاع هذا الوصف ، وقولهم : أو ما فى معناه ، يريدون به ما فى معنى ارتفاع الحدث ، كالارتفاع الحاصل بغسل الميت ، لأنه ليس عن حدث ، وإنما هو أمر تعبدى ، فهو لم يرفع حدثاً . مثله الوضوء على الوضوء ، والغسل المسنون ، فإنهما فى معنى الوضوء . والغسل الرافعين للحدث ، ولكنهما لم يرفعا حدثاً وقولهم : وزوال النجس ، أى سواء زال بفعل الفاعل ، كغسل الشيء الذى أصابته نجاسة ، أو زال بنفسه ، كانقلاب الخمر خلا ، وقولهم : أو ارتفاع حكم ذلك ، معناه ارتفاع حكم الحدث وما فى معناه ، أو ارتفاع حكم النجس ، وذلك يكون بالتراب ، كالتيمم عن حدث أو خبث ، فإنه يرتفع بالتيمم حكم الحدث ، وحكم الخبث ، وهو المنع من الصلاة .

أقسام الطهارة

ذكرنا في تعريف الطهارة تفصيل عبارات المذاهب ، وهي وإن اختلفت في بعض النواحي ، ولكن يمكن أن نأخذ منها معنى للطهارة متفقاً عليه ، وهو أن الطهارة شرعاً صفة اعتبارية قدرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ، وجواز استعمال الآنية والأطعمة وغير ذلك ، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة في المكان أن يكون المكان موصوفاً بالطهارة ، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفاً بالطهارة ، واشترط لحل أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفاً بالطهارة ، وهكذا .

فحقيقة الطهارة في ذاتها شيء واحد ، وإنما تنقسم باعتبار ما تضاف إليه من حدث أو خبث ، أو باعتبار ما تكون صفة له ، فتنقسم بالاعتبار الأول إلى قسمين : طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث ، وذلك لأن الشارع أوجب على المصلي أن يكون بدنه وثوبه طاهرين من الخبث ، وأوجب عليه أن يكون بدنه طاهراً من الحدث ، فجعل الطهارة لازمة من هذين الأمرين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى هذين القسمين ، فأما الخبث فهو العين المستقذرة شرعاً ، كالدم والبول ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، وقد ذكرنا لك أن الخبث يصيب البدن والثوب والمكان ، ثم إن الطهارة من الخبث تنقسم بالاعتبار الثاني ، وهو ما جعلت وصفاً له ، إلى قسمين : أصلية ، وعارضة .
فأما الأصلية فهي القائمة بالأشياء الطاهرة بأصل خلقتها ، كالماء والتراب والحديد والمعادن وغيرها مما يأتي في مبحث الأعيان الطاهرة ، فإن هذه الأشياء موصوفة بالطهارة بأصل خلقتها ، وأما الطهارة العارضة فهي النظافة من النجاسة التي أصابت هذه الأعيان ، وسميت عارضة ، لأنها تعرض بسبب المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وتراب وغيرهما ، مما يأتي بيانه في مبحث إزالة النجاسة ؛ وأما الحدث فهو صفة اعتبارية أيضاً ، وصف بها الشارع بدن الإنسان كله عند الجنابة ، أو بعض أعضاء البدن بسبب ناقض الوضوء من ريح وبول ونحوهما ، ويقال للأول : حدث أكبر ، والطهارة منه تكون بالغسل ، ويشبهه الحيض والنفاس ، فإن الشارع اعتبرهما صفة قائمة بجميع البدن تمنع من الصلاة ونحوها كما يمنعه الحدث الأكبر قبل الغسل ، ويقال للثاني : حدث أصغر ، والطهارة منه تكون بالوضوء ، وينوب عن الغسل والوضوء التيمم ، عند فقد الماء أو عدم القدرة على استعماله .

فلنتكلم في كل ما يتعلق بهذا على الترتيب الآتي :

مبحث الأعيان الطاهرة

قد عرفت من تقسيم الطهارة أنها تنقسم إلى طهارة من الخبث، وطهارة من الحدث. وعرفت أن الخبث عند الفقهاء هو العين النجسة فلنذكر لك أمثلة من الأعيان النجسة. والأعيان الطاهرة التي تقابلها. ثم نذكر لك ما يعفى عنه من النجاسة وكيفية تطهيرها. ولنبدأ بذكر الأعيان الطاهرة. لأن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل. والأشياء الطاهرة كثيرة: منها الإنسان سواء كان حياً أو ميتاً. كما قال تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم». أما قوله تعالى: «إنما المشركون نجس» فالمراد به النجاسة المعنوية التي حكم بها الشارع. وليس المراد أن ذات المشرك نجسة كنجاسة الخنزير. ومنها الجماد. وهو كل جسم لم تحله الحياة. ولم ينفصل عن حيّ. وينقسم إلى قسمين: جامد ومائع فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها. كالذهب والفضة. والنحاس. والحديد. والرصاص ونحوها، ومنه جميع أنواع النبات. ولو كان مخدراً ويقال له: المفسد. وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير نشوة وطرب. كالحشيشة والأفيون. أو كان مرقداً. وهو ما غيب العقل والحواس معاً كالداتورة والبنج. أو كان يضر بالبدن. كالنباتات السامة. فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها ومن المائع: المياه. والزيوت. وعسل القصب. وماء الأزهار والطيب والخل. فهذه كلها من الجماد الطاهر. ما لم يطرأ عليها ما ينجسها. ومنها دمع كل شيء حي وعرقه ولعابه ومخاطه. على تفصيل المذاهب [1].

---

(١) الشافعية — قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر، سواء كان مأكول اللحم أولا. وقالوا بطهارة سم الحية والعقرب.

المالكية — قالوا: اللعاب هو ما يسيل من الفم حال اليقظة أو النوم. وهذا طاهر بلا نزاع. أما ما يخرج من المعدة إلى الفم فإنه نجس. ويعرف بتغير لونه أو ريحه. كأن يكون أصفر. ونتناً فإذا لازم عفي عنه وإلا فلا.

الحنابلة — قالوا بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط، سواء كانت من حيوان يؤكل أو من غيره. بشرط أن يكون ذلك الشيء مثل الهرة أو أقل منها. وأن لا يكون متولداً من النجاسة.

الحنفية — قالوا: حكم عرق الحي ولعابه حكم السؤر طهارة ونجاسة. وستعرفه بعد.

ومنها بيضه الذى لم يفسد . ولبنه إذا كان آدمياً أو مأكول اللحم ، أما نفس الحيوان الحى ، سواء كان إنساناً أو غيره فإنه طاهر بحسب خلقته ، إلا بعض أشياء مفصلة فى المذاهب [١] .

ومنها البلغم والصفراء . والنخامة ، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيته الشرعية والمراد بها الماء الأصفر الذى يكون داخل الجلدة المعروفة ، فهذا الماء طاهر ، وكذلك جلدة المرارة [٢] . لأنها جزء من الحيوان المذكى تابع له فى طهارته . ومنها ميتة الحيوان البحرى . ولو طالت حياته فى البر . كالتمساح [٣] . والضفدع . والسلحفاة البحرية ، ولو كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمى . سواء مات فى البر أو فى البحر . وسواء مات حتف أنفه أو بفعل فاعل . لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان . ودمان : السمك والجراد . والكبد والطحال » . ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل . كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث [٤] ومنها الخمر إذا صارت خلا . على تفصيل فى المذاهب [٥] .

---

(١) الشافعية . والحنابلة — قالوا : هذه الأشياء هى : الكلب . والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره . وزاد الحنابلة على ذلك مالا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر فى خلقته .

الحنفية — قالوا : ليس فى الحيوان نجس إلا الخنزير فقط .

المالكية — قالوا : لا شىء فى الحيوان نجس العين مطلقاً ، فالكلب . والخنزير . وما تولد منهما طاهرة جميعها .

(٢) الشافعية — قالوا : بنجاسة ماء المرارة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتطهر بغسلها : كالكرش . فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به . ويطهر بغسله .

الحنفية — قالوا : إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله . فهى نجسة نجاسة مغلظة فى نحو مالا يؤكل لحمه ، ومخففة فى مأكول اللحم . والجلدة تابعة للماء الذى فيها .

(٣) الشافعية . والحنابلة — استثنوا من ميتة الحيوان البحرى أشياء : منها التمساح . والضفدع . والحية . فإنها نجسة . وما عداها من البحر فهو طاهر .

(٤) الشافعية — قالوا : بنجاسة الميتة المذكورة ماعدا الجراد .

الحنابلة — قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة . كدود الجرح .

(٥) المالكية — قالوا : إن الخمر تطهر إذا صارت خلا أو تحجرت . ولو كان كل منهما بفعل فاعل ، مالم يقع فيها نجاسة قبل تخللها . ويطهر إناؤها تبعاً لها .

ومنها ما كول اللحم المذكى ذكاة شرعية . ومنها الشعر . والصوف . والوبر والريش . من حى ما كول أو غير ما كول أو ميتهما . سواء أكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف على تفصيل المذاهب[1]

= الحنفية — قالوا : إن الخمر تطهر ويطهر إناؤها تبعاً لها إذا استحالت عينها . بأن صارت خلا . حيث يزول عنها وصف الخمرية وهى المرارة والإسكار . ويجوز تخليلها . ولو بطرح شىء فيها . كالملح . والماء . والسمك وكذا بإيقاد النار عندها . وإذا اختلط الخمر بالخل وصار حامضاً طهر وإن غلب الخمر ، ولو وقعت فى العصير فارة وأخرجت قبل التفسخ ، وترك حتى صار خمراً : ثم تخللت . أو خللها أحد طهرت .

الشافعية — قالوا : لا تطهر الخمر إلا إذا صارت خلا بنفسها ، بشرط أن لاتحلّ فيها نجاسة قبل تخللها ، وإلا فلا تطهر ، ولو نزعت النجاسة فى الحال ، وبشرط أن لا يصاحبها طاهر إلى التخلل ، إذا كان مما لا يشق الاحتراز عنه ، لأنه يتنجس بها ، ثم ينجسها ، وأما الطاهر الذى يشق الاحتراز منه ، كقليل بذر العنب ، فإنه يطهر تبعاً لها ، كما يطهر إناؤها تبعاً لها .

الحنابلة — قالوا : تطهر الخمر إذا صارت خلا بنفسها ، ولو بنقلها من شمس إلى ظل : أو عكسه او من غير إناء لآخر بغير قصد التخليل ، ويطهر إناؤها تبعاً لها ، مالم يتنجس بغير المتخللة ، من خمر أو غيره ، فإنه لا يطهر .

وحاصل هذا أن المالكية . والحنفية اتفقوا على طهارة الخمر إذا صارت خلا ، سواء تخللت بنفسها أو بفعل فاعل ، واختلفوا فيما إذا وقعت فيها نجاسة قبل تخللها فالمالكية يقولون : إنها لا تطهر بالتخلل فى هذه الحالة ، والحنفية يقولون : إذا أخرجت النجاسة قبل تفسخها : ثم تخللت فإنها تطهر .

والشافعية . والحنابلة : اتفقوا على أنها لا تطهر إلا إذا تخللت بنفسها . أما إذا خللها أحد فإنها لا تطهر ، واتفقوا على أنها إذا وقعت بها نجاسة قبل التخلل فإنها لا تطهر بالتخلل .

(1) المالكية — قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان . سواء أكان حياً أم ميتاً . ماكولا أم غير ما كول . ولو كلباً أو خنزيراً . وسواء أكانت متصلة أم منفصلة . بغير نتف بجزّها أو حلقها أو قصها أو إزالتها بنحو النورة ؛ لأنها لا تحلها الحياة . أما لو أزيلت بالنتف فأصولها نجسة والباقى طاهر . وقالوا : بنجاسة قصبة الريش من غير المذكى . أما الزغب النابت عليها الشبيه بالشعر . فهو طاهر مطلقاً .

=

مبحث الأعيان النجسة

وتعريف النجاسة

قد ذكرنا في تعريف الطهارة تعريف النجاسة مجملا عند بعض المذاهب ، لمناسبة المقابلة بينهما ، وغرضنا الآن بيان الأعيان النجسة المقابلة للأعيان الطاهرة ، وهذا يناسبه بيان معنى النجاسة لغة واصطلاحا في المذاهب .

فالنجاسة في اللغة : اسم لكل مستقذر ، وكذلك النجس « بكسر الجيم وفتحها وسكونها » ، والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكمية ، وحقيقية ، وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب[1] ، على أنهم يخصون النجس « بالفتح » بما كان نجساً لذاته ، فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة ، وأما النجس « بالكسر » فانه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية ، فاللحم يقال له : نجس ونجس « بالفتح والكسر » ، والثوب المتنجس يقال له : نجس « بالكسر » فقط ،

= الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير ، فإن شعره نجس ، سواء كان حيا أو ميتا ، متصلا أو منفصلا ، وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة إن كانت من حي غير مأكول ، إلا شعر الآدمي فإنه طاهر ، أو كانت من ميتة غير الآدمي ، فإن كانت الأشياء المذكورة من حي مأكول اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بنتف وكانت في أصولها رطوبة أو دم ، أو قطعة لحم لا تقصد ، أي لا قيمة لها في العرف ، فإن أصولها متنجسة وباقيها طاهر ، فإن انفصل معها عند النتف قطعة لحم لها قيمة في العرف ، فهي نجسة تبعاً .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان مأكول اللحم ، حيا كان أو ميتاً ، أو من حيوان غير مأكول اللحم مما يحكم بطهارته في حال حياته ، وهو ما كان قدر الهرة فأقل ، ولم يتولد من نجاسة ، وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ، ولو لم تنفصل عنها ، وأما أصولها من الحي الطاهر فهي طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنتف ، فتكون تلك الأصول نجسة ، ويكون الباقي طاهراً .

(1) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكمية بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروها ، فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها ، متى لاقت شيء طاهر ، وأما النجاسة الحقيقية ، فهي عين النجس « بالفتح »

أما الأعيان النجسة فكثيرة (١) : منها ميتة الحيوان البرّي غير الآدمي ، إذا كان له دمٌ ذاتي يسيل عند جرحه ، بخلاف ميتة الحيوان البحري ، فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته » ، وبخلاف ميتة الآدمي ، فإنها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان البرّي الذي ليس له دم ذاتي يسيل عند جرحه ، كالجراد ، فإنها طاهرة .

ومنها أجزاء الميتة التي تحلها الحياة ، وفي بيانها تفصيل المذاهب (٢) ، وكذا الخارج منها من

=== الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، وهي المراد بالعينية عندهم ، والنجاسة الحكمية بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول جف ولم تدرك له صفة ، فإنه نجس نجاسة حكمية .

المالكية — قالوا : النجاسة العينية هي ذات النجاسة ، والحكمية أثرها المحكوم على المحل به .

الحنفية — قالوا : إن النجاسة الحكمية هي الحدث الأصغر والأكبر ، وهو وصف شرعي يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقية هي الخبث ، وهو كل عين مستقذرة شرعاً .

(١) الشافعية — قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة ، إلا ميتة الجراد ، ولكن يعفى عنها إذا وقع شيء منها بنفسه في الماء أو المائع فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير ، أما إذا طرحه إنسان أو حيوان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ، ولا يعفى عنه .

(٢) المالكية — قالوا : إن أجزاء الميتة التي تحلها الحياة هي اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها ، بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش ، فإنها لا تحلها الحياة فليست بنجسة .

الشافعية — قالوا : إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس ، لأنها تحلها الحياة عندهم .

الحنفية — قالوا : إن لحم الميتة وجلدها مما تحله الحياة ، فهما نجسان ، بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخلب والحافر والقرن والظلف والشعر ، إلا شعر الخنزير فإنها طاهرة لأنها لا تحلها الحياة ، لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة : « إنما حرم أكلها » وفي رواية « لحمها » فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة ، فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة ، والعصب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم : الأصح نجاسته .

الحنابلة — قالوا : إن جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة فهي نجسة إلا الصوف والشعر والوبر ===

نحو دم . ومخاط . وبيض . ولبن وأنفحة ، على تفصيل [١] ، ومنها الكلب . والخنزير [٢] ، وما تولد منهما أو من أحدهما ، ولو مع غيره .

أما دليل نجاسة الكلب فما رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » ، وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب ، لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .

ومنها مايرشح من الكلب . والخنزير من لعاب . ومخاط . وعرق . ودمع [٣] ، ومنها الدم بجميع أنواعه ، إلا الكبد . والطحال فانهما طاهران للحديث المتقدم ، وكذا دم الشهيد مادام عليه ، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآتي بيانه في مباحث الجنازة ، ومابقي في لحم المذكاة أو عروقها . ودم السمك . والقمل . والبرغوث . ودم الكتان ، وهي « دويبة حمراء شديدة اللسع » فهذه الدماء طاهرة ، وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب [٤] .

= والريش ، فانها طاهرة ، واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى : « ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين » ، لأن ظاهرها يعم حالتي الحياة والموت ، وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(١) الحنفية — قالوا بطهارة ماخرج من الميتة من لبن وأنفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك مما كان طاهراً حال الحياة .

الحنابلة — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، إلا البيض الخارج من ميتة مايؤكل إن تصلب قشره .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره ، سواء كان من ميتة مايؤكل لحمه أو غيره ، فانه طاهر .

المالكية — قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(٢) المالكية — قالوا : كل حي طاهر العين ، ولو كلباً . أو خنزيراً ، ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حياً ، على الراجح ، إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعاً لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حياً ولم يصب فمه الماء لم يفسد الماء ، وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئاً لم ينجسه .

(٣) المالكية — قالوا : كل ذلك طاهر ، لقاعدة : أن كل حي وما رشح منه طاهر .

(٤) المالكية — قالوا : الدم المسفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك ، =

ومنها القيح ، وهو المِدّة التي لا يخالطها دم ، ومنها الصديد ، وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها [١] ، ومنها فضلة الآدمي من بول وعذرة ، وإن لم تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الآدمي صغيراً لم يتناول الطعام ، ومنها فضلة مالا يؤكل لحمه مما له دم يسيل ، كالحمار . والبغل [٢] ، أمّا فضلة ما يؤكل لحمه ففيها خلاف المذاهب [٣] .

= والمسفوح هو « السائل من الحيوان » ، أمّا غير المسفوح ، كالباقي في خلال لحم المذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون الدم . والمنيّ إذا خرج بلون الدم أيضاً ، وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم ، بشرط أن يبقى صالحاً للتخلق . ودم الحيوان إذا انقلب علقة أو مضغة ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا بطهارة الدم الذي لم يسل من الإنسان أو الحيوان . وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغة ، أما إذا استحال إلى علقة فهو نجس .

(١) الحنفية - قالوا : إن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد ، إن كان لعلة ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر ، وهذا يشمل النفط ، وهي « القرحة التي امتلأت وحان قشرها » ، وماء السرة وماء الأذن . وماء العين ، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ، ولو خرج من غير ألم ، كالماء الذي يسيل بسبب الغرب ، وهو « عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم » .

الشافعية — قيدوا نجاسة السائل من القروح « غير الصديد والدم » بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر ، كالعرق .

(٢) الحنفية — قالوا : فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل ، فان كانت مما يطير في الهواء كالغراب ، فنجاستها مخففة ، وإلا فمغلظة ، غير أنه يعفى عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفعاً للحرج .

(٣) الشافعية — قالوا بنجاسة فضلة مأكول اللحم أيضاً بلا تفصيل .

الحنفية - قالوا : إن فضلات مأكول اللحم نجسة نجاسة مخففة ، إلا أنهم فصّلوا في الطير ، فقالوا : إن كان مما يذرق « ذرق الطائر خرؤه » في الهواء ، كالحمام والعصفور ، ففضلاته طاهرة وإلا فنجسة نجاسة مخففة كالدجاج والبط الأهلي والأوز « عند الصاحبين » ومغلظة « عند الإمام »

المالكية - قالوا بطهارة فضلة ما يحل أكل لحمه ، كالبقر والغنم إذا لم يعتد التغذي بالنجاسة ، =

ومنها منيّ الآدمي وغيره[١] ؛ وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه ، وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق ، قالوا : ولا ينفصل ماء المرأة ، بل يوجد داخل الفرج ، وربما ظهر أثره في الذكر ، أما الذين ينكرون منيّ المرأة ، ويدعون أن الذي يحس من المرأة رطوبة الفرج ، فإنهم ينكرون الحس البديهي ، ومنها المذي[٢] . والودي ، والمذي : ماء رقيق يخرج من القُبُل عند الملاعبة ونحوها ، والودي : ماء أبيض ثخين يخرج عقب البول غالباً .

ومنها القيء والقلس ، على تفصيل في المذاهب[٣] .

= أما إذا اعتاد ذلك يقيناً أو ظناً ففضلته نجسة ، وإذا شك في اعتياده ذلك ؛ فإن كان شأنه التغذي بها كالدجاج ، ففضلته نجسة ، وإن لم يكن شأنه ذلك ، كالحمام ، ففضلته طاهرة .

الحنابلة — قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ، ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعامه وإلا ففضلته نجسة ، وكذا لحمه ، فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهراً ففضلته بعد الثلاثة طاهرة ، وكذا لحمه .

(١) الشافعية — قالوا بطهارة منيّ الآدمي حياً وميتاً ، إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ، ولو خرج على صورة الدم إذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد ، وإلا فنجس ، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المني يصيب الثوب فقال ما معناه : « إنما هو كالبصاق أو كالمخاط » ، وقيس عليه منيّ خرج من حيّ غير آدمي ، لأنه أصل الحيوان الطاهر ، إلا أنهم استثنوا من ذلك مني الكلب والخنزير وما تولد منهما ، فقالوا بنجاسته تبعاً لأصله .

الحنابلة — قالوا : إن منيّ الآدمي طاهر إن خرج من طريقه المعتاد ، دفقاً بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للأنثى ؛ وعشر سنين الذكر ؛ ولو خرج على صورة الدم ، واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضي الله عنها : « كنت أفرك المنيّ من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي فيه » أما منيّ غير الآدمي فإن كان من حيوان مأكول اللحم فطاهر ، وإلا فنجس .

(٢) الحنابلة — قالوا بطهارة المذي والودي إذا كانا من مأكول اللحم .

(٣) الحنفية — قالوا : إن القيء نجس نجاسة مغلظة إذا ملأ الفم ، بحيث لا يمكن إمساكه ، ولو كان مرة . أو طعاماً . أو ماء . أو علقاً ، وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة إرضاعه ، بخلاف ماء فم النائم ، فإنه طاهر ، وبخلاف ما لو قاء دوداً قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً ، فإنه طاهر أيضاً ، والقلس كالقيء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف وليتوضأ » ، وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالبزاق فقالوا : إن البلغم =

ومنها البيض الفاسد من حي ، على تفصيل في المذاهب (١) .

== إذا خرج خالصاً ولم يختلط بشيء فإنه طاهر ، وإذا خرج مخلوطاً بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجساً ، وإن استوى معه ، فيعتبر كل منهما على انفراده ، بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم ، فيكون حكمه حكم القيء ، أما الدم المخلوط بالبزاق ، فقالوا : إذا غلب البزاق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحمر ، سواء كان الدم مساوياً أو غالباً فإنه نجس ولو لم يملأ الفم ، وما اجترّته الإبل والغنم نجس قلّ أو كثر ؛

واعلم أنه لو قاء مرات متفرقة في آن واحد ، وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ، ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

المالكية — عرّفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها ، فحكموا بنجاسته ، بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ، ولو بحموضة فقط ، بخلاف القلس ، وهو الماء الذي تقذفه المعدة عند امتلائها ، فإنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه العذرة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تضر الحموضة وحدها ، فإذا خرج الماء الذي تقذفه المعدة حامضاً غير متغير لا يكون نجساً لخفة الحموضة وتكرر حصوله . وألحقوا بالقيء في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيراً بصفرة ونتن من المعدة ، إلا أنه يعفى عنه إذا كان ملازماً ، وذلك للمشقة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير ، كأن خرج في الحال ، سواء كان طعاماً أو ماء ، بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة ، فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة ، وجعلوا منه الماء الخارج من فم النائم إن كان أصفر منتناً ، ولكن يعفى عنه في حق من ابتلي به ، وما اجترّه الإبل والغنم نجس قل أو كثر .

الحنابلة — قالوا : إن القلس والقيء نجسان بلا تفصيل .

(١) المالكية — ضبطوا الفاسد بأنه ما يتغير بعفونة أو زرقة أو صار دماً أو مضغة أو فرخاً ميتاً ، بخلاف البيض الذي اختلط بياضه بصفاره ، ويسمى بالممروق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح ، فإنهما طاهران ، أما بيض الميتة فهو نجس ، كما تقدم .

الشافعية — ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما اختلط بياضه بصفاره ، وإن أنتن ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

الحنابلة — قالوا : إن البيض الفاسد ما اختلط بياضه بصفاره ، مع التعفن ، وحكموا بطهارته ، وقالوا : إن النجس من البيض ما صار دماً ، وكذا ما خرج من حي إذا لم يتصلب قشره ==

ومنها الجزء المنفصل [1] من حى ميتته نجسة إلا الأجزاء التى سبق استثناؤها فى الميتة ، وإلا المسك المنفصل من غزال حى ، وكذا جلدته فإنهما طاهران ، ومنها لبن حى لا يؤكل لحمه غير آدمى [2] ، ومنها رماد النجس المتحرق بالنار ودخانه [3] ، ومنها المسكر المائع ، سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك ، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس فى العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع خمراً فلما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ مسكر خمر ، وكلُّ مسكر حرام » ، وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً وتغليظاً وزجراً عن الاقتراب منه .

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

إزالة النجاسة [4] عن بدن المصلى وثوبه ومكانه واجبة إلا ما عفى عنه ، دفعاً للحرج والمشقة ،

= الحنفية قالوا : ينجس البيض إذا ما صار دما ، أما إذا تغير بالتعفن فقط ، فهو طاهر ، كاللحم المنتن .

(١) الحنابلة — استثنوا من المنفصل من حى ميتته نجسة شيئين حكموا بطهارتهما ، وهما : البيض إذا تصلب قشره ، والجزء المنفصل من الحىّ الذى لا يقدر على ذكاته عند تذكيته الاضطرارية .

الشافعية — قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حىّ مأكول اللحم مالم ينفصل مع شىء منها قطعة لحم مقصودة ، أى لها قيمة فى العرف ، فان انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست تبعاً لها . فان شك فى شىء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وسبق أنهم حكموا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(٢) الحنفية — قالوا بطهارة الألبان كلها من حى وميت مأكول وغير مأكول ، إلا لبن الخنزير ، فانه نجس فى حياته وبعد مماته .

الحنفية — قالوا بطهارتهما ، وكذا ما إذا صار النجس تراباً من غير حرق ، فانه يطهر .

(٣) المالكية — قالوا بطهارة الرماد ونجاسة الدخان على الراجح

(٤) المالكية — ذكروا قولين مشهورين فى إزالة النجاسة : أحدهما أنها تجب شرطاً فى صحة الصلاة . ثانيهما : أنها سنة ، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكراً للنجاسة قادراً على =

قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب (١) .

= إزالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين ، ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى اصفرار الشمس ، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر ، والصبح إلى طلوع الشمس ، أما إن صلى بها عامداً أو جاهلا فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه إعادة الصلاة أبداً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ، ويندب له إعادتها أبداً على القول الثاني .

(١) المالكية — عدوا من المعفو عنه ما يأتي :

١ - ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ، ولو لم يكن ولدها إذا اجتهدت في التحرز عنهما حال نزولها ، ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .

٢ - بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا يعفى عن غسلها إلا إذا كثر استعمالها في إرجاعه ، بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين ، لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة ، بخلاف الثوب والبدن .

٣ - سلس الأحداث ، كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو مني إذا سال شيء منها بنفسه ، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه إلى مكان آخر إذا حصل شيء منها ، ولو كل يوم مرة .

٤ - ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ونازح المراحيض والطبيب الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

٥ - ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدمياً كان أو غيره ، ولو خنزيراً إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلي ، وهو الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل ، ولا عبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القيح والصديد .

٦ - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير إذا كان ممن يباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيعفى عنه لمشقة الاحتراز .

٧ - أثر ذباب أو ناموس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئاً منها ، فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير ، فلا يعفى عنه لندرته . =

. . . .

= ٨ - أثر دم موضع الحجامة بعد مسحه بخرقة ونحوها ، فيعفى عنه إلى أن يبرأ فيغسله .

٩ - ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة ما دام موجوداً في الطرق ، ولو بعد انقطاع المطر ، فيعفى عنه بشروط ثلاثة :

أولا : أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقاً أو ظناً .

ثانياً : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .

ثالثاً : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يعدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

١٠ - المدة السائلة من دمامل أكثر من الواحد ، سواء سالت بنفسها أو بعصرها ، ولو بغير محتاج إليه ، لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعفى عما سال عنها ، ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدمل الواحد فيعفى عما سال منه بنفسه أو بعصر احتيج إليه ، فإن عصر بغير حاجة ، فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

١١ - خرء البراغيث ولو كثر ، وإن تغذت بالدم المسفوح ، فخرؤها نجس ، ولكن يعفى عنه ، وأما دمها ، فإنه كدم غيرها لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي ، كما تقدم .

١٢ - الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة ، بحيث يكون أصفر منتناً ، فإنه نجس ولكن يعفى عنه إذا لازم .

١٣ - القليل من ميتة القمل ، فيعفى منه عن ثلاث فأقل .

١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه ، فيعفى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيراً ، فإن انتشر تعين غسله بالماء ، كما يتعين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .

الحنفية — قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين : مغلظة . ومخففة . فالمغلظة « عند الإمام » هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة « عنده » هي ما ورد فيها نص عورض بنص آخر كبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث « استنزهوا من البول » يدل على نجاسة كل بول ، وحديث العرنيين يدل على طهارة بول مأكول اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث العرنيين فهو ما روي من أن قوماً من عرينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم ، فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرجوا إلى =

. . . .

= إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فخرجوا وشربوا ، فكان ذلك سبباً في شفائهم .

ويعفى في النجاسة المغلظة عن أمور : منها قدر الدرهم ، ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطاً ، وفي النجاسة الرقيقة بعرض مقعر الكف ، ومع كونه يعفى عنه في صحة الصلاة ، فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ، ولا وجه القول بكراهة التحريم ، لأن العفو يقتضي رفع الإثم ، نعم إزالة قدر الدرهم آكد من إزالة ما هو أقل منه ، والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم ، ومنها بول الهرة والفأرة وخرؤهما فيما تظهر فيه حالة الضرورة ، فيعفى عن خرء الفأرة إذا وقع في الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعفى عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوباً أو إناءً مثلا ، فإنه لا يعفى عنه لإمكان التحرز ؛ ويعفى عن بول الهرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئاً غير ذلك ، فإنه لا يعفى عنه ، ومنها بخار النجس وغباره ، فلو مرت الريح بالعذرات وأصابت الثوب لا يضر ، وإن وجدت رائحتها به ، وكذا لو ارتفع غبـــار الزبل ، فأصاب شيئاً لا يضر ، ومنها رشاش البول إذا كان دقيقاً ، كرءوس الإبر ، بحيث لا يُرى ، ولو ملأ الثوب أو البدن ، فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ، ومثله الدم الذي يصيب القصاب « أي الجزار » فيعفى عنه في حقه الضرورة ، فلو أصاب الرشاش ثوباً ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ ، ومثل هذا أثر الذباب الذي وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلي ، فإنه يعفى عنه ، ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تغسيله ، ومنها طين الشوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبة ما لم يَرَ عَيْنها ، ويعفى في النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة في غير المائع ؛ لأن المائع متى أصابته نجاسة تنجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعفى عن بعر الإبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء ، مالم يكثر كثرة فاحشة أو يتفتت فيتلون به الشيء الذي خالطه ، والقليل المعفوُّ عنه هو ما يستقله الناظر إليه ، والكثير عكسه ، وأما روث الحمار وخثى البقر والفيل ، فإنه يعفى عنه في حالة الضرورة والبلوى ، سواء كان يابساً أو رطباً .

الشافعية — قالوا : يعفى عن أمور : منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ، ولو مغلظة ، ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار ، بخلاف نحو البخار المنفصل بلا واسطة نار ، فإنه طاهر ، ومنها الأثر الباقي بالمحل بعد الاستنجاء بالحجر ، فيعفى عنه بالنسبة لصاحبه =

. . . .

= دون غيره ، فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تنجس به ، ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة ، فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ظن كان طاهراً لا نجساً معفواً عنه ، وإنما يعفى عنه بشروط أربعة :

أولا : أن لا تظهر عين النجاسة . ثانياً : أن يكون المار محترزاً عن إصابتها بحيث لا يرخى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء . ثالثاً : أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فتلوثت ثيابه فلا يعفى عنه لندرة الوقوع . رابعاً : أن تكون النجاسة في ثوب أو بدن ، ومنها الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعفى عنه ولو سهل فصله منه ، وإذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فإنه يعفى عنه أيضاً ومنها دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها ، فإن ميتته نجسة معفو عنها ، وكذا الأنفحة التي تصلح الجبن ، ومنها المائعات النجسة التي تضاف إلى الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها ، فإنه يعفى عن القدر الذي به الإصلاح ، قياساً على الأنفحة المصلحة للجبن ، ومنها الثياب التي تنشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس ، فإنه يعفى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز ، ومنها الصئبان الميت ، وهو « قشر القمل » ، ومنها روث الذباب وإن كثر ، ومنها خرء الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة :

أولا : أن لا يتعمد المشي عليه . ثانياً : أن لا يكون أحد الجانبين رطباً إلا أن تكون ضرورة ، كما إذا وجد في طريق رطبة يتعين المرور منها فإنه يعفى عنه مع الرطوبة والعمد . ثالثاً : أن لا يشق الاحتراز عنه ، ومنها قليل تراب مقبرة منبوشة ، ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ماتولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعفى عن الكثير من شعر نجس من الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب لمشقة الاحتراز . ومنها روث سمك في ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثاً ، ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فإنه يعفى عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم، ولو تغير به المرق ، فإن غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافياً فهو طاهر ، وإن لم ينفصل الماء صافياً فهو نجس غير معفو عنه ، ولا يضر بقاء بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه ، فيغسل الغسل المعتاد ، ويعفى عما زاد ، ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو منتناً يعفى عنه في حق صاحبه المبتلى به ولو كثر وسال ، والمشكوك في كونه من المعدة محمول على الطهارة ، ومنها جرة البعير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فإنه يعفى =

. . . .

= عنها إذا أصابت من يزاوله ، كمن يقوده أو نحو ذلك ، ومنها روث البهائم وبولها الذي يصيب الحب حين درسه ، ومنها روث الفأر الساقط في حيضان المراحيض التي يستنجى منها ، فإنه يعفى عنه إذا كان قليلا ولم يغير أحد أوصاف الماء ، ومنها الحمصة التي يتداوى بوضعها في العضو الملوثة بالنجاسة ، فإنه يعفى عنها إذا تعينت طريقاً للتداوي ، ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من روث الحلوبة أو من نجاسة على ثديها ، ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم ، ومنها نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم من يقبله في فمه مع الرطوبة ، ومنها مائع تنجس بموت ما سقط فيه مما لا دم له سائل : كنمل وزنبور ونحل ونحوها فيؤكل ذلك المائع المتنجس بما وقع ومات فيه منها إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحه غير الهواء ولو بهيمة ، ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق ، ومعنى الوشم « غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم » فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله إذا كان لحاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مكلفاً ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح بسببه التيمم ، ومنها الدم ، على التفصيل الآتي ، وهو : أولا : الدم اليسير الذي لا يدركه البصر المعتدل ، وهذا معفو عنه ، ولو كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير . ثانياً : ما يدركه البصر المعتدل ، وهذا إن كان من كلب أو خنزير أو نحوهما ، فإنه لا يعفى عنه مطلقا ، وإن لم يكن كذلك ، فإما أن يكون دم أجنبي . أو دم نفسه ، فإن كان دم أجنبي فيعفى عن القليل منه مالم يلطخ به نفسه ولم يختلط بأجنبي غير ضروري ، وهذا في غير دم البراغيث ونحوها من كل ما لا دم له سائل ، أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : — أولا : أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه ، وإلا عفي عن القليل فقط — ثانياً : أن لا يختلط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه ، وإلا فلا عفو إلا عن القليل — ثالثاً : أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو للتجمل ، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المنافذ الأصلية ، كالأنف والأذن والعين ، فالمعتمد العفو عن القليل ، وإن لم يكن من المنافذ ، كدم البثرات والدمامل والفصد . فيعفى عن الكثير بشروط : — الأول : أن لا يكون بفعل الشخص نفسه ، كأن يعصر دمله ، وإلا عفي عن القليل فقط في غير الفصد والحجامة ، أما هما فيعفى عن الكثير ولو بفعله . — الثاني : أن لا يجاوز الدم محله — الثالث : أن لا يختلط بأجنبي غير ضروري ، كالماء ، ومحل العفو في حق الشخص نفسه ، أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به ، فلا يعفى عنه ، =

مبحث فيما تزال به النجاسة وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور : منها الماء الطهور ، ولا يكفي في إزالتها الطاهر [1] ، وسيأتي بيان الطهور والطاهر في أقسام المياه ، بعد هذا المبحث :

وتطهير محل النجاسة به له كيفيات مختلفة في المذاهب [2] .

== والمراد بالمحل ـ في قولنا : لم يجاوز محله ـ الذراع ونحوه ، لا محل الدمل وحده ، والمعتبر في القلة والكثرة العرف ، فإن شك في القلة والكثرة ، فالأصل العفو .

الحنابلة ـ قالوا : يعفى عن أمور : منها يسير دم وقيح وصديد ، واليسير هو مايعده الإنسان في نفسه يسيراً ، وإنما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم ، أما إذا أصابهما فلا يعفى عنه ، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قُبُل ودبر ، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوباً في مواضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض ، فإن كان المجموع يسيراً عفي عنه ، وإلا فلا ، ولا يضم ما في ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل ثوب على حدة ، ومنها أثر استجمار بمحله بعد الإنقاء واستيفاء العدد المطلوب في الاستجمار ، وسيأتي ، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التحرز ، ومنها دخان نجاسة وغبارها مالم تظهر له صفة ، ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه ، ، منها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها ، ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بمخالطته من النجاسة .

(١) الحنفية ـ قالوا : إن الماء الطاهر ـ غير الطهور ـ ومثل الطهور في إزالة النجاسة ، كما تقدم ، وكذا المائع الطاهر الذي إذا عصر انعصر ، كالخل وماء الورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ، ولو غليظة ، سواء كان ثوباً أو بدناً أو مكاناً ،

(٢) الحنفية ـ قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء، فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً ، بشرط أن يعصر في كل واحدة منها ، وإذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون ، إذ لا يضر بقاء الأثر ، كلون أو ريح في محل النجاسة إذا شق زواله والمشقة في ذلك هي أن يحتاج في إزالته لغير الماء، كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاختضاب بالحناء ==

. . . .

= المتنجسة ، فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافياً ، ومثل ذلك الوشم ، فإنه إذا غرزت الإبرة فى اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ، ثم وضع مكان الغرز صبغ والتأم الجرح عليه تنجس ذلك الصبغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهيره يكون بغسله حتى ينفصل الماء صافياً ولا يضر أثر دهن متنجس ، بخلاف شحم الميتة ، لأنه عين النجاسة ، أما النجاسة غير المرئية فإنها تطهر إذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ، ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب فى كل واحدة منها ، ويطهر المكان « وهو الأرض » بصب الماء الطاهر عليها ثلاثاً ، وتجفف كل مرة بخرقة طاهرة ، وإذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك للنجاسة أثراً طهرت ، وتطهر الأرض أيضاً باليبس ، فلا يجب فى تطهيرها الماء ، ويطهر البدن بزوال عين النجاسة فى المرئية ، وبغلبة الظن فى غيرها ، أما الأوانى المتنجسة فهى على ثلاثة أنواع : فخار وخشب . وحديد ، ونحوه ، وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق . ونحت . ومسح . وغسل ، فإذا كان الإناء من فخار ، أو حجر ، وكان جديداً ، ودخلت النجاسة فى أجزائه فإنه يطهر بالحرق ، وإن كان عتيقاً يطهر بالغسل على الوجه السابق ، وإن كان من خشب ، فإن كان جديداً يطهر بالنحت وإن كان قديماً يطهر بالغسل ، وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فإن كان صقيلا يطهر بالمسح ، وإن كان خشنا غير صقيل يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة ، كالزيت . والسمن ، فإنها تطهر بصب الماء عليها ورفعه عنها ثلاثاً ، أو توضع فى إناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ، ويحركه ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء هذا إذا كان مائعاً ، فإن كان جامداً يقطع منه المتنجس ويطرح ، ويطهر العسل بصب الماء عليه وغليه ـ حتى يعود كما كان ـ ثلاثاً .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه ، بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ، فإذا كان فى قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر فى ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جارياً طاهراً ، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازى الماء الذى كان فيها ، ومثل ذلك ما إذا كان الماء المتنجس فى طشت أو قصعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح ، وإن لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يطهران بمثل ذلك ، وبذلك يصير الماء طهوراً وزادوا مطهرات أخرى : منها الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحاً قوياً ، ومثل الدلك الحت ، وهو القشر باليد أو العود « الحك » ، ويطهر بذلك الخف والنعل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ، ولو كانت رطبة ، وهى ما ترى بعد الجفاف =

. . . .

= كالعذرة والدم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ؛ فإن كان بهما أذى فيمسحهما بالأرض ، فإن الأرض لهما طهور » أما إذا كانت النجاسة ليست ذات جرم ، فإنه يجب غسلها بالماء ، ولو بعد الجفاف ، ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويطهر به الصقيل الذي لا مسام له ، كالسيف . والمرآة . والظفر . والعظم . والزجاج . والآنية المدهونة . ونحو ذلك ومنها مسح محل الحجامة بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء ؛ وتطهر به الأرض ، وكل ما كان ثابتاً فيها ، كالشجر والكلأ ، بخلاف نحو البساط والحصير ، وكل ما يمكن نقله فانه لا يطهر إلا بالغسل ، وإنما طهرت الأرض باليبس لقوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الأرض يبسها » ، فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم ، وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورية التراب . كما يشترط في الوضوء طهورية الماء ، ومنها الفرك ، ويطهر به منيّ آدمي يابس ، أما الرطب فانه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « فاغسليه إن كان رطباً ، وافركيه إن كان يابساً » ولا يضر بقاء أثره بعد الفرك ، وإنما يطهر بالفرك إذا نزل من مستنج بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فاذا لم ينتشر البول ولم يمرّ عليه المنيّ في الخارج فانه يطهر بالفرك أيضاً ، إذ لا يضر مروره على البول في الداخل ولا فرق بين منيّ الرجل ومنيّ المرأة الخارج من الداخل ، لاختلاطه بمنيّ الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرك ، أما منيّ غير الآدمي ، فانه لا يطهر بالفرك ، لأن الرخصة وردت في منيّ الآدمي فلا يقاس عليه غيره ، ومنها الندف ، ويطهر به القطن إذا ندف .

وقد عدّوا في المطهرات أموراً أخرى تساهلا ، كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه ، كما تقدم ، وهو المعبر عنه بالتقوير ، لأنه في الحقيقة عزل للجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المتنجس لمن لا يرى نجاسته ، فإن الهبة لا تعد مطهرة له في الحقيقة .

المالكية — قالوا : يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ، ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهراً ، ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة ، ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ، ولو عسر ، لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه ، وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالهما ، فان تعسر زوالهما عن المحل ، كالمصبوغ بنجس ، حكم بطهارته ، ولا يلزم تسخين الماء لإزالة العجز عن استعمال البارد ، كما لا يلزم الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة ، أما إن تغيرت بصبغ أو وسخ فلا ، ويكفي في تطهير الثوب والحصير والخف =

. . . .

= والنعل المشكوك فى إصابة النجاسة إياها نضحها مرة ؛ أى رشها بالماء الطهور ، ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء ، وأما البدن والأرض المشكوك فى إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل ، لأن النضح خلاف القياس . فيقتصر فيه على ما ورد ، وهو الثوب والحصير والخف والنعل ، ولو غسلها بالماء كان أحوط ، لأنه الأصل . والنضح تخفيف ، والأرض المتنجسة يقيناً أو ظناً تطهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها ، لحديث الأعرابى الذى بال فى المسجد ، فصاح به بعض الصحابة ؛ فأمرهم النبى صلى الله عليه وسلم بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنوباً من ماء ، كما رواه الشيخان ؛ والذنوب « بفتح الذال » هو الدلو ، ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة ، وأما المائعات غير الماء ، كالزيت والسمن والعسل فتتنجس بقليل النجاسة ، ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور فى غير الأرض ونحوها ، مما يأتى ، أن يغسل المتنجس سبع مرات منقية ، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسلة السابعة ، فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما فإنه يجب أن يضاف إلى الماء فى إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه ، والأولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء فى الغسلة الأولى ، فإن بقى للنجاسة أثر بعد الغسل سبعاً زيد فى عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فإن تعذر زوال طعمها لم يطهر وعفى عنه ، وإن تعذر زوال لونها أو ريحها أو هما معاً ؛ فالمحل المتنجس يصير طاهراً .

ويشترط فى تطهير المتنجس الذى تشرّب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ، ويقتصر فى العصر على القدر الذى لا يفسد الثوب ، أما ما لا يتشرب النجاسة ، كالآنية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما ما لا يمكن عصره مما يتشرب النجاسة فإنه يكفى دقه أو وضع شىء ثقيل عليه ، أو تقليبه بحيث ينفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع ، أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر والأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة فى البناء فإنه يكفى فى تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة ، ويكفى فى تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغمر بالماء ، ولو لم ينفصل ، ومثل بوله فى ذلك قيؤه .

الشافعية — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور فى النجاسة المغلظة ، وهى ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما ؛ هى أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب =

. . . .

= ماء إحدى الغسلات تراب طهور ، أي غير نجس ولا مستعمل في تيمم ، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم ، فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض والطين وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللترتيب ثلاث كيفيات: إحداها : مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة . ثانيها: أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ، ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها : أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء ، ولا تجزئ غسلة التتريب بجميع كيفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة ، فإن لم يكن للنجاسة جرم ، فإن كان محلها جافاً أجزأ أيّ واحدة من الكيفيات الثلاث ، وإن كان محل النجاسة رطباً لم يجزئ وضع التراب أولا لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء ، ويجزئ الكيفيتان الأخريان ، ولو كانت النجاسة المغلظة في أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر ، وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد ، فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ، ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست ، ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست ، وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات ، فلو لم يزل إلا بسبع مثلا حسبت سبعاً ، أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسل ، والنجاسة المخففة هي حصول بول الصبي إذا كان غلاما لم يبلغ الحولين ولم يتغذ إلا باللبن بسائر أنواعه ، ومنه الجبن والقشدة والزبد ، سواء كان لبن آدمي أو غيره ، بخلاف الأنثى والخنثى المشكل . فإن بولهما يجب غسله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » ، وألحق الخنثى بالأنثى ، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاما غير اللبن ، كما يجب غسل بوله إذا غذي بغير اللبن ولو مرة واحدة ، ولكن إذا أعطي له شيء لا بقصد التغذية فتغذى منه ، كدواء ، فإنه لا يمنع الرش ، ولا بدّ من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء ، كأن يعصر الثوب أو يجفف ، وكذا لابد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش ، وإنما قيدوا بخصوص البول ليخرج غيره من الفضلات النجسة فإنها يجب فيها الغسل ، أما النجاسة المتوسطة ، وهي غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكمية ، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول غير الصبي إذا جف . وعينية ، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحكمية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد . وأما العينية فكذلك ، ولكن بشرط زوال عين النجاسة ، أما أوصافها فإن بقي منها =

ومنها استحالة عين النجاسة إلى صلاح ، كصيرورة الخمر خلاً ودم الغزال مسكاً ، ومنها حرق النجاسة بالنار ، على اختلاف المذاهب (١) ؛ وأما دباغ جلود الميتة ففي كونه مطهراً لها أو غير مطهر تفصيل في المذاهب (٢) ؛ ولا تشترط النية في تطهير المتنجس .

= الطعم وحده ، فإن بقاءه يضر مالم تتعذر إزالته . وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع ، وحينئذ يكون المحل نجساً معفواً عنه ، فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ؛ ولا تجب إعادة ما صلاه قبل ، فإن تعسر زواله وجبت الاستعانة بصابون ونحوه إلا أن يتعذر . وإن بقي اللون والريح معاً فالحكم كذلك ، وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فإن المحل يطهر إذا تعسر زواله ، وضابط التعسر أن لا يزول بالحت بالماء ثلاث مرات ، فإذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل ؛ ويشترط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل إذا كان الماء قليلا ، فإن كان قليلا موروداً تنجس بمجرد الملاقاة ، وإذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف إليه ماء طهور حتى بلغ قلتين طهر ، فإن تنجس الماء بالتغير ، سواء كان قليلا أو كثيراً فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور إليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائعة ، كبول ، أو خمر ، أن تغمر بالماء إذا تشربت النجاسة ، أما إذا لم تتشرب النجاسة فلا بد من تجفيفها أولا ، ثم يصب عليه الماء ولو مرة واحدة ، وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها .

(١) الحنفية — قالوا : حرق النجاسة بالنار مطهر .

الشافعية . والحنابلة — لم يعدّوه من المطهرات ؛ فيقولون : إن رماد النجس ودخانه نجسان .

المالكية — قالوا : إن النار لا تزيل النجاسة ، واستثنوا رماد النجس على المشهور .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقياً ، كالدبغ بالقرظ والشب ونحوهما . أو حكمياً ، كالدبغ بالتتريب أو التجفيف بالشمس أو الهواء ، والدباغ يطهر جلود الميتة إذا كانت تحتمل الدبغ ، أما مالا يحتمله ، كجلد الحية فانه لا يطهر بالدبغ ، ولا يطهر بالدبغ جلد الخنزير ، أما جلد الكلب فإنه يطهر بالدبغ ، لأنه ليس نجس العين على الأصح ، ومتى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها ، إلا أكله فإنه يمتنع ، وما على الجلد من الشعر وغيره طاهر ، كما تقدم . =

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات (١) غير الماء ، كزيت ، وسمن ، وعسل ، وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاؤه من النجاسة (٢) ، على تفصيل في المذاهب .

= الشافعية — خصوا الدبغ المطهر بماله حرافة ولذع في اللسان ، بحيث يذهب رطوبة الجلد وفضلاته ، حتى لا ينتن بعد ذلك ، ولو كان الدابغ نجساً ، كزبل طير ، إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجس ، فيجب غسله بعد الدبغ ، ولا يطهر بالدبغ جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ، وكذا لا يطهر بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش ، لكن قال النووي : يعفى عن القليل من ذلك لمشقة إزالته

المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات ، وحملوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ورخصوا في استعمال المدبوغ في طهور وفي يابس ، بشرط أن لا يطحن عليه مالم يكن جلد خنزير ، فإنه لا يرخص فيه ، أما اليابس فلأنه لا تتعلق به نجاسه الجلد ، وأما الطهور فلأنه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فطاهر ، لأنه لا تحله الحياة ، فلم يتنجس بالموت ، كما تقدم ، والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية ، والمحققون منهم يقولون : إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات ، إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها بعد الدبغ في اليابسات فقط أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فطاهر .

(١) الحنفية — قالوا : إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء ، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا : إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاؤها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس ، بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوق بنجس والزيتون المملح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه

الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المسلوق فإنه يقبل التطهير لصلابة قشره المانعة من تشرب النجاسة ، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوق ، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقاً .

الشافعية — قالوا : إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكين بنجاسة فإنها تطهر ظاهراً وباطناً بصب الماء عليها إلا في اللبن ، أي الطوب النيء ، الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ، ولو أحرق =

أقسام المياه

تنقسم المياه التي يصح التطهير بها أو لا يصح إلى ثلاثة أقسام : طهور وطاهر غير طهور ، ومتنجس ، ويتعلق بكل قسم من الأقسام الثلاثة مباحث ، فأما القسم الأول ، وهو الطهور فإنه يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه . ثانيها : الفرق بينه بين الطاهر . ثالثها : حكمه . رابعها : بيان مايخرجه عن الطهورية وما لايخرجه : خامسها : بيان ما ينجسه ، وأما القسم الثاني وهو الطاهر غير الطهور ، فإنه يتعلق به أمور أيضاً : الأمر الأول : تعريفه . الثاني : بيان أنواعه الثالث : مايخرجه عن كونه طاهراً ، وأما القسم الثالث ، وهو المتنجس ، فإنه يتعلق به أمران : أحدهما : تعريفه . ثانيهما : بيان أنواعه .

فلنذكر لك كل قسم من هذه الأقسام ومايتعلق به بعنوان خاص .

مباحث الماء الطهور

تعريفه

فأما تعريف الماء الطهور ، فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض ، ولم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وهي « اللون . والطعم والريح » بشيء من الأشياء التي تسلب طهورية الماء ولم يكن مستعملا [1] وسيأتي بيان الأشياء التي تسلب طهورية الماء والأشياء التي توجب استعماله

= وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع ، فإنه يطهر بغمره بالماء الطهور .

الحنفية — فصّلوا في الجامدات ، فقالوا : إن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ ، كاللحم والحنطة ، فإن أصابتها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبداً ، على المفتى به لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبداً لتشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج مافيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ، ومن ذلك رءوس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبداً إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها

(١) المالكية — قالوا : إن استعمال الماء لايخرجه عن كونه طهوراً ، فيصح الوضوء والغسل بالماء المستعمل ، ولكن يكره فقط .

الفرق بينه وبين الماء الطاهر

أما الفرق بين الماء الطهور والماء الطاهر ، فهو أن الماء الطهور يستعمل فى العبادات وفى العادات ، فيجوز الوضوء به والاغتسال من الجنابة والحيض ، كما يجوز تطهير النجاسة به واستعماله لنظافة البدن والثوب من الأوساخ الطاهرة وغير ذلك ، بخلاف الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله فى العبادات من وضوء وغسل جنابة ونحوهما ، كما لا يصح تطهير النجاسة به [1] ، وإنما يصح استعماله فى الأمور العادية من شرب وتنظيف بدن وثياب وعجن ونحو ذلك .

حكم الماء الطهور

أما حكم الماء الطهور ، فهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : الأثر الذى رتبه الشارع عليه ، وهو أنه يرفع الحدث الأصغر والأكبر ، فيصح الوضوء به والاغتسال من الجنابة والحيض ، وتزال به النجاسة الحسية وغيرها ، وتؤدى به الفرائض والمندوبات وسائر القرب ، كغسل الجمعة والعيدين وغير ذلك من العبادات ، وكذا يجوز استعماله فى العادات من شرب وطبخ وعجن وتنظيف ثياب وبدن وسقى زرع ونحو ذلك . ثانيهما : حكم استعماله ، والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة ، وهو من هذه الجهة تعتريه الأحكام الخمسة ، وهى : الوجوب . والحرمة . والندب . والإباحة والكراهة ، والمراد بالندب ما يشمل السنة ، وذلك لأن المندوب والمسنون شىء واحد عند بعض الأئمة ، ومختلفان عند البعض الآخر كما سيأتى فى مندوبات الوضوء ، فأما ما يجب فيه استعمال الماء ، فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، كالصلاة ، ويكون الوجوب موسعاً إذا اتسع الوقت ، ومضيقاً إن ضاق ، وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمور : منها أن يكون الماء مملوكاً للغير ولم يأذن فى استعماله ، ومنها أن يكون مسبلا للشرب ، فالماء الموجود فى الأسبلة لخصوص الشرب يحرم الوضوء منه ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر ، كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضاً

---

(١) الحنابلة — قالوا : الماء الذى يحرم استعماله لا يصح التطهير به من الحدث ، بشرط أن يكون المتطهر به ذاكراً لا ناسياً ، فإذا توضأ منه وهو ناس وصلى به فإنه يصح ، أما تطهير النجاسة به فإنه يصح .

أو زيادته ، كما يأتي في مباحث التيمم ، وكذا إذا كان الماء شديد الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز إتلافه شرعاً ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوءاً أو غسلا ، فإذا توضأ شخص من سبيل أعد ماؤه للشرب . أو توضأ من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح إتلافه . أو توضأ وهو مريض مرضاً يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك ، ولكن هذا الوضوء يكون صحيحاً تصح الصلاة به ، وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء ، وغسل[1] يوم الجمعة ، وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك ، وأما ما يكره فيه استعمال الماء ، فأمور : منها أن يكون الماء شديد الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن ، وعلة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضئ عن الخشوع لله ويجعله مشغولا بألم الحر والبرد ، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤدهما على الوجه المطلوب ، ومنها الماء المسخن بالشمس ، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل ، بشرطين : الشرط الأول : أن يكون موضوعاً في إناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرهما من المعادن غير الذهب والفضة ، أما الماء الموضوع في إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار ، فإذا وضع الماء المطلق في إناء من نحاس « حلة أو دست » ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والاغتسال به ، كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن مباشرة ، وهو رطب ، وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن ، وهي علة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان استعماله حراماً لا مكروهاً ، والواقع أن الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء صدأ واستعمل من الداخل ، وعلل بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه زهومة تستلزم التنفير منه ، فمتى وجد غيره كره استعماله ، وإلا فلا كراهة ، وكذا سائر المياه المكروهة فإن كراهتها ترتفع إذا لم يوجد غيرها .

---

(١) الشافعية — زادوا شرطاً ثالثاً في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس ، وهو أن تعلو الماء زهومة « دسم » فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ، ومذهب الشافعية ظاهر في العلة التي ذكرناها .

الحنابلة — قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي حال .

هذا ، وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى فى المياه ، فيها تفصيل المذاهب[1] .

---

(١) المالكية — زادوا فى مكروهات المياه أموراً ثلاثة : الأمر الأول : الماء الذى خالطته نجاسة ، وإنما يكره بشروط خمسة : —

الشرط الأول : أن لاتغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم . أو اللون . أو الرائحة ، فإن غيرت وصفاً من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح استعماله مطلقاً .

الشرط الثانى : أن لايكون جارياً ، فإن كان جارياً وحلت به نجاسة فإنها لا تنجسه ، ولكن يكره استعماله .

الشرط الثالث : أن لاتكون له مادة تزيد فيه ، كماء البئر ، فإنه وإن لم يكن جارياً ، ولكن نظراً لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف إليه ماء من خارجه فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .

الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر أما إن كانت أقل من ذلك فإنها لا تضر ، فلا يكره استعمال الماء الذى حلت به .

الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الأمر الثانى من مكروهات المياه : الماء المستعمل فى شىء متوقف على ماء طهور ، وذلك كالماء المستعمل فى الوضوء ، فإذا توضأ شخص بماء ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله ، فإنه يكره له أن يتوضأ به ثانياً ؛ وإنما يكره بشروط : —

الأول : أن يكون الماء قليلا ، فإذا توضأ من ماء كثير واختلط به الماء المنفصل من أعضاء وضوئه فإنه لا يضر .

الثانى : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الثالث : أن يستعمله فى وضوء واجب ، فإذا استعمله فى وضوء مندوب ، كالوضوء للنوم أو نحوه ، مما يأتى فإنه لا يكره .

وقد علل المالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل ، فمراعاة لهذا الخلاف قالوا بالكراهة ، وأيضاً فإنه ثبت لديهم أن السلف لم يستعملوه ، فدل ذلك عندهم على كراهته .

الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء الذى ولغ فيه كلب ، ولو مراراً . فإذا شرب الكلب من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله ، ومثله الماء الذى شرب منه شخص اعتاد شرب المسكر أو غسل =

. . . .

= فيه عضواً من أعضائه ، وإنما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب المسكر بشروط :—
أحدهما : أن يكون الماء قليلا ، فإن كان كثيراً فلا كراهة ، وسيأتي بيان القليل والكثير .
ثانيها : أن يجد ماء غيره . ثالثها : أن يشك في طهارة فمه أو عضوه الذي غسله فيه ، أما إذا كان على فمه نجاسة محققة ، فإن غيرت أحد أوصاف الماء فإنه لايصح الوضوء منه ، لأنه يصير نجساً وإن لم تغير أحد أوصافه كان استعماله مكروهاً فقط ، ومن ذلك أيضاً الماء الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة ، كالطير ، والسبع ، والدجاج ، إلا أن يصعب الاحتراز منه ، كالهرة ، والفأرة ، فإنه لايكره استعماله في هذه الحالة للمشقة والحرج .

الحنفية — قالوا : يزداد على ماذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر الأول : الماء الذي شرب منه شارب الخمر ، كأن وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فمه ، وشرب منه بعد أن شرب الخمر ، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد ، وهو : أن يشرب منه بعد زمن يتردد فيه لعابه الذي خالطه الخمر ، كأن يشرب الخمر ، ثم يبتلعه أو يبصقه ، ثم يشرب من الإناء الذي فيه الماء ، أما إذا شرب باقي الخمر وبقي في فمه ولم يبتلعه أو يبصقه ، ثم شرب من كوز أو قلة فيها ماء فإن الماء الذي بها ينجس ولا يصح استعماله .

الأمر الثاني : الماء الذي شربت منه سباع الطير ، كالحدأة ، والغراب ، وما في حكمهما ، كالدجاجة غير المحبوسة ، وقد علل الحنفية كراهة ذلك بجواز أن تكون قد مست نجاسة بمنقارها وهذا بخلاف سؤر سباع البهائم ونحوها من كل مالا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس ومثل سؤر مالا يؤكل لحمه عرقه ، فاذا خالط عرق الضبع أو السبع ثوباً أو نزل في ماء قليل فإنه ينجسه .

الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية ، فاذا شربت الهرة الأهلية من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله لأنها لا تتحاشى النجاسة ؛ وإنما كان سؤرها مكروهاً ولم يكن نجساً مع أنها لايجوز أكله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على عدم نجاستها ، فقد قال : « إنها ليست نجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات » ، وظاهر أن هذه رخصة .

هذا ، وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهوريته ، بمعنى أنه طاهر بلا كلام ، فلو شرب الحمار أو البغل من ماء قليل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو ذلك بلا كراهة ، وأما طهوريته ، أي صلاحيته للتوضئ أو الاغتسال منه فإنه مشكوك فيه ، فيصح استعماله في الغسل والوضوء إن لم يوجد غيره بلا كراهة أيضاً ، أما إن وجد غيره فإنه يصح استعماله فيهما أيضاً ، ولكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره . =

مالايخرج الماء عن الطهورية

قد يتغير لون الماء وطعمه ورائحته ، ومع ذلك يبقى طهوراً يصح استعماله فى العبادات، من وضوء ، وغسل ، ونحو ذلك ، ولكن ذلك مشروط بعدم الضرر ، بحيث لو ترتب على استعمال ذلك الماء المتغير ضرر للشخص فى عضو من أعضائه ، فإنه لايحل له أن يتوضأ من ذلك الماء ، وقد يضطر سكان البوادى والصحارى إلى استعمال المياه المتغيرة ،حيث لايجدون سواها ، فأباحت الشريعة الإسلامية لمثل هؤلاء أن يستعملوا ذلك الماء إذا أمنوا شره ، يدل لذلك ماروى البخارى معناه أن المسلمين لما هاجروا من مكة إلى المدينة ، أصيب كثير منهم بالحمى ، فأشار بعض مفكرى المسلمين يومئذ بردم مستنقع ، يقال له : بطحان ، فلما ردم ذهبت الحمى ، وقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : كان بطحان يجرى ماء آسناً ،أى متغيراً ، فما تقوم به - مصلحة الصحة - من فرض الأنابيب التى يجرى فيها الماء ، وهدم - المياضىء ، والمغاطس - حذراً من تغير الماء وتلوثه بما يضر ، هو من أغراض الدين الإسلامى الصحيحة ، فإن قضاياه مبنية على جلب المصالح ، ودرء المفاسد .

= الشافعية - زادوا على ماذكر فى مكروهات المياه الماء المتغير بمجاوره المنفصل به ، سواء كان ذلك المجاور جامداً ، أو مائعاً ، فمثال المجاور الجامد : الدهن ، فإذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك ، فإنه يكره استعماله ، ومثال المجاور المائع : ماء الورد ، ونحوه ، فإذا وضع بجوار الماء شىء مائع وتغير به ، فإنه يكره استعماله ، ويشترط للكراهة أن لايسلب عنه اسم الماء ، أما إذا غلبت رائحة الورد عليه ، أو تجمد بواسطة الدهن الذى جاوره ، بحيث خرج عن رقته وسيلانه ، ولم يكن ماء ، فإنه لايصح استعماله فى الوضوء ، أو الغسل .

الحنابلة - قالوا : يزاد على ماذكر فى المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : الماء الذى يغلب على الظن تنجسه ، فإنه يكره استعماله فى هذه الحالة ، ثانيها : الماء المسخن بشىء نجس ، سواء استعمل فى حال سخونته أولا ، ثالثها : الماء المستعمل فى طهارة غير واجبة كالوضوء المندوب ، فإنه يكره أن يتوضأ به ثانياً ، رابعها : الماء الذى تغيرت أوصافه بملح منعقد من الماء خامسها : ماء بئر فى أرض مغصوبة ، أو حفرت غصباً ، ولو فى أرض مملوكة ، كأن أرغم الناس على حفرها مجاناً ، ومثلها ما إذا حفرت بأجرة مغصوبة ، فإنه يكره الوضوء منها فى كل هذه الأحوال سادسها . ماء بئر بمقبرة ؛ سابعها : الماء المسخن بوقود مغصوب ، فإنه يكره استعماله .

ولقد ذكر الفقهاء للتغير الذي لايخرج الماء عن كونه طهوراً أمثلة : منها أن تتغير أوصافه كلها ، أو بعضها ، بسبب المكان الذي استقر فيه ، أو مربه ؛ والأول . كالمياه القديمة ، والبرك الموجودة في الصحراء ونحوها ، والثاني : كالمياه التي تمر على المعادن ، مثل الملح ، والكبريت ، فإن هذا التغير لايخرج الماء عن كونه طهوراً ، ومنها أن يتغير بطول مكثه : كما إذا وضع ماء في قربة أو - زير - ومكث فيه طويلا ، فتغير ، فإن ذلك التغير لايخرجه عن كونه طهوراً ، ومنها تغيره بسبب ماتولد فيه من سمك ، أو طحلب - الطحلب معروف ، وهو خضرة تعلو على وجه الماء - وإنما لايضر الطحلب [1] إذا لم يطبخ في الماء ، أو يلق فيه بعد الطبخ ، ومنها أن يتغير بسبب المادة التي دبغ بها الإناء ، من قطران ، أو قرظ ، أو نحو ذلك ؛ فالماء الذي يوضع في القربة المدبوغة إذا تغير أحد أوصافه لايضر ، ومنها أن يتغير بما يتعذر الاحتراز منه ، كالسافيات التي تلقيها الرياح في الآبار ونحوها ، من تبن ، وورق شجر ، ومنها أن يتغير الماء بما جاور ، كما إذا وضعت جيفة بشاطيء الماء ، فيتغير الماء برائحتها ، فان ذلك التغير لايخرج الماء عن كونه طهوراً ، ولكن ذلك من شر مايفعله جهلة القرى ، فانهم يلقون جيف الحيوانات على شاطيء الماء ، بل في نفس الماء الذي يستعملونه فتنبعث منه رائحة نتنة من مسافة بعيدة فاإن أباح الشارع الوضوء منه ، أو الغسل ، ولكنه من جهة أخرى نهى عن استعماله نهياً شديداً ، إذا ترتب عليه ضرر ، أو إيذاء المارة ، أو نحو ذلك .

القسم الثاني من أقسام المياه

الطاهر غير الطهور

تعريفه

قد عرفت أن الماء يوصف تارة بكونه طهورا ، وقد تقدم تعريف الطهور ، وتارة يوصف بكونه طاهراً فقط ، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس ، يصح استعماله في العادات ، من شرب ، وطبخ ونحو ذلك ، ولا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل .

---

(١) الحنابلة — لم يشترطوا طبخ الطحلب . بل قالوا : إنه يضر الماء ، ويخرجه عن كونه طهوراً إذا ألقاه في الماء آدمي عاقل قصداً ، لافرق بين أن يكون مطبوخاً ، أو غير مطبوخ ، أما إذا تولد من الماء وحده ، أو قذف به الريح ، ونحوه ، فانه لايضر .

أنواع الطاهر غير الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع[١]:

النوع الأول: هو أن يخالط الماء الطهور شيء طاهر، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلا ماء ورد، أو عجين، أو نحو ذلك، فإنه يسلب طهوريته، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل، وإن صح استعماله في العادات، من شرب، وتنظيف ثياب، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين: أحدهما: أن تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة: ـ الطعم، أو اللون، أو الريح ـ بذلك المخالط؛ ثانيهما: أن يكون المخالط من الأشياء التي تسلب طهورية الماء وفي هذه الأشياء تفصيل المذاهب[٢].

---

(١) المالكية ـــ قالوا: الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط، وهو النوع الأول: أعني ما خالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة، وكان ذلك المخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهراً غير طهور. أما النوع الثاني، وهو الماء القليل المستعمل، فإنه طهور، ما لم تتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال، وأما النوع الثالث، وهو ما خرج من النبات، كماء الورد، وماء البطيخ، فإنه ليس داخلا في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم، لأنه ليس ماء مطلقاً.

(٢) الحنفية ـــ قالوا: الأشياء التي تسلب طهورية الماء، وتجعله طاهراً فقط، تنقسم إلى قسمين جامد، ومائع؛ فأما الجامد فإنه يسلب طهورية الماء في حالتين: الحالة الأولى. أن يخالط الماء شيء يخرجه عن رقته وسيلانه، مثلا إذا وضع في الماء طين، فأخرجه عن رقته وسيلانه، فإنه لا يصح التطهير به ومن ذلك ما يبقى في قاع الأحواض عند جفافها، من الماء المخلوط بالطين، فإنه لا يصح التطهير به إذا خرج عن رقته وسيلانه، الحالة الثانية: أن يخالطه شيء يطبخ فيه، وفي هذه الحالة لا يصح التطهير به، ولو لم يخرج عن رقته وسيلانه، مثلا إذا وضع في الماء الطهور عدس، ليطبخ فيه، ثم غلا مرتين بحيث تغير الماء به، ولكنه لم يطبخ، فإنه لا يصح التطهير به، ولو لم يخرج عن رقته وسيلانه، وقد يقع مثل ذلك في الصحراء، عند قلة الماء، إلا أنه يستثنى من هذه الحالة ما تغير بالصابون، ونحوه، من الأشياء التي تستعمل للتنظيف؛ فإذا غليت في الماء، وغيرت لونه، أو طعمه، أو ريحه، فإنه لا يخرج بذلك عن كونه طهوراً، إلا إذا طبخت فيه، فخرج بذلك عن رقته وسيلانه؛ وأما المائع، فإنه إذا خالط الماء كان على ثلاث صور: الصورة الأولى أن يكون ذلك المائع موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة: الطعم، واللون، والريح، كماء الورد =

. . . .

ـــ الذى ذهبت ريحه ، والماء المستعمل ، وحكم هذه الصورة أن ينظر للغالب ، فان كانت الغلبة للماء ، فهو طهور ، وإن كانت للمخالط ، فالماء طاهر غير طهور ، ويلحق بالغالب المساوى مثلا إذا توضأ جماعة من حوض صغير ـ كالميضأة ـ فإن كان الماء المستعمل الذى انفصل عن أعضاء الوضوء ، ورجع إلى الماء الموجود فى ذلك الحوض أقل من الماء الذى لم يستعمل ، فإنه لا يضر ، أما إذا كان مساوياً له ، أو أكثر منه ، فان الماء الموجود فى ذلك الحوض جميعه يصير مستعملا ؛ الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع الذى خالط الماء الطهور مخالفاً للماء فى جميع أوصافه ، وهى اللون ، والطعم ، والرائحة ، وذلك كالخل ، فإن له طعماً ، ولوناً ورائحة ، وكلها مخالفة للماء فى الوصف ، فإذا سقطت كمية من الخل فى الماء فإن ظهرت فيه أكثر أوصاف الخل ، كالطعم ، واللون معاً ، كان الماء طاهراً غير طهور ، فلا يصح استعماله فى العبادات ، ولكن يصح استعماله فى الطبخ ونحوه أما إذا ظهر فى الماء وصف واحد من أوصاف الخل ، فانه لا يخرجه عن طهوريته ، الصورة الثالثة : أن يكون ذلك المائع المخالط ، مخالفاً للماء فى بعض أوصافه دون البعض ، وذلك كاللبن فإن له طعما ولوناً ، ولا رائحة له فإذا خالط شىء منه الماء ، فإن الماء يصير طاهراً غير طهور ، بظهور وصف واحد منه فقط ، مثال ذلك ما قد يقع مع ـ الفلاحين ـ الذين يضعون اللبن فى الآنية ، وهم فى المزارع البعيدة عن الماء ، ثم يضعون الماء فى تلك الآنية قبل تنظيفها جيداً ، فيظهر أثر اللبن فى الماء فمتى ظهر لون اللبن فى الماء فانه يخرج عن طهوريته ، ويكون طاهراً فقط .

المالكية ـــ قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط بثلاثة أمور :

أحدها : أن يختلط بالماء شىء طاهر فيتغير به أحد أوصافه الثلاثة : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، ولو كان ذلك الريح غير ظاهر بالماء ، وإنما يسلب الطهورية بشروط : الأول : أن يكون ذلك الشىء ليس لازماً للماء ، بل يفارقه فى غالب الأوقات ، الثانى : أن لا يكون من أجزاء الأرض : الثالث : أن لا يكون من الأشياء التى يدبغ بها الإناء ، الرابع : أن لا يكون من الأشياء التى يعسر الاحتراز منها ، ولذلك كله أمثلة : منها الصابون ، فانه فى الغالب لا يخالط الماء ، ومثله ماء الورد ونحوه من مياه الروائح العطرية ، فإن المستعمل للماء لا يحتاج إليها فى الغالب ، ومنها روث الماشية ، فانها ، ولو اختلطت ببعض المياه التى يشرب منها ولكن ذلك لا يعسر الاحتراز عنه ، ومنها دخان شىء محترق . ولو من أجزاء الأرض ، ومنها ورق الشجر إذا كان قريباً من بئر ، أو سقاة يمكن تغطيتها ، ومثله المسافيات ونحوها ، كالتبن ، وطلع النخل ، ومنها السمك إذا مات فى ماء أو طرح فيه ، فهذه الأمور الطاهرة إذا خالطت الماء بالشرائط المذكورة ، فانها تسلب طهوريته ، ويصير طاهراً فقط بالشرط المتقدم ، وهو أن يتغير به أحد أوصاف الماء .

. . . .

= ثانيها : أن يتغير الماء بنفس الإناء الذى وضع فيه وإنما يسلب ذلك التغيير طهورية الماء بشرطين : الأول : أن يكون الإناء من غير أجزاء الأرض ، كما إذا وضع الماء فى إناء من جلد ، أو من خشب ، فتغير بمجاورته للإناء ؛ الشرط الثانى : أن يكون التغير فاحشاً عرفا ، فان وضع الماء فى إناء من فخار ، أو كان التغير غير فاحش ، فانه لا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير الماء بسبب حبل من كتان ، أو ليف ، فان ذلك التغير لا يضر ، إلا إذا كان فاحشاً عرفا .

ثالثها : أن يتغير الماء بسبب قطران ، أو قرظ ، أو نحو ذلك ، وإنما يسلب ذلك الطهورية ، بشرط أن يتغير به طعمه ، أو لونه ، أما إذا تغيرت به ريحه فقط ، فإنه يبقى طهوراً ، ولا يضره ذلك التغير .

الشافعية — قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط إذا خالطه شيء طاهر ، بأربعة شروط : أحدها : أن يكون ذلك الطاهر المخالط مما يستغنى الماء عنه ، فلو تغير بسبب إضافة ماء إليه ، لابقاء له إلا به ، أو تغير بسبب محله الذى نبع منه ، فإن ذلك التغير لا يضر ، ثانيها : أن يكون التغير مستيقناً ، فإذا شك فى تغيره فإنه لايضر ، ثالثها : أن يكون التغير بسبب تراب ، ولو طرح فيه قصداً ، ومثل التراب الملح المنعقد من الماء ؛ فإذا تغير الماء بشيء طرح فيه غير ما ذكر ، فإنه يسلب طهوريته ، ويكون طاهراً فقط ، كما إذا سقط فيه زعفران ، أو تمر ، أو نحو ذلك ، فتغير تغيراً فاحشاً ، ومثل ذلك ما إذا سقط فى الماء ورق شجر ، فغيره ، وكذا إذا تغير بشيء يتحلل ، كما إذا وضع فيه كتان ، أو — عرقسوس — أو نحوهما ، فتغير بسبب ذلك ، فإنه لا يكون طهوراً ، بشرط أن يتغير تغيراً كثيراً يقيناً ، كما ذكر أولا ، وكذا إذا تغير تغيراً كثيراً يقيناً ، بقطران ، فإنه يصير طاهراً فقط ، بشرطين : أحدهما : أن يكون القطران خال من الدهنية ؛ ثانيهما : أن لا يكون الغرض من استعمال القطران إصلاح قربة الماء ، وإلا فلا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير بملح مأخوذ من غير الماء كالملح الجبلى . فإنه يكون طاهراً فقط ، بشرط أن لايكون الملح مقراً للماء ؛ أو ممراً للماء ، وإلا فلا يضر .

الحنابلة — قالوا : يسلب طهورية الماء أشياء :

أحدها : أن يخالطه شيء طاهر لا يعسر الاحتراز منه ، بشرطين : أحدهما أن يغير أحد أوصاف الماء تغيراً كثيراً ، أما التغير القليل . فإنه لايضر ، ثانيهما : أن يكون ذلك الشيء الطاهر المخالط فى غير محل التطهير ، مثلا إذا كان على يد المتوضئ زعفران ، وأخذ الماء ، فتغير به الماء فإن ذلك التغير لايضر فى الموضع الذى به الزعفران ، ولا فرق فى ذلك المخالط بين أن يطبخ =

النوع الثانى من أنواع الماء الطاهر غير الطهور : الماء القليل (١) المستعمل ؛ وتعريف القليل هو مانقص عن قلتين بأكثر من رطلين ، أما تعريف المستعمل ، ففيه تفصيل المذاهب (٢) .

= فى الماء كالترمس ، والحمص ، أولا ، أما إذا كان المخالط يعسر الاحتراز عنه كالطحلب ، وورق الشجر ، فانه لايخرج الماء عن كونه طهورا . إلا إذا طرحه آدمى عاقل فى الماء قصدا .

ثانيها : أن يخالطه ماء مستعمل ، بشرط أن يكون مستعملا فى رفع حدث ، أو إزالة خبث وأن يكون مستعملا فى محل طهر به ، فلو جرى على يد شخص لم تطهر به فإنه لا يكون مستعملا ، وأن ينفصل غير متغير ، وأن يكون الماء الذى خالطه دون القلتين .

ثالثها : أن يخالطه ماء مائع ، لم يخالف الماء الطهور فى أوصافه ، بشرط أن تغلب أجزاءه على الطهور ، مثل — المستخرجات العطرية التى ذهبت رائحتها ، كماء الورد ، والريحان ، والنعناع ، فهذه الأمور الثلاثة تسلب طهورية الماء إذا خالطته بالشرائط المذكورة .

(١) المالكية — قالوا : الماء القليل لا يضره الاستعمال ، ولا يخرجه عن طهوريته ، فإذا توضأ الإنسان بماء قليل ، وانفصل عن أعضائه فى الإناء الذى يتوضأ منه ، فله أن يتوضأ به ثانيا وسيأتى بيان المستعمل عند المالكية بعد هذا .

الحنفية — قالوا الماء القليل الذى يسلب الاستعمال طهوريته ، هو ما كان موضوعا فى مكان تقل مساحته عن عشرة أذرع فى عشرة ، بذراع العامة ، أو كان موضوعا فى حوض مستدير ، تقل مساحة محيطه عن ستة وثلاثين ذراعا ، بذراع العامة أيضاً ، أما الماء الكثير الذى لا يسلب الاستعمال طهوريته ، فهو ما عدا ذلك كماء البحر ، والأنهار ، والترع ، والمجارى الزراعية ، والماء الراكد فى المياضئ الكبيرة المربعة ، البالغة مساحتها عشرة أذرع فى عشرة ؛ وماء السواقى البالغة مساحة محيطها ستة وثلاثين ذراعا فأكثر ، ولا يلزم أن تكون شديدة العمق ، بل المدار فى عمقها على أن لا تنكشف أرضها باستعمال الماء الموجود فيها ، فإذا استعمل الإنسان ماء أقل من ذلك ، كان الماء مستعملا ، وسيأتى بيان حكم المستعمل بعد هذا .

(٢) المالكية — قالوا : الاستعمال لا يرفع طهورية الماء ، فيجوز استعماله فى الوضوء ، والغسل ، ونحوهما ، ولكن يكره استعماله فى ذلك إن وجد غيره ، فالاستعمال لا يسلب طهورية الماء ، ولو كان ذلك الماء قليلا ، ثم إن المستعمل عندهم نوعان : أحدهما : أن يستعمل الماء الطهور القليل فى رفع حدث ، سواء كان حدثا أصغر ، أو أكبر ، كما إذا استعمل الماء فى الوضوء أو الغسل ، أو يستعمل فى رفع حكم خبث ، كالماء الذى تزال به النجاسة ، سواء كانت حسية ، أو معنوية ، =

ثم إن مقدار القلتين وزناً بالرطل المصرى ٤٤٦ ٣/٧ أربعمائة وستة وأربعون رطلا ، وثلاثة أسباع الرطل ، ومقدار مكان القلتين ، إذا كان مربعاً ، ذراع وربع ذراع ، طولا وعرضاً وعمقاً ، بذراع الآدمى المتوسط ، وإذا كان المكان مدوراً ، كالبئر ، فإن مساحته ينبغى أن تكون ذراعاً عرضاً ؛ وذراعين ونصف ذراع عمقاً ، وثلاثة أذرع ، وسبع ذراع محيطاً ، أما إذا كان المكان مثلثاً ، فينبغى أن تكون مساحته ذراعا ، ونصف ذراع عرضاً ، ومثل ذلك طولا ، وذراعين عمقاً

النوع الثالث من أنواع الطاهر فقط : الماء الذى يخرج من النبات ، سواء سال بواسطة عمل صناعى ، كماء الورد ، أو سال بدون صناعة ، كماء البطيخ

= كاتقدم بيانه ، ثانيهما : أن يستعمل فيما يتوقف على الماء الطهور ، سواء أكان واجباً ، كغسل الميت ، وغسل الذمية ، بعد انقطاع دم حيضها ونفاسها ، كى يحل له وطؤها بعد تزوجها ؛ أم كان غير واجب ؛ كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيدين ، والغسلة الثانية والثالثة فى الوضوء فإذا استعمل الماء فى شىء من ذلك ، فإنه يكره استعماله مرة أخرى ، بشرطين : الأول : أن يسيل الماء على العضو ، ثم يتقاطر بعد ذلك إذا استعمل فى الوضوء أو الغسل ، أما إذا استعمل فى إزالة الخبث فإنه لا يشترط فيه ذلك ، الثانى : أن ينقل من محله إلى العضو الذى يسيل عليه ، أما إذا غمس فيه العضو ، فانه لا يكون مستعملا ، إلا إذا دلك فيه ، فلو غطس الجنب فى مغطس ، ولم يدلك جسمه فيه ، فان الماء لا يكون مستعملا .

الحنفية — قالوا : إذا استعمل الماء الطهور كان طاهراً غير طهور ، فيصح استعماله فى العادات من شرب ، وطبخ ، ونحوهما ، ولا يصح استعماله فى العبادات ، من وضوء وغسل ، ثم المستعمل عندهم أربعة أنواع : النوع الأول : ما يتوقف عليه أداء قربة ، من صلاة ، وإحرام ، ومس مصحف ونحو ذلك ، النوع الثانى : ما يتوقف عليه رفع حدث ، كالوضوء الكامل للمحدث حدثاً أصغر ، النوع الثالث : ما يسقط به فرض ، ولو لم يرفع حدثاً ، كما إذا غسل بعض أعضاء الوضوء دون البعض ، فلو غسل وجهه فقط ، كان الماء الذى غسل به وجهه مستعملا ، وإن لم يكمل الوضوء ، فمثل ذلك يقال له : إنه أسقط فرضاً ، وهو غسل الوجه ، ولكنه لم يرفع حدثاً ، لتوقف رفع الحدث على تمام الوضوء النوع الرابع : ما استعمل لأجل تذكر العبادة ، كوضوء الحائض ، فانه يستحب لها أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ، لتتذكر ما اعتادته من الصلاة .

هذا ، ولا يكون الماء مستعملا فى كل هذه الأحوال ، إلا إذا انفصل عن العضو ، فلو جرى الماء على ذراعه ، ولم ينزل منه شىء لا يكون مستعملا طبعاً ، وإلا لما أمكن تطهير باقى العضو =

. . . .

= الشافعية — قالوا : تعريف الماء المستعمل ، هو الماء القليل الذى يؤدى به مالابد منه ، حقيقة ، أو صورة ، من رفع حدث فى نظر مستعمله ، أو إزالة خبث .

وشرح هذا التعريف هو أن المراد بالماء القليل ، مانقص عن القلتين المذكورتين فى أعلى صحيفة ٣٩ ، فإذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، واغترف منه لغسل يديه بعد غسل وجهه بيده ، فإنه يكون مستعملا ، وإنما يصير الماء مستعملا بشروط : الأول : أن يستعمل فى فرض الطهارة ، فإذا توضأ لصلاة نافلة ، أو مس مصحف ، أو نحو ذلك ، فإن الماء لا يستعمل بالاغتراف منه ، الشرط الثانى : أن يكون ماء المرة الأولى ، فلو غسل وجهه خارج الإناء مرة ، ثم وضع يده للغسل مرة ثانية وثالثة ، فإن الماء لا يستعمل بذلك ، الثالث : أن يكون قليلا من أول الأمر ، فاذا كان الماء قلتين فأكثر ، ثم فرقه فى آنية ، فانه لا يستعمل بالاغتراف منه ، ومثل ذلك ما إذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين ، فانه يصبح كثيراً لا يضره الاغتراف منه ، الرابع : أن ينفصل عن العضو فلو جرى الماء على يده ، ولم ينفصل عنها ، لا يكون مستعملا .

هذا ، وإذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، ثم نوى الاغتراف من ذلك الماء ، فانه لا يستعمل ، ومحل نية الاغتراف فى الوضوء بعد غسل وجهه ، بأن ينوى عند إرادة غسل اليدين ، أما إذا نوى عند المضمضة ، أو الاستنشاق ، أو عند غسل وجهه ، فانها لا تجزئ ، ومحلها فى الغسل بعد أن ينوى الاغتسال وعند مماسة الماء لشىء من بدنه ، فاذا لم ينو الاغتراف من الماء ، بأن يقصد نقل الماء من محل لغسل بدنه فى الغسل ، وغسل أعضاء الوضوء فى الوضوء ، صار الماء القليل مستعملا .

وقوله فى التعريف : « حقيقة ، أو صورة » معناه : أنه لا فرق بين أن يكون المتوضئ مكلفاً ، يجب عليه الوضوء حقيقة ، أو يكون غير مكلف ، فيكون وضوءه صوريا فقط .

وقوله : « فى نظر مستعمله » معناه : أن المتوضئ مثلا إذا كان وضوءه صحيحاً فى مذهبه ، فان ماء وضوئه يكون مستعملا ، ولو لم يكن الوضوء صحيحاً فى مذهب الشافعى . فلو توضأ الحنفى بدون نية ، كان وضوءه صحيحاً فى نظر الحنفى ، غير صحيح فى نظر الشافعى ، ومع ذلك يكون ماء ذلك الوضوء مستعملا عند الشافعى .

وقوله : « أو إزالة خبث » معناه : أن الماء الذى تزال به النجاسة يكون مستعملا غير نجس ، ولكن يشترط لطهارته شروط : أحدها : أن ينفصل الماء طاهراً بعد غسل الثوب المتنجس مثلا ، بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث ، بعد أن يطهر محل النجاسة من الثوب : ثانيها : أن لا تزيد زنة الماء المنفصل عن المحل المتنجس ، بعد إسقاط ما يتشربه المغسول من الماء ، وإسقاط ما يتحلل من =

القسم الثالث من أقسام المياه

الماء المتنجس — تعريفه — أنواعه

الماء المتنجس هو الذى خالطته نجاسة ، وهو نوعان : النوع الأول : الماء الطهور الكثير ، وهو لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة : من لون ، أو طعم ، أو رائحة ؛

= الأوساخ فى الماء عادة ، مثال ذلك أن يغسل الثوب المتنجس بملء « صفيحة ، أو حلة » من ماء قيمته عشرة أرطال ، فيشرب الثوب منها عشرها « رطلا » ويتحلل من أوساخ الثوب ربع رطل مثلا ، فإذا كانت زنة الماء المنفصل تسعة أرطال ، وربع ، أو أقل ، كان الماء طاهراً ، وإلا كان نجساً .

ثالثها : أن يمر الماء على النجاسة وقت تطهيرها ، فلو لم يمر على النجاسة ، ولم يخالطها ، كان غير مستعمل.

هذا ، وقد يقال : إنه لا حاجة إلى مثل هذا الكلام فى هذا العصر الذى تكاد تكون أنابيب المياه عامة فى كل الجهات ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية لم تختص بزمان ، أو مكان ، ومما لا ريب فيه أن هذه الأحكام لازمة للمسافرين فى الصحارى ، والجهات التى يقل فيها الماء ، فمن كان فى هذه الجهات من الشافعية ، فإنه يحتاج لهذه الأحكام ، بلا نزاع .

الحنابلة — قالوا : تعريف المستعمل ، هو الماء القليل الذى رفع به حدث ، أو أزيل به خبث ، وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعاً ، فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والمنفصل بعدها مستعمل .

فقوله : « الماء القليل » خرج به الكثير ، وهو ما كان قدر قلتين ، فأكثر ؛ وقوله : « رفع به حدث ، أو أزيل به خبث » خرج به الماء المستعمل فى طاهر ، غير ماذكر ؛ وقوله : « وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعاً » معناه أنه إذا غسل بالماء ثوباً نجساً ، أو آنية ، فإنها لا تطهر إلا بالغسل سبع مرات ، فالمتنجس عند الحنابلة لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات .

وألحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت ، أو وضع يده فيه كلها شخص قائم من نوم ينقض الوضوء ، بشرط أن يكون النوم بالليل ، وأن يكون الشخص مسلماً عاقلا بالغاً ، وأن يضع يده فى الإناء قبل غسلها ثلاثة ، بنية وتسمية ، ومثل ذلك ما إذا صب الماء على يده كلها بدون أن يضعها فيه ، كما إذا كان معه إبريق ، فصب منه الماء على يده ، فإن المتقاطر منها يكون مستعملا .

هذا ، ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

النوع الثانى : الماء الطهور القليل ، وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به ، سواء تغيرت أحد أوصافه أولا [1] .

مبحث ماء البئر

لماء الآبار أحكام خاصة ، ولذا جعلنا لها مبحثاً خاصاً بها ، وفى أحكامها تفصيل المذاهب [2] .

---

(١) المالكية — قالوا : الماء الطهور لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، بشرط أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ، إلا أنه يكره استعماله ، مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا سقط فى ماء البئر حيوان له دم سائل ، كالإنسان ، والمعز ، والأرنب ، فإن لذلك ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن ينتفخ ذلك الحيوان ، أو يتفسخ ، بأن تفرق أعضاؤه ، أو يتمعط ، بأن يسقط شعره ، وحكم هذه الحالة نجاسة هذه البئر ، ودلوها الذى وضع فيها بعد سقوط ذلك الحيوان ، وحبل ذلك الدلو ، ثم إذا أمكن نزح جميع الماء الذى فيها ، فإنها لا تطهر إلا بنزحه جميعه ، فإن لم يمكن ، فإنها تطهر بنزح مائتى دلو ، بالدلاء التى تستعمل فيها عادة ، ولا ينفع النزح إلا بعد إخراج الميت منها ، وبذلك تطهر البئر ، وحيطانها ودلوها ، وحبلها ، ويد النازح الذى باشر إخراج الماء المتنجس منها .

الحالة الثانية : أن يموت فيها الحيوان الذى له دم سائل ، ولكنه لم ينتفخ ، ولم يتفسخ ، ولم يتمعط ، ولذلك ثلاث صور : الأول : أن يكون آدمياً ، أو شاة ، أو جدياً ، صغيراً كان أو كبيراً ، وحكم ذلك كحكم الحالة الأولى ، وهو أن ماء البئر ، وما يتعلق به من حيطان ، ودلو ، وحبل ، صار نجساً ، ولا يطهر إلا بنزح مائها جميعه ، إن أمكن ، أو بنزح مائتى دلو إن لم يمكن ؛ الصورة الثانية : أن يكون ذلك الحيوان صغيراً ، كالحمامة ، والدجاجة ، والهرة ، فإذا سقطت فى ماء البئر هرة وماتت ، ولم تنتفخ أو تتفسخ ، أو يسقط شعرها ، فإن ماء البئر يتنجس ، ولا يطهر إلا بنزح أربعين دلواً منها ؛ الصورة الثالثة أن يكون ذلك الحيوان أصغر من ذلك ، كالعصفور ، والفأرة ، فإن ماء البئر يتنجس على الوجه المتقدم ، ولا يطهر إلا بنزح عشرين دلواً منها .

هذا ، ولا فرق بين الصغير والكبير فى جميع الأنواع ، إلا أن الآدمى ، والدجاجة ، والفأرة قد ورد فيها النص بخصوصها . أما باقى الأنواع ، فإن صغيره ملحق بكبيره فى ذلك .

. . . .

= الحالة الثالثة : أن يقع في البئر حيوان ، ثم يخرج منها حياً ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يكون ذلك الحيوان نجس العين وهو الخنزير ، وحكم هذه الصورة أن ينزح ماء البئر جميعه ، إن أمكن ، ومائتا دلو ، إن لم يمكن ، كحكم ما إذا سقط فيها حيوان وتفسخ ، أو انتفخ ، أو سقط شعره ؛ الصورة الثانية : أن لا يكون ذلك الحيوان نجس العين ، كالمعز ونحوه ، وحكم هذه الصورة أنه إذا كان على بدن ذلك الحيوان نجاسة مغلظة ، كالعذرة ونحوها ، فإن البئر تنجس ، كما إذا سقط فيها حيوان نجس العين ، أما إذا لم يكن على بدنه نجاسة ، فإنه لا ينزح منه شيء وجوباً ، ولكن يندب نزح عشرين دلواً منها ، ليطمئن القلب ، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ، ولكن على فمه نجاسة ، فإن حكمه قد تقدم في صحيفة ٣٢ ، وهو حكم سؤر النجس ، فارجع إليه .

هذا ، ولا يضر موت ما لا دم له سائل في البئر ، كالعقرب ، والضفدع والسمك ، ونحوها ، كما لا يضر سقوط ما لا يمكن الاحتراز منه ، كسقوط روث ، ما لم يكن كثيراً ، بحسب تقدير الناظر إليه .

المالكية — قالوا : يتنجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان ، بشروط ثلاثة : الشرط الأول : أن يكون الحيوان برياً ، سواء كان إنساناً ، أو بهيمة ، فإذا كان بحرياً كالسمك ، وغيره ، ومات في البئر ، فإنه لا ينجس الماء ؛ الشرط الثاني : أن يكون الحيوان البري له دم سائل ، فإذا مات فيها حيوان بري ، ليس له دم سائل : كالصرصار ، والعقرب . فإنه لا ينجسها . الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البئر . فإذا مات في البئر حيوان بري : ولم يتغير الماء بموته . فإنه لا ينجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيراً . أو صغيراً . ولكن يندب في هذه الحالة أن ينزح من البئر مقدار من الماء تطيب به النفس ، وليس له حد معين ومثل ماء البئر في هذا الحكم . كل ماء راكد . ليس له مادة تزيد فيه . كماء البرك الصغيرة . التي ليست مستبحرة

الشافعية — قالوا : لا يخلو إما أن يكون ماء البئر قليلاً - وهو ما كان أقل من القلتين المتقدم بيانهما - وإما أن يكون كثيراً - وهو ما كان قلتين فأكثر - فإن كان قليلاً ، ومات فيه ما له دم سائل من حيوان أو إنسان ، فإن الماء ينجس بشرطين : الشرط الأول : أن لا تكون النجاسة معفواً عنها ، وقد تقدم بيان ما يعفى عنه : في صحيفة ١٨ ؛ الشرط الثاني : أن يطرحها في الماء أحد . فإذا سقطت النجاسة بنفسها . أو ألقتها الرياح . وكانت من المعفو عنه . فإنها لا تضر . أما إذا طرحها في الماء أحد . فإنها تضر . وإن كان ماء البئر الذي مات فيه ما له دم سائل كثيراً - وهو ما زاد على قلتين - فإنه لا ينجس . إلا إذا تغيرت أحد أوصافه الثلاثة ومثل ذلك ما إذا سقطت في البئر نجاسة . فإنه =

حكم الماء الطاهر، والماء النجس

ذكرنا في صحيفة ٢٩، وما بعدها، حكم الماء الطهور، وما يتعلق به من معنى الحكم ونحوه، وبقي حكم القسمين الآخرين، وهما الماء الطاهر، والماء النجس، أما حكم الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات، فلا يصح الوضوء منه، ولا الاغتسال به من الجنابة، ونحوها من العبادات، كما لا تصح إزالة النجاسة به من على البدن، أو الثوب، أو المكان، فهو لا يرفع حدثاً، ولا يزيل خبثاً [1] وأما حكم الماء المتنجس، فإنه لا يجوز استعماله في العبادات، ولا في العادات، فكما لا يصح التوضؤ أو الاغتسال به، فكذلك لا يصح استعماله في الطبخ، والعجين، ونحوهما وإذا استعمل في شيء من ذلك، فإنه ينجسه، ولذا كان استعماله محرماً، فمثله كمثل الخمر النجس. الذي لا يجوز استعماله في شيء، إلا في حالة الضرورة الملحة، كما إذا كان الشخص تائهاً في الصحراء، وتوقفت حياته على شرب الماء النجس، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يشربه، ومثل ذلك ما إذا كان يأكل، فوقف الطعام في حلقه، وأصابته غصة، فإن له أن يزيلها بالماء النجس، أو الخمر إذا لم يجد ماء طاهراً، نعم يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالآدمي؛ على تفصيل في المذاهب [2].

= إن كان كثيراً لا ينجس، إلا إذا تغيرت أحد أوصافه، وإن كان قليلاً، فإنه ينجس بملاقاته النجاسة، ولو لم يتغير بالشرطين المذكورين.

الحنابلة — قالوا، كما قال الشافعية، إلا أنهم لم يشترطوا في نجاسة القليل بموت الحيوان فيه الشرطين المذكورين عند الشافعية، وهما: أن لا تكون النجاسة معفواً عنها؛ وأن يطرحها في الماء أحد.

(١) الحنفية — قالوا: يجوز استعمال الماء الطاهر في إزالة الخبث، فللشخص أن يزيل النجاسة من ثوبه، أو بدنه، أو مكانه بالماء الطاهر، وغيره من سائر المائعات الطاهرة، كماء الورد، والريحان، ونحوهما من المياه التي لها رائحة العطر، ولكن يكره ذلك لما يترتب عليه من إضاعة المال بدون ضرورة، فإذا أزال النجاسة من ثوبه بماء الورد، فإنه يصح مع الكراهة، إلا إذا أراد تطييب رائحة الثوب، فإنه لا يكره، أما غسل النجاسة بالماء الطاهر فقط، فإنه لا يكره مطلقاً.

(٢) الحنفية — قالوا: الأشياء المتنجسة إما أن تكون مائعة، كالماء ونحوه من سائر المائعات، ومنها الدم، وإما أن تكون جامدة، كالخنزير والميتة، والزبل النجس، فأما الماء المتنجس ونحوه، =

. . . .

= فإنه يحرم استعماله ، والانتفاع به ، إلا فى حالتين : الحالة الأولى : تخمير الطين به ، وكذا الجبس والجير ، والأسمنت ونحو ذلك ، فإنه يجوز ، الحالة الثانية : سقى الدواب به ، ولكن يشترط لجواز الانتفاع به فى الحالتين ، أن لاتتغير رائحة الماء أو لونه ، أو طعمه ، وأما المتنجس الجامد فإنه يحرم الانتفاع به ، كالخنزير ، والميتة ، والمنخنقة ، والموقوذة ، ونحوها من المحرمات بالنص ، وكما لايحل الانتفاع بها ، فإنه لا يحل الانتفاع بجلودها قبل الدبغ ، ما عدا جلد الخنزير ، فإنه لا يطهر بالدبغ ، أما الجامدات النجسة الأخرى ، كالدهن المتنجس ، فإنه يجوز الانتفاع به فى غير الأكل ، فللإنسان أن يستعمله فى الدبغ ، ودهن عدد الآلات - الماكينات - كما يجوز الاستضاءة به فى غير المسجد ، ويستثنى من ذلك دهن الميتة ، فإنه لايحل استعماله مطلقاً ، وأما دهن الحيوانات الطاهرة المتنجس بنجاسة عارضة ، فإنه لايحل استعماله إلا بعد تطهيره بالكيفية التى ذكرت ، فى صحيفة ٢٢ وكذا لا يحل الانتفاع بالعذرة بعد يبسها ، إلا إذا خالطت بالتراب ، وصارت - سباخاً - فإنه يصح فى هذه الحالة الانتفاع بها ، وكذا يصح الانتفاع بالزبل ، ويقال له - سرقين ، أو سرجين - ومثله البعر ، فإنه يصح الانتفاع به ، وجعله وقوداً ، وكذا الكلب ، فإنه يصح بيعه للانتفاع به فى الصيد والحراسة ونحوهما ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما عدا الخنزير ، لأن المختار أن الكلب ليس بنجس العين (وإنما المتنجس لعابه وفمه ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما دام ينتفع بها ، أو بجلودها ، إلا الخنزير .

المالكية — قالوا : يحرم الانتفاع بالماء المتنجس فى الشرب ونحوه ، أما ما عدا ذلك ، فإنه يجوز ، وقالوا : يحرم الانتفاع به فى بناء المساجد أيضاً ، ثم إن المشهور عندهم ، هو أنه لايجوز الانتفاع بالمائعات المتنجسة ، كالزيت والعسل ، والسمن ، والخل لأنه لا يمكن تطهيرها عندهم ، فيجب إتلافها إذا تنجست ، ويكره تلطيخ ظاهر البدن بالماء المتنجس ، على المعتمد ، وقيل بل يحرم ، وتجب إزالته عند إرادة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة على الخلاف عندهم فى وجوب إزالة النجاسة ، فإن بعضهم يقول : إنها سنة ، والقولان مشهوران ، أما غير الماء من المائعات ، كالخمر ، فإنه لايصح الانتفاع به ، كما لايصح الانتفاع ببعض الجامدات النجسة ، ومنها الخنزير ، وزبل ما يؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرماً ، كالخيل ، والبغال ، والحمير ، أو مكروهاً ، كالسبع ، والضبع ، والثعلب ، والذئب ، والهر ، فإن زبل هذه الحيوانات لايصح الانتفاع به .

هذا ، ولايصح بيع الكلب عند المالكية ، مع كونه طاهراً عندهم لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه ، وبعضهم يقول : إن بيعه يجوز للحراسة والصيد ، ويقول : إن النهى عن بيعه خاص بالكلب الذى لا ينتفع به فى ذلك ، كما قال غيره ممن أجاز بيعه . =

مباحث الوضوء

يتعلق بالوضوء مباحث : (١) تعريفه (٢) حكمه (٣) شروطه التي توجبه ، أو تتوقف عليها صحته (٤) فرائضه ، ويقال لها : أركانه (٥) سننه (٦) مندوباته (٧) مكروهاته (٨) نواقضه (٩) الاستنجاء ؛ أو كيفية الطهارة من الخارج الذي ينقض الوضوء ، وإليك بيانها على هذا الترتيب.

١ — المبحث الأول : في تعريف الوضوء

الوضوء لغة معناه الحسن والنظافة ، وهو اسم مصدر ، لأن فعله إما أن يكون توضأ ، فيكون مصدره التوضؤ ؛ وإما أن يكون فعله وضُؤ ؛ فيكون مصدره الوضاءة - بكسر الواو - فيقال : وضؤ ، ككرم ، وضاءة بمعنى حسن ونظف ، فالوضوء على كل حال اسم للنظافة ، أو للوضاءة (وهذا المعنى عام يشمل المعنى الشرعي ، لأن المعنى الشرعي نظافة مخصوصة ، فتترتب

= الشافعية — قالوا : المائعات المتنجسة من ماء وغيره . لا يجوز الانتفاع بها إلا في أمرين : أحدهما : إطفاء النار ، كالنار الموجودة في — الفرن — ونحوها ، ثانيهما : سقي البهائم والزرع ، ومن المائعات الخمر ، والدم الذي لم يتجمد ، فلا يصح الانتفاع بهما على أي حال ، أما النجس الجامد كالعذرة والزبل ، فإنه لا يصح بيعه ، ولا الانتفاع به . وإذا خلط بها شيء طاهر ، وإن تعذر نزع الطاهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، فإذا عجن الجبس الطاهر بالماء النجس مثلا ، وبني به داراً ، فإنه يصح له الانتفاع بهذه الدار ، بالبيع ونحوه ، ومثل ذلك ما إذا وضع زبلا في أرض ليسمدها به ، أو صنع آنية مخلوطة ، برماد نجس ، كالأزيار ، والمواجير ، والقلل ، فإن بيعها واستعمالها يصح . ويعفى عن المائعات التي توضع فيها ، أما إذا لم يتعذر فصل النجس عن الطاهر ، كما إذا اختلط الحمص بزبل نجس ، وأمكن تنقيته ، فإنه لا يصح الانتفاع به قبل فصله عن النجس .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز استعمال الماء النجس إلا في بل التراب ، أو الجبس ونحوه وجعله عجيناً ، بشرط أن لا يبنى به مسجد ، أو — مصطبة — يصلى عليها ، وكذا لا يحل الانتفاع بكل مائع نجس ، كالخمر والدم . كما لا يحل الانتفاع بالجامدات النجسة ؛ كالخنزير ، والزبل النجس . أما الطاهر كروث الحمام ؛ وبهيمة الأنعام ، فإنه يحل بيعه ؛ والانتفاع به ، وكذا لا يحل الانتفاع بالميتة ؛ ولا بدهنها ؛ أما دهن الحيوان الحي الطاهر ؛ كالسمن إذا سقطت فيه نجاسة ، فإنه يحل الانتفاع به في غير الأكل كأن يستضاء به في غير المسجد .

عليه الوضاءة الحسية ، والمعنوية ، أما معناه فى الشرع ، فهو استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة ، وهى الوجه واليدان ، الخ ، بكيفية مخصوصة .

٢ — المبحث الثانى : حكم الوضوء ، وما يتعلق به من مس مصحف ونحوه

لعلك قد عرفت من صحيفة ٢٩ معنى الحكم ، وأنه قد يراد به الأثر الذى رتبه الشارع على الفعل ، وهو المقصود هنا ، فالشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث ، فتؤدى به الفرائض ، والمندوبات : من صلاة ، وسجود تلاوة ، وسجود شكر عند من يقول به من الأئمة ، وطواف بالبيت ، فرضاً كان ، أو نفلا[1] لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف حول البيت مثل الصلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير » رواه الترمذى بسند حسن ، ورواه الحاكم ، فالوضوء فرض لازم لأداء هذه الأعمال ، فلا يحل لغير المتوضئ أن يفعلها ، ومثلها مس المصحف ، فإنه يجب له الوضوء ، سواء أراد أن يمسه كله ، أو بعضه ، ولو آية واحدة ، إلا بشروط مفصلة فى المذاهب[2] .

---

(١) الحنفية — قالوا : من طاف بالبيت بغير وضوء فإن طوافه يكون صحيحاً ، ولكنه يحرم عليه أن يفعل ذلك ، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، ومن ترك الواجب يأثم ، وليست شرطاً لصحته .

(٢) المالكية — قالوا يشترط لحل مس المصحف ، أو بعضه بدون وضوء ، شروط : أحدها : أن يكون مكتوباً بلغة غير عربية ، أما المكتوب بالعربية ، فلا يحل مسه على أى حال ، ولو كان مكتوباً بالكوفى ، أو المغربى ، أو نحوهما ، ثانيها : أن يكون منقوشاً على درهم ، أو دينار ، أو نحوهما مما يتعامل به الناس ، دفعاً للمشقة والحرج ، ثالثها : أن يتخذ المصحف كله ، أو بعضه حرزاً ، فإنه يجوز له أن يحمله بدون وضوء ، وبعضهم يقول : يجوز له حمل بعضه ، حرزاً ، أما حمله كله حرزاً بدون وضوء فهو ممنوع ، ويشترط لحله حرزاً شرطان : الأول : أن يكون حامله مسلماً ، الثانى . أن يكون المصحف مستوراً بساتر يمنع من وصول الأقذار إليه ، رابعها : أن يكون حامله معلماً ، أو متعلماً ، فيجوز لهما مس المصحف بدون وضوء ولا فرق فى ذلك بين المكلف وغيره ، حتى ولو كانت امرأة حائضاً ، وفيما عدا ذلك ، فانه لا يجوز حمله على أى حال ، فلا يحل لغير المتوضئ أن يحمله بغلاف ، أو بعلاقة ، كما لا يحل له أن يحمل ما وضع عليه المصحف من صندوق ، أو وسادة ، أو كرسى ، وإذا كان موضوعاً فى أمتعة جاز حمله ، تبعاً للأمتعة : فلو قصد حمله وحده ، =

. . . .

= دون الأمتعة ، فإنه لا يحل ، أما قراءة القرآن بدون مصحف ، فإنها جائزة لغير المتوضئ ، ولكن الأفضل له أن يتوضأ .

الحنابلة — قالوا : يشترط لحل المصحف ، أو مسه بدون وضوء ، أن يكون في غلاف منفصل منه ؛ فإن كان في غلاف ملصق به ، كأن يكون في كيس ، أو ملفوفاً في منديل ، أو ورق ، أو يكون موضوعاً في صندوق ، أو يكون في أمتعة المنزل ، التي يراد نقلها ، سواء كان المصحف مقصوداً بالمس أو لا ، فإنه في كل هذه الأحوال يجوز مسه ، أو حمله ، وكذا يحل اتخاذ المصحف حرزاً ، بشرط أن يجعله في شيء يستره من خرقة طاهرة ونحوها ، ثم إن الوضوء شرط لجواز حمل المصحف ، سواء كان حامله مكلفاً ، أو غير مكلف ، إلا أن الصبي الذي لم يكلف لا يجب الوضوء عليه هو ؛ بل يجب على وليه أن يأمره بالوضوء عند ما يريد الصبي حمل المصحف .

الحنفية — قالوا : يشترط لجواز مس المصحف كله ، أو بعضه ، أو كتابته ، شروط : أحدها : حالة الضرورة ؛ كما إذا خاف على المصحف من الغرق ، أو الحرق فيجوز له في هذه الحالة أن يمسه لإنقاذه ، ثانيها : أن يكون المصحف في غلاف منفصل عنه ؛ كأن يكون موضوعاً في كيس أو في جلد ، أو ورقة ؛ أو ملفوفاً في منديل ، أو نحو ذلك ، فإنه في هذه الحالة يجوز مسه وحمله أما جلده المتصل به ، وكل ما يدخل في بيعه ، بدون نص عليه عند البيع ؛ فإنه لا يحل مسه ، ولو كان منفصلاً عنه ، على المفتى به ، ثالثها : أن يمسه غير بالغ ، ليتعلم منه ، دفعاً للحرج والمشقة ، أما البالغ والحائض سواء كان معلماً ، أو متعلماً ، فإنه لا يجوز لهما مسه ، رابعها : أن يكون مسلماً ، فلا يحل للمسلم أن يمكن غيره من مسه ؛ إذا قدر ؛ وقال محمد : يجوز لغير المسلم أن يمسه إذا اغتسل ، أما تحفيظ غير المسلم القرآن فإنه جائز ، فإذا تخلفت هذه الشروط ، فإنه لا يحل لغير الطاهر المتوضئ أن يمس المصحف بيده ، أي بأي عضو من أعضاء بدنه ، أما تلاوة القرآن بدون مصحف ، فإنها تجوز لغير المتوضئ ، وتحرم على الجنب والحائض ، ولكن تستحب لغير المتوضئ أن يتوضأ ، إذا أراد قراءة القرآن .

هذا : ويكره مس التفسير بدون وضوء ، أما غيره من كتب الفقه ، والحديث ، ونحوها ، فإنه يجوز مسها بدون وضوء من باب الرخصة ،

الشافعية — قالوا : يجوز مس المصحف ، وحمله ، كلاً ، أو بعضاً ؛ بشروط : أحدها : أن يجعله حرزاً ؛ ثانيها : أن يكون مكتوباً على درهم ، أو جنيه ؛ ثالثها : أن يكون بعض القرآن مكتوباً في كتب العلم ، للاستشهاد به ولا فرق في ذلك بين أن تكون الآيات المكتوبة قليلة ؛ أو كثيرة =

شروط الوضوء

تنقسم شروط الوضوء إلى ثلاثة أقسام : الأول : شروط الوجوب : الثاني : شروط الصحة : الثالث : شروط الوجوب والصحة معاً . والمراد بشروط الوجوب الشروط التي توجب على المكلفين أن يتوضئوا ، بحيث إذا فقدت هذه الشروط . أو بعضها لم يجب الوضوء . والمراد بشروط الصحة الشروط التي لا يصح الوضوء بدونها . والمراد بشرط الوضوء والصحة معاً الشروط التي إذا فقد منها شرط ، فإن الوضوء لا يجب ولا يصح إذا وقع . وإليك بيانها : فأما شروط وجوب الوضوء فقط فمنها البلوغ فلا يجب الوضوء على من لم يبلغ الحلم ، سواء كان ذكراً ، أو أنثى ، ولكن يصح وضوء غير البالغ . فإذا توضأ قبل البلوغ بساعة مثلا . ثم بلغ . فغير ناقض الوضوء ، فإن وضوءه يستمر . وله أن يصلي به ؛ وهذه الصورة . وإن كانت نادرة الوقوع . ولكنها تنفع

= أما كتب التفسير . فإنه يجوز مسها بغير وضوء ، بشرط أن يكون التفسير أكثر من القرآن ، فإن كان القرآن أكثر فإنه لا يحل مسها . رابعها : أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة على الثياب ، كالثياب التي تطرز بها كسوة الكعبة ونحوها ، خامسها : أن يمسه ليتعلم فيه . فيجوز لوليه أن يمكنه من مسه ، وحمله للتعلم . ولو كان حافظا له عن ظهر غيب . فإن تخلف شرط من هذه الشروط فإنه يحرم مس القرآن . ولو آية واحدة . ولو بحائل منفصل عن المصحف . من جلد وغيره فلو وضع المصحف في صندوق صغير . كالصندوق الذي يصنع لتوضع فيه أجزاء القرآن - الربعة - أو وضع على كرسي صغير . كالكرسي الذي يصنع لتوضع عليه المصاحف . عند القراءة . فإنه لا يحل مس ذلك الصندوق أو الكرسي . مادام المصحف موضوعا فوقهما . أما إذا وضع في صندوق كبير . أو في كيس كبير فإنه لا يحرم مس ذلك الصندوق أو ذلك الكيس . إلا الجزء المحاذي للمصحف منهما وإذا انفصل جلد المصحف منه . ولم يبق فيه شيء من المصحف فإنه يحرم مسه إلا إذا جعل جلداً لكتاب آخر . غير القرآن . أما مادام منسوباً إلى المصحف المنزوع منه . فإنه لا يحل مسه ؛ وكما يحرم مس المصحف ، فإنه يحرم مس ما كتب فيه القرآن . كاللوح . فلا يجوز للمحدث أن يمس أي جزء منه . حتى لو محيت الكتابة . على أنه يجوز للمكلف أن يكتب القرآن . وهو محدث . في لوح أو نحوه بشرط أن لا يمسه .

هذا ، وإذا كان المصحف موضوعا في أمتعة المنزل . من صندوق . أو ملابس ؛ أو نحو ذلك ؛ فإنه لا يحل حمل هذه الأمتعة بدون وضوء ؛ إلا إذا كانت هي مقصودة بالحمل وحدها فإذا قصد حمل المصحف معها ؛ أو قصد حمله وحده ؛ حرم ذلك بدون وضوء .

المسافرين أو القاطنين فى الصحراء التى يقل فيها الماء : ومنها دخول وقت الصلاة ، وسيأتى بيان مواقيت الصلاة ، من صبح ، وظهر ، وعصر ، ومغرب ، وعشاء ، فى مباحث الصلاة ، فإذا دخل وقت من هذه الأوقات وجب على المكلف أن يصلى ما فرض عليه فى ذلك الوقت ، ولما كانت الصلاة لاتحل إلا بالوضوء ، أو مايقوم مقامه ، فإنه يفترض أن يتوضأ للصلاة ، على أن الصلاة تجب بدخول وقتها وجوباً موسعاً ، فكذلك الوضوء التى لاتصح بدونه ، ومعنى كون الوجوب موسعاً أن للمكلفين أن يصلوا أول الوقت ووسطه وآخره ، فإذا لم يبق على الوقت إلا زمن يسير لايسع إلا الوضوء والصلاة ، فإنه فى هذه الحالة يكون الوجوب مضيقاً ، بحيث يجب عليه أن يتوضأ ويصلى فوراً . وإذا أخر الوضوء والصلاة يأثم .

وكما أن الوضوء فرض على من يريد أن يصلى الفرض ، فهو فرض على من يريد أن يصلى النفل ، فتى عزم على الدخول فى صلاة النفل ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ فوراً ، وإلا حرم عليه أن يصلى بدون وضوء .

وإذا عرفت أن دخول الوقت شرط لوجوب الوضوء فقط ، تعرف أنه يصح الوضوء قبل دخول الوقت ، فليس دخول الوقت شرطاً لصحة الوضوء ، إلا إذا كان المتوضئ معذوراً[1] . كأن كان عنده سلس بول ، فانه لايصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ، كما سيأتى تفصيله فى « مبحث المعذور » ومنها أن لا يكون متوضئاً ، فإذا توضأ لصلاة الظهر مثلا ، ولم ينتقض وضوءه طول النهار ، فلا يجب عليه الوضوء بدخول وقت الصلاة ، لما عرفت من أن الوضوء يصح قبل دخول الوقت ، ومنها أن يكون قادراً على الوضوء ، فلا يجب الوضوء على العاجز عن استعمال الماء لمرض ونحوه ، مما يأتى بيانه فى « مبحث التيمم » ، ومثل المريض فاقد الماء .

---

(١) المالكية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعده .

الحنفية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ، فإذا توضأ قبل الظهر مثلا ، ثم دخل وقت الظهر لم ينتقض وضوءه ، فله أن يصلى به وقت الظهر ، ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه عند خروج الوقت ، فلا يصح له أن يصلى العصر إلا بوضوء جديد ، وستعرف سبب نقض وضوءه بخروج الوقت فى مبحثه . وبذلك تعلم أن المذكور فى أعلى الصحيفة ، مذهب الشافعية ، والحنابلة .

وأما شروط صحة الوضوء فقط ، فمنها أن يكون الماء طهوراً ، وقد تقدم بيان الطهور في مباحث المياه ، ويكفي أن يكون طهوراً في ظن المتوضئ منه ، ومنها أن يكون المتوضئ مميزاً ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز ، وهذه صورة فرضية قد يحتاج إليها من يقول : إن الصبي يمنع من مس المصحف إذا لم يكن متوضئاً ، ومنها أن لا يوجد حائل يمنع وصول الماء إلى العضو الذي يراد غسله ، فإذا كان على اليد . أو الوجه . أو الرجل . أو الرأس شيء يمنع وصول الماء إلى ظاهر الجلد ، فإن الوضوء لا يصح . مثلاً إذا كان على العين غماص لا ينفذ منه الماء إلى الجلد . فإن الوضوء لا يصح وكذا إذا كان على الوجه أو اليد قطعة دهن جامدة . أو قطعة شمع . أو عجين . أو نحو ذلك . فإن الوضوء لا يصح . ومنها أن لا يوجد من المتوضئ ما ينافي الوضوء . مثل أن يصدر منه ناقض للوضوء في أثناء الوضوء . فلو غسل وجهه ويديه مثلاً ثم أحدث . فإنه يجب عليه أن يبدأ الوضوء من أوله . إلا إذا كان من أصحاب الأعذار الآتي بيانها . فإذا كان مصاباً بسلس البول ، ونزلت منه قطرة . أو قطرات أثناء الوضوء فإنه لا يجب عليه استئناف الوضوء . كما ستعرفه في مبحثه .

وأما شروط وجوبه وصحته معاً ، فمنها العقل . فلا يجب الوضوء على مجنون[1] ، ولا مصروع ، ولا معتوه[2] ، ولا مغمى عليه . وإن توضأ واحد من هؤلاء . فإن وضوءه لا يصح . بحيث لو توضأ المعتوه . ثم بعد لحظة برئ من مرضه هذا . فإنه لا تصح صلاته بهذا الوضوء . ومثله المجنون ، أما المعتوه . أو المصروع . والمغمى عليه ، فإنه لا يتصور وقوع الوضوء منهم . ولكن ذكر هذه الصور لبيان أن الله سبحانه قد رفع عنهم التكليف في هذه الحالة من جميع الوجوه بحيث لو فرض ووقع منهم شيء من ذلك . فإنه لا يصح والإشارة إلى أن التصرفات الشرعية بإزاء العبادات كغيرها من التصرفات بإزاء المعاملات . لا بد فيها من العقل . ومنها نقاء المرأة من دم الحيض والنفاس . فلا يجب الوضوء على حائض . ولا نفساء . ولا يصح منهما ؛ بحيث إذا توضأت . وهي حائض . ثم ارتفع حيضها . فإن وضوءها لا يعتبر لعدم صحته ؛ نعم يندب للحائض أن تتوضأ

---

(١) الحنفية — قالوا : الجنون ، والصرع . ونحوهما مما ذكر من نواقض الوضوء . فهي تنافي صحة الوضوء . وعلى هذا تكون من شروط صحة الوضوء وقد عرفت أنها من شروط الوجوب عندهم . فتكون بهذا الاعتبار من شروط الوجوب والصحة معاً .

(٢) الحنفية — قالوا : المعتوه هو المختلط كلامه . والفاسد التدبير ، مع كونه هادئاً لا يشتم أحداً ولا يتخبط ولا يضرب ومثل هذا تصح عبادته . كالصبي ولكن لا تجب عليه فعدم العته من شروط الوجوب فقط . لا من شروط الصحة .

في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها ، كما سيأتي في مباحث الحيض ، ولكن هذا الوضوء صوري ، طلب منها كي لا تنسى الصلاة حال تركها إياها ؛ ومنها عدم النوم والغفلة ، لأن النائم غير مكلف حال نومه ، رحمة به ، وكذلك الغافل ، فإذا فرض ووقع الوضوء منهما وقع باطلا ، وقد يظن بعضهم أن المراد بالنائم المتمدد بجسده على سريره ، أو على غيره ؛ فإن هذا لا يتصور منه وقوع الوضوء ، ولكن هذا ليس المراد وإنما المراد بالنائم من يقوم ويتحرك ، بل ويخرج من داره وهو نائم ، فإن مثل هذا يصح أن يتوضأ ، وهو نائم ، ولا يشعر ، وقد رأيت جيراناً لي بهذه الحالة ، ومنها الإسلام [1] ، فهو شرط في وجوب الوضوء . بمعنى أن غير المسلم لا يطالب بالوضوء ، وهو كافر ، ولكنه حال كفره مخاطب بالصلاة وبوسائلها ، بحيث يعاقب على ترك الوضوء ، ولا يصح منه إذا توضأ ، ومنها بلوغ [2] دعوة النبي سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، بأن يعلم أن الله سبحانه قد أرسله رسولا إلى كافة الناس ، كي يدعوهم إلى توحيده ، ووصفه بصفات الكمال ، ويأمرهم بعبادته سبحانه على وجه خاص ، فمن لم تبلغه هذه الدعوة فإنه لا يجب عليه شيء من ذلك ، فالوضوء لا يجب على من لم تبلغه هذه الدعوة ، ولا يصح منه بحيث لو فرض وتوضأ قبل بلوغه الدعوة بساعة ، ثم بلغته الدعوة ، فإن وضوءه لا يصح ، وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى مذكورة في هامش الصحيفة [3] .

---

(١) المالكية — قالوا : الإسلام شرط صحة فقط ، فالكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ، ويعاقبون على تركها ، ولا تصح منهم إلا بعد الإسلام ، وإنما لا تصح منهم حال الكفر ، لأن العبادات جميعها متوقفة على النية عندهم ، وستعرف قريباً أن من شروط صحة النية الإسلام .

الحنفية — قالوا : إن الإسلام من شروط الوجوب فقط ، لا من شروط الوجوب والصحة معاً ، عكس المالكية ، فالكافر غير مخاطب بفروع الشريعة عندهم ، وإنما لم يعدوه من شرائط الصحة ؛ لأن الوضوء عندهم لا يتوقف على نية ، لأن النية ليست من فرائضه ، كما ستعرفه بخلاف التيمم ، فإنه لا يصح من الكافر ، لتوقفه على النية ، لأنها فرض في التيمم ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : بلوغ الدعوة ليس شرطاً في صحة الوضوء ، بحيث لو توضأ قبل بلوغ الدعوة ، ثم بلغته ، وهو متوضئ ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ، وإنما لم يعدوا بلوغ الدعوة شرطاً في الوجوب ، اكتفاء بالإسلام ، لأن الإسلام لا يتحقق إلا بعد بلوغ الدعوة ، وبذلك تعلم أن الذين اعتبروا الإسلام شرط وجوب وصحة معاً في الوضوء ، إنما هم الشافعية ، والحنابلة .

(٣) الشافعية — زادوا على ما ذكر في شروط الصحة ثلاثة أمور : الأول : أن يكون عالماً .

فرائض الوضوء

الفرض: معناه في اللغة القطع، والحز، تقول فرضت الحبل، إذا قطعته، وفرضت الخشبة إذا حززتها، ولم تكمل قطعها، وأما معناه في الشرع فهو ما أثيب فاعله، وعوقب تاركه، ثم إن الفقهاء قد اصطلحوا على أن الفرض مساو للركن، فركن الشيء وفرضه شيء واحد، وفرقوا بينهما وبين الشرط، بأن الفرض أو الركن ما كان من حقيقة الشيء، والشرط ما توقف عليه وجود الشيء، ولم يكن من حقيقته، مثلا الصلاة من فرائضها التكبيرة، والركوع، والسجود، الخ، ومن شروط صحتها دخول الوقت، فإذا صلى قبل الوقت فإنه يكون قد أتى بحقيقة الصلاة، ولكنها تكون باطلة في نظر الشريعة، لأنه شرط لها دخول الوقت، كما ستعرفه في «مباحث الصلاة».

= بكيفية الوضوء، بمعنى أن يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه، وغسل الذراعين إلى المرفقين، إلى آخر ما يأتي بيانه، فإذا غسل وجهه ويديه، الخ، وهو لم يعرف أن هذا هو الوضوء المكلف به شرعا، فإن وضوءه لا يصح، الثاني: أن يميز الفرض من غيره، إلا إذا كان من العوام، فإذا كان المتوضئ عاميا، فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نفلا، بحيث لو اعتقد أن الكل فرض؛ فإنه يصح، ومثل ذلك ما إذا اعتقد أن الوضوء مشتمل على فرائض وسنن، ولكن لم يميز الفرض من السنة، فإن وضوءه في هذه الحالة يصح، الثالث: أن ينوي في أول الوضوء ويستمر ناويا حتى يفرغ من الوضوء، بحيث لو نوى الوضوء حال غسل وجهه فقط، ثم نوى بغسل يديه تنظيفهما فقط، أو التبرد بالماء؛ فإن وضوءه لا يصح، ويعبرون عن هذا بمصاحبة النية حكما، حتى يفرغ من الوضوء، فإذا نوى الوضوء، ونوى معه النظافة؛ فإن وضوءه لا يبطل بذلك.

الحنابلة — زادوا في شروط الصحة فقط ثلاثة أمور: أحدها. أن يكون الماء مباحا، فإذا توضأ بماء مغصوب؛ فإن وضوءه لا يصح، ثانيها: أن ينوي الوضوء، فإذا لم ينو لم يصح وضوءه، فالنية عندهم شرط لصحة الوضوء؛ أما الحنفية فقد عرفت أنها عندهم سنة، فليست ركنا، ولا شرطا؛ وأما المالكية والشافعية فقد قالوا: إنها ركن من أركان الوضوء؛ فالحنابلة وحدهم، هم الذين جعلوها شرطا، وستعرف الفرق بين الشرط، والركن في «مبحث النية»، ثالثها أن يتقدم الاستنجاء، أو الاستجمار على الوضوء، فلا يصح الوضوء عندهم بغير ذلك، وسيأتي بيان ذلك في «مباحث الاستنجاء».

وبعد : فان فرائض الوضوء قد اختلف في عدها أئمة المذاهب الأربعة ، ولكن الثابت بكتاب الله تعالى أربعة : أحدها : غسل الوجه ؛ ثانيها : غسل اليدين إلى المرفقين ، ثالثها : مسح الرأس كلاً ، أو بعضاً ، رابعها : غسل الرجلين إلى الكعبين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، ولم يختلفوا إلا في كيفية مسح الرأس ، فمنهم من قال تمسح كلها ، ومنهم من قال . يمسح بعضها ؛ كما ستعرفه ؛ وقد زاد بعض الأئمة فرائض على هذه الأربعة دون بعض ؛ فلنذكر لك فرائض الوضوء مجتمعة في كل مذهب على حدة ، كي لا تتفرق المسائل ؛ فيتعذر تحصيلها ؛ ثم ننبه على القدر المتفق عليه ؛ كما هو موضح ، تحت الجدول الذي أمامك(١).

---

(١) الحنفية — قالوا : إن فرائض الوضوء مقصورة على هذه الأربعة ، بحيث لو فعلها المكلف بدون زيادة عليها ، فإنه يكون متوضئاً ، تصح منه الصلاة وغيرها مما يتوقف على الوضوء ؛ كمس مصحف ؛ وستعلم حكم تارك السنة في « مبحث سنن الوضوء » .

وإليك بيان فرائض الوضوء الأربعة عند الحنفية ، الأول : غسل الوجه ويتعلق به أمور : أحدها : بيان حده طولاً وعرضاً ، ثانيها : بيان مايجب غسله مما ينبت عليه من شعر الذقن والشارب والحاجبين ؛ ثالثها : بيان مايجب غسله من العينين ظاهراً أو باطناً ؛ ومالا يجب ؛ رابعها بيان مايجب غسله من طاقة الأنف ؛ فأما حد الوجه طولا ، لمن لا لحية له ؛ فهو يبتدئ من منابت شعر الرأس المعتاد ؛ إلى منتهى الذقن ؛ ومنابت الشعر المعتاد من فوق الجبهة ويسميها العامة — القورة — فالرجل العادي يبتدئ وجهه من أول الشعر النابت في نهاية جبهته ؛ وأما غير العادي فلا يخلو حاله ، إما أن يكون أصلع ؛ أو يكون أفرع ـ بالفاء ، لا بالقاف ـ فالأصلع هو الذي ذهب شعر رأسه من أمام ، حتى كأنه خلق بدون شعر ، وحكم هذا أنه لايجب عليه أن يغسل كل ماليس عليه شعر من الصلع ؛ وإنما يغسل القدر الذي ينبت عنده شعر الرأس غالباً ، وهو مافوق الجبهة بيسير ، وأما الأفرع ؛ وهو الذي طال شعره ؛ حتى نزل على جبهته ؛ وربما وصل عند بعض الناس إلى قرب حاجبيه ؛ ويعبر عنه بعضهم ـ بالأغم ـ فان حكمه في ذلك كالأصلع ، بمعنى أنه يجب عليه غسل ما فوق الجبهة بيسير ؛ لأن غالب الناس ينبت شعر رأسهم في هذا المكان ، والمعول عليه في مثل هذا اتباع الغالب ، فمن شذ عن غالب الناس في الخلقة ، فانه لا يكلف بغير تكليفهم أما حد الوجه عرضاً ، فانه يبتدئ من أصل الأذن إلى أصل الأذن الأخرى ، ويعبر عنه بعضهم بوتد الأذن ، =

. . . .

= فالبياض الموجود بين الذقن وبين الأذن داخل في الوجه طبعاً ، فيجب غسله عندهم ، فهذا حد الوجه عند الحنفية طولا وعرضاً .

أما الشعر النابت في الوجه ، فأهمه شعر اللحية ، وشعر الشارب ، فأما حكم شعر اللحية ، فإنه يجب أن يغسل منها ما كان على جلد الوجه من أعلاه إلى نهاية جلد الذقن ، وتسمى - البشرة - وما طال عن ذلك ، فإنه لايجب غسله ، فالناس الذين يطيلون لحاهم لايجب عليهم إلا غسل الشعر الذي على جلد الوجه ، والشعر الذي على ظاهر جلد الذقن ، أما ما عدا ذلك فإنه لايجب غسله ، ثم إن كان الشعر خفيفاً يمكن أن ينفذ الماء منه إلى ظاهر جلد الوجه ، فإنه يجب تخليله وإلا فيكتفي فيه بغسل ظاهر الشعر ، وأما حكم شعر الشارب فقد اختلف فيه ، فبعضهم قال : إن كان كثيفاً غزيراً — لايصل الماء إلى ما تحته من الجلد ، فإن الوضوء يبطل ، وبعضهم قال : لا يبطل الوضوء بذلك ، بل يكتفي بغسل ظاهره كاللحية ، وهذا هو الذي عليه الفتوى في الوضوء ، أما في الغسل ، فإنه لايغتفر ذلك ، بل يبطل الغسل إذا كان الشارب كثيفاً ، ولعل علة ذلك ، أن الشارع قد نهى عن إطالته ، لما يحمل من أقذار الطعام ونحوها ، فشدد في غسله ، كي لا يطيله الناس بدون أية فائدة .

هذا ، وبقي من شعر الوجه الشعر الذي ينبت على الحاجبين ، وحكمه أنه إن كان خفيفاً يمكن أن ينفذ منه الماء إلى ظاهر الجلد ، فإنه يجب تحريكه ، كي ينفذ الماء إلى ماتحته ، وإن كان غزيراً ، فإنه لايجب تخليله .

وأما الأنف ، فإنه يجب عليه غسل ظاهرها كلها ، لأنها من الوجه . فإذا ترك جزءاً منها ، ولو صغيراً ، فسد وضوءه ، ومن الأنف القطعة الحاجزة بين طاقتيها من أسفلها ، أما غسل باطن الأنف ، فإنه ليس بفرض عند الحنفية ، نعم إذا كان بالوجه جرح أحدث أثراً غائراً ، فإنه يجب إيصال الماء إليه كما يجب إيصال الماء إلى مابين تكاميش الوجه ، ويعبر عنها العامة - بالكراميش — فيقولون : إن وجه فلان كرمش .

هذا . وإذا توضأ ثم حلق شعر لحيته . أو شعر رأسه ، فإن وضوءه لا يبطل بذلك .

الثاني : من فرائض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق عظم المفصل البارز في نهاية الذراع ، ويتعلق بهذا الفرض مباحث : أحدها : إذا كان للإنسان إصبع زائدة . فإنه يجب عليه غسله أما إذا كان له يد زائدة ، فإن كانت محاذية ليده الأصلية ، فإنه يجب عليه غسلها ، وإن كانت طويلة عنها ، فإنه يجب عليه أن يغسل منها المحاذي لليد الأصلية ، وأما الزائد عنها فلا يجب عليه غسله ، ولكنه يندب أن يغسله ، ثانيها : إذا لصق بيده ، أو بأصل ظفره طين أو عجين ، فإنه يجب عليه إزالته ، وإيصال الماء إلى أصل الظفر ، وإلا بطل وضوءه ، وأصل الظفر هو القدر الملاصق بلحم الإصبع ، فإن طال الظفر نفسه ، حتى خرج عن رأس الإصبع فإنه يجب غسله ، وإلا بطل =

. . . .

= الوضوء ، أما ما تحت الظفر من درن ووسخ ، فإن المفتى به أنه لا يضر ، سواء كان المتوضئ قاطناً بمدينة أو قرية ؛ دفعاً للمشقة والحرج ، ولكن بعض محقق الحنفية يرى ضرورة غسل الأوساخ اللاصقة بباطن الظفر الطويل ، فإن لم يفعل بطل وضوءه . وهو حسن ؛ لما يترتب على تراكم الأقذار تحت الظفر من الأذى ، على أنهم اغتفروا للخباز الذى تطول أظفاره ، فيبقى تحتها شيء من العجين لضرورة المهنة ، ولا يضر أثر الحناء ، وأثر الصباغة ؛ وأما نفس جرم الحناء المتجمد على اليد ، فإنه يضر ، لأنه يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، ومن قطع بعض يده ، وجب عليه أن يغسل ما بقى ، وإذا قطع محل الفرض كله ، سقط الغسل ، الثالث : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظمان البارزان فى أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء ، كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التى تكون فى باطن القدم ، فإذا قطع قدمه كله أو بعضه ، كان حكمه حكم قطع الذراع المتقدم ، وإذا دهن رجليه ، أو ذراعيه ، ثم توضأ فتقطع الماء ، ولم يقبله العضو بسبب السومة ، فإنه لا يضر ، وإذا كان برجله شق ، فوضع فيه مرهماً ، أو نحوه ، فإن كان يضره إيصال الماء إلى ما تحت المرهم ، فإنه لا يجب عليه غسله ، وإلا وجب عليه أن ينزعه ، ويغسل ما تحته ، وإذا كان برجله شقوق - تقشف - ونحوه ، بحيث يضرها الغسل ، أو وضعها فى الماء وإخراجها سريعاً بدون ذلك ، فإنه يسقط عنه فرض غسلها ، وعليه أن يمسحها بالماء ، فإن عجز عن مسحها سقط عنه المسح أيضاً . فلا يجب عليه إلا غسل ما لا يتضرر من غسله ، الرابع : من فرائض الوضوء ، مسح ربع الرأس ، ويقدرون ربع الرأس بكف ، قالوا يجب أن يمسح من رأسه بقدر الكف ، كاملاً ، فلو أصاب الماء كف يده ، ثم وضعها على رأسه ، من خلف ، أو أمام ، أو أى ناحية فإنه يجزئه ، على أنه لا يلزم أن يكون المسح بنفس الكف ، فلو أصاب الماء ربع رأسه ؛ بأى سبب ، فإنه يكفى ويشترط المسح باليد أن يكون بثلاث أصابع ، على الأقل ، لأجل أن يصيب الماء ربع الرأس قبل أن يجف ، إذ لو مسح بأصبعين فقط ؛ ربما يجف الماء قبل تحريكهما ؛ لمسح باقى الربع ؛ فلا يصل الماء إلى القدر المطلوب مسحه ، فإذا مسح بإصبعين من الأصابع ، وكان الماء متقاطراً ، يمكن أن يصل إلى القدر المطلوب مسحه ، فإنه يصح ، وإلا فلا ، على أنه لا يشترط أن يمسح رأسه بماء جديد ، فلو كانت يده مبلولة ، فإنه يجزئه ، ولا يجزئه أن يأخذ البلل من على عضو من أعضائه ، فلو غسل ذراعه ، وكانت يده جافة ، فأخذ البلل من على ذراعه ، ومسح به ، فإنه لا يكفى ؛ ومن كان شعر رأسه طويلاً ؛ نازلاً على جبهته ، أو عنقه ، فمسح عليه ، فإنه لا يجزئه ، لأن الفرض هو أن يمسح نفس ربع الرأس ، فإن كانت محلوقة ، فالأمر ظاهر ، وإن كان عليها شعر ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الشعر النابت فى نفس الرأس ، فلا بد أن يكون الشعر الممسوح نابتاً على جزء من رأسه ، =

. . . .

= فإن كان بعض رأسه محلوقا ، وبعضها غير محلوق ، فإنه يصح أن يمسح على الربع الذي يختاره ، وإذا مسح على الشعر ، ثم حلقه فإن وضوءه لا يبطل ، وإذا أخذ قطعة من الثلج ، فمسح بها رأسه ، أجزأه ، وإذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزأه عن المسح ، ولكنه يكره ، ولا يجوز المسح على العمامة ونحوهما إلا للمعذور ، كما لا يصح أن تمسح المرأة على ما يغطي رأسها من - منديل ، أو طرحة - أو نحو ذلك ، إلا إذا كان خفيفاً ، ينفذ منه الماء إلى الشعر ، وإذا كان على رأسها خضاب - حناء ، أو صبغ - فمسحت عليه ، فإذا تلون الماء بلون الصبغ ، وخرج عن حكم الماء المتقدم ، فإنه لا يصح ، وإلا جاز

فهذه هي فرائض الوضوء عند الحنفية ، وما عداها ، فإنه سنة ، وسيأتيك بيانه قريباً .

المالكية — قالوا : فرائض الوضوء سبعة :

الفرض الأول : النية ، ويتعلق بها مباحث : ١ - تعريفها وكيفيتها ٢ - زمنها ، ومحلها ٣ - شروطها ٤ - مبطلاتها ، فأما تعريفها ، وكيفيتها ، فهي قصد الفعل ، وإرادته . فمن قصد فعل أمر من الأمور ، فإنه يقال له : نوى ذلك الفعل ، وكيفيتها في الوضوء هي أن يريد المحدث استباحة ما منعه الحدث الأصغر ، أو يقصد أداء فرض الوضوء ، أو يقصد رفع الحدث ، وظاهر أن محل القصد إنما هو القلب ، فمتى قصد الوضوء بكيفية من الكيفيات المذكورة ، فقد نوى . ولا يشترط أن يتلفظ بلسانه ، كما لا يشترط استحضار النية ، إلى آخر الوضوء ، فلو ذهل عنها في أثنائه ، فإنها لا تبطل ، وأما زمن النية فهو في أول الوضوء ، فلو غسل بعض الأعضاء بدون نية ، فإن وضوءه يبطل ، ويغتفر تقدمها على الفعل بزمن يسير عرفا ، فلو جلس للوضوء ونواه ، ثم جاء الخادم بالإبريق ، وصب على يديه ، ولم ينو بعد ذلك ، فإن وضوءه يصح ، لأنه لم يفصل بين وضوئه ، وبين النية فاصل كثير ، وقد عرفت أن محلها القلب ، وأما شروطها فهي ثلاثة : الإسلام ؛ التمييز ؛ الجزم ، فإذا نوى غير المسلم فعل عبادة من العبادات ، فإن نيته لا تصح ، وكذا إذا نوى الصغير الذي لا يميز التكاليف الدينية ، ولا يعرف معنى الإسلام ، ومثله المجنون ، أما الصبي المميز ، فإن نيته تصح ، وكذا إذا تردد في النية ، فإنها لا تصح فإذا قال في نفسه : نويت الوضوء إن كنت قد أحدثت ، فإن نيته لا تصح ، بل لا بد من الجزم بالنية ؛ وأما ما يبطل النية ، فهو أن يرفضها أثناء وضوئه بمعنى أنه ينوي إبطال الوضوء ، وعدم الاعتداد به ، أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء ، فإنه لا يضر ، لأن الوضوء بعد تمامه يقع صحيحاً ، فلا يبطله إلا ما ينقضه من النواقض الآتي بيانها :

الفرض الثاني : من فرائض الوضوء غسل الوجه ، وحد الوجه طولا وعرضاً ، هو الحد الذي ذكره الحنفية ، إلا أن المالكية قالوا : إن البياض الذي فوق وتدي الأذنين المتصل بالرأس من أعلا ، لا يجب غسله ، بل مسحه ، لأنه من الرأس لا من الوجه ، ومثله شعر الصدغين ، فإنه من الرأس لا من الوجه ، أما الحنفية فإنهم يقولون : إنه من الوجه ، فغسله فرض لا بد منه .

. . . .

= الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب عندهم مايجب عند الحنفية من غسل تكاميش الأنامل ، وغسل ماتحت الأظافر الطويلة ، التي تستر رءوس الأنامل ، ويقولون : إن وسخ الأظفار يعفى عنه ، إلا إذا تفاحش وكثر .

الفرض الرابع : مسح جميع الرأس ، ويبتدئ حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد من الأمام ، وينتهي إلى نقرة القفا من الخلف ، ويدخل فيه شعر الصدغين ، والبياض الذي خلفه فوق وتدي الأذنين ، وكذلك يدخل البياض الذي فوق الأذنين المتصل بالرأس ، وإذا طال شعر الرأس كثيراً ، أو قليلا ، فإنه يجب مسحه عندهم ، وإذا ضفر أحد شعره ، فإنه يجب عليه أن ينقضه عندهم ، بشرط أن يضفره بثلاث خيوط ، أما إذا ضفره بخيطين فأقل ، فإن كان تضفيره شديداً ، فإنه يجب نقضه ، وإن كان خفيفاً ، فإنه لا يضر ، وكذا لا يضر إذا ضفر الشعر بلا خيط ، سواء ضفره بشدة ، أولا . فالشرط في نقض الشعر عند المسح أن يضفره بخيوط . كما يفعل بعض أهل القرى . أما ماهو متعارف عند جمهور المصريين من جمع الشعر بغير تضفير . فإنه لا يضر . كما لا يضر تضفيره بغير خيط . وقد عرفت أن مذهب الحنفية أنه يكتفى بمسح ربع الرأس مطلقاً . وسيأتي مذهب الشافعية . وفيه سعة أكثر من ذلك . فإنه يكتفى عندهم بمسح أي جزء . قليلا كان أو كثيراً ، وإذا غسل رأسه . فإنه يكفيه عن مسحها إلا أنه مكروه . لأن الله أمر بالمسح لا بالغسل ، وإن مسح شعر رأسه ثم أزاله . فإنه لا يجب عليه تجديد المسح . حتى ولو كشط الجلد بعد المسح ، وهذا متفق عليه أما ظاهر الاذنين فإنه لا يجب مسحهما . لانهما ليستا من الرأس . وهذا متفق عليه إلا عند الحنابلة فانهم قالوا : إنهما من الرأس كما ستعرف في مذهبهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر في مذهب الحنفية أن الكعبين هما العظمان البارزان في أسفل ساق الرجل فوق القدم . ويجب عليه أن يغسل الشقوق التي في باطن قدمه وظاهره . كما في مذهب الحنفية . وإذا قطع محل الفرض كله . سقط التكليف . كما تقدم عند الحنفية .

الفرض السادس : الموالاة . ويعبر عنها بالفور . وتعريف الموالاة هو أن المتوضئ يفترض عليه أن يغسل العضو . قبل أن يجف العضو الذي قبله بحيث لا يصبر مدة يجف فيها الأول عند اعتدال المكان والزمان والمزاج . واعتدال المكان هو أن يكون في مكان ليست فيه حرارة ، أو برودة شديدتان تجففان المياه واعتدال الزمان هو أن يكون في فصل لا يترتب عليه جفاف الماء بحالة غير معتادة . واعتدال المزاج هو أن لا يكون في طبيعة الشخص ما يوجب تجفيف الماء بسرعة =

. . . .

هذا ، والمالكية يقولون : إن الفور لازم بين جميع الأعضاء ، سواء كانت مغسولة ، أو ممسوحة ، كالرأس ، فإنه يجب أن ينتقل من مسحها إلى غسل الرجلين مثلا على الفور ، وتعتبر المسافة في جفافها ، كالمسافة التي يجف فيها العضو المغسول ، ثم إنه يشترط لفرضية الفور عند المالكية شرطان : الشرط الأول : أن يكون المتوضئ ذاكراً ، فلو نسي فغسل يديه قبل وجهه ، فإنه يصح ؛ ولكنه إذا تذكر يلزمه أن يجدد نية عند تكميله الوضوء ، لأن نيته الأولى بطلت بالنسيان ؛ الشرط الثاني : أن يكون عاجزاً عن الموالاة ، غير مفرط ، مثال ذلك : أن يحضر الماء الكافي للوضوء ، وهو معتقد أنه يكفيه . ثم ظهر عدم كفايته ، فغسل به بعض أعضاء الوضوء ، كالوجه واليدين مثلا ، وفرغ الماء واحتاج إلى ماء آخر يكمل به وضوءه فانتظر مسافة جفت فيها الأعضاء التي غسلها ، فإنه في هذه الحالة يسقط عنه الفور ، وعند حضور الماء يبني على ما فعل ، فيمسح رأسه ، ويغسل رجليه ، ولو طال الزمان ، أما إذا فرط من أول الأمر ، بأن أحضر ماء ، وهو يشك في أنه يكفي للوضوء ، فإنه إذا مضت مدة طويلة ، بطل وضوءه ؛ أما إذا كانت المدة قصيرة ، فإنه لا يبطل ، ويبني على ما فعل أولا .

الفرض السابع : دلك الأعضاء ، وهو إمرار اليد على العضو ، وهو فرض ، كتخليل الشعر ، وأصابع اليدين .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند المالكية سبعة : النية ؛ غسل الوجه ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ؛ غسل الرجلين مع الكعبين ؛ الفور ، التدليك ، وإنما عدّ التدليك فرضاً ، مع كونه داخلا في حقيقة الغسل عندهم ، مبالغة في الحث عليه ، ومعنى كونه داخلا في حقيقة الغسل أن الغسل عند المالكية ، ليس هو عبارة عن مجرد صب الماء على الجسد ، بل لا بد فيه من الدلك .

الشافعية — قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الفرض الأول : النية ، وتعريفها وشرائطها ، وباقي مباحثها الاختلاف عما ذكره المالكية قبل هذا ، إلا في أمرين : أحدهما أن المالكية قالوا : إنه لا يشترط مقارنة النية لأفعال الوضوء ، بل يغتفر أن تتقدم النية على الشروع في الوضوء تقدماً يسيراً في العرف ، أما الشافعية فإنهم قالوا : لا بد من مقارنة النية لأول جزء من أجزاء الوضوء ، وحيث أن أول فرض من فرائض الوضوء هو غسل الوجه ، فلا بد من أن ينوي عند غسل أول جزء من وجهه ، فإن فعل بدون نية بطل وضوءه ، وإن نوى عند غسل أول جزء من وجهه ، ثم غفل عن النية بعد ذلك أجزأته النية الأولى .

= إذ لا يشترط دوامها حتى يفرغ من غسل جميع الوجه ، فإذا نوى عند غسل الكفين ، أو المضمضة أو الاستنشاق ، فإن النية لا تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، وإذا نوى عند غسل الجزء الظاهر من شفتيه حال المضمضة ، فإن النية تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، ثم إن قصد غسله لكونه من الوجه ، فلا تلزمه إعادة غسله حال غسل وجهه ، أما إذا قصد السنة ، فقط أو لم يقصد شيئاً ، فإن المعتمد إعادة غسله ، فإذا كانت في وجهه جراحة تمنع غسله انتقلت النية إلى غسل الذراعين ؛ ثانيها : أن الشافعية قالوا : إن نية رفع الحدث في الوضوء لا تصح على إطلاقها ، كما ذكر المالكية ، بل إنما تصح من الصحيح ، أما المعذور ، كصاحب السلس ، فإنه لابد أن ينوي استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غير ذلك ، مما يتوقف على الوضوء ، أو ينوي أداء فرض الوضوء ، وذلك لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء ، فلو نوى بوضوئه رفع الحدث ، لم يرتفع ، وإنما أمره الشارع بالوضوء ، ليباح له أن يصلي به ، أو يفعل به ما يتوقف على الطهارة .

الفرض الثاني : غسل الوجه ، وحد الوجه طولاً وعرضاً ، هو ما تقدم عند الحنفية ؛ إلا أن الشافعية قالوا : إن ما تحت الذقن يجب غسله ؛ وهذا مما انفرد به الشافعية وحدهم ، على أن الشافعية وافقوا المالكية ، والحنابلة على أن اللحية الطويلة تتبع الوجه ، فيفترض غسلها إلى آخرها ، خلافاً للحنفية ، كما عرفت ، ووافق الشافعية الحنفية ، على أن شعر الصدغين والبياض الذي فوق وتدي الأذنين ، من الوجه ، فيجب غسلها عندهم بخلاف المالكية ، والحنابلة ؛ أما تخليل شعر اللحية ، فإن الشافعية اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إن كان الشعر خفيفاً بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه - البشرة - فإنه يجب تخليله ؛ كي يصل الماء إلى البشرة ، وإن كان غزيراً ؛ فإنه يجب غسل ظاهره فقط ، ويسن تخليله ؛ إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير ، وإن كان لا يجب تخليله فإنه يجب تحريكه باليد كي يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، وأما التخليل ، فهو غير واجب ، فالأئمة متفقون على أن تخليل الشعر الخفيف الذي ينفذ منه الماء إلى الجلد لازم . أما الشعر الغزير ، فثلاثة منهم يكتفون بغسل ظاهره . والمالكية يزيدون تحريكه باليد . لا بقصد إيصال الماء إلى الجلد ، بل ليغسل من الشعر ما يمكن غسله بسهولة . وغير ذلك خطأ .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية في كل ما تقدم من التفصيل ، إلا أنهم قالوا : إن الأوساخ التي تحت الأظافر إن منعت من وصول الماء إلى الجلد المحاذي لها من الإصبع ، فإن إزالتها واجبة ، ولكن يعفى عن العمال الذين يعملون في الطين ونحوه ، بشرط أن لا يكون كثيراً ، يلوث رأس الإصبع .

الفرض الرابع : مسح بعض الرأس ولو قليلاً ، ولا يشترط أن يكون المسح باليد ، فإذا رش =

. . . .

= الماء على جزء من رأسه أجزأه ، وإذا كان على رأسه شعر ، فمسح بعضه ، فإنه يصح . أما إذا طال شعره ، ونزل عن رأسه فمسح جزء من الزائد عن نفس الرأس ، فانه لا يكفي ، حتى ولو جمعه وطواه فوق رأسه ، فلابد عندهم من مسح جزء من الشعر الملتصق بنفس الرأس ، ثم إنهم قالوا : إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فانه يجزئه ذلك ، ولكنه خلاف الأولى ، فليس بمكروه كما قال غيرهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين من الكعبين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية وغيرهم في الأحكام المتقدمة في غسل الرجلين .

الفرض السادس : الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، فيغسل أولا وجهه ، ثم يديه إلى مرفقيه ، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه إلى الكعبين ، فإذا قدم ، أو أخر واحداً عن الآخر في هذا الترتيب بطل وضوءه ، وقد وافقهم على ذلك الحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : إن الترتيب بين هذه الأعضاء سنة لا فرض .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند الشافعية ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب .

الحنابلة — قالوا : فرائض الوضوء ستة .

الأول : غسل الوجه ، وهم متفقون في حده طولا وعرضاً ، مع المالكية ، فقد قالوا : إن شعر الصدغين ، والبياض الذي فوق وتدي الأذنين من الرأس لا من الوجه ، فالواجب مسحهما لا غسلهما ، على أنهم خالفوا جميع الأئمة في داخل الفم والأنف ، فقالوا : إنهما من الوجه ، فيفترض غسلهما بالمضمضة والاستنشاق ، وكذلك اختلفوا مع سائر الأئمة في النية ، فقد قالوا : إنها شرط لصحة الوضوء ، فلو لم ينو ، لم يصح وضوءه ، وإن كانت ليست فرضاً داخلا في حقيقة الوضوء ، وقد عرفت أن المالكية ، والشافعية قالوا : إنها فرض ، والحنفية قالوا : إنها سنة .

الثاني : غسل اليدين مع المرفقين ، فيجب غسل اليد من أولها إلى نهاية عظمة الذراع البارزة كما ذكر الحنفية ، وغيرهم ، ويجب غسل تكاميش الأصابع وغسل ماتحت الأظافر الطويلة ، التي تستر رءوس الأنامل ، ويعفى عن وسخ الأظافر إذا كان يسيراً .

الثالث : مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، فيفترض مسحهما مع الرأس ، فالحنابلة متفقون مع المالكية على ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها المعتاد ، إلى نقرة القفا ، وإذا طال شعر الرأس فنزل إلى العنق ، أو الكتف ، فانه لا يجب إلا مسح ما حاذى الرأس ، أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، خلافا للمالكية القائلين بضرورة مسح الجميع ، وقد خالفوا المالكية أيضاً .

خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء

اتفق الأئمة على الفرائض الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس كلاً أو بعضاً ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، ولم يزد الحنفية عليها شيئاً ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، ثم إنهم اختلفوا في حد الوجه ، فقال الشافعية ، والمالكية . والحنابلة إنه يبتدئ من منابت شعر الرأس المعتاد ، وينتهي إلى آخر الذقن ، لمن

= كما خالفوا غيرهم من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس ، وغسل الرأس يجزئ عن مسحها ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه ، كما عرفت .

الفرض الرابع : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ؛ ويجب فيهما ما تقدم تفصيله في المذاهب الأخرى .

الفرض الخامس : الترتيب ، فيجب أن يغسل الوجه قبل الذراعين ، ويغسل الذراعين قبل أن يمسح الرأس ، ويمسح الرأس قبل أن يغسل الرجلين ، فإذا خالف هذا الترتيب بطل وضوءه وهم متفقون في هذا مع الشافعية ، فانك قد عرفت أنهم عدوا الترتيب فرضاً ، أما المالكية ، والحنفية فانهم جعلوا الترتيب بين هذه الفرائض سنة ، فلو غسل ذراعيه قبل غسل وجهه ، أو غسل رجليه قبل غسل يديه ، أو نحو ذلك ، فان وضوءه يصح عند المالكية ، والحنفية مع الكراهة ، ويقع باطلا بالمرة عند الشافعية ، والحنابلة .

الفرض السادس : الموالاة ، وقد عرفت بيان الموالاة في مذهب المالكية ، ويعبرون عن الموالاة بالفور ، وهي أن يغسل العضو قبل أن يجف العضو الذي قبله ، وقد عرفت أن المالكية تفصيلا في الموالاة ، أما الشافعية ، والحنفية فقالوا : إن الموالاة بين هذه الأعضاء سنة لا فرض فيكره أن يغسل العضو بعد جفاف الماء الذي على العضو الذي قبله ، بل السنة أن ينتقل من غسل وجهه مثلا إلى غسل يديه فوراً ، وينتقل إلى مسح رأسه ، قبل أن يجف ذراعه ، وهكذا ، فاذا غسل وجهه ؛ ثم انتظر حتى جف الماء الذي غسل به ثم غسل ذراعيه ، فان الوضوء صحيح مع الكراهة ، على أن الشافعية قالوا : إن صاحب السلس ، والمعذور يجب عليه العذر وسيأتي تفصيل مذهبهم في « سنن الوضوء » .

وجمل فرائض الوضوء عند الحنابلة ، هي غسل الوجه ، ومنه داخل الفم ، والأنف ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ومنها الأذنان . غسل الرجلين ، الترتيب ، الموالاة .

ليس له لحية ؛ وإلى آخر شعر اللحية لمن له لحية ، ولو طالت ، إلا أن الشافعية قالوا : إن تحت الذقن من الوجه ، فيجب غسله ، أما الحنفية فقالوا : إن حد الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن ، ومن كانت له لحية نازلة عن جلد الذقن فانها لا يجب غسلها ، ووافقوا المالكية ، والحنابلة على أن ما تحت الذقن لا يجب غسله ، واتفق الشافعية والحنفية على أن البياض الذى فوق وتدى الأذنين من الوجه ، فيجب غسله ، خلافا للمالكية ، والحنابلة ، فانهم قالوا : إن البياض المذكور من الرأس ، فيمسح ، ولا يغسل .

واتفق الأئمة على أنه إن كان شعر اللحية خفيفاً ، بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه فانه يجب تخليله ، كى يصل الماء إلى الجلد - البشرة - وإن كان غزيراً ، فانه يجب غسل ظاهره فقط ، ولا يجب تخليل الشعر ، بل يسن فقط ، إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير وإن كان لا يجب تخليله ، ولكن يجب تحريكه باليد ، كى يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، واتفق ثلاثة من الأئمة على أن الأذنين ليستا من الوجه . وخالف الحنابلة ، وقالوا : إنهما من الوجه ، يجب غسلهما بالماء .

اتفق الحنابلة ، والمالكية على أن مسح جميع الرأس فرض . واتفق الحنفية ، والشافعية ، على أن المفروض مسح بعض الرأس ، أما مسحها جميعها ، فهو سنة . ولكن الشافعية قالوا : المفروض مسح بعض الرأس . ولو يسيراً . أما الحنفية فقالوا : المفروض مسح ربع الرأس . وهو مقدار كف اليد .

واتفق المالكية ، والحنفية على أن الترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض . بل هو سنة . فيصح غسل اليدين مثلا قبل غسل الوجه . وهكذا . وخالف الشافعية ، والحنابلة فقالوا : إن الترتيب فرض .

واتفق المالكية والشافعية على أن النية فرض . ولكنهما اختلفوا في وقتها . فقال المالكية : إنها تصح قبل الشروع في الوضوء بزمن يسير عرفا ، أما الشافعية فقالوا : لابد أن تكون عند البدء في غسل الوجه ، أو أول فرض إن تعذر غسل الوجه .

واختلف الحنابلة ، والحنفية أيضاً . فقال الحنابلة : إن النية شرط لا فرض ، وقال الحنفية : إنها سنة .

واتفق الشافعية ، والحنفية على أن الفور . وهو غسل العضو ، قبل أن يجف العضو الذى قبله . سنة لا فرض . واتفق المالكية والحنابلة على أنه فرض ، وقد عرفت التفصيل الذى ذكره المالكية في ذلك .

مبحث سنة الوضوء

تعريف السنة ، وما فى معناها من مندوب ، ومستحب

قد اختلفت آراء المذاهب فى معانى السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، فمنهم من قال : إنها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب ، والمستحب ، لأن طلبها آكد ، وعلى كل حال ، فان فاعلها يثاب ، وتاركها لا يعاقب ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب والمستحب ، ثم قسم السنة إلى مؤكدة وغير مؤكدة ، وقال : إن ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعة النبي يوم القيامة ، وإن كان تاركها لا يعذب بالنار ، فلذا رأينا أن نذكر لك تعريف السنة ، وما فى معناها مفصلة فى المذاهب أولا ، ثم نذكر لك سنن الصلاة مجتمعة بعد ذلك فى كل مذهب ، ثم نبين المتفق عليه والمختلف فيه ، ليسهل ضبطه ، وحفظه فى المذاهب [1] .

---

(١) الشافعية — قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يطلب من المكلف أن يفعله ، طلباً غير جازم ، فإذا فعله يثاب على فعله ، وإذا تركه لا يعاقب على تركه ، ثم إنهم يقسمون السنة إلى قسمين : الأول : سنة عين ، وهى ما يطلب فعله بخصوصه من المكلف ، طلباً غير جازم . ولا يختص به واحد من المكلفين دون الآخر ، وذلك كسنن فرائض الصلاة ، الثانى سنة كفاية . وهى مايخاطب بها مجموع المكلفين . بحيث إذا أتى بها بعضهم سقطت عن الباقين ، وذلك كما إذا كان جماعة يأكلون ، فأتى واحد منهم بالتسمية ، فانها تسقط عن الباقين ، ولكن يختص هو بالثواب دونهم .

المالكية — قالوا : السنة هى ما طلبه الشارع . وأكد أمره ، وعظم قدره . وأظهره فى الجماعة . ولم يقم دليل على وجوبه . ويثاب فاعلها . ولا يعاقب تاركها . وهى بخلاف المندوب عندهم . فانه ماطلبه الشارع . ولم يؤكد طلبه . وإذا فعله المكلف يثاب ، وإذا تركه لايعاقب ، ويعبرون عن المندوب بالفضيلة . ويمثلون لذلك بصلاة أربع ركعات قبل الظهر . وغير ذلك . مما ستعرفه فى « مندوبات الصلاة » .

الحنفية — قالوا : تنقسم السنة إلى قسمين : الأول : سنة مؤكدة . وهى بمعنى الواجب عندهم . لأنهم يقولون : إن الواجب أقل من الفرض . وهو ماثبت بدليل فيه شبهة ويسمى فرضاً عملياً . بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض فى العمل . فيأثم بتركه . ويجب فيه الترتيب والقضاء ولكن لايجب

مبحث بيان عدد السنن وغيرها

من المندوبات، ونحوها

عرفت أن المذاهب مختلفة في بيان السُّنة، والمندوب، والمستحب، والفضيلة، وعرفت أن بعض الأئمة يعتبر السنة، والمندوب، والمستحب، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، وبعضهم يفرق بين هذه الألفاظ، فلذا سنذكر لك تحت الخط الذى أمامك تفصيل كل مذهب على حدة [1].

= اعتقاداً أنه فرض، وذلك كالوتر، فانه عندهم فرض عملا لا اعتقاداً، فيأثم تاركه، ولا يكفر منكر فرضيته، بخلاف الصلوات الخمس، فإنها فرض عملا واعتقاداً، فيأثم تاركها، ويكفر منكرها، على أن تارك الواجب عند الحنفية لا يأثم إثم تارك الفرض، فلا يعاقب بالنار، على التحقيق، بل يحرم من شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام، وبذلك تعلم أن الحنفية إذا قالوا: هذه سنة مؤكدة؛ فانما يريدون بها الواجب الذى ذكرنا، ومن أحكامها أنها إذا تركت فى الصلاة سهواً، تجبر بالسجود الثانى سنة غير مؤكدة، ويسمونها مندوباً ومستحباً، وهى ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه.

الحنابلة — قالوا: السنة، والمندوب، والمستحب ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، وهو مايثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه، كما قال الشافعية، إلا أنهم يقسمون السنة إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة كالوتر، وركعتى الفجر، والتراويح، وتركها عندهم مكروه، أما ترك غير المؤكدة، فليس بمكروه.

(١) الحنفية — قالوا: سنن الوضوء منها ما هو مؤكد يثاب على فعله، ويعاقب على تركه، كالواجب، وعرفت أنهم يفرقون بين الفرض والواجب، فسنن الوضوء المؤكدة أمور: منها التسمية، وهى سُنة لازمة، سواء كان المتوضئ مستيقظاً من نوم، أولا، ومحلها عند الشروع فى الوضوء، حتى لو نسيها ثم ذكرها بعد غسل بعض الأعضاء فسمى، لا يكون آتياً بالسنة، على أنه إذا نسيها، فإن يأتى بها متى ذكرها قبل الفراغ من الوضوء، كى لا يخلو الوضوء عنها، وله أن يسمى قبل الاستنجاء وبعده، بشرط أن لا يسمى فى حال الانكشاف، ولا فى محل النجاسة، كما سيأتى فى «مباحث الاستنجاء».

والتسمية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هى أن يقول: «بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام»، ولو قال فى ابتداء الوضوء: لا إله إلا الله، أو قال: الحمد لله، أو قال: =

. . . .

= أشهد أن لا إله إلا الله ، فقد أتى بالسنة ؛ ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ معروف ، وهو النقرة المتوسطة في ظاهر الكف ، بين الإصبع الوسطى ، والإصبع التي قبلها ، وبعض الحنفية يرى أن غسل اليدين إلى الرسغين ثلاث مرات قبل وضعها في الإناء فرض ، تقديمه على باقي أعمال الوضوء سنة ، وفي كيفية غسل اليد من الآنية تفصيل ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الإناء مفتوحاً — كالحلة ، والصحن — أو يكون مضموماً — كالإبريق — فإن كان إبريقاً فيستحب أن يمسكه بيده اليسرى ، ويصب الماء على يده اليمنى ثلاث مرات ، ثم يمسكه بيده اليمنى ويصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، وإن كان مفتوحاً ، فإن كان معه كوز ونحوه ، اغترف به وصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، ثم على يده اليمنى بالصفة التي ذكرت ، وإن لم يكن معه إناء صغير يغترف به ، فيستحب أن يدخل في الماء أصابع يده اليسرى مضمومة ، دون الكف ، كي يغترف بها الماء ، وكيفية ذلك أن يضم أصابع اليد إلى بعضها ، واليد مفتوحة ، إلا أنه يقوسها قليلا ، كي لا ينزل الماء منها ، ولا يدخل كفه في الماء ، فإن أدخل كفه كلها في الماء ، كان الماء الملاقي للكف مستعملا ، لما عرفت أنه ماء قليل ، إلا إذا غلب على ظن المتوضئ أن الملاقي للكف لا يساوي نصف الماء الذي اغترف منه ، فإذا أراد المتوضئ أن يضع يده في الماء القليل ويبقى على حاله طهوراً غير مستعمل ، فعليه أن ينوي الاغتراف من هذا الماء ، دون الغسل ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت أن أغترف من هذا الماء ، ثم يغسل به العضو الذي يريد غسله ، وبذلك لا يستعمل الماء ، لأنه إنما يستعمل إذا نوى أن يتوضأ به من أول الأمر ، لأنك قد عرفت فيما مضى أن الماء لا يستعمل إلا إذا أريد باستعماله العبادة .

هذا كله إذا لم يكن على يده نجاسة محققة ، فإن كانت على يده نجاسة ، ووضعها في الماء ، فإنه يتنجس ، سواء نوى الاغتراف ، أو لم ينو ، فإن عجز عن أخذ الماء من الإناء بكوز ، أو بمنديل طاهر أو نحوهما ، فإنه يمكنه أن يأخذه بفمه ، ويغسل النجاسة ، فإن عجز ، ولم يجد غيره ، تركه وتيمم ، ولا إعادة عليه ، ومنها المضمضة ، والاستنشاق ، وهما سنتان مؤكدتان عند الحنفية ، بمعنى الواجب ، فتركهما إثم ، ولا يلزم أن يأخذ لكل مرة ماء ، بل إذا أخذ الماء بكفه ، فتمضمض ببعضه ، واستنشق بالباقي ، فإنه لا يجوز ، أما إذا وضع الماء في كفه ، ثم استنشق به ، وأعاده ثانياً إلى كفه ، وتمضمض به بعد ذلك ، فإنه لا يجوز ، ثم إن المضمضة هي عبارة عن أن يغسل جميع فمه بالماء ؛ ويكفي وضع الماء في فمه بدون تحريك ، ولو وضع الماء في فمه ولم يطرحه ، بل شربه ، فإنه يجزئه في السنة ، بشرط أن يملأ الفم ثلاث مرات ، أما إذا امتص الماء مصاً ، فإنه لا يجزئه ، وأما الاستنشاق فهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، بحيث يصل الماء إلى مارن الأنف ، وهو =

. . . .

= نهاية العظمة اللينة ، أما ما فوق ذلك فإنه لا يسن إيصال الماء إليه ، كما لا يسن جذب الماء إلى الداخل بالتنفس ، وتسن المبالغة في المضمضة ، والاستنشاق لغير الصائم ، وتكره له ، كي لا يفسد صومه ، وقد عرفت أن السنة أن تكون المضمضة ثلاثاً ، والاستنشاق ثلاثاً ، وكيفية الاستنشاق أن يضع الماء في أنفه بيده اليمنى ، ويتمخط بيده اليسرى ، ويعبر المالكية عن هذه الحالة بالاستنثار ، ويعدونه من السنن المؤكدة ، كما ستعرفه عندهم ، ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين والتخليل عبارة عن إدخال بعض الأصابع في بعض بماء متقاطر ، وهو سنة مؤكدة ، بلا خلاف ومحل كونه سنة إذا وصل الماء إلى داخلها ، وهي مضمومة ، وإلا كان تخليلها واجباً وكيفية التخليل في اليدين أن يشبك أصابعه بعضها ، وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ، وهكذا حتى يختم بخنصر رجله اليسرى ، وهذه الكيفية هي الأولى ، وله أن يخللها بأي كيفية ، ومنها تكرار الغسل ثلاث مرات ، فغسل العضو وتعميمه كله بالماء مرة واحدة فرض والغسلة الثانية ، والغسلة الثالثة سنتان مؤكدتان على الصحيح ، ويشترط في الغسلة الأولى المفروضة أن يسيل الماء على العضو ، ويتقاطر منه قطرات ، فلو غسل العضو مرة ، ولم يعمه الماء كله ، ثم غسله بالماء ثانية ، وثالثة حتى عمه الماء بالغسلة الثالثة ، فإنه يسقط عنه الفرض ، ولا يكون آتياً بالسنة ، ومن السنن المؤكدة مسح جميع الرأس ، فلو اقتصر على مسح الجزء المفروض مسحه ، وتكرر ذلك منه ، فإنه يأثم وكيفية مسح الرأس أن يضع أصابعه على مقدم رأسه ، ثم يمر بهما على جميع رأسه إلى قفاه بحيث يستوعب كل الرأس ، ثم إن بقي بيده بلل ، فإنه يسن له أن يرد مسح الرأس ، وإلا فلا ، كما يقول المالكية ، ومنها مسح الأذنين ، وكيفيته أن يمسح باطن الأذنين ، ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه ، وإذا أخذ لهما ماء جديداً كان حسناً ، ورجح بعض الحنفية مسحهما بماء جديد ، ومحل هذا ما إذا بقي على كفه ماء بعد مسح الرأس ، أما إذا جف الماء ، فإنه ينبغي أن يأخذ لهما ماء جديداً ؛ ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبهامين ، ويمسح باطن الأذنين بالسبابتين ، وهما الإصبعان اللذان يقعان بعد الإبهامين ، ومنها النية ، وكيفيتها أن ينوي في نفسه رفع الحدث ، أو ينوي الوضوء ، أو ينوي الطهارة ، أو ينوي استباحة الصلاة ، والأفضل أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقرباً إلى الله تعالى ، أو يقول : نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة والتلفظ بذلك مستحب ، لما عرفت من أن محل النية إنما هو القلب ، وأما وقت النية فهو عند غسل الوجه .

وهذا ، وقد عد بعض الحنفية النية من المستحبات لا من السنن المؤكدة ، ولكن الصحيح أنها سنة ، ومنها الترتيب ، وهو أن يبدأ الفرائض بغسل الوجه ، ثم بغسل اليدين إلى المرفقين ثم ، =

= بمسح ربع الرأس ، ثم بغسل الرجلين إلى الكعبين . كما ذكر الله تعالى في قوله : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » ، والترتيب من السنن المؤكدة على الصحيح ، وعده بعض الحنفية من المستحبات ، ومنها الفور . ويعبر عنه بالموالاة ، وهي التتابع ، وحد الفور هو أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل العضو الذي بعده ، بشرط أن يكون الزمن معتدلا ، فإن كان شديد الحرارة ، أو شديد البرودة . فإنه لا يعتبر جفافه بسرعة على أن محل كون الفور سنة إذا لم يكن هناك عذر ، فإن فرغ ماء الوضوء بعد غسل الوجه مثلا ، ثم انتظر الماء ، بجف الماء من عليه قبل أن يجيء الماء ، فلا بأس بذلك ، وقد عرفت حكم الفور في فرائض الوضوء ، عند المالكية : وغيرهم ومن السنن المؤكدة السواك ، ولا يشترط أن يكون من شجر الأراك المعروف ، بل الأفضل أن يكون من أشجار مرة ، لأنه يساعد على تطييب الفم ، وله فوائد معروفة ، فهو يقوى اللثة ، وينظف الأسنان ، ويقوى المعدة ، كي لا يصل إليها شيء من أدران الفم ، والأفضل أن يكون رطباً ، وأن يكون في غلظ الخنصر ، وطول الشبر ، فإذا لم يجدوا كافي - الفرشة - تقوم مقامه ، وإذا لم يجدها استاك بإصبعه ، ويقوم مقام السواك العلك - اللبان - فإذا وجد السواك ؛ فيندب أن يمسكه بيمينه ، ويجعل الخنصر أسفله ، والإبهام أسفل رأس السواك ، وباقي الأصابع فوقه ، ووقت الاستياك هو وقت المضمضة ، وإذا كان لا يطيقه ؛ فإنه يتركه للضرورة ؛ ويكره أن يستاك وهو مضطجع .

هذا . وقد اختلف في أشياء : منها أن يأخذ الإناء بيمينه عند غسل الرجلين ، فيصب على مقدم رجله اليمنى ، ويدلكه بيساره ، فيغسلها ثلاثاً ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ؛ ويدلكه كذلك ، ومنها أن يبدأ من رءوس الأصابع في اليدين والرجلين ، ومنها أن يبدأ بمقدم الرأس في المسح ، ومنها الترتيب في المضمضة ، والاستنشاق ، فيقدم ، المضمضة على الاستنشاق ، ومنها المبالغة في المضمضة والاستنشاق ؛ إلا أن يكون صائماً ؛ فتكره المبالغة ، كما تقدم ، ومنها أن يضع الماء في أنفه ويجذبه بنفسه حتى يصل إلى أعلا الأنف ، ومنها عدم الإسراف في الماء إذا كان يعتقد أن ما زاد عن الثلاث مطلوب منه في الوضوء ؛ وإلا كان عدم الإسراف مندوباً لا سنة ، ومنها إعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين إلى المرفقين ، فغسل اليدين أولا سنة ؛ ثم إعادة غسلهما مع الذراعين سنة أخرى ، فلو غسل يديه أولا ، ثم غسل وجهه ، وغسل ذراعيه من كوع يده إلى المرفقين ، فقد جاء بالفرض ، وترك السنة ، فهذه سنن الوضوء عند الحنفية .

المالكية - قالوا : سنن الوضوء المؤكدة التي يثاب المكلف على فعلها ، ولا يعاقب على تركها هي : أولا : غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ - مفصل الكف - وكيفية غسل اليدين تتبع الماء =

. . . .

= قلة وكثرة ، فإن كان الماء قليلا ، وهو ما لا يزيد عن صاع ، كما تقدم في « مباحث المياه » ولم يكن جاريا ، فإن أمكن الإفراغ منه . كالصفحة ، فلا تحصل السنة إلا بغسلهما قبل إدخالهما فيه ، ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين ، فإن أدخلهما في الإناء قبل غسلهما في هذه الحالة ، أو أدخل إحداهما فعل مكروهاً ، وفاتته سنة الغسل ، وإن كان الماء كثيراً ؛ أو جارياً ، فإن السنة تحصل بغسلهما مطلقاً ، سواء كان الغسل داخل الماء ، أو خارجه . أما إذا كان الماء قليلا ، ولا يمكن الإفراغ منه ، كالحوض الصغير ، فإن كانت يداه نظيفتين ، أو عليهما وساخة ، لا يتغير الماء بهما إذا أدخلهما فيه ، فإنه يغترف بيديه ، أو إحداهما ، ويغسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ، فإن كانت يداه غير نظيفتين ، وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه ، احتال على الأخذ منه بفمه ، أو بخرقة نظيفة ، فإن لم يكن ذلك ، تركه وتيمم ، إذ لم يجد غيره ؛ ثانياً : المضمضة ، وهي إدخال الماء في الفم وطرحه ، فلو دخل الماء فمه بدون قصد ، أو أدخله ، ولم يحركه ، أو أدخله ، وحركه ، ولم يطرحه : بأن ابتلعه ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة ، وفي ذلك مخالفة للحنفية الذين قالوا : إن السنة تحصل بدخول الماء ولو لم يطرحه ، أو يحركه ؛ ثالثاً : الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، ولا تحصل السنة عندهم إلا بجذبه بالنفس ، خلافا للحنفية ، رابعاً : الاستنثار وهو طرح الماء من الأنف بالنفس ، بأن يضع إصبعيه السبابة ، والإبهام من يده اليسرى ، على أعلا مارن أنفه ، عند إنزال الماء منها ، وإذا كان بأنفه قذارة متجمدة من مخاط وغيره ، أخرجها بخنصر يده اليسرى ، خامساً : مسح الأذنين ظاهراً وباطناً ، ويدخل في ذلك صماخ الأذنين ؛ سادساً : تجديد الماء لمسح الأذنين فلا يكفي في السنة أن يمسح بالبلل الباقي من مسح الرأس ، خلافا للحنفية ، والأفضل في كيفية المسح عندهم أن يدخل أطراف سبابته في صماخي الأذنين - داخل الأذن - ويضع إبهاميه خلفهما ، ويثني إصبعيه السبابة ، والإبهام ، ويديرهما حتى يتم مسحهما ، ظاهراً وباطناً ، وإذا مسحهما بأي كيفية أخرى أجزأه ، إنما المطلوب تعميمهما بالمسح ، سابعاً : الترتيب بين أعضاء الوضوء ، بأن يقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، كما قال الحنفية ؛ ثامناً : مسح الرأس إن بقي بيده بلل من المسحة الأولى ، وإلا فلا يسن ؛ تاسعاً : تحريك خاتمه الذي يصل الماء إلى ما تحته ، والمالكية في هذا تفصيل حسن ، وذلك لأنهم قالوا : إن الخاتم إما أن يكون لبسه مباحاً ، أو حراماً ، أو مكروهاً ، فإن كان مباحاً - وهو للرجل ما كان فضة ، وكان وزنه لا يزيد عن درهمين ، وكان واحداً غير متعدد ، فإنه لا يجب تحريكه سواء كان ضيقاً أو واسعاً ، وسواء وصل الماء إلى ما تحته ، أو لم يصل ، وهذا الحكم عام في الوضوء والغسل ، على أنه إن نزعه بعد تمام وضوئه ، أو غسله ، فإنه يجب عليه غسل ما تحته إن كان ضيقاً ، وظن أن الماء لم =

. . . .

= يصل إلى ماتحته : أما إذا كان حراماً ـ وهو ما اتخذ من ذهب ، أو من فضة تزيد على درهمين ؛ أو كان متعدداً ، كأن لبس خاتمين ، أو أكثر ـ فإن كان واسعاً أجزأه تحريكه ، ولا يفترض عليه دلك ماتحته بيده ، بل يكتفى بدلك ماتحته بالخاتم نفسه ، أما إن كان ضيقاً ، فانه يجب عليه نقله من محله حتى يتمكن من دلك ماتحته ؛ ومثل المحرم فى ذلك الحكم الخاتم المكروه ، وهو ما كان من نحاس ، أو رصاص ، أو حديد .

هذا فى الرجل ، أما المرأة فانه يباح لها أن تلبس ماشاءت من حلى ، سواء كان متخذاً من ذهب أو غيره . فإذا لبست أساور . أو خلاخل . فلا يجب عليها تحريكها . وإن لم يصل الماء إلى ماتحتها . سواء كانت ضيقة . أو واسعة . إلا أنها إذا نزعتها بعد تمام الوضوء . أو الغسل . فإنها يجب عليها غسل ماتحتها . إن كانت ضيقة . وظنت عدم وصول الماء إليه

أما الحنفية فقد قالوا : إن تحريك الخاتم الواسع مندوب لاسنة . كما سيأتى فى « المندوبات » فإن كان الخاتم ضيقاً . يمنع من وصول الماء إلى ماتحته . فإن تحريكه فرض . لا فرق بين أن يكون مباحا أو غير مباح . فلا يغتفر عندهم للمرأة أن تلبس الخاتم الضيق . أو الأسورة الضيقة التى لا يصل الماء إلى ماتحتها ، على أنهم لا يشترطون الدلك . كما تقدم ، فهذه هى سنن الوضوء المؤكدة عند المالكية .

الشافعية ـ قالوا : سنن الوضوء كثيرة وقد عرفت أن الشافعية لا يفرقون بين السنة . والمندوب . والمستحب . ونحو ذلك . وسنن الوضوء أو مندوباته ، أو مستحباته ، أو فضائله ، كثيرة عندهم : فمنها الاستعاذة . كأن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . ونحو ذلك . ومنها التسمية فى أول الوضوء . ويبدأ بها عند غسل الكفين . وأقل التسمية أن يقول : بسم الله . والأفضل أن يكمل التسمية . فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم . ولا تحصل سنة التسمية إلا بلفظ : بسم الله . أو بسم الله الرحمن الرحيم . فلو أتى بذكر غيرها ، فإنه لا يكون آتيا بالسنة . لأن الشارع قد طلب منه التسمية بخصوصها . خلافاً للحنفية . كما تقدم فى مذهبهم . ويأتى بالتسمية ولو كان جنباً ، فإن تركها عمداً . أو سهوا فى أول الوضوء . فإنه يأتى بها فى أثنائه . أما إذا فرغ من الوضوء وتشهد . ودعا . فقد فات وقتها . فلا يأتى بها كما قال الحنفية ؛ ومنها أن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند التسمية . وهذه النية غير نية رفع الحدث . فقد عرفت أن نية رفع الحدث فرض . ولا تكون إلا عند غسل الوجه ؛ ومنها أن يتلفظ بهذه النية المسنونة . كما يتلفظ بالنية المفروضة عند الشروع فى غسل الوجه ؛ ومنها غسل الكفين إلى الكوعين . ويبدأ فى غسلهما وقت التسمية . ونية السنن ، فيجمع بين الثلاثة . وتحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاث مرات خارج الإناء إذا كان الماء =

. . . .

= في إناء يمكن أن يصب منه الماء على يديه ، كالإبريق ونحوه ، فإن كان الإناء مفتوحاً وبه ماء قليل ، فإنه يصح أن يغسلهما في ذلك الماء ، إذا تيقن طهارتهما ؛ أما إذا شك في الطهارة ، فإنه يكره وضعهما في الإناء وغسلهما فيه ، فإذا تيقن نجاستهما ، فإنه يحرم عليه وضعهما في الإناء ، بل يجب عليه أن يغسلهما ثلاث مرات ، قبل إدخالهما في الإناء ، وهذا الغسل للتطهير من النجاسة ، فلا تحصل به سنة غسل اليدين ، وعليه بعد ذلك أن يغسلهما ثلاثاً لتحصل له سنة الوضوء ؛ ومنها تقديم غسل اليدين على المضمضة ، فلو أتى بالمضمضة أولا ، ثم غسل يديه ، لا يحصل سنة غسل اليدين ؛ ومنها المضمضة ، وهي أن يضع الماء في فمه قبل أن يغسل منخريه ، ولا يشترط إدارة الماء في فمه ، ولا طرح الماء من فمه ، بل السنة تحصل بمجرد وضع الماء في فمه ، بحيث لو ابتلعه فقد أتى بالسنة ، إنما الأكمل أن يحرك فمه بعد وضع الماء فيه ، ثم يطرح الماء ؛ ومنها الاستنشاق بعد المضمضة ، وتحصل السنة بمجرد إدخال الماء في الأنف ، سواء جذبه بنفسه إلى أعلى الأنف ، ثم طرحه بعد ذلك ، أو لا ، إنما الأكمل أن يجذبه بالنفس ، ثم يطرحه بعد ذلك ، والأفضل في كيفية المضمضة والاستنشاق أن يضع الماء في كفه ، ثم يتمضمض بجزء منه ، ويستنشق بالجزء الآخر ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فيتمضمض ويستنشق بثلاث غرف ، كل غرفة يقسمها بين المضمضة والاستنشاق ؛ ومنها استقبال القبلة إذا كان يتوضأ من مكان يمكنه فيه استقبالها ؛ ومنها أن يضع الإناء المفتوح عن يمينه ، ويضع غيره عن يساره ؛ ومنها أن يدعو بالدعاء الوارد في الوضوء عند غسل يديه ، وهو أن يقول بعد التسمية الحمد لله على الإسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ، والإسلام نوراً ، رب أعوذ بك من همزات الشياطين ، وأعوذ بك رب أن يحضرون اللهم احفظ يديّ من معاصيك كلها ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك ، ويقول عند الاستنشاق : اللهم أرحني رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل يده اليمنى : اللهم أعطني كتابي بيميني ، وحاسبني حساباً يسيراً ، وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم حرّم شعري وبشري على النار ، وأظلني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وأن يقول عند الفراغ من الوضوء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم =

. . . .

وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ، يقول ذلك وهو مستقبل القبلة ، رافع يديه ووجهه إلى السماء ، ثم يقرأ سورة القدر .

وهذا الدعاء وافق على بعضه الحنفية ، إلا أنهم لم يعدوه سنة ، بل قالوا : إنه مستحب أو مندوب ، أما المالكية فانهم لم يذكروا هذا الدعاء لا في سنن ولا في الفضائل ، كما ستعرفه .

ومن السنن عند الشافعية الاستياك ؛ وهو تنظيف الأسنان بأي شيء لا يضر ، سواء كان من عود الأراك المعروف ، أو كان — فرشة — أو غير ذلك ، على أنهم قالوا : إن الاستياك بالإصبع لا يكفي ، وله أن يقدم الاستياك على غسل كفيه ؛ فإذا فعل ذلك فيسن له أن ينوي الاستياك . ومن السنن أن يقول عند الاستياك : اللهم بيض به أسناني ، وشد به لثاني ، وثبت به لهاتي ، وبارك لي فيه ياأرحم الراحمين ، وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم بالأيسر ، وأن يمر به على رءوس أضراسه ، وسقف حلقه ، وسطح لسانه ، ويسن أن يمسح به أسنانه عرضاً ، ويسن أن يمسكه باليد اليمنى ، بأن يجعل إصبعه الخنصر من أسفله ، والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ، ويسن غسل السواك ثلاثاً إذا تلوث ، أو تغيرت رائحته ، ويكره أن يزيد طوله على شبر .

ومن السنن عند الشافعية أن يبدأ بمقدم الأعضاء ، بشرط أن يتوضأ من مكان يغترف منه الماء بنفسه ، كحلة ، أو ميضأة ، أو نحو ذلك ، أما إذا توضأ من مكان ينزل منه الماء على يده بدون أن يغترف هو منه ، كما إذا توضأ من حنفيـــة ، أو إبريق ، أو كان يصب له الماء شخص ، فانه يبدأ في اليدين من المرافق ، ويبدأ في الرجلين من الكعبين ، عكس الحالة الأولى ، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً ، وأن لا يلطم وجهه بالماء ، وتخليل اللحية الغزيرة ، وتعميم الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، ودلك الأعضاء والتيامن في الوضوء ، كما تقدم ، وإطالة الغرة ، والتحجيل ، على ماتقدم ، وتثليث الأقوال والأفعال في الوضوء ، ماعدا ألفاظ النية ، والموالاة لغير صاحب السلس ، فانه يجب عليه الموالاة ؛ كما تقدم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا لحاجة ، وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا لحاجة ؛ وترك تنشيف الأعضاء إلا لحاجة ؛ وترك نفض الماء إلا لحاجة ؛ والشرب من بقية ماء الوضوء ؛ وتحريك خاتمه الواسع ؛ أما الضيق الذي يمنع وصول الماء إلى ما تحته : فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته ولا فرق في الخاتم بين أن يكون مباحاً أو لا ؛ وفاقا للحنفية ، وخلافا للمالكية

. . . .

= الحنابلة — قالوا : سنن الوضوء ، أو مندوباته ؛ أو مستحباته هي كالآتي : أولا : استقبال القبلة ؛ ثانياً : السواك عند المضمضة ، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأسنانه ؛ وطولا بالنسبة إلى لثاته وفمه ، وأن يستاك بيده اليسرى ، ويستاك على أسنانه ولثته وفمه . وأن يكون العود ليناً غير ضار ويكره أن يستاك بعود يابس ، والسواك سنة في جميع الأوقات ، إلا بعد الزوال ، بالنسبة للصائم فإنه مكروه ، سواء أكان العود رطباً ، أم يابساً ؛ أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ، ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب ، ويتأكد الاستياك عند كل صلاة . وعند الانتباه من النوم ، وعند تغير رائحة فم ، وعند الوضوء وعند قراءة القرآن ، وعند دخول المسجد ، وعند دخول منزله ، وعند خلو المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، من ثناياه إلى أضراسه ، ويكره أن يستاك بريحان ، وبرمان ، وقصب ، ونحوه مما يضر باللثة ، ثالثاً : غسل الكفين ثلاثاً ، على ماتقدم ، رابعاً : تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه ، خامساً : المبالغة فيهما لغير الصائم ، سادساً : دلك جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، سابعاً : إكثار الماء في غسل الوجه ، لما فيه من الشعر . والأشياء الغائرة والبارزة ، ثامناً : تخليل اللحية الغزيرة عند غسله ، تاسعاً : تخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك . وإلا كان التخليل واجباً ، عاشراً : تجديد الماء لمسح الأذنين ؛ حادي عشر : تقديم الأيمن على الأيسر ، ثاني عشرة : إطالة الغرة ، والتحجيل ، ثالث عشر : الغسلة الثانية ، والثالثة إن صحت الأولى ، رابع عشر : استصحاب نيته إلى آخر الوضوء بقلبه ، خامس عشر . نية سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوعين ، سادس عشر : النطق بألفاظ النية سراً ، بحيث يحرك بها لسانه وشفتيه ، ويسمع نفسه دون غيره ، وأن لا يستعين بغيره فيه ؛ سابع عشر : أن يقول عند فراغه من الوضوء ، رافعاً بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين . سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك .

هذا . ومعنى الغرة هو أن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب . بحيث يغسل شيئاً من مقدم الرأس . ومعنى التحجيل هو أن يزيد في غسل اليدين . بأن يغسل شيئاً من العضو الذي فوق مرفق الذراع ، ويزيد في غسل الرجلين ، فيغسل شيئاً من ساقه الذي فوق كعبيه ، وقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على ذلك .

مبحث المندوب والمستحب

ونحوهما

قد بينا لك فيما سبق أن بعض الأئمة لا يفرق بين المندوب ، والسُّنة ، والمستحب ، والتطوع والنفل ، والفضيلة ، وبعضهم يفرق بين السنة ، وغيرها من هذه الألفاظ ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء ، فلنذكر لك هنا مندوباته ، وغيرها عند من يفرق بينها وبين السنة ، تحت الخط الذي أمامك [1] .

---

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن السنة . والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة معناها واحد . وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤاخذ على تركه ، كما تقدم ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء عندهم . فلم يبق لديهم ما يسمى مندوباً . أو مستحباً .

المالكية — قالوا : ليس للوضوء إلا سنن وفضائل وكلاهما لا يعاقب المكلف على تركه . إلا أن ثواب السنة أكثر . وقد تقدمت سنن الوضوء عندهم . فلنذكر لك فضائله فيما يلي :

أولا : أن يتوضأ في موضع طاهر . فإذا توضأ في مجراة المرحاض . فإن وضوءه يصح مع الكراهة التنزيهية . حتى ولو كان المرحاض طاهراً لم يستعمل . لأنهم يكرهون الوضوء في المحل المعد للنجاسة وإن لم يستعمل .

ثانياً : تقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الإمكان بحيث يسيل على جميع العضو ويعمه . وإن لم يتقاطر عنه .

ثالثاً : تقديم الميامن على المياسر . فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .

رابعاً : وضع الإناء المفتوح الذي يمكن الاغتراف منه على يمينه . والضيق الذي يصب منه الماء على يساره

خامساً : أن يبدأ بأول الأعضاء عرفاً . كأعلى الوجه . وأطراف الأصابع ومقدم الرأس .

سادساً : الغسلة الثانية . والثالثة في كل مغسول . ولو الرجلين . ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى . ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية . فإذا توقف التعميم على الثلاثة . فكلها واحدة : ويطالب ندباً بالثانية والثالثة .

سابعاً : الاستياك قبل الوضوء . بنحو عود . ويكفي الإصبع إن لم يوجد غيره . ويكون قبل الوضوء . ويندب الاستياك باليمنى . وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرضاً في الأسنان . وطولا =

. . . .

= في اللثاة ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ، ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة ، إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير فم ، بأكل ، أو شرب ، وغير ذلك .

ثامناً : التسمية في أوله ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا لحاجة .

تاسعاً : الترتيب بين السنن والفرائض ، بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين ، والمضمضة ، والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس

الحنفية — قالوا مندوبات الوضوء ، وإن شئت قلت : فضائله ، أو مستحباته ، أو نوافله ؛ أو آدابه ، منها الجلوس في مكان مرتفع ، لئلا يصيبه رشاش الماء المستعمل ، وإدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن ، وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو ، وطهارة موضع الوضوء ، وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في « مكروهات المياه » ، وتقديم أعالي الأعضاء على أسافلها . وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه ، واستقبال القبلة حال الوضوء ، وتحريك خاتم الإصبع الذي يصل الماء تحته ، وإلا فرض ، وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه ، أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره ، فلا شيء فيه ، والشرب قائماً ، مستقبلا القبلة من بقية ماء وضوئه ، وإطالة الغرة ، والتحجيل ، بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض ، وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريماً لليمنى ، ومسح بال الأعضاء ، بنحو منديل ، من غير مبالغة في المسح . وعدم نفض يده من ماء الوضوء ، وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً ، وأن يقول بعد فراغه من الوضوء ، وهو قائم مستقبل القبلة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا لحاجة . وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه ، والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه ، وأن يغترف الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى وأن لا يخص نفسه بإناء للوضوء ، بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه ، وأن تكون آنية الوضوء من فخار ونحوه ؛ وإن كان له عروة غسلها ثلاثاً ، ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاغتراف منه عن يمينه . وغيره عن يساره . وأن يتعهد موق عينيه بالغسل ، وأن يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة ، وأوقات الكراهة هي : وقت طلوع الشمس ، وما قبله ، والاستواء والغروب ، وما قبل الغروب بعد صلاة العصر ، وإعداد الماء الطهور قبل الوضوء ، وأن لا يتطهر من ماء ، أو تراب من أرض مغضوب عليها . والدعاء حال الوضوء بما ورد فيقول في ابتداء الوضوء :

مكروهات الوضوء

تعريف الكراهة

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف فى صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، وهذا إذا كان الماء مباحاً ، أو مملوكا للمتوضئ ، فإن كان موقوفاً على الوضوء منه ، كالماء المعد للوضوء فى المساجد ، فإن الإسراف فيه حرام .

وفى تعريف الكراهة ، وبيان مكروهات الوضوء تفصيل المذاهب (١) .

= باسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، ويتشهد ، ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعنى على تلاوة القرآن ، وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ؛ ولا ترحنى رائحة النار ، وعند غسل الوجه: اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل ذراعه الأيمن : اللهم أعطنى كتابى بيمينى وحاسبنى حساباً يسيراً ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطنى كتابى بيسارى ، ولا من وراء ظهرى ، وعند مسح الرأس . اللهم أظلنى تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظل عرشك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند مسح العنق اللهم أعتق رقبتى من النار ، وعند غسل رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمى على الصراط ، يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل ذنبى مغفوراً ، وسعيى مشكوراً ، وتجارتى ان تبور ؛ ومسح الرقبة بظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها ، أما مسح الحلقوم فإنه بدعة ، والتيامن ، أى البداءة باليمين .

(١) الحنفية — قالوا : الكراهة تنقسم إلى قسمين : كراهة تنزيهية وكراهة تحريمية ، فالمكروه تحريماً ما كان إلى الحرام أقرب ، ويمكن توضيحه بأنه ترك واجب من الواجبات التى هى أقل من الفرض ، ويقال لها : سنة مؤكدة عندهم ، أما المكروه تنزيهاً ، فهو ما لا يعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ثواباً يسيراً ، ويقابل المندوب ، أو المستحب ، أو نحو ذلك من السنن غير المؤكدة.

فمكروهات الوضوء ، كراهة تحريمية هى ترك سنة مؤكدة من السنن التى تقدم ذكرها ، ومكروهاته كراهة تنزيهية هى ترك مندوب ، أو مستحب ، أو فضيلة من الأمور التى ذكرناها تحت ذلك العنوان ، على أن بعض الحنفية عد بعض المكروهات ليقاس عليها غيرها ، فمنها ضرب الوجه بالماء بشدة ، كما يفعل بعض العامة ، فإنه يتناول الماء بيديه ، ثم يضرب به وجهه بعنف ، كأنه يريد أن يقتص من نفسه ، وفعل هذا مكروه ، ومنها المضمضة والاستنشاق باليد اليسرى ، =

. . . .

= والامتخاط باليد اليمنى ؛ ومنها تثليث مسح رأسه ، أو أذنيه بماء جديد ، بل المطلوب أن يمسح رأسه بماء جديد ، ثم يعيد مسحها بيديه من غير أن يأخذ ماء جديداً ، ثم يمسح أذنيه كذلك ، من غير أن يأخذ لها ماء جديداً ، فإذا كرر المسح بماء جديد ، فقد فعل مكروهاً ، ومنها أن يتخذ لنفسه إناء خاصاً يتوضأ منه ، دون غيره ، كما يكره أن يعين لنفسه مكاناً خاصاً ، هكذا قال الحنفية في كتبهم ، ولكن قواعدهم تخصص هذا الحكم بمـــا إذا لم يخف على نفسه من عدوى المرض ، أو ظن أن في تحجيز إناء خاص به صيانة له من النجاسة ، أو نحو ذلك من الأغراض المشروعة ، فإنه لا يكره مطلقاً ، بل قد يلزمه ذلك إن ظن إيصال الضرر إليه ، ومن المكروهات أن يزيد عن ثلاث مرات في غسل وجهه ويديه ؛ فإن زاد على ذلك ؛ كأن غسل وجهه أربع مرات ، أو خمس مرات ، فلا يخلو إما أن يعتقد أن هذه الزيادة مطلوبة منه في الوضوء ؛ أو غير مطلوبة ، فإن اعتقد أنها مطلوبة منه في أعمال الوضوء كانت الكراهية تحريمية ؛ وإن اعتقد أنها غير مطلوبة ، وإنما يفعل ذلك للتبرد في زمن الحر ، أو النظافة ، أو نحو ذلك ، فإن الكراهة تكون تنزيهية ، وذلك لأن التنظيف ، أو التبرد له وقت غير وقت العبادة ، وكما يكره الإسراف في الوضوء كراهة تنزيهية ، كذلك يكره التقتير كراهة تنزيهية ، والتقتير عند الحنفية هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المغسول غير ظاهر ، وهذا مخالف المالكية ، كما ستعرفه بعد .

وهذا كله فيما إذا كان الماء الذي يتوضأ منه مملوكا له ، أما إذا كان موقوفا ، كماء دورات مياه المساجد ونحوها ؛ فإن الإسراف فيه حرام على كل حال ؛ ومنها أن يتوضأ بموضع متنجس ، خوفا من أن يصيبه شيء من النجاسة ، بسبب سقوط الماء عليها ، وتلوثه بها .

المالكية — قالوا : مكروهات الوضوء أولا ترك سنة من السنن المتقدمة . وقد عرفت أن السنة عندهم مالا يعاقب على تركها ؛ ومع هذا فمنها ما هو مؤكد ، ومنها ما هو غير مؤكد ، ويقال له : فضيلة ، على أنهم أطلقوا في مكروهات الوضوء ؛ فلم يقولوا : إنها كراهة تنزيه ، أو غيره ؛ والقاعدة في مذهبهم أنهم متى أطلقوا انصرفت الكراهة إلى التنزيهية ؛ وهي خلاف الأولى ؛ وقد عدوا من المكروهات الإسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، كأن يزيد على ذلك إذا اعتقد أنها من الوضوء . أما إن كانت الزيادة للنظافة ، أو التبرد ، فلا كراهة ما لم يكن الماء موقوفا على الوضوء ، وإلا حرم الإسراف فيه ، كما إذا كان مملوكا للغير ؛ ولم يأذن باستعماله كما تقدم في « مكروهات المياه » ؛ ومنها مسح الرقبة بالماء ؛ لما في ذلك من الزيادة التي يأمر بها الدين ، لا فرق في ذلك بين العنق وبين الرقبة من أمام ؛ خلافا للحنفية في ذلك ، فإنهم يقولون : إن مسح العنق =

مبحث نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقضة ، أو ناقض ، يقال : نقضت الشيء ، إذا أفسدته ، وقد يقال : إن التعبير بالنواقض التي تدل على إفساد الوضوء من أصله ، يقتضي أن الوضوء قد اتصف بالفساد قبل طرو الحدث ، وعلى هذا فالصلاة به قبل عروض المفسد تكون باطلة ، لأن المفروض أنه قد اتصف

= بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة ، أما مسح الحلقوم عند الحنفية فإنه بدعة ، ولم ينصوا على كراهتها ، ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس بالفعل ، أو موضع أعد للنجاسة ، وإن لم يستعمل ، كالمرحاض الجديد قبل استعماله ؛ ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ، وهذا متفق عليه في المذاهب ، إلا أن الشافعية قالوا : إنه ليس بمكروه ، ولكن عدم الكلام أولى .

الشافعية — قالوا : المكروه هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم ، فإن تركه المكلف يثاب على تركه ، وإن فعله لا يعاقب على فعله ، ومكروهات الوضوء عندهم تنحصر في ترك السنة المختلف في وجوبها ، بأن يقول بعضهم : إنها فرض ، وبعضهم يقول : إنها سنة ، ومثلها السنة المؤكدة ، أما ترك غير ذلك فهو خلاف الأولى ، فمن المكروه تنزيهاً الإسراف في الماء ، إلا إذا كان موقوفاً ، فإنه يحرم الإسراف منه ، بشرط أن لا يكون في حوض أو ميضأة ، فإنه لا يحرم ، لعود الماء إليها ، بل يكون مكروه فقط ، ومن المكروه تنزيهاً — وهو خلاف الأولى — أن يتكلم وهو يتوضأ ، ومن المكروه مبالغة الصائم في المضمضة ، أو الاستنشاق ، ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، أما مسح الرقبة والعنق ، فليس بمكروه عندهم ، بل قال بعضهم : إنه سنة ، ومن المكروه الزيادة على الثلاث ، سواء كان العضو مغسولاً ، أو ممسوحاً ، فإن الشافعية يجعلون العضو الممسوح كالعضو المغسول في طلب التثليث ، إلا إذا كان لابس خف ، فإنه يكره أن يمسحه زيادة على مرة واحدة .

الحنابلة — قالوا : المكروه هو ترك سنة من السنن المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر ، والتراويح ، أما غيرها ، فتركه خلاف الأولى ، وهو ترك سنة من السنن المتقدمة ، إلا إذا ورد نص بنهي غير جازم ، فإن الترك حينئذ يكون مكروهاً ؛ فمن خلاف الأولى الإسراف في صب الماء إذا كان مباحاً ، أما إذا كان موقوفاً فإنه يحرم ، ومنه الزيادة على الثلاث في المغسول ، وعلى المرة الواحدة في الممسوح إذا قصد بالزيادة النظافة ، أو التبرد ، فإنه لا يكره ؛ ومنه مسح الرقبة بالماء ، ومنه مبالغة الصائم في المضمضة . ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، ومنه الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله .

بالفساد من أصله ، ولذا عبر بعضهم بالأحداث جمع حدث ، فراراً من هذا الاعتراض ، والجواب عن هذا أن المراد بطلانه بعد وقوع الحدث المبطل ، لا وصفه بالبطلان من أساسه .

وتنقسم نواقض الوضوء إلى أقسام : الأول ماخرج من أحد السبيلين — القبل ، والدبر — وهذا ينقسم إلى قسمين ، لأنه إما أن يكون معتاداً ، وإما أن يكون غير معتاد ؛ الثاني : ماقد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين ، وهذا ينقسم إلى أربعة أقسام : أحدها : غيبة العقل ؛ ثانيها : لمس[1] امرأة تشتهى ، ومثلها لمس الأمرد ؛ وهذا ينقض بشروط ستعرفها ؛ ثالثها : مس الذكر ونحوه بدون حائل ؛ وهذا أيضاً ينقض في بعض المذاهب دون بعض ؛ رابعها : مايخرج من غير القبل ، أو الدبر ، كالدم ، وفي ذلك تفصيل ستعرفه ؛ فجملة أقسام النواقض ستة ، وإليك بيانها :

فالأول ، وهو ماخرج من أحد السبيلين بطريق العادة ، منه ماينقض الوضوء فقط ، ومنه مايوجب الغسل ؛ فأما الذي ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، فهو البول ، والمذي ، والودي ؛ فأما البول فهو معروف ، وأما المذي فهو ماء أصفر رقيق ، يخرج من القبل عند اللذة غالباً ، وأما الودي فهو ماء ثخين أبيض ، يشبه المني ، ويخرج عقب البول غالباً . ومثل الودي الهادي ، وهو ماء أبيض ، يخرج من قبل المرأة الحامل قبل ولادتها ، والمني الخارج بغير لذة ، وهو معروف ، ولا يخفى أن كل هذه الأشياء تخرج من القُبُل ؛ وأما الذي يخرج من الدبر ، فهو الغائط ، والريح ، وقد بينا في أول مباحث الطهارة حكمة نقض الوضوء بالريح ؛ فارجع إليها إن شئت ، وكل هذه الأشياء يجمع على نقض الوضوء بها .

والثاني ، وهو ماخرج من أحد السبيلين بطريق غير معتاد ، مثل الحصى[2] ، والدود ، والدم والقيح ، والصديد ، فإنه ينقض الوضوء ، سواء أخرج من القبل ، أو خرج من الدبر .

---

(١) المالكية — قالوا : إن المني الخارج بغير لذة معتادة لا يوجب الغسل ، بل ينقض الوضوء فقط ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، وقد مثلوا لذلك بما إذا نزل في ماء ساخن ، فالتذ وأمنى .

الشافعية — قالوا : خروج المني يوجب الغسل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، فمتى تحقق كونه منياً وجب عليه أن يغسل ، وسيأتي بيان مذهبهم في « مباحث الغسل » ، ومع كونه يوجب الغسل ؛ فإنه لا ينقض الوضوء عندهم .

(٢) المالكية — قالوا : لا ينتقض الوضوء إلا بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، بشرط أن يكون خروجه من المخرج المعتاد في حال الصحة ، فالحصى ، والدود ، والدم ، والقيح ، والصديد =

فهذه هي الأمور الخارجة من أحد السبيلين ، وبقي الكلام في نقض الوضوء بغير الخارج ، وقد عرفت أنها أربعة أقسام :

الأول : أن يغيب عقل المتوضئ . إما بجنون ، أو صرع ، أو إغماء . وإما بتعاطي ما يستلزم غيبته من خمر . أو حشيش أو بنج . أو نحو ذلك من المغيبات . ومن ذلك النوم . وهو ناقض الوضوء لا بنفسه [1] بل بما يترتب عليه من حصول الحدث . وفي ذلك الناقض تفصيل المذاهب [2] .

= الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء . بشرط أن يكون الحصى . أو الدود متولداً في المعدة . أما إذا لم يكن متولداً في المعدة . كأن ابتلع حصاة . أو دودة . فخرجت من المخرج المعتاد . كانت ناقضة . لأنها تكون غير معتادة حينئذ .

(١) الحنابلة — قالوا : النوم ينقض الوضوء بنفسه حتى ولو وضع مقعدته على أي شيء يأمن معه خروج ريح إلا إذا كان النوم يسيراً .

الشافعية — قالوا : النوم ينقض بنفسه إن نام بدون أن يمكن مقعدته من الأرض ونحوها ولو تحقق عدم خروج الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : النوم لا ينقض بنفسه على الصحيح . خلافاً للشافعية . والحنابلة . وإنما ينقض النوم في ثلاثة أحوال : الأول : أن ينام مضطجعاً — على جنبه — الثاني أن ينام مستلقياً على قفاه ؛ الثالث : أن ينام على أحد وركيه . لأنه في هذه الأحوال لا يكون ضابطاً لنفسه لاسترخاء مفاصله . أما إذا نام وهو جالس ومقعدته متمكنة من الأرض . أو غيرها فإنه لا وضوء عليه على الأصح . فإذا كان في هذه الحالة مستنداً إلى وسادة — مخدة — ونحوها . ثم رفعت الوسادة . وهو نائم . فإن سقط وزالت مقعدته عن الأرض انتقض وضوءه أما إذا بقي جالساً . ولم تتحول مقعدته . فإن وضوءه لا ينتقض وكذا لا ينتقض وضوءه إذا نام واقفاً . أو راكعاً ركوعاً تاماً . كركوعه الكامل في الصلاة ، أو ساجداً ، لأنه في هذه الحالة يكون متماسكاً ، وإذا نام نوماً خفيفاً ، وهو مضطجع ، بحيث يسمع من يتحدث عنده ، فإنه لا ينتقض ، أما إذا لم يسمع ، فإنه ينقض ، والدليل على أن النوم لا ينقض إلا في حالة النوم مضجعاً قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » رواه أبو داود ، والترمذي ؛ ورواه أحمد في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، وقد قاس الحنفية على النوم مضطجعاً حالتين . أن ينام مستلقياً على قفاه ؛ أو ينام على أحد وركيه لأن العلة =

القسم الثاني من النواقض بغير الخارج : لمس من يشتهى ، سواء أكان امرأة ، أم غلاما ، وقد اصطلح الفقهاء [١] على أن اللمس تارة يكون باليد ، وتارة يكون بغيرها من أجزاء البدن ، أما المس ، فإنه ما كان باليد خاصة ، ولكل منهما أحكام : فأما لمس من يشتهى فإنه ينقض الوضوء ، بشروط مفصلة فى المذاهب [٢] .

= فى النقض ، وهى استرخاء المفاصل موجودة فيهما ، ولا ينقض النوم وضوء المعذور ، وهو من قام به سلس بول ؛ أو انفلات ريح . ينقض وضوءه ، لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض الوضوء حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم من باب أولى .

الشافعية — قالوا : إن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكناً مقعده بمقره ، بأن نام جالساً ، أو راكباً بدون مجافاة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه . أوكان بين مقعده ومقره تجاف ، بأن كان نحيفاً انتقض وضوءه ، ولا ينقضه النعاس ، وهو ثقل فى الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين . وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء فى جميع أحواله ، إلا إذا كان يسيراً فى العرف وصاحبه جالس . أو قائم .

المالكية — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقيلا : قصيراً ، أو طويلا ، سواء كان النائم مضطجعاً ، أو جالساً ، أو ساجداً ، ولا ينتقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان ، أو قصيراً ، إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقيل القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوباً ويضمه بين أليتيه ، ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فينقض مطلقاً ولو كان مسدوداً . والثقيل ما لا يشعر صاحبه بالأصوات . أو بانحلال حبوته . إن كان جالساً محتبياً . أو بسقوط شىء من يده ، أو بسيلان ريقه ؛ أو نحو ذلك .

(١) الشافعية . والحنابلة — اصطلحوا على خلط أحكام المس بأحكام اللمس . بخلاف المالكية والحنفية . فقد ذكروا حكم اللمس وحده ، وحكم المس وحده . وخصوا المس بما كان باليد . والأمر فى ذلك سهل .

(٢) الشافعية — قالوا : إن لمس الأجنبية — ويسمى مساً — ينقض مطلقاً ، ولو بدون لذة . ولو كان الرجل هرماً والمرأة عجوز شوهاء . وهذا هو المقرر فى مذهب الشافعية ، كان اللامس شيخاً أو شاباً . وقد يقال : إن الشأن فى المرأة العجوز الشوهاء عدم التلذذ بلمسها ؛ فأجابوا بأن

. . . .

المرأة ما دامت على قيد الحياة لا تعدم من يتلذذ بها ، وإنما ينقض اللمس بشرط عدم الحائل بين بشرة — جلد — اللامس والملموس ، ويكفي الحائل الرقيق عندهم ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار ، لا من العرق ، فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر ، ولو كان الملموس أمرد جميلا ، ولكن يسن منه الوضوء ، ولا ينقض لمس أنثى لمثلها ، ولا خنثى لخنثى ، أو لرجل ، أو لامرأة ، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللامس والملموس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة . واستثنوا من بدن المرأة شعرها ، وسنها ، وظفرها . فإن لمسها لا ينقض الوضوء ، ولو تلذذ به ، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وقد يقال : إن السن في الفم الناس يتغزلون في الأسنان ، ويتلذذون بها أكثر من سائر أجزاء البدن ، فكيف يعقل أن يكون الشأن في لمسها عدم اللذة ؟ ولكن الشافعية يقولون : إنه لو صرف النظر عن لمس الفم ، ولمس ما يحيط بالأسنان ، كان السن مجرد عظم لا يتلذذ به وهذا هو معنى أن الشأن فيها عدم التلذذ ، وينتقض الوضوء بلمس الميت ولا ينقض بلمس المحرم — وهي من حرم نكاحها على التأبيد ، بسبب نسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة — أما التي لا يحرم زواجها على التأبيد ، كأخت الزوجة ، وعمتها ، وخالتها ، فإن لمس إحداهن ينقض الوضوء ، وكذا ينتقض بلمس أم الموطوءة بشبهة ، وبنتها ، فإن زواجهما ، وإن كان محرما على التأبيد ، ولكن التحريم لم يكن بنسب ولا رضاع ، ولا مصاهرة ، وقد عرفت أن كل ذلك يسمى مسًّا ، كما يسمى لمساً .

الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بلمس المرأة بشهوة بلا حائل ، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرما ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة كانت أو عجوزاً ، كبيرة أو صغيرة ، تشتهى عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة ، بحيث لو لمست رجلا انتقض وضوءها بالشروط المذكورة ، ولا ينقض اللمس إلا إذا كان لجزء من أجزاء البدن ، غير الشعر ، والسن ، والظفر ، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء ، أما الملموس ، فإنه لا ينتقض وضوءه ، ولو وجد لذة ، ولا ينقض لمس رجل لرجل ، ولو كان أمرد جميلا ، ولا لمس امرأة لامرأة ، ولا خنثى لخنثى ، ولو وجد اللامس لذة .

وبذلك تعلم أن الحنابلة متفقون مع الشافعية في أن لمس المرأة بدون حائل ينقض الوضوء ، ولو كانت عجوزاً شوهاء ما دامت تشتهى عادة ، ويختلفون معهم في لمس المحارم ، فالحنابلة يقولون : إنه ينقض مطلقاً ، حتى لو لمس المتوضئ أمه ، أو أخته ، فإن وضوءه ينتقض بذلك اللمس ، خلافاً للشافعية ، ويتفقون معهم على أن لمس الرجل للرجل لا ينقض ولو كان الملموس أمرد جميلا ، إلا أن الشافعية قالوا : يسن منه الوضوء ، واتفقوا على أن لمس شعر المرأة وظفرها...

. . . .

= وأسنانها لا ينقض ، فلم يختلفوا إلا في تفاصيل خفيفة ذكرها الشافعية ، فلذلك أوردنا لك كل مذهب على حدة .

المالكية — قالوا : إذا لمس المتوضئ غيره بيده أو بجزء من بدنه ، فإن وضوءه ينتقض . بشروط بعضها في اللامس ، وبعضها في الملموس . فيشترط في اللامس أن يكون بالغاً ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد فمتى قصد اللذة انتقض وضوءه ولو لم يلتذ باللمس فعلا . ومثل ذلك ما إذا لم يقصد لذة ولكن إلتذ باللمس . وأن يكون الملموس عاريا . أو مستوراً بساتر خفيف فإن كان الساتر كثيفاً . فلا ينتقض الوضوء . إلا إذا كان اللمس بالقبض على عضو ، وقصد اللذة . أو وجدها وأن يكون الملموس ممن يشتهى عادة ، فلا ينتقض الوضوء بلمس صغيرة لا تشتهى . كبنت خمس سنين ؛ ولا بلمس عجوز انقطع أرب الرجال منها . لأن النفوس تنفر عنها ، ومن أجزاء البدن الشعر ، فينتقض الوضوء بلمس شعر المرأة إذا قصد لذة . أو وجدها ، أما إذا لمست المرأة بشعرها يداً ، فإن وضوءها لا ينتقض ، وكذا لا ينتقض بلمس شعر رجل بشعر امرأة ، أو بلمس ظفر بظفر ، لفقد الإحساس فيهما عادة . وقد عرفت أن المدار في اللمس على قصد اللذة أو وجدانها . لا فرق بين أن يكون الملموس امرأة أجنبية ، أو زوجة ، أو شاباً أمرد ، أو شاباً له لحية جديدة ، يلتذ به عادة . أما إذا كان الملموس محرماً ، كأخت . أو بنتها . أو عمة . أو خالة . وكان اللامس شهوياً . فقصد اللذة . ولكنه لم يجدها فإن وضوءه لا ينتقض بمجرد قصد اللذة . بخلاف ما إذا كانت أجنبية . ومن اللمس القبلة على الفم . وتنقض الوضوء مطلقاً . ولو لم يقصد اللذة . أو يجدها . أو كانت القبلة بإكراه ، ولا تنقض القبلة إذا كانت لوداع . أو رحمة . بحيث يكون الغرض منها ذلك في نفسه . بدون أن يجد لذة . فإن وجدة لذة فإنها تنقض .

هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس فإن كان بالغاً . ووجد اللذة انتقض وضوءه ، فإن قصد اللذة . فإنه يصير لامساً . يجرى عليه حكمه السابق .

هذا ولا ينتقض الوضوء بفكر . أو نظر من غير لمس . ولو قصد اللذة . أو وجدها . أو حصل له إنعاظ فإن أمذى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوءه بالمذى . وإن أمنى وجب عليه الغسل بخروج المنى .

الحنفية — قالوا . إن اللمس لا ينقض بأى جزء من أجزاء البدن ولو كان اللامس والملموس عاريين . فلو كان الرجل متوضئاً ونام مع زوجته في سرير واحد وهما عاريان متلاصقان . فإن وضوءهما لا ينتقض . إلا في حالتين : الحالة الأولى : أن يخرج منهما شيء من مذى . ونحوه ، الحالة الثانية : أن يضع فرجه على فرجها . وذلك ينقض وضوء الرجل بشرطين : الشرط الأول : أن =

القسم الثالث : من النواقض التي يترتب عليها الخروج من أحد السبيلين : المس باليد . وحكم هذا فيه تفصيل . وهو أنه لايخلو إما أن يمس بها نفسه أو غيره . فإن مس غيره كان لامساً . تجرى عليه أحكام اللمس المتقدمة . أما إن مس نفسه ، فإن المعتاد في مثل ذلك أن الإنسان لا يتقذ يمس جزء من أجزاء بدنه . ولكن قد ورد في الأحاديث مايدل على أن من مس ذكر نفسه انتقض وضوءه . وورد في البعض الآخر أن ذلك المس لا ينقض الوضوء ولذا اختلفت المذاهب في ذلك فمن قال : إن مس ذكر الإنسان نفسه لاينقض . استدل بأحاديث : منها ما رواه أصحاب السنن . إلا ابن ماجه وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل يمس ذكره في الصلاة ، فقال : «هل هو إلا بضعة منك» ، وهذا الحديث رواه ابن حبان أيضاً في «صحيحه» وقال الترمذي : إن هذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب . أما الذين قالوا : إن مس الذكر ينقض الوضوء ، فقد استدلوا بأحاديث كثيرة : منها قوله صلى الله عليه وسلم : «من مس ذكره فليتوضأ» وقد أجمع

= ينتصب الرجل ، الشرط الثاني : أن لا يوجد حائل يمنع حرارة البدن ، أما وضوء المرأة فإنه ينتقض بمجرد ذلك التلاصق ، متى كان الرجل منتصباً ، فإذا فرض ونامت امرأة مع أخرى ، وتلاصقتا بهذه الكيفية ، فإن وضوءهما ينتقض بمجرد تلاصق الفرجين ببعضهما ، وهما عاريتان وبقيت صورة أخرى ، وهي أن يتلاصق رجل مع آخر وهما عاريان ، كما قد يقع في الحمام حال الزحام ، وحكم هذه الحالة هو أنه لا ينتقض وضوءهما ، إلا إذا كان اللامس منتصباً .

وبذلك تعلم أن الحنفية اختلفوا مع سائر الأئمة في هذا الحكم ، أما المالكية فقد رتبوا النقض على قصد اللذة ، أو وجدانها ؛ فخالفوا الشافعية ، والحنابلة في مس العجوز التي لا تشتهى . فقالوا إنه لا ينقض ، والشافعية ، والحنابلة ، قالوا . إنه ينقض ، وكذا خالفوهم في مس الأمرد الجميل ، فقال المالكية : إنه ينقض : وقال الشافعية ، والحنابلة : إنه لا ينقض ، ووافقوهم على أن اللمس لاينقض ، إلا إذا كان الملموس عارياً ، أو مستوراً بساتر خفيف ، على أن المالكية قالوا : إذا كان لابساً أثواباً ؛ ثم قبض المتوضئ على جسمه بيده ، فإن وضوءه ينتقض ؛ واختلفوا في لمس الشعر ، فقال المالكية : إذا لمس الرجل شعر المرأة انتقض وضوءه إذا قصد لذة أو وجدها ؛ لأن الشعر مما يتلذذ به بلا نزاع ، بخلاف المرأة إذا لمست رجلا بشعرها ، فإن وضوءها لا ينتقض . لأن شعرها لا تحس به ، أما الحنابلة ، والشافعية فقالوا : إن لمس الشعر لا ينقض .

الأئمة الثلاثة على أن مس الذكر ينقض ، وخالف الحنفية فى ذلك فقط ، فقالوا : إنه لا ينقض . وإليك تفصيل مذهبهم[1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة ، سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل ، كأنه بدوى ، فقال : يا رسول الله ، ما تقول فى رجل مس ذكره فى الصلاة ؟ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ، أو مضغة منك ؟ » ، ولكنه يستحب منه الوضوء ، خروجا من خلاف العلماء ، لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس فى قوله صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » على الوضوء اللغوى ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة ، وكذلك لا ينتقض الوضوء لمس أى جزء من أجزاء بدنه ، فلو مس حلقة دبره ، فإن وضوءه لا ينتقض ، وكذا إذا مست المرأة قبلها ، ولكن لو أدخل إصبعه أو شيئاً — كطرف حقنة — وغيبها انتقض وضوءه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شىء فى الباطن ، ثم خروجه ، فإن أدخل بعضها ولم يغيبه ، فإن أخرجها مبتلة ، أو بها رائحة انتقض وضوءه ، وإلا فلا ؛ وكذلك المرأة إذا وضعت إصبعها ، أو قطنة ونحوها فى قبلها ، فإن خرج مبتلا انتقض الوضوء ، وإلا فلا .

المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط : أن يمس ذكر نفسه المتصل به ، فلو مس ذكر غيره ، كان لامساً ، يجرى عليه حكمه ؛ وأن يكون بالغاً ، ولو خنثى ، فلا ينتقض وضوء الصبى بذلك المس ؛ وأن يكون المس بدون حائل ؛ وأن يكون المس بباطن الكف ، أو جنبه ؛ أو بباطن الأصابع ، أو جنبها ، أو برأس الإصبع ، ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى الأصابع الأصلية فى الإحساس ، والتصرف ، فلا ينتقض إذا مسه بعضو آخر من أعضاء بدنه ، كفخذه أو ذراعه ، كما لا ينتقض إذا مسه بعود ، أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة ، سواء التذ أو لا ، وسواء كان عمداً أو نسياناً ، ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ، ولو أدخلت فيه إصبعها ، ولو التذت ؛ ولا ينتقض بمس حلقة الدبر ، ولا بإدخال إصبعه فيه على الراجح ، وإن كان حراماً ، إذا كان لغير حاجة ، ولا ينتقض بمس موضع الجب — أى قطع الذكر — ولا بمس الخصيتين ، ولا العانة ، ولو تلذذ ؛ أما مس دبر غيره ، أو فرج امرأة ؛ فإنه لمس يجرى عليه حكم الملامسة .

===

القسم الرابع من النواقض بسبب الخارج من السبيلين : هو ما يخرج من بدن الإنسان من غير القبل ، أو الدبر ، كالقيح الذي يخرج من الدمل ، أو الدم الذي يخرج بسبب ذلك ، أو بسبب جرح ، أو نحو ذلك ؛ وكل ذلك نجس ينقض الوضوء ؛ على تفصيل في المذاهب .

وينتقض [1] الوضوء بالردة . فإذا ارتد المتوضئ عن دين الإسلام . انتقض وضوءه وقد يقع ذلك كثيراً من الجهلة الذين يستولي عليهم الغضب الشديد فيسبون الدين ، وينطقون بكلمات

= الشافعية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل ، إذا لم يتجزأ بعد الانفصال . فلا يطلق عليه الاسم وينتقض بمس محل القطع . وإنما ينتقض ذلك المس بشروط منها عدم الحائل : ومنها أن يكون المس بباطن الكف . أو الأصابع . وباطن الكف . أو الأصابع — هو ما يستتر عند انطباقهما بعضهما على بعض ، مع ضغط خفيف — فلا ينتقض بالمس بحرف الكف ، وأطراف الأصابع ، وما بينهما

هذا ، والشافعية كالحنابلة لا يخصون المس بمس الشخص ذكر نفسه ، وإنما يقولون : إن المس يتناول مس ذكر الغير ، فلذا قالوا : إن مس الذكر ينقض الوضوء ، سواء كان ذكر نفسه ، أو ذكر غيره ، ولو كان ذكر صغير ، أو ميت ، وإنما ينتقض وضوء الماس دون الممسوس ، وكذا ينتقض وضوء المرأة إذا مست قبلها ، كما ينتقض وضوء من مسه طبعاً ، وحلقة الدبر لها حكم الفرج عندهم . بخلاف الخصية ، والعانة ، فلا نقض بمسهما .

الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن ، غير القبل والدبر ، المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيراً ، والكثرة والقلة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفاً ، ونحافة وضخامة ، فلو خرج دم مثلاً من نحيف ، وكان كثيراً بالنسبة إلى جسده نقض ، وإلا فلا ، ومن ذلك القيء عندهم .

(١) الحنفية — قالوا : إن الوضوء لا ينتقض بالردة ، وإن كانت الردة محبطة لكثير من الأعمال الدينية ، والتصرفات المالية ، ونحو ذلك ، مما بيناه في الجزء الرابع ، من هذا الكتاب — صحيفة ٢٢٣ — وما بعدها ، فليرجع إليها من يشاء .

الشافعية — قالوا : الردة لا تنقض الوضوء إذا ارتد وهو صحيح من مرض السلس ونحوه ، أما المريض بالسلس ، فإن وضوءه ينتقض بالردة ، وذلك لأن طهارته ضعيفة .

مكفرة ، بدون مبالاة ، ثم يندمون بعد ذلك ، فهؤلاء ينتقض وضوءهم إذا كانوا متوضئين ، ولا يخفى أن هذا بعض عقوبات الردة الهينة ، إذ لو علم الناس أن الردة تحبط الأعمال وتبطلها، لضبطوا أنفسهم ، وحفظوا ألسنتهم من النطق بكلمات تضر كثيراً ، ولا تنفع في شيء ما

ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة [١] في الصلاة ، ولا بأكل لحم جزور — جمل أو قعود — ولا بتغسيل الميت [٢]

وكذا لا ينتقض الوضوء بالشك [٣] في الحدث ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يتوضأ بيقين ، ثم يشك ، هل أحدث بعد ذلك الوضوء أولا ، وهذا الشك لا ينقض وضوءه ،

(١) الحنفية — قالوا : القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء وقد وردت في ذلك أحاديث : منها مارواه الطبراني عن أبي موسى ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ،إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد - وكان في بصره ضرر - فضحك كثير من القوم ، وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ، ويعيد الصلاة ، والقهقهة هي : أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره ، فإذا وقع منه ذلك انتقض الوضوء ولو لم يطل زمن القهقهة ، بخلاف ما إذا ضحك بصوت يسمعه هو وحده ، ولا يسمعه من بجواره فان وضوءه لا ينتقض بذلك بل تبطل به الصلاة ، وإنما ينتقض الوضوء بالقهقهة إذا كان المصلي بالغاً ، ذكراً كان ، أو امرأة ، عامداً كان أو ناسياً ؛ أما إذا كان صبياً ، فإن وضوءه لا ينتقض بالقهقهة ، ويشترط أيضاً أن تقع القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود ، فإن كان في سجود تلاوة ونحوه ، وقهقه بطل سجوده ، ولم ينتقض

وإذا تعمد الخروج من الصلاة بالقهقهة بدل السلام انتقض وضوءه ، وصحت صلاته ، لأن الخروج من الصلاة يحصل عندهم بغير السلام ، كما سيأتي ، ومع هذا فإنه يكون قد أساء الأدب حال مناجاة ربه ، وترك واجب السلام ، كما ستعرفه في «كتاب الصلاة»

(٢) الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور ، وبتغسيل الميت

(٣) المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث ، أو سببه ، كأن يشك بعد تحقق الوضوء ، هل خرج منه ريح ، أو مس ذكره مثلا أولا ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولا ، أو شك بعد تحقق الناقض ، والوضوء هل السابق الناقض ، أو الوضوء ، فكل ذلك ينقض الوضوء ، لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين ، والشاك لا يقين عنده

لأنه شك في حصول الحدث بعد الوضوء ، والشك لا يزيل يقين الطهارة ؛ الصورة الثانية : أن يتوضأ بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك ، هل توضأ قبل الحدث ، فيكون وضوءه قد انتقض بالحدث ، أو توضأ بعد الحدث ، فيكون وضوءه باقياً ، وتحت هذه الصورة أمران : الأول : أن يتذكر قبل ذلك الوضوء والحدث الذي شك فيهما ، ولم يدر أيهما حصل أولا ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل ذلك ، اعتبر متوضئاً ، لأنه ثبت أنه توضأ بعد الحدث الأول بيقين ، وشك في أنه أحدث ثانياً أو لا ؛ قد عرفت أن الشك عند الحنفية لا يضر ، مثال ذلك أن يتوضأ بعد الظهر بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك في هل الحدث الناقض وقع أولا ، فيكون الوضوء باقياً ، أو الوضوء حصل أولا ، فيكون الوضوء منتقضاً بالحدث ، وفي هذه الحالة ينظر إلى ما كان عليه قبل الظهر ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل الظهر ، فإنه يعتبر متطهراً بعده ، وذلك لأنه تيقن الحدث الأول الواقع منه قبل الظهر ، وتيقن الوضوء الواقع منه بعد الظهر ، وشك في الحدث الثاني الواقع منه بعد الظهر ، هل وقع قبل الوضوء ، أو بعده ؟ والشك لا يرفع الحدث فيكون متوضئاً ؛ الأمر الثاني : أن يتذكر أنه كان متوضئاً قبل الظهر ، ثم توضأ بعده وأحدث ، وفي هذه الحالة تفصيل ، وهو إن كان من عادته تجديد الوضوء [1] . فإنه يعتبر بعد الفجر محدثاً بيقين ، لأنه كان متوضئا قبله بيقين ، ثم جدد الوضوء بعده ، وأحدث ، ولا يدري أيهما السابق ، فلا يعتبر شاكا في نقض الوضوء ، لأنه كان متوضئاً أولا بيقين ، ثم أحدث بيقين ، ووضوءه الثاني يعتبر تجديداً للوضوء الأول الذي وقع بعد الحدث بيقين ، فلا يكون تجديد الوضوء رفعاً للحدث المتيقن ، أما إذا لم يكن من عادته الوضوء ، فإنه يعتبر متطهراً ، لأن طهارته الثانية ترفع الحدث المشكوك فيه ،

هذا كله إذا شك في الوضوء بعد تمامه ، أما إذا شك أثناء الوضوء في عضو ، فإن عليه أن يعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا يخفى أن هذه الدقائق العلمية ، ذكرناها لما عساه أن ينتفع به طلبة العلم ، أما العامة فليس من الضروري أن يعرفوا مثل هذه الدقائق إلا في الأحوال الضرورية ، كما إذا كان شخص في جهة يقل فيها الماء أو كان يصعب عليه إعادة الوضوء لكبر ، أو ضعف ، أو برد ، وكان في حالة لا يباح له فيها التيمم ؛ أو نحو ذلك ، فلم يقصر العلماء في بيان حكم من الأحكام ، سواء كان ينتفع به الجمهور ، أو بعضهم .

---

(١) الحنابلة — قالوا : يعمل بضد حالته الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

مباحث

الاستنجاء ، وآداب قضاء الحاجة

قد عرفت مما قدمناه لك فى نواقض الوضوء ، أن الوضوء ينتقض بالبول ، والغائط ، والمذى والودى باتفاق ، ولا يكفى فى خروج شىء من هذه مجرد الوضوء مع تلوث أحد المخرجين به ، بل لابد من تجفيف المحل الذى خرج منه ذلك الأذى وتنظيفه ، فلهذا كان من الحسن أن نضع هذا المبحث عقب نواقض الوضوء ، لأنه جزء منها ، وأركان الاستنجاء أربعة : مستنج ، وهو الشخص ومستنجى منه ، وهو الخارج النجس الذى يلوث القبل أو الدبر ؛ ومستنجى به ، وهو الماء أو الحجر ومستنجى فيه ، وهو القبل أو الدبر ، فهذه هى الأركان التى لا يتحقق الاستنجاء إلا بتحققها .

وظاهر أن ههنا أمرين : أحدهما : الاستنجاء ، ثانيهما : قضاء الحاجة ، فأما الاستنجاء ، فإنه يتعلق به أمران : الأول : تعريفه ، الثانى : حكمه ، وأما قضاء الحاجة من بول أو غائط ، فإنه يتعلق به ثلاثة أمور : أحدها : حكمه ، ثانيها : بيان الأماكن التى لا يجوز للانسان أن يقضى فيها حاجته ، ثالثها : بيان الأحوال التى ينهى عن قضاء الحاجة عندها ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

تعريف الاستنجاء

الاستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين — القبل ، أو الدبر — عن المحل الذى خرج منه ، إما بالماء ، وإما بالأحجار ؛ ونحوها . ويقال له : الاستطابة ، كما يقال : الاستجمار على أن الاستجمار مختص بالأحجار التى يزيل بها الإنسان النجاسة من المخرج ، مأخوذ من الجمار ، والجمار هى الحصى الصغار ، وسمى الاستنجاء استطابة ، لأنه يترتب عليه أن النفس تطيب وتستريح بإزالة الخبث ، وسمى استنجاء . لأن الاستنجاء مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعتها ، فهو يقطع الخبث من على المحل ، والأصل فى الاستنجاء أن يكون بالماء ، فقد كان الاستنجاء بالماء فقط مشروعا فى الأمم التى من قبلنا ، روى أن أول من استنجى بالماء هو سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، ولكن سماحة الدين الإسلامى ، وسهولته قد قضت بإباحة الاستنجاء بالأحجار ونحوها ، من كل مالا يضر ، مما سيأتى بيانه فى « كيفية الاستنجاء » .

حكم الاستنجاء

الاستنجاء بالمعنى الذي ذكرناه فرض[1] . فيجب الاستنجاء من كل خارج نجس ، ولو نادراً كدم ، وودى ومذى . ولابد من انقطاع الخارج قبل الاستنجاء . وإلا بطل الاستنجاء « شافعي . حنبلي » .

---

(١) الحنفية — قالوا : حكم الاستنجاء أو مايقوم مقامه من الاستجمار . هو أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء . بحيث لو تركها المكلف فقد أتى بالمكروه على الراجح . كما هو الشأن في السنة المؤكدة : وإنما يكون الاستنجاء بالماء أو الاستجمار بالأحجار الصغيرة ونحوها سنة مؤكدة . إذا لم يتجاوز الخارج نفس المخرج ، والمخرج عندهم هو المحل الذي خرج منه الأذى ، وما حوله من مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق عند القيام ولا يظهر منه شيء . وطرف الإحليل الكائن حول الثقب الذي يخرج منه البول ، لافرق في ذلك بين أن يكون الخارج معتاداً ، أو غير معتاد ، كدم وقيح ، ونحوهما ، فإذا جاوزت النجاسة المخرج المذكور . فإنه ينظر فيها فإن زادت على قدر الدرهم ، فإن إزالتها تكون فرضاً ، ويتعين في إزالتها الماء . لأنها تكون من باب إزالة النجاسة لا من باب الاستنجاء ، وإزالة النجاسة يفترض فيها الماء . ومثل ذلك ماأصاب طرف الإحليل - رأسه - من البول . فإن زاد على قدر الدرهم افترض غسله بالماء فلايكفي في إزالته الأحجار ونحوها ، على الصحيح ، وكذا ماأصاب جلدة إحليل الأقلف — الذي لم يختن (بطاهر) — من البول : فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله . ولا يكفي مسحه بالأحجار ونحوها على أن هذا عند الصاحبين . أما عند محمد رضي الله عنه فإن النجاسة إذا تجاوزت المخرج ، يجب غسلها سواء كانت تزيد على قدر الدرهم . أولا . وظاهر أنه في هذه الحالة يلزم غسل كل ما على المخرج . لأن النجاسة تنتشر بغسل ما زاد عليه . وهذا هو الأحوط . وإن كان الراجح ما ذهب إليه الصاحبان على أن مثل هذا إنما يكون له أثر ظاهر في بعض الأحوال دون بعض ففي الجهات التي يكثر فيها الماء كما في المصر . فإن الأحوط طبعاً هو الغسل والتنظيف . لما في ذلك من إزالة الأقذار . وقطع الرائحة الكريهة ، أما في الجهات التي يقل فيها الماء كالصحراء . فإن رأي الصاحبين يكون له أثر ظاهر . وكذا إذا كان الإنسان يتعسر عليه استعمال الماء .

والحاصل أن الحنفية يقولون إن إزالة ما على نفس المخرج . سواء كان معتاداً . كبول وغائط أو غير معتاد . كمذي . وودي . ودم . ونحو ذلك . سنة مؤكدة . سواء أزيل بالماء . =

. . . .

= أو بغيره ؛ ويقال لهذا : استنجاء ، أو استجمار ؛ أو استطابة ؛ أما مازاد على نفس المخرج، فإن إزالته فرض ؛ ولا يسمى استنجاء ، بل هو من باب إزالة النجاسة ، وهل يشترط في كون إزالته فرضاً بالماء ، أن يزيد على قدر الدرهم ، كما هو الشأن في حكم إزالة النجاسة ، أوهنا لا يشترط ذلك ؟ خلاف بين محمد ، والصاحبين ، فمحمد يقول : يجب غسله في هذه الحالة بالماء ، وإن لم يبلغ الدرهم ، والصاحبان يقولان : لا يجب الماء إلا إذا زاد المتجاوز عن الدرهم ، ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل ، والمرأة إلا في الاستبراء ؛ وهو — إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط ، حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء — فإن الاستبراء بهذا المعنى لا يجب على المرأة ؛ وإنما الذي يجب عليها ، هو أنها تصبر زمناً يسيراً بعد فراغها من البول أو الغائط ، ثم تستنجي ، أو تستجمره أو تجمع بين الأمرين .

هذا وإذا استجمر ، وبقي أثر النجاسة ، ثم عرقت مقعدته ، وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس ، وإن زاد على قدر الدرهم ، بخلاف ما إذا نزل المستجمر في ماء قليل - كالمغطس الصغير - فإنه ينجسه ، وبهذا تعلم أن حقيقة الاستنجاء - وهي إزالة ما على نفس المخرج فقط - لا تكون فرضاً ، لأن إزالة مازاد على ذلك يكون من باب إزالة النجاسة ، على أن الاستنجاء قد يكون مستحباً فقط ، وهو ما إذا بال ولم يتغوط ، فإنه يستحب له أن يغسل المحل الذي نزل منه البول ، إلا إذا انتشر البول ، وجاوز محله ، فإنه يجب غسله من باب إزالة النجاسة ، وقد يكون الاستنجاء بدعة ، كما إذا استنجى من خروج ريح .

هذا ، ويقدر الدرهم في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطاً ، وفي المائعة بملء مقر الكف ، أما القيراط فهو ما كان زنة خمس شعيرات غير مقشورة ، والمعروف في زماننا أن زنة القيراط يساوي - خروبة - وهي بذرة من بذور الخروب المتوسطة التي زنتها أربع قمحات من القمح البلدي ، والدرهم يساوي ستة عشر خروبة ؛ ولا يخفى أن الإنسان يستطيع أن يقدر ذلك تقديراً تقريبياً ، بحيث يفعل الأحوط .

المالكية — قالوا : الأصل في الاستنجاء ونحوه أن يكون مندوباً ، فيندب لقاضي الحاجة أن يزيل ما على المخرج بماء ، أو حجر ، إلا أنهم قالوا : تجب إزالته بالماء في أمور : منها في بول المرأة سواء كانت بكراً أو ثيباً ، فيجب عليها أن تغسل كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها ، سواء تعدى المحل الخارج منه إلى جهة المقعد أولا ، إلا أنه إن تعدى المحل ، وأصبح ذلك لازماً ، بحيث يأتي كل يوم مرة فأكثر ، فإنه يكون سلساً يعفى عنه ، ومنها أن ينتشر الخارج على المحل انتشاراً كثيراً ، =

مبحث

آداب قضاء الحاجة

قد عرفت أن قضاء الحاجة من بول ونحوه قد جعل الشارع له أحكاماً : منها ما هو خاص بإزالته ، ويقال له : استنجاء ، إذا كان بالماء ، واستجمار ، إذا كان بغير الماء ؛ من حجر ونحوه؛ وقد قدمنا لك حكم الاستنجاء فى المذاهب ، وبقى آداب قضاء الحاجة ؛ وههنا سؤال يردده بعض الناس ، وهو أن قضاء الحاجة من الأمور الطبيعية التى تتبع حالة الإنسان وظروفه الخاصة به ، فالتقيد فيها بالتكاليف الشرعية قد يحرج الإنسان ، ويضطره إلى ارتكاب ما يشق عليه من غير

= بحيث يزيد على ماجرت العادة بتلويثه ، كأن يصل الغائط إلى الألية ، ويعم البول معظم الحشفة وفى هذه الحالة يجب غسل الكل بالماء ، بحيث لايصح الاقتصار على غسل ما جاوز المعتاد ؛ ومنها المذى إذا خرج بلذة معتادة ، ويجب عندهم غسل الذكر كله بنية على المعتمد ، فإذا غسله كله من غير نية ، وصلى ، فصلاته صحيحة على المعتمد ، وإذا غسل بعضه بنية ، وصلى ، فبعضهم يقول : تصح ، وبعضهم يقول : لا ، ومنها المنى فى الحالة التى لايجب فيها الغسل من الجنابة ، ولذلك صورتان : الأولى : أن يكون فى مكان ليس فيه ماء يكفى للغسل ، وفى هذه الحالة يكون فرضه التيمم ، ولكن يجب عليه أن يزيل المنى من عضو التناسل بالماء ، ولا يجب عليه غسل الذكر كله ، ومثل ذلك ما إذا كان مريضاً مرضاً يمنعه من الاغتسال ، وكان فرضه التيمم ؛ الصورة الثانية : أن ينزل منه المنى على وجه السلس ، بأن ينزل منه كل يوم ولو مرة ، وفى هذه الحالة يعفى عنه ، فلا يلزم الاستنجاء لا بماء ، ولا حجر ، وكذلك الحكم فى الصورة الأولى ؛ وهذا كله إذا كان معه ماء يكفى ، وإلا فلا يجب عليه شىء من ذلك ، ومنها الحيض ، والنفاس فى حالة ما إذا قام بالمرأة عذر يرفع عنها الاغتسال ، وإلا كان الواجب غسل جميع البدن ، كما فى خروج المنى ، فإذا انقطع حيض المرأة ، أو نفاسها ، وكانت مريضة لاتستطيع أن تغسل بالماء ، أو كانت فى جهة لاتجد فيها ماء يكفى لغسلها ، أو نحو ذلك ، فإنها يفترض عليها فى هذه الحالة أن تتيمم ، وإذا كان معها ماء يكفى للاستنجاء ، فإنه يجب عليها أن تستنجى بالماء ، ولا يكفى المسح بالحصى ونحوه .

هذا ، ويكره الاستنجاء من الريح .

ضرورة تدعو إلى ذلك ؛ ولكن هذا الكلام كغيره من اعتراضات الذين يريدون أن يتنصلوا من التكاليف الشرعية في جميع أحوالهم ، وإلا فأي فرق بين القيود التي أمر الشارع بها في حال الحيض والجماع ، ونحوهما ، وبين هذه القيود التي ستعرفها ؟ ! ومن حسن الحظ أن الشريعة الاسلامية قد أتت في كل ذلك بما يقره العقل ، وتقتضيه صحة الأبدان ، ويستلزمه نظام الاجتماع ، من نظافة لابد منها ؛ فالواقع أن الشريعة الإسلامية ، وإن كانت هونا لا تسأل عن علة ، ولا عن سبب ، لأن هذه تكاليف خاصة بالإنسان وحده ، لأنها عبادات ليس من حق الإنسان أن يتبرم بها ، إلا إذا عجز عن أدائها ، كما قدمنا لك في أول مباحث الطهارة ، ولكنها مع هذا فقد جاءت بكل شيء معقول ، وشرعت للناس العبادة التي تناسب أحوالهم الاجتماعية والصحية ، وإلا فمن ذا الذي يقول : إن النظافة من الأخبثين غير لازمة ؟ ! ومن ذا الذي يقول : إن الآداب التي ستعرفها غير نافعة للإنسان ؟ ! فالشريعة الإسلامية كلها خير المجتمع ، وكلها إحسان إلى الناس ، وكلها قيود صالحة لا يستطيع أحد أن ينال منها ؛ وإليك بيان الأحكام المتعلقة بقضاء الحاجة من واجب ، أو حرام ، أو مندوب ، أو مكروه بالترتيب :

أولا : ما يجب عند الاستنجاء : يجب الاستبراء ، وهو إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط حتى يغلب على الظن أنه لم يبق في المحل شيء ، وقد اعتاد بعض الناس أن ينزل منه البول بعد أن يمشي ، أو يقوم ، أو يأتي بحركة من الحركات المعتادة له ، فالذي يريد الاستنجاء يلزمه الاستبراء بحيث لا يجوز له أن يتوضأ ، وهو يشك في انقطاع بوله ، فإنه إذا توضأ في هذه الحالة ، ونزلت منه قطرة بول لم ينفع وضوءه ، فواجبه أن يخرج ما عساه أن يكون موجوداً حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، وهذا واجب باتفاق ، فلم يختلف فيه أحد ، إلا أن بعضهم قال : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن [1] أن بالمحل شيء ، وبعضهم قال : إن الاستبراء واجب حتى يغلب على الظن أنه لم يبق بالمحل شيء ، والأمر في ذلك هين .

ثانيا : المكان الذي يحرم قضاء الحاجة فيه : يحرم قضاء الحاجة فوق المقبرة [2] ، وعلة ذلك

---

(١) الشافعية — هم القائلون وحدهم : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن أن بالمحل شيئاً من النجاسة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق المقبرة كراهة تحريم ، وعلى كل حال فهم متفقون مع غيرهم في تأثيم من يفعل ذلك ، إلا أن غيرهم قال إن إثمه شديد ، ومذهب غيرهم هو الظاهر ، لما ذكرناه لك من العلة .

ظاهرة ، فإن المقابر محل عظات وعبرة ، فمن سوء الأدب والخلق أن يكشف الإنسان فوقها سوءته ، ويلوثها بالأقذار الخارجة منه ، على أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حث على زيارة القبور ، لتذكر الآخرة ، فمن الجهل والحماقة أن يتخذ الناس الأماكن التي تزار للتذكر والاعتبار محلاً للبول والتبرز ، فالنهي عن قضاء الحاجة فوق المقابر لذلك ، أما ماورد من الأحاديث فإنه لا يفيد هذا المعنى صريحاً ؛ ومنها مارواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لأن يجلس أحدكم على جمرة ، فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له ، من أن يجلس على قبر » ، فهذا الحديث حمله بعض العلماء على الجلوس عليها لقضاء الحاجة ، ولكن ليس في الحديث مايشير إلى هذا ، بل الذي يفيده الحديث أن المراد بالجلوس عليها اتخاذها مكاناً للهو الحديث والتسلية ، كما يفعله بعض جهلة القرى ، فإنهم كانوا يتخذون من بعض المقابر مجلساً لينتفعوا بالشمس ، أو الظل ، والتحدث ، كما يفعل أهل المدن بالاجتماع في النوادي ، ولاريب أن هذه الحالة تنافي الموعظة والخشية المطلوبة من زيارة القبور ، فضلا عما فيها من امتهان المقابر ، يدل لذلك مارواه ابن ماجه بسند جيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لأن أمشي على جمرة ، أو سيف ، أو أخصف نعلي برجلي ، أحب إلي من أن أمشي على قبر » . والمراد بالسيف شدة حر الأرض ، وخصف النعل عبارة عن ترقيعها ، ولا يخفى مافي هذا من الشدة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل أن يرقع نعله بجلد رجله ، ولا يمشي على المقبرة ، وسيأتي بيان هذا البحث في « مباحث الجنازة » إن شاء الله .

ثالثاً : لايجوز أن يقضي حاجته في الماء الراكد ، وهذا أيضاً من الأمكنة التي لايجوز قضاء الحاجة فيها ، والماء الراكد هو الذي لايجري ، فقد روى جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبال بالماء الراكد ، رواه مسلم ، وابن ماجه ، وغيرهما ، ويلحق بالبول التغوط ، لأنه أقبح ، والنهي عنه أشد ، وفي النهي عن البول في الماء الراكد تفصيل المذاهب [1] .

---

(١) المالكية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء الراكد إذا كان قليلا ، أما إذا كان مستبحراً كالماء الموجود في البحيرات التي في الحدائق الكبيرة ، والأحواض الواسعة ، فإن البول فيه لايحرم ، إلا إذا كان مملوكاً للغير ، ولم يأذن باستعماله ، أو أذن باستعماله ، ولم يأذن بالبول فيه ؛ وإلا كان البول فيه حراما : فإن كان جارياً ، فإن البول فيه يجوز ، إلا إذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن فيه ، أو كان موقوفا .

الحنفية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في الماء القليل الراكد حرمة شديدة ، فإن كان كثيراً =

وهذا الحكم الفقهي من أجل الأحكام التي يقرها العلم، ويرضاها العقل السليم، فإن تلويث الماء المعد للانتفاع به غالباً من أقبح الخصال الذميمة، فضلا عما قد يترتب عليه من عدوى - البلهارسيا - ونحوها من الأمراض، فمن مكارم الإسلام أن جعل عبادة الله مرتبة دائما على ما تقتضيه مصلحة الإنسان نفسه.

رابعاً: يحرم[1] قضاء الحاجة في موارد الماء، ومحل مرور الناس، واستظلالهم لقوله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا اللاعنين، قالوا. وما اللاعنان يارسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طرق

= كره البول فيه تحريماً، بمعنى أن الحرمة تكون أخف لكثرته، فإذا كان الماء جاريا فان البول فيه يكره تنزيهاً، إلا إذا كان مملوكا للغير، ولم يأذن بالبول فيه، فانه يحرم البول فيه وإن كان كثيراً، ومثله الموقوف.

الحنابلة قالوا: يحرم التغوط في الماء الراكد والجاري، سواء كان قليلا، أو كثيراً، إلا ماء البحر، فإنه لا يحرم فيه ذلك، لما قد تقتضيه ضرورة الأسفار، فضلا عن اتساعه، وعدم ظهور شيء من ذلك فيه، أما البول فإنه يكره في الماء الراكد، ولا يحرم، كما يكره البول في الماء الجاري الكثير، ولا يكره في الماء الجاري القليل، ومحل هذا كله إذا لم يكن الماء موقوفاً، أو مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله إذنا عاماً، وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقاً.

الشافعية — قالوا: لا يحرم قضاء الحاجة في الماء قليلا كان، أو كثيراً، ولكن يكره فقط إلا إذا كان الماء مملوكا للغير، ولم يأذن في استعماله، أو كان مسبلا ولم يستبحر، فانه يحرم في هاتين الحالتين إلا أنهم فرقوا في الكراهة بين الليل والنهار، فقالوا: يكره قضاء الحاجة نهاراً في الماء القليل، لا فرق بين أن يكون راكداً أو جارياً، أما في الليل فقالوا: يكره البول في الماء، سواء كان قليلا، أو كثيراً.

(١) الشافعية، والحنفية — قالوا: يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها، ما لم تكن موقوفة للمرور، أو مملوكا للغير، فان كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها.

فالأئمة الأربعة مجمعون على النهي عن قضاء الحاجة في المحلات العامة التي يمر فيها الناس، وفي موارد الماء، وفي المحلات التي يستظلون بها، إلا أن الشافعية، والحنفية جعلوا النهي للكراهة والمالكية والحنابلة جعلوا النهي للتحريم، وكلا الرأيين قد يتبع الأثر الذي يترتب على هذا الفعل، فان كان فيه إيذاء شديداً للناس، أو كان فيه تأثير على الصحة العامة؛ فهو حرام بالإجماع، لأن الإضرار بالناس وإيذائهم وجلب الأمراض منهي عنه نهياً غليظاً، ولعل القائلين بالكراهة قد نظروا إلى الجهات الخلوية الواسعة التي ليس فيها أماكن معدة لهذا، وضررها ليس له تأثير شديد.

الناس ، أو فى ظلهم » رواه مسلم ، وأبو داود ، وقوله ، اللاعنين » المراد به الأمران اللذان يتسبب عليهما لعن من فعلهما . وذلك لأن الذى يبول أو يتغوط فى طرق الناس . فانه يعرض نفسه للشتم واللعن بسبب ذلك الفعل المؤذى ، وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاث : البراز فى الموارد . وقارعة الطريق . والظل » رواه أبو داود وابن ماجه وقوله : « الملاعن » المراد بها مواضع اللعن لأن من قضى حاجته فيها . فقد عرض نفسه للعن الناس والمراد بالظل هو الظل الذى اتخذه الناس محلا يستظلون به . وينزلون فيه « مالكى ، حنبلى » .

خامساً يحرم (١) حال قضاء الحاجة ، استقبال القبلة أو استدبارها . بمعنى أنه يأثم إذا اتجه إلى القبلة وهو يبول أو يتغوط . أو يعطيها ظهره . ويتجه إلى الجهة المقابلة لها . بشرط أن يكون ذلك فى الفضاء ، أما إذا كان فى بناء كالكنيف ونحوه ـ فإنه لا يحرم « مالكى ، شافعى . حنبلى » فاذا قضى حاجته ، وأراد أن يستنجى ؛ أو يستجمر . فإن ذلك يكون مكروهاً لا حراماً (٢) « حنبلى . مالكى » .

سادساً : يكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب الريح . فلا يجلس للبول إلى الجهة التى يثور منها الهواء . كى لا يعود إليه رشاش من بوله فيتنجس . ولا يخفى أن هذا الحكم قد روعى فيه مصلحة قاضى الحاجة . فان مقتضى الطبيعة أن يفر الإنسان من الأقذار التى تلوث بدنه وثوبه . فالشارع جعل هذا الفعل مكروهاً عنده . مراعاة لمصلحة الناس . وحثاً لهم على النظافة .

سابعاً : يكره لقاضى الحاجة أن يتكلم ؛ وهو يقضى حاجته لما فى ذلك من امتهان الكلام .

---

(١) الحنفية ـ قالوا : يكره استقبال القبلة ، أو استدبارها حال قضاء الحاجة ، كراهة تحريم مطلقاً داخل البناء أو الفضاء ، فان جلس ساهياً ، وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره إن قدر على التحول ، وإلا فينبغى أن لا يجلس على كنيف متجه إلى الجهة المنهى عنها متى أمكنه ذلك : ومثل البول والتغوط الاستنجاء والاستجمار ؛ فانهما مكروهان كراهة تحريم ، وقد استدلوا لذلك بعموم الحديث ، وهو « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ؛ ببول ولا غائط » الخ والغائط : هو المكان المنخفض ، فالحديث يدل على أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة .

(٢) الشافعية ـ قالوا : لا نهى عن استقبال القبلة حال الاستنجاء أو الاستجمار مطلقاً . وإنما النهى عن ذلك مقصور على قضاء الحاجة .

وعدم المبالاة بما عساه أن يأتي فيه من ذكر اسم الله ، أو اسم رسول الله ، أو غير ذلك ، على أن الكلام إنما يكره إذا كان لغير حاجة ، فإذا وجدت حاجة للكلام ، فانه لا يكره ، كما إذا طلب إبريقاً ، أو خرقة يجفف بها النجاسة ، ويكون الكلام لازما ؛ وذلك في حالة إنقاذ طفل ، أو أعمى من ضرر ، أو كان لحفظ مال من التلف ، ونحو ذلك .

ثامناً : يكره استقبال عين الشمس والقمر [1] ، لأنهما من آيات الله ، ونعمه التي ينتفع بها الكون عامة ، ومن قواعد الشريعة الإسلامية احترام نعم الله تعالى وتقديرها .

تاسعاً : يندب الاستنجاء بيده اليسرى ، لأن اليمنى في الغالب هي المستعملة في تناول الطعام ونحوه ، كما يندب بلّ أصابع اليسرى قبل ملاقاة الأذى ، لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، وكذا يندب غسل يده اليسرى بعد الفراغ من قضاء الحاجة بشيء منظف ، ويندب الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء ، كي يتمكن من إزالة النجاسة [2] .

شروط صحة الاستنجاء والاستجمار

بالماء ، والأحجار ، ونحوها

فأما الماء الذي يصح به الاستنجاء ، فإنه يشترط فيه شرطان : أحدهما : أن يكون طهوراً ، فلا يصح الاستنجاء بالماء الطاهر فقط ، كما لا تصح إزالة النجاسة به [3] ثانيهما : أن يكون الماء

---

(١) المالكية — قالوا لا يكره استقبال الشمس والقمر ، وإنما الأولى بالمرء أن لا يفعل ذلك ، فهو خلاف الأولى

(٢) الشافعية — قالوا : يجب الاسترخاء ، كي يتمكن المستنجي من تنظيف الخارج

الحنفية — قالوا : إنما يندب الاسترخاء إذا لم يكن صائماً ، محافظة على الصوم ، لأنه يخل بالمبالغة في إدخال الماء ، كما سيأتي في بابه .

(٣) الحنفية — قالوا : إن الاستنجاء بالماء الطهور لايجب ، بل يكفي الاستنجاء بالماء الطاهر وقد عرفت الفرق بين الماء الطاهر ، والماء الطهور بما ذكرناه لك مفصلا في « مباحث المياه » نعم الاستنجاء بالماء الطهور الأفضل ، للاتفاق على صحة إزالة النجاسة به والتمسك بالمتفق عليه أفضل عند الحنفية

مزيلا للنجاسة . فإذا كان معه ماء قليل لا يزيل النجاسة عن المحل ، بحيث يعود كما كان قبل النجاسة فإنه لا يستعمل الماء فى هذه الحالة ، وهل يقدم الإنسان غسل قبله أو دبره ؟ فى ذلك تفصيل فى المذاهب (١) .

وأما الأحجار ونحوها ، فإنها تقوم مقام الماء ، ولو كان موجوداً ، إنما الأفضل استعمال الماء : وأفضل من ذلك أن يجمع بين الماء والحجر ؛ على أن فيما يصح الاستجمار به من غير الماء تفصيل المذاهب (٢) .

---

(١) المالكية — قالوا : يندب تقديم قُبُله فى إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا يندب له تقديم القبل .

الحنفية — لهم قولان فى ذلك ، والمفتى به قول الإمام ، وهو تقديم غسل الدبر ، لأن نجاسته أقذر من البول ، ولأنه بواسطة الدلك فى الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا : يندب لمن يستنجى بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر ، وأما إذا استجمر بالأحجار ، فإنه يندب له تقديم الدبر على القبل .

الحنابلة — قالوا : يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبل ، إذا كان ذكراً ، أو أنثى ، بكراً ، وتخير الأنثى الثيب فى تقديم أيهما .

(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب ، وخرق بالية ، وحجر ، ومدر — وهو قطع الطين اليابسة — ويكره تحريما الاستجمار بالمنهى عنه ، كالعظم والروث ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها فى ذلك ، ومثلهما طعام الآدمى ، والدواب . وكره تحريماً الاستجمار بما هو محترم شرعاً لما ثبت فى «الصحيحين» من النهى عن إضاعة المال ، ويدخل فيما له احترام شرعاً ، جزء الآدمى ، ولو كافراً ، أو ميتاً ، والورق المكتوب ، ولو كانت الكتابة حروفاً مقطعة ، لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب ، إذا كان صالحاً للكتابة ، أما الورق الذى لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستجمار به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستجمار بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إتلافه ، أو انتقاص قيمته ، فإذا كان غسله بعد الاستجمار ، أو تجفيفه يعيده إلى حالته الأولى ؛ فإنه لا كراهة فيه ، وكره الاستجمار بالطوب المحرق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأملس ؛ وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضاراً ، إذ لا يجوز استعمال ما يضر ، وتنزيهية إذا لم يكن استعمالها ضاراً ، وذلك لأنها =

. . . .

= لا تنقي المحل ، والسنة إنقاؤه ، وكره تحريماً الاستجمار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير ، أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره الجدار المستأجر ، فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزأه مع الكراهة التحريمية ، أو التنزيهية ، على التفصيل المتقدم .

هذا ، وقد تقدم ما يتعين فيه الماء ، وما يكفي فيه الحجر ونحوه في « أول المبحث » .

الشافعية — قالوا : يشترط فيما يستجمر به أن يكون جامداً طاهراً ، فلا يصح بمتنجس ، وأن يكون قالعاً للنجاسة ، فلا يصح بغير قالع ، كالأملس ، والرخو ، وأن يكون غير مبتل ، فإن كان مبتلا بغير العرق ، فلا يجزئ ، وأن يكون غير محترم شرعاً ، فلا يصح بمحترم ، كالخبز والعظم ، ومن المحترم شرعاً ما كتب فيه علم شرعي ، كفقه ، وحديث ، أو وسائله ، كنحو ، وصرف ، وحساب ، وطب ، وعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر ، وعمر ؛ ونحوهما . ومن المحترم أيضاً المسجد ، فلا يجوز الاستجمار بجزء منه ، كحجر وخشب ، ولو انفصل عنه ، ما دام منسوباً إليه ، ومن المحترم جزء الآدمي ، ولو مهدر الدم ، نظراً لصورته ، وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط . منها أن لا يكون جافاً ، لأنه لا يفيد الحجر ونحوه في إزالته ، وأن لا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي ، أو طاهر غير العرق ، وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط ؛ والحشفة في البول ، والصفحة : ما ينضم من الأليتين عند القيام ، والحشفة : ما فوق محل الختان .

هذا إذا كان رجلا ، فإن كان المستجمر امرأة ، فإنه يشترط في صحة مسها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها إن كانت بكراً ، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيباً ، وإلا تعين الماء بالنسبة لها ، كما يتعين بالنسبة للأقلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاث مسحات ، يعم المحل بكل مسحة ، ولو بثلاثة أطراف حجر واحد . فلا يكفي أقل من ثلاث ، ولو أنقي المحل ، وإذا لم يحصل الإنقاء بالثلاث ، زيد عليها ما يحصل به الإنقاء ، بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، أو صغار الخزف .

المالكية — قالوا : يجوز الاستجمار بما اجتمعت فيه خمسة أشياء أن يكون يابساً . كحجر وقطن وصوف ، إذا لم يتصل بالحيوان . وإلا كره الاستجمار به ، فإن لم يكن يابساً ، كالطين ، فلا يجوز الاستجمار به . لأنه ينشر النجاسة ، فإن وقع استجمار به ؛ فلابد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . =

. . . .

= وإن صلى بلا غسله كان مصلياً بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في « إزالة النجاسة » ، وأن يكون طاهراً ، فلا يجوز بنجس ، كعظم ميتة ، وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استجمر به ، فإن كان جامداً ، ولم يتحلل منه شيء ، وأنقى المحل ، أجزأ مع الإثم ؛ وأن يكون منقياً للنجاسة ، فلا يجوز بالأملس ، كزجاج ، وقصب فارسي ، لعدم الإنقاء به ، وأن يكون غير مؤذ ، فلا يجوز بما له حد ، كسكين ، وحجر له حرف ، ومكسور زجاج ؛ وأن يكون غير محترم شرعاً : ومن المحترم شرعاً : مطعوم الآدمي ويشمل الملح والدواء ؛ ويلحق به الورق ، لما فيه من النشا المطعوم ومن المحترم شرعاً ما له شرف ، كالمكتوب ، لأن للحروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للغير : سواء أكان موقوفاً أو ملكا لغيره : فيحرم الاستجمار بجدار موقوف ، أو مملوكا للغير ، فإن كان الجدار مملوكا له ، كره الاستجمار به فقط ، ويكره الاستجمار بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الإنقاء أجزأ ، وكذلك كل ما حرم أو كره ، أما الأمور التي يتعين فيها الاستنجاء بالماء ، فقد تقدمت في « حكم الاستنجاء » قريباً .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهراً ، وأن يكون مباحا فلا يصح الاستجمار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون منقياً ، وضابط الإنقاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا الماء ، فلا يصح بالأملس ، كزجاج ، ونحوه ؛ وأن يكون جامداً ، فلا يكفي بالطين ، وأن لا يكون روثاً ، أو عظما ، أو طعاما ، ولو لبهيمة ؛ وأن لا يكون محترماً شرعاً ، كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى ، أو كتب فيه حديث ، أو علم شرعي ، أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعاً ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال ، فليس من المحترم شرعاً ، وأن لا يكون جزء حيوان ، كيده مثلا ، وأن لا يكون متصلا به ، كصوفه وأن لا يكون محرم الاستعمال ، كالذهب والفضة ، ويشترط أن يكون المسح ثلاثاً مع الإنقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل ، فإن حصل الإنقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ؛ وأن لا يكون المخرج متنجساً بغير الخارج منه ، وأن لا تتجاوز النجاسة موضع العادة ، فإن تجاوزت تعين الماء ؛ وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة فيتعين فيه الماء ، وأن لا يجف الخارج قبل الاستجمار ، فإن جف تعين الماء .

هذا ، وقد عد الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ، ولكنهم قالوا : إنه لا يجب غسله في الاستنجاء ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

مبحث في كيفية طهارة المريض

بسلس بول ، ونحوه

قد عرفت أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بنص صريح برفع الحرج والمشقة عن الناس ، فقد قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فكل شيء فيه حرج وعسر لا يجب على المكلف فعله ، ومن ذلك المرضى بأمراض لا تقعدهم عن العمل ، كضعف المثانة المترتب عليها تقاطر البول بلا انقطاع في معظم الأوقات ، أو كلها ونحو ذلك من مذي وغيره ، ويقال له : سلس ، ومثل هؤلاء المصابون بإسهال مستديم ، أو بمرض في الأمعاء — دوسنطاريا — يترتب عليه نزول دم أو قيح ، فحكم هؤلاء وأمثالهم أن يعاملوا في الوضوء وغيره من أنواع الطهارة معاملة خاصة تناسب أمراضهم ، كما هو مفصل في المذاهب [1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : يتعلق بهذا أمور : أحدها : تعريف السلس ؛ ثانيها : حكمه؛ ثالثها : ما يجب على المعذور فعله ، فأما تعريفه فهو مرض خاص يترتب عليه نزول البول ، أو انفلات الريح ، أو الاستحاضة ، أو الإسهال الدائم ، أو نحو ذلك من الأمراض المعروفة ، فمن أصيب بمرض من هذه الأمراض ، فإنه يكون معذوراً ، ولكن لا يثبت عذره في ابتداء المرض ، إلا إذا استمر نزول حدثه متتابعاً وقت صلاة مفروضة ، فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذوراً ، وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتاً كاملا لصلاة مفروضة ، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ، ولو في بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلا من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه ، صار معذوراً ، ويظل معذورا حتى ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملا ، كأن ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته ، وصار معذوراً ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ، ولو مرة فإنه يظل معذوراً ؛ فهذا تعريف المعذور . عند الحنفية ، وأما حكمه ، فهو أنه يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان متوضئاً قبل حصول عذره ، لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر ، كخروج ريح ، أو سيلان دم من موضع آخر ، وغير ذلك .

. . . .

= ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المفروضة ، فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ، ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض ، لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً ، وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً ، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ماشاء ، إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه ، لخروج وقت المفروضة ، أما إن توضأ قبل طلوع الشمس ، فإن وضوءه ينتقض بطلوعها ، لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر ؛ أما مايجب على المعذور أن يفعله ، فهو أن يدفع عذره ، أو يقلله بما يستطيع من غير ضرر ، بل عليه أن يعالجه بما يستطيع : فإذا كان يمكنه أن يعالج نفسه من هذا المرض بمعرفة الأطباء ، وقعد عن ذلك فإنه يأثم لأنهم صرحوا بأن المريض بهذا المرض يجب عليه أن يعالجه ، ويدفعه عن نفسه بكل مايستطيع .

ومن هذا يؤخذ أن المرضى الذين يقعدون عن معالجة هذه الأمراض حتى يستفحل أمرها ، وهم قادرون ، فإنهم يأثمون .

هذا ، وإن كان العصب ونحوه - كالحفاظ للمستحاضة - يدفع السيلان أو يقلله وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام يترتب عليها تقاطر البول ، أو نزول الدم أو نحو ذلك ، فإن المريض يصلي وهو قاعد ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجبه فإنه لا يركع ، ولا يسجد بل يصلي بالإيماء وسيأتي بيانها .

ومايصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها ، فإنه يجب عليه غسله .

الحنابلة — قالوا : من دام حدثه ، كأن كان به سلس بول ، أو مذي ، أو انفلات ريح ، أو نحو ذلك فانه لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط : أحدها : أن يغسل المحل ويعصبه بخرقة ونحوها ، أو يحشوه قطناً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يفرط في شيء من ذلك ، فإن فرط ينتقض وضوءه مما ينزل من حدثه ، وإلا فلا ، ومتى غسل المحل ، وعصبه بدون تفريط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة . ثانيها : أن يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة فإن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك . وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد معذوراً ؛ وإن لم يكن عادته الانقطاع زمناً يسع الطهر والصلاة ، ولكن عرض له ذلك الانقطاع بطل وضوءه ؛ =

. . . .

= ثالثها: دخول الوقت، فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه، إلا إذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة، فإن وضوءه يكون صحيحاً؛ ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل، فإن لم يخرج فلا ينتقض وضوءه إلا بناقض آخر غير ذلك الحدث، وللمعذور أن يصلي بوضوئه ماشاء من الفرائض والنوافل، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه صلى قاعداً، أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث، فإنه يصلي بركوع وسجود مع نزوله، ولا يجزئه أن يصلي مومياً.

المالكية — قالوا: ماخرج من الإنسان حال المرض من سلس بول أو نحوه، فإنه لا ينقض بشروط: أحدها: أن لا يلازمه أغلب أوقات الصلاة، أو نصفها على الأقل، فإذا جاءه سلس بول في الصباح مثلا، ثم انقطع بعد ساعتين، فإنه لا يكون معذوراً، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله، ويتوضأ لصلاة الظهر، ومثل ذلك ما إذا كان مصاباً بانفلات ريح أو إسهال، فإن لازمه ذلك نصف وقت صلاة فأكثر، كان معذوراً، وإلا فلا؛ ثانيها: أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا يستطيع ضبطها، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها، فإن عليه أن لا يتوضأ فيها، مثلا إذا عرف أنه ينقطع في آخر وقت صلاة الظهر، فإن عليه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، ويتوضأ ويصلي، وكذا إذا عرف أنه ينقطع في أول الوقت، فإنه يجب عليه أن يبادر بالصلاة في هذه الحالة، ولا يباح له أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت، كما يباح للأصحاء. فإذا كان السلس يستغرق وقت الظهر كله، ووقت العصر إلا قليلا منه، بأن ينقطع في آخر وقت العصر، فإنه يجب عليه أن يؤخر وقت الظهر إلى هذا الوقت، ويجمعها مع صلاة العصر جمع تأخير، وإذا كان يأتيه السلس في كل وقت العصر، وينقطع في آخر وقت الظهر، فإن عليه أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم؛ ثالثها: أن لا يقدر المريض على رفع مرضه بدواء، أو تزوج، أو نحو ذلك، فإن قدر، ولم يفعل، فإنه لا يكون معذوراً، ويأثم بترك التداوي، فإذا شرع في التداوي اغتفرت له أيام التداوي.

ولا يعتبر المريض بسلس المذي معذوراً إلا إذا حصل له ذلك السلس لمرض بشرط أن ينزل منه بلا لذة معتادة، أما إذا لم يكن به مرض؛ ولكن نزل منه بسبب عدم تزوجه بلذة معتادة، بأن كان يتلذذ بالنظر، أو التفكر، فيحصل منه المذي كلما فعل ذلك، فإن وضوءه ينتقض مطلقاً، حتى لو لازمه كل الزمن.

هذا، ونقض الوضوء بالسلس ونحوه بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب المالكية، =

. . . .

= وعندهم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تخفيف للمرضى ، وهو أن السلس لا ينقض الوضوء ، وإن لم تتحقق هذه الشروط ، إنما يستحب منه الوضوء إذا لازم بعض الزمن ، أما إذا لازم كل الزمن فإنه لا يستحب منه الوضوء ، وهذا القول يصح للمعذورين أن يقلدوه فى حال المشقة والحرج ، فهو وإن لم يكن مشهوراً ، لكنه قد يناسب أحوال كثير من الناس ، ولا مانع من أن يأخذوا به .

الشافعية — قالوا : ماخرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ، ويعصبه : فإن فعل ذلك ثم توضأ . ثم خرج منه شيء فهو غير ضار فى إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء . إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط . وهي : أولا : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ؛ ثانياً : أن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق . وبين التحفظ والوضوء بمعنى أنه يستنجى أولا . ثم بعد الاستنجاء مباشرة بدون فاصل ما يقوم بعصب المحل الذى ينزل منه البول أو الغائط أو نحوهما بخرقة نظيفة . أو نحو ذلك . مما لا يضره — كالرباط الذى يفعله الطبيب — ثم بعد ربطه يتوضأ على الفور . بحيث لا يفصل بين العصب والوضوء بفاصل من عمل أو إبطاء . كما لا يصح له أن يفصل بين الاستنجاء والعصب ؛ ثالثاً : أن يوالى بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض ، بمعنى أن يغسل الوجه أولا ، ثم يبادر بغسل اليدين بدون فاصل ما ؛ رابعاً : أن يوالى بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه ، فإنه يلزمه أن يشرع فى الصلاة مباشرة ، بحيث لو باشر أى عمل آخر بطل وضوءه ، على أنه يغتفر له الفصل بالأعمال التى تتعلق بالصلاة ، كالذهاب إلى المسجد ، فإذا فعل هذه الأفعال ، وتوضأ فى داره ، ثم ذهب إلى المسجد وصلى فيه ، فإنه جائز ، ولا يضره الفصل بالمشى إلى المسجد ، ومثل ذلك ما إذا توضأ على الوجه المذكور ، ثم انتظر صلاة جماعة أو جمعة ، فإن له ذلك ؛ خامساً : أن يأتى بهذه الأعمال جميعها بعد دخول وقت الصلاة ، فإن فعلها قبل دخول الوقت ، فإنها تبطل .

هذا ، وينبغى للمعذور أن لا يصلى بوضوئه الذى بينا كيفيته إلا فرضاً واحداً ، فعليه أن يكرر هذه الأعمال لكل فريضة ؛ أما النوافل ، فإن له أن يصلى ماشاء منها بهذا الوضوء مع الفريضة التى يصح له أن يصليها به ، سواء صلى النوافل قبل الفرض أو بعده

وقد تقدم فى « مباحث النية » أن المعذور يجب عليه أن ينوى بوضوئه استباحة الصلاة ، بمعنى أن يقول فى نفسه : نويت بوضوئى أن يبيح الشارع لى به الصلاة . وذلك لأنه فى الواقع ليس وضوءاً حقيقياً ، بل هو منقوض بما ينزل من بول ونحوه ، ولكن سماحة الدين الإسلامى قد =

مباحث الغسل

يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه لغة واصطلاحاً ؛ ثانيها : موجباته التي يجب عند حصولها ، ثالثها : شروطه ، رابعها : فرائضه ويقال لها : أركانه ، خامسها : سننه ونحوها ،سادسها : ما يمنع منه الحدث الأكبر ، وإليك البيان .

تعريف الغسل

الغسل — بضم الغين — معناه في اللغة الفعل الذي يقع من الإنسان من إراقة الماء على بدنه ، ودلك بدنه ، الخ ، فهذا الفعل يقال : غسل في اللغة ، وقد يطلق الغسل على الماء الذي يغسل به الشيء ؛ أما الغسل - بالكسر - فهو اسم لما يغسل به من صابون ونحوه ، والغسل - بالفتح ، اسم للماء ، فإذا قلت : غسل — بضم الغين — كان معناه الفعل المعروف ؛ وهو وضع الماء على البدن ودلكه ، الخ وإذا قلت : غسل - بكسر الغين - كان معناه الصابون ونحوه مما يغسل به ، وإذا قلت : غسل — بفتح الغين — كان معناه الماء الذي يغتسل منه .

هذا في اللغة ، وأما معناه في الشرع فهو استعمال الماء الطهور في جميع البدن على وجه مخصوص وقوله : في جميع البدن ، خرج به الوضوء فإنه استعمال الماء في بعض أعضاء البدن ، كما بينا لك .

ولعل القارئ لايجد في بيان معنى الغسل لغة وشرعاً صعوبة في الفهم ، لأن هذا الكتاب موضوع للعامة والخاصة ، كي يأخذ كل منهم ما يراه لازماً ، وليس من الضروري أن يفهم العامة مثل هذه الاصطلاحات الفنية ، إنما عليهم أن ينظروا فيما يأتي من فرائض ، وسنن ومندوبات ويحفظوه جيداً .

موجبات الغسل

الموجبات هي الأسباب التي توجب الغسل ، بحيث لا يجب على المكلفين فعله ، إلا إذا تحقق واحد منها ، وهي ست أمور : الأمر الأول من موجبات الغسل : إيلاج رأس عضو التناسل في قبل أو دبر ، فبمجرد هذا الإيلاج وجب الغسل ، سواء نزل مني ونحوه ، أو لم ينزل ،

= أباحت له أن يباشر الصلاة بهذا الوضوء ، فلا يحرم من ثوابها ، لأنها شريعة مبنية على الحرص التام على مصالح الناس ، ومنافعهم في الدنيا والآخرة .

ويشترط في وجوب الغسل بالإيلاج شروط مفصلة في المذاهب [1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : إذا توارت رأس الإحليل ، أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين ، فإن كان أحدهما بالغاً ، والآخر غير بالغ ، وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أولج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة ، وجب الغسل عليها دونه ، أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده ، كما يؤمر بالصلاة ، ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل بتوارى رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ، كما لا يجب بالإيلاج في فرج الخنثى المشكل ، لا على الفاعل ، ولا على المفعول ، وكذا لو أولج الخنثى في قبل أو دبر غيره ، فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أولج غير الخنثى في دبر الخنثى ، وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا : إذا غابت رأس الإحليل ، أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أولا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ، ولو فعله يجزئه ، وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطيقاً للوطء أولا ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أولا ، سواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة ، حياً أو ميتاً ، أو خنثى مشكلا ، إذا كان الوطء في دبره ، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى ، فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما بالإيلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره ، ويشترط أن يكون الإيلاج الذي في القُبُل في محل الوطء ، فلو غيب بين شفريها لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال.

المالكية — قالوا : تحصل الجنابة ، ويجب الغسل منها بإيلاج رأس الإحليل في قبل ، أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى ، أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً ، أو ميتاً . فإذا كان مطيقاً للوطء يجب الغسل على الواطىء إن كان مكلفاً وكان الموطوء مطيقاً ، وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطىء مكلفاً ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل ، إلا إذا أنزلت ، ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة وإن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الحنابلة — قالوا : إن توارت رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطيق الوطء بدون حائل ، ولو رقيقاً ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، إذا كان الذكر لا ينقص عن عشر سنين ، وسن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتوارى الحشفة ، ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، وإذ أولج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذا لو أولج غيره =

الأمر الثانى من موجبات الغسل : نزول المنى من الرجل أو المرأة ، فإن للمرأة منياً . إلا أنه لا ينفصل خارج القبل ، ومن ينكر هذا فقد أنكر الحس ، ولنزول المنى حالتان : الحالة الأولى : أن ينزل فى اليقظة ، الثانية : أن ينزل فى النوم ، فأما الذى ينزل فى اليقظة بغير الجماع فإنه تارة يخرج بلذة ، وتارة يخرج لمرض ، أو ألم ، فالذى يخرج بلذة من ملاعبة ، أو مباشرة ، أو تقبيل ، أو عناق ، أو نظر ، أو تذكر ، أو نحو ذلك ، فإنه يجب الغسل ؛ سواء نزل مصاحباً للذة ؛ أو التذكر أو أنزل بعد سكون اللذة ، ومثل ذلك فى الحكم ما إذا داعب زوجه ، أو قبلها أو نحو ذلك ، فلم يشعر بلذة ، ولكنه أمنى عقب ذلك ، فإن عليه الغسل ، وأما الذى يخرج بسبب المرض أو بسبب ضربة شديدة على صلبه ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يوجب الغسل ، على أن فى كل هذه الأحكام تفصيل المذاهب [1] .

= فى قبله لم يجب عليهما ، أما لو أولج غير الخنثى فى دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه محقق الأصالة .

هذا ، وليس فى مثل هذا الموضوع كبير فائدة ، لأن معظمه صور نادرة الوقوع ، كنت أريد حذفها ، ولكن قد يحتاج إليها فى بعض الأحكام أو فى بعض البلدان .

(١) الشافعية – قالوا : خروج المنى من طريقه المعتاد يوجب الغسل بشرط واحد ، وهو التحقق من كونه منياً بعد خروجه ، سواء كان بلذة أو بغير لذة ، وسواء كانت اللذة بسبب معتاد أو غير معتاد ، بأن ضربه أحد على صلبه فأمنى ، أو مرض مرضاً يسبب خروج المنى ، ولذا قالوا : إذا جامع الرجل زوجه ، فلم ينزل ، ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل بدون لذة . فإنه يجب عليه إعادة الغسل ، لأن المعول على خروج المنى ، على أن لهم فى المرأة تفصيلا ، وهو أنها إذا اغتسلت ، ثم نزل منها منى بعد الاغتسال ، فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل فإنها يجب عليها إعادة الاغتسال لاختلاط مائها بماء الرجل ، أما إذا لم تكن قد أنزلت قبل الغسل فإنها لا يجب عليها إعادة الغسل لأن هذا الماء الذى رأته يكون ماء الرجل وحده ، نزل منها بعد الغسل فلا شىء عليها .

الحنابلة – قالوا : لا يشترط فى وجوب الغسل خروج المنى بالفعل ، بل الشرط أن يحس الرجل بانفصال المنى من صلبه ، وتحس المرأة بانفصال المنى عن ترائبها والترائب هى – عظام الصدر التى تلبس عليها المرأة القلادة ؛ من حلى ونحوه – .

فالغسل عند الحنابلة يجب بهذا الانفصال ؛ وإن لم يصل المنى إلى ظاهر القبل ، فإذا جامع الرجل زوجته ، ولم ينزل منه ماء ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل ، فإن نزل بلذة ، فإنه =

الأمر الثالث من موجبات الغسل : نزول المني حالة النوم ويعبر عنه بالاحتلام ، فمن احتلم ثم استيقظ من نومه ، فوجد بللا في ثيابه ، أو على بدنه ، أو على ظاهر قبله ، فإنه يجب عليه أن يغتسل إلا إذا تحقق أن ذلك البلل ليس منياً ، أما إذا شك في كونه منياً ، أو مذياً ، أو غيرهما ، فإنه يجب

= يجب عليه غسل جديد ، وإن نزل بدون لذة ، فإنه ينقض الوضوء فقط ، ولا يوجب الغسل ، ومثل ذلك ما إذا خرج المني بسبب ضربة أو مرض .

وبذلك تعلم أن الحنابلة يشترطون اللذة في خروج المني بدون جماع ، ولا يشترطون خروج المني إلى ظاهر القبل ، بل الشرط انفصاله من مقره ، وهي حالة معروفة ، أما الشافعية فهم على العكس من ذلك ، إذ لا يشترطون اللذة أصلا ، ويشترطون انفصال المني على ظاهر القبل في الرجل ، وإلى داخل قبل المرأة ، والتحقق من كونه منياً .

الحنفية — قالوا : خروج المني بسبب من الأسباب الموجبة للذة غير الجماع له حالتان : الحالة الأولى : أن يخرج إلى ظاهر الفرج على وجه الدفق والشهوة . فإذا عانق زوجته فأمنى بهذه الكيفية من غير إيلاج ، فإن عليه الغسل ، وستعلم أن الإيلاج يوجب الغسل ، ولو لم ينزل ، ويعتبر المني خارجا بشهوة متى التذ عند انفصال المني من مقره . فإذا انفصل المني بلذة ، ثم أمسكه ، ولكنه نزل بعد ذلك بدون لذة ، فإنه يوجب الغسل ، ويشترط في وجوب الغسل أن ينفصل المني من مقره ، ويخرج خارج الذكر ؛ فإذا انفصل ولم يخرج ، فإنه لا يوجب الغسل ، الحالة الثانية : أن يخرج بعض المني بسبب الجماع أو غيره ، ثم يغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو يمضي عليه زمن يتحقق فيه من انقطاع المني ، ثم بعد الاغتسال في هذه الحالة ينزل منه ما بقي من المني بلذة أو بغيرها . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعيد الغسل عند أبي حنيفة ، ومحمد . ولا يعيده عند أبي يوسف . وإنما يجب عليه الغسل في هذه الحالة عند أبي حنيفة . ومحمد . بشرط أن لا يبول قبل الاغتسال أو يمشي . أو ينتظر زمناً بعد خروج المني . فإن فعل شيئاً من هذه الأشياء . ثم اغتسل ونزل منه المني بعد ذلك . فإنه لا غسل عليه بالإجماع ، وإذا اغتسلت المرأة بعد أن أتاها زوجها ، ثم نزل منها المني بعد ذلك فإنها لا غسل عليها . أما المني الخارج لا بسبب لذة . كما إذا ضربه أحد على صلبه فأمنى : أو كان مريضاً مرضاً يترتب عليه نزول المني بدون لذة فإنه لا غسل عليه .

وبهذا تعلم أن الحنفية يختلفون في ذلك الحكم مع الشافعية ، والحنابلة ، لأنهم يشترطون في وجوب الغسل خروج المني إلى ظاهر الفرج ، والحنابلة يكتفون بانفصاله عن صلب الرجل ، وترائب المرأة ويشترطون انفصاله عن مقره بلذة . وإن لم تستمر اللذة حتى يخرج . والشافعية =

عليه الغسل ، سواء تذكر أنه تلذذ فى نومه بشىء من أسباب اللذة أو لم يتذكر [١] .

الأمر الرابع من موجبات الغسل : دم الحيض ، أو النفاس ، وهذا القدر متفق عليه فى المذاهب ، فمن رأت دم الحيض ، أودم النفاس ، فانه يجب عليها أن تغتسل عند انقطاعه ، ومن النفاس الموجب للغسل الولادة بلا دم [٢] . فلو فرض وكانت المرأة زهراء ، لا ترى دما ، ثم ولدت ، فإن الغسل يجب عليها بمجرد الولادة .

الأمر الخامس : موت المسلم [٣] ، إلا إذا كان شهيداً ، فانه لا يجب تغسيله ، وستعرف معنى الشهيد وأحكامه فى « مباحث كتاب الجنازة » .

الأمر السادس : من موجبات الغسل : إسلام الكافر ، وهو جنب [٤] ، أما إذا أسلم غير جنب ، فيندب له الغسل فقط .

= يشترطون خروجه ، وإن لم يكن بلذة ، فالحنفية يوافقون الشافعية فى ضرورة خروج المنى إلى ظاهر القبل ، ويخالفون الحنابلة فى الاكتفاء بانفصاله عن مقره ، وإن لم يخرج بالفعل ، ويوافقون الحنابلة فى أنه لا يوجب الغسل ، إلا إذا كان بلذة ، ويخالفون الشافعية فى ذلك .

المالكية — قالوا : إذا خرج المنى بعد ذهاب لذة معتادة بلا جماع وجب الغسل ، سواء اغتسل قبل خروجه أو لا ؛ أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع ، كأن أولج ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب اللذة ، فان كان قد اغتسل قبل الإنزال ، فلا يجب عليه الغسل .

(١) الشافعية — إذا شك بعد الانتباه من النوم فى كون البلل منياً ، أو مذياً لم يتحتم عليه الغسل ، بل له أن يحمله على المنى فيغتسل ، وأن يحمله على المذى فيغسله ويتوضأ ، وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثانى ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إذا شك بعد النوم فى كون البلل منياً أو مذياً ، فان كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة ، كفكر ، أو نظر ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل مارآه على المذى ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .

(٢) الحنابلة قالوا : الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٣) الحنفية — قالوا : يشترط فى تغسيل الميت المسلم أن لا يكون باغياً ، والبغاة عند الحنفية هم الخارجون عن طاعة الإمام العادل ، وجماعة المسلمين ليقلبوا النظم الاجتماعية ، طبقاً لشهواتهم ، فكل جماعة لهم قوة يتغلبون بها ، ويقاتلون أهل العدل هم البغاة عند الحنفية ، فإذا تغلب قوم من اللصوص على قرية ، فإنهم لا يكونون بغاة بهذا المعنى ، ومن مات منهم يغسل .

(٤) الحنابلة — قالوا : إذا أسلم الكافر ، فانه يجب عليه أن يغتسل ، سواء كان جنباً أو لا .

شروط الغسل

تنقسم شروط الغسل إلى ثلاثة أقسام . شروط وجوب فقط ، فيجب الغسل من الجنابة على من يجب عليه الوضوء ، وشروط صحة فقط ، فيصح الغسل ممن يصح منه الوضوء ، وشروط وجوب وصحة معاً ، وقد تقدم بيان كل ذلك في « مبحث شروط الوضوء » فمن أراد من طلبة العلم معرفتها بسهولة ، فليرجع إليها ، وقد تختلف بعض شروط الغسل عما تقدم من شروط الوضوء ، فمن ذلك الإسلام ، فإنه ليس بشرط في صحة غسل الكتابية ، مثلا إذا تزوج مسلم كتابية ، وانقطع دم حيضها ، أو نفاسها ، فانه لا يحل له [1] أن يأتيها قبل أن تغتسل ، فالغسل في حقها مشروع ، ولو لم تكن مسلمة ؛ وقد ذكر بعض المذاهب [2] شروطاً أخرى مغايرة لشرائط الوضوء ، بيناها لك تحت الجدول .

---

(١) الحنفية — قالوا : أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس أربعون يوماً . فإذا انقطع دم الحيض بعد انقضاء عشرة أيام ، وانقطع دم النفاس بعد انقضاء أربعين يوماً من وقت الولادة ، فإنه يحل للزوج أن يأتي زوجه ، وإن لم تغتسل ، مسلمة كانت ، أو كتابية ؛ أما إذا انقطع الدم لأقل من ذلك ، كأن ارتفع حيضها بعد سبعة أيام مثلا ، وارتفع دم نفاسها بعد ثلاثين يوماً ، أو أقل ، فإنه لايحل لزوجها أن يأتيها إلا إذا اغتسلت ، أو مضى على انقطاع دمها وقت صلاة كامل ، مثلا إذا انقطع الدم بعد دخول وقت الظهر فلا يحل له إتيانها ، إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه ، وصارت صلاة الظهر ديناً في ذمتها ، أما إذا انقطع الدم في آخر وقت الظهر ، فإن كان باقياً منه زمن يسع الغسل وتكبيرة الإحرام ، فإنه يحل له إتيانها بانقضائه ، أما إذا لم يبق من وقت الظهر إلا زمن يسير لا يسع ذلك ، ثم انقطع حيضها ، فإنه لايحل إتيانها إلا إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة العصر كله بدون أن تجد دما ، لا فرق في ذلك كله بين أن تكون الزوجة مسلمة ، أو كتابية .

(٢) الحنابلة — قالوا : لا يشترط تقدم الاستنجاء أو الاستجمار على الغسل ، بخلاف الوضوء ، فإنه يشترط فيه ذلك

الشافعية — قالوا : إن من شرائط صحة الوضوء أن يكون المتوضئ مميزاً ، فإذا توضأت المجنونة التي لاتميز عندها ، فإن وضوءها لا يصح ، وهذا ليس شرطاً في الغسل ، فلو حاضت واغتسلت ، وهي غير مميزة ، فإنه يحل لزوجها أن يأتيها .

فرائض الغسل

وفيها حكم الشعر ، وزينة العروس ، ولبس الحلي ونحو ذلك

رأينا أن نذكر الفرائض مجتمعة أولا عند كل مذهب ، ثم ننبه على المتفق عليه والمختلف فيه ، لأن ذلك أسهل في الحفظ وأقرب للفهم [1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : فرائض الغسل ثلاثة : أحدها : المضمضة ؛ ثانيها : الاستنشاق ؛ ثالثها : غسل جميع البدن بالماء ، فهذه هي الفرائض جملة عند الحنفية ، ويتعلق بكل واحد منها أحكام فأما المضمضة فإنها عبارة عن وضع الماء الطهور في الفم ، ولو لم يحرك فمه ، أو يطرح الماء الذي وضعه في فمه ، فمن وضع ماء في فمه ، ثم ابتلعه ، فقد أتى بفرض المضمضة في الغسل ، بشرط أن يصيب الماء جميع فمه ، وإذا كانت أسنان الذي يريد الغسل مجوفة — ذات فال — فبقي فيها طعام ، ان كان صلبا (لايجوز) غسله وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والحرج (حاشية كبير) ، وأما الاستنشاق

فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف بالكيفية التي تقدمت في الوضوء ، فإذا كان في أنفه مخاط يابس ، أو وسخ جاف فإن غسله لايصح إلا إذا أخرجه ، ولعل في ذلك مايحمل المسلمين على النظافة دائماً ، فإن وجوب إخراج هذه الأقذار من الداخل ، وغسل ماتحتها دليل تام على عناية الشارع بالنظافة المفيدة للأبدان داخلا وخارجاً ، وأما غسل جميع البدن بالماء ، فإنه فرض لازم في الغسل من الجنابة باتفاق ، بحيث لو بقي منه جزء يسير يبطل الغسل ، ويجب على من يريد الغسل أن يزيل من على بدنه كل شيء يحول بينه وبين وصول الماء إليه ، فإذا كان بين أظافره أقذار تمنع من وصول الماء إلى ماتحتها من جلد الأظافر يبطل غسله ، سواء كان من أهل المدن ، أو من أهل القرى ، ويغتفر الدرن من تراب وطين ونحو ذلك . فإنه إذا وجد بين الأظافر لايبطل الغسل ، وقد اختلف في الآثار التي تقتضيها ضرورة أصحاب المهن كالخباز الذي يعجن دائماً ، والصباغ الذي يلصق بين أظافره صباغ ذو جرم يتعسر زواله ونحوهما ، فقال بعضهم : إنه يبطل الغسل ، وقال بعضهم : لايبطل ، لأن هذه الحالة ضرورة والشريعة قد استثنت أحوال الضرورة ، فلا حرج على مثل هؤلاء ، وهذا القول هو الموافق لقواعد الشرع الحنيف ، ولايجب على المرأة أن تنقض ضفائر شعرها في الغسل ، بل الذي يجب عليها أن توصل الماء إلى أصول شعرها ـ جذوره ـ ، وإذا كان لها ذؤابة ـ قطعة من شعرها نازلة على صدغها ـ فإنه لايجب عليها غسلها ، فإذا كان شعرها منقوضاً غير مضفور ، فإنه يجب إيصال [illegible] جلدها ، وإذا وضعت المرأة على رأسها طيباً ثخيناً له جسم =

. . . .

= يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر ، فانه يجب عليها إزالته حتى يصل الماء إلى أصول الشعر ، وإذا كانت لابسة أسورة ضيقة أو قرطاً - حلقاً - أو خاتماً ، فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ماتحته ، فاذا لم يصل الماء إلى ماتحته ، فانه يجب نزعه ، وإذا كان بالأذن ثقب ليس فيه قرط - حلق - فانه يجب أن يدخل الماء إلى داخل الثقب ، فان دخل وحده فذاك ، وإلا فانه يجب إدخاله بأي شيء ممكن ، ولا يجب أن تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل ، ويجب على الرجل أن يوصل الماء إلى داخل شعر لحيته ، وأن يوصله إلى أصول اللحية ، سواء كان شعره مضفوراً أو غير مضفور ؛ ويجب إدخال الماء إلى الأجزاء الغائرة في البدن ، كالسرة ونحوها ، وينبغي إدخال إصبعه فيها ، ولا يجب على الأقلف - وهو الذي لم يختن - أن يدخل الماء إلى داخل الجلدة ، ولكنه يستحب له أن يفعل ذلك .

المالكية — قالوا : فرائض الغسل خمس ، وهي : النية ؛ تعميم الجسد بالماء ؛ دلك جميع الجسد مع صب الماء ، أو بعده قبل جفاف العضو ؛ الموالاة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، تخليل شعر جسده جميعه بالماء ، فهذه فرائض الغسل عند المالكية : فأما النية فقد عرفت أحكامها في « الوضوء » وهي هنا كذلك فرض عند المالكية يصح أن يتأخر عن الشروع في الغسل بزمن يسير عرفاً ، ومحلها في الغسل غسل أول جزء من أجزاء البدن ؛ وقد عرفت مما تقدم في « فرائض الوضوء » أن النية سنة مؤكدة عند الحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : إنها شرط لصحة الغسل ، وسيأتي مذهبهم ، فلا يصح إلا بها ، ولكنها ليست داخلة في حقيقته . والشافعية اتفقوا مع المالكية على أن النية فرض ، إلا أنهم قالوا : لا يجوز تأخيرها عن غسل أول جزء من أجزاء البدن بحال : الثاني : من فرائض الغسل تعميم الجسد بالماء ، وليس من الجسد الفم ، والأنف ، وصماخ الأذنين ، والعين ، فالواجب عندهم غسل ظاهر البدن كله ، أما غسل باطن الأشياء التي لها باطن ، كالمضمضة والاستنشاق فليس بفرض ، بل هو سنة ، كما ستعرفه ، نعم إذا كان في البدن ، تكاميش ، فان عليه أن يحركها ليصل الماء إلى داخلها ؛ الفرض الثالث ، الموالاة ، ويعبر عنه بالفور ، وهو أن ينتقل من غسل العضو إلى غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول ، بشرط أن يكون ذاكراً قادراً ، وقد تقدم بيان ذلك في الوضوء ، فارجع إليه إن شئت ؛ الفرض الرابع : دلك جميع الجسد بالماء ، ولا يشترط أن يكون الدلك حال صب الماء على البدن ، بل يكفي الدلك بعد صب الماء ونزوله من على البدن ، بشرط أن لا يجف الماء من على العضو قبل دلكه ، ولا يشترط في الدلك عندهم أن يكون بخصوص اليد ؛ فلو دلك جزءه من جسمه بذراعه ، أو وضع إحدى رجليه على الأخرى ، =

. . . .

= ودلكهابهما ؛ فإنه يجزئه ذلك ؛ وكذا يكفي الدلك - بمنديل أو فوطة - أو نحو ذلك على المعتمد فمن أخذ طرف الفوطة بيده اليمنى ، والطرف الآخر بيده اليسرى ، ودلك بهاظاهره وبدنه ؛ فإنه يجزئه ذلك ، قبل أن يجف الجسم ، ولو كان قادراً على الدلك بيده على المعتمد ، ومثل ذلك ما إذا وضع في كفه كيساً ، ودلك به ، فإنه يصح بلاخلاف ؛ لأنه دلك باليد ، ومن عجز عن دلك بدنه كله أو بعضه بيده ، أو بخرقة ، فإنه يسقط عنه فرض الدلك على المعتمد ، ولا يلزمه أن ينيب غيره بالدلك؛

الفرض الخامس من فرائض الغسل : تخليل الشعر ، فأما شعر اللحية ؛ فإن كان غزيراً ففي تخليله خلاف فبعضهم يقول : إنه واجب ، وبعضهم يقول : إنه مندوب ، وأما شعر البدن ، فإنه يجب تخليله في الغسل باتفاق ، سواء كان خفيفاً أو غزيراً ، ويدخل في ذلك هدب العينين والحواجب ، وشعر الإبط ، والعانة ، وغير ذلك ، لافرق في كل هذا بين الرجل والمرأة ، وإذا كان الشعر مضفوراً فلا يخلو إما أن يكون بخيوط من خارجه ، أو مضفوراً بغير خيوط ، فإن كان مضفوراً بخيوط ، فإنه يجب نقضه - حله - إن كانت هذه الخيوط ثلاثة فأكثر ، أما إن كانت هذه الخيوط أقل من ثلاثة ، فإنه لايجب نقضه ، إلا إذا اشتد ضفره ، وتعذر بسبب ذلك إيصال الماء إلى البشرة ، وكذا إذا كان ضفره شديداً يتعذر معه إيصال الماء إلى البشرة ، وجب نقض الشعر ، وإلا فلا ..

والحاصل أن الشعر المضفور بثلاثة خيوط فأكثر يجب نقضه بدون كلام ؛ لأن الشأن فيه أن يكون شديداً يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، أما إن كان مضفوراً ، فإن اشتد ضفره وجب نقضه ، سواء كان مضفوراً بخيط ، أو مضفوراً بغير خيط ، وإن لم يشتد ضفره ، فلا يجب نقضه ويستثنى من ذلك كله شعر العروس إذا زينته ، أو وضعت عليه طيباً ونحوه من أنواع الزينة ، فإنها لا يجب عليها غسل رأسها في هذه الحالة ، لما في ذلك من إتلاف المال ، بل يكتفي منها بغسل بدنها ، ومسح رأسها بيدها ، حيث لا يضرها المسح ، فإن كان على بدنها كله طيب ونحوه وتخشى من ضياعه بالماء ، سقط عنها فرض الغسل ، وتيممت .

هذا ، وقد تقدم في « مباحث الوضوء » حكم الخاتم الضيق والواسع ، فكذلك الحال هنا ، فإن كان ضيقاً ، ولكن يباح له لبسه ، فإنه لايجب نزعه ، وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، بل يكتفي بغسله هو إلى آخر ما تقدم .

الشافعية — قالوا : فرائض الغسل اثنان فقط ، وهما النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء ، فأما النية فيجب أن تكون عند أول مغسول ، بحيث لو قدمها قبل غسله أول عضو من بدنه بطل الغسل ، =

. . . .

= كما تقدم في « الوضوء » فارجع إليه إن شئت ؛ وأما تعميم ظاهر الجسد فإنه يشمل الشعر الموجود على البدن ، ويجب غسله ظاهراً وباطناً ؛ لافرق في ذلك بين أن يكون الشعر خفيفاً أو غزيراً ، على أن الواجب هو أن يدخل الماء في خلال الشعر ، ولا يجب أن يصل إلى البشرة إذا كان غزيراً لا ينفذ منه الماء إلى البشرة ؛ ويجب نقض الشعر المضفور إذا منع ضفره من وصول الماء إلى باطنه ؛ لافرق في ذلك بين الرجل والمرأة ؛ فإن كان الشعر متلبداً بطبيعته بدون ضفر . فإنه يعفى عن إيصال الماء إلى باطنه ، ويجب أن يصل الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج ، حتى لو بقي جزء يسير من البدن لم يصبه الماء بطل الغسل ؛ ويجب أن يعم الماء تجاويف البدن ، كعمق السرة وموضع جرح غائر ، ونحو ذلك ، ولا يكلف بإدخال الماء إلى ما غار من بدنه بأنبوبة ، بل المطلوب منه أن يعالج إدخال الماء بما يستطيعه بدون تكلف ولا حرج ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، من عجين وشمع وقذى في عينه — عماص — كما يجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إلا بنزعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها الضيق ـ حلقها ـ وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فإنه لا يجب إيصال الماء إلى داخله ، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن ، والثقب من الباطن لا من الظاهر ، ويجب غسل ما ظهر من صماخي الأذنين ـ الصماخ هو خرق الأذن ـ أما داخلها ، فإنه لا يجب غسله ، وكذا يجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة — القلفة هي الجلدة الموجودة في قُبُل الرجل قبل أن يختن — فإذا لم يمكن غسل ما تحتها إلا بإزالتها ، فإن إزالتها تجب ، وإن تعذرت إزالتها يكون حكمه كحكم من فقد الماء والتراب الذي يتيمم به ، ويقال له : فاقد الطهورين ، وإذا مات الأقلف يدفن بلا صلاة عليه على المعتمد ؛ وبعضهم يقول : يقوم شخص بتيممه ، ويصلى عليه ، وبذلك تعلم أن الاختتان واجب عند الشافعية وهو من مقتضيات الصحة في زماننا فمن لم يختن فهو جاهل قذر .

الحنابلة — قالوا : فرض الغسل شيء واحد ، وهو تعميم الجسد بالماء ، ويدخل في الجسد الفم والأنف ، فإنه يجب غسلهما من الداخل ، كما يجب غسلهما في الوضوء ، والشعر الموجود على البدن يجب غسله ظاهراً وباطناً ، بحيث يدخل الماء إلى داخله وإن لم يصل إلى الجلد إذا كان غزيراً ويجب على الرجل إذا ضفر شعره أن ينقضه حال الغسل ، أما المرأة فإنها لا يجب عليها نقض ضفائر شعرها في الغسل من الجنابة لما في ذلك من مشقة وحرج ، بل الواجب عليها تحريك شعرها حتى يصل الماء إلى جذوره — أصوله — نعم يندب لها أن تنقض ضفائرها فقط . =

. . . .

= هذا في الغسل من الجنابة ، أما في الغسل من الحيض فإنها يجب عليها أن تنقض ضفائر شعرها وذلك لأنه لا يتكرر كثيراً ، فليس فيه حرج ومشقة ، ويشمل ظاهر البدن داخل القلفة ، وقد تقدم بيانها إذا لم يتعذر رفعها ، وإلا فلا يجب ، ويجب إيصال الماء إلى ما تحت الخاتم ونحوه ، على أن الحنابلة قالوا : إن التسمية فرض في الغسل بشرطين : أن يكون القائم بالغسل عالماً ، فلا تفترض على الجاهل . وأن يكون ذاكراً ، فلا تفترض على الناسي ، وهذا الحكم خاص بهم لم يشاركهم فيه أحد من الأئمة .

ملخص المتفق عليه والمختلف فيه

من فرائض الغسل

اتفق الأئمة الأربعة على أن تعميم الجسد كله بالماء فرض ، واختلفوا في داخل الفم والأنف فقال الحنابلة ، والحنفية : إنه من البدن ، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندهما في الغسل ، وقد عرفت أن الحنابلة يقولون : إن غسل الفم والأنف من الداخل فرض في الوضوء أيضاً ، ولكن الحنفية لم يوافقوهم على ذلك في الوضوء ، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا : إن الفرض هو غسل الظاهر فقط ، فلا تجب المضمضة والاستنشاق لا في الوضوء ولا في الغسل ، واتفقوا على ضرورة إيصال الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه من أجزاء البدن ، ولو كانت غائرة ، كعمق السرة ، ومحل العمليات الجراحية التي لها أثر غائر ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجب أن يتكلف إدخال الماء إلى الثقب الموجود في بدنه بأنبوبة - طلمبة - ونحوها ، فلو ضرب شخص برصاصة فحفرت في بدنه ثقباً غائراً ، فإن الواجب عليه أن يغسل ما يصل إليه بدون كلفة وحرج باتفاق الأربعة ، إلا أن الشافعية قد اعتبروا ثقب الأذن الذي يدخل فيه القرط - الحلق - من الباطن لا من الظاهر ، فلا يلزم إدخال الماء إليه ، ولو أمكن ، واتفقوا على إزالة كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، كعجين وشمع وعماص في عينه ، إلا أن الحنفية قد اغتفروا للصناع ما يلصق برءوس أناملهم تحت الأظافر إذا كان يتعذر عليهم إزالته دفعاً للحرج ، أما غيرهم فإنهم يكلفون إزالته ، كما قال الأئمة الثلاثة ، واتفقوا على وجوب تخليل الشعر إذا كان خفيفاً يصل الماء إلى ما تحته من الجلد ، أما إذا كان غزيراً فإن المالكية قالوا : يجب أيضاً تخليله وتحريكه حتى يصل الماء إلى ظاهر الجلد ، أما الأئمة الثلاثة فقد قالوا : إن الواجب هو أن يدخل الماء إلى باطن الشعر ، فعليه أن يغسله ظاهراً ، ويحركه كي يصل الماء إلى باطنه ؛ أما الوصول إلى البشرة - الجلد - فإنه لا يجب ، واختلفوا جميعاً في الشعر المضفور =

مبحث سنن الغسل ، ومندوباته ومكروهاته

قد ذكرنا في « مباحث الوضوء » تعريف السنة والمندوب والمكروه ونحوها عند كل مذهب فمن شاء معرفتها فليرجع إليها ، وسنذكر هنا سنن الغسل ومندوباته مفصلة ، أما مكروهاته فإنها عبارة عن ترك سنة من سننه ، وإليك بيانها مفصلة في كل مذهب ، تحت الخط الذي أمامك [1] .

= فالحنفية قالوا : إنه لا يجب نقضه ، وإنما الواجب هو أن يصل الماء إلى جذور الشعر ، فإن كان الشعر غير مضفور ؛ فإنه يجب تحريكه حتى يدخل الماء في باطنه ، ولن يرخص للمرأة التي على رأسها الطيب المانع من وصول الماء إلى جذور الشعر ، بل قالوا : يجب عليها إزالة الطيب ولو كانت عروساً ، وهذا الحكم اتفق عليه الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، وخالف فيه المالكية فقط ، فهم الذين رخصوا للعروس بترك الطيب والزينة ؛ وعدم غسل الرأس ، وهذه رخصة جميلة ، وقال الشافعية : يجب نقض الشعر المضفور إن توقف على نقضه وصول الماء إلى باطنه ، وإلا فلا ؛ وقال الحنابلة : يجب نقض ضفائر الرجل في الغسل بلا كلام ، وأما المرأة فإنه يجب عليها أن تنقضه في الغسل من الحيض والنفاس دون الجنابة ، دفعاً للمشقة والحرج ، وقد انفرد المالكية وحدهم بعد فرائض الغسل خمساً ، على أنك قد عرفت أن النية فرض عند الشافعية أيضاً فهم متفقون مع المالكية على فرضيتها ، أما الحنابلة فإنهم يقولون : إن النية شرط لا فرض ، كما تقدم في « الوضوء » ، والحنفية يقولون : إنها سنة ، وما عدا ذلك من الفرائض التي ذكرها المالكية فهي سنن عند الأئمة الآخرين .

(1) الحنابلة — عدوا سنن الغسل - كما يأتي - : الوضوء قبله ، وقد عرفت أن المضمضة والاستنشاق فرض عندهم ، إزالة ما على بدن الذي يريد الغسل من القذر ؛ تثليث غسل الأعضاء ، تقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ؛ الموالاة ويعبر عنها بالفور ، وهي عبارة عن أن يبدأ في غسل العضو قبل أن يجف الذي قبله ، الدلك ، إعادة غسل رجليه في مكان غير الذي اغتسل فيه ، فلو كان واقفاً في طست ، وعم الماء رجليه ، فإنه يندب له أن يعيد غسلهما خارج الطست ، وأما التسمية في أول الغسل فهي فرض ، بشرط أن يكون عالماً بأحكام الغسل ونحوها ، ذاكراً ، وتسقط عن الجاهل والناسي ، ولذا لم يذكروها من فرائض الوضوء ، ولا فرق عند الحنابلة بين المندوب والسُّنة ؛ وهم متفقون مع الشافعية في ذلك ، كما تقدم في « الوضوء » .

مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب

قد عرفت مما قدمناه لك في « موجبات الغسل » الأمور التي توجب الغسل وتجعله فرضاً لازماً ، وهناك أمور يسن من أجلها الغسل أو يندب ، وفي هذه الأمور تفصيل في المذاهب[1].

---

(١) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالآتي : البداءة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك ، وإن لم يكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة ، إلا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستنقع يجتمع فيه الماء ؛ كطست ونحوه ، أما إذا كان واقفاً على حجر ، أو لابساً في رجليه نعلا من الخشب — قبقاب — فإنه لا يؤخر غسل رجليه ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يكون واقفاً في الماء الذي ينزل من بدنه ، وربما كان عليه شيء من الأقذار ، فلذا كان من السنة تأخير غسل الرجلين في هذه الحالة ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاها فرض ، والأخريان سنتان ، والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثليث كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل ، وقد تقدمت .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء ، إلا الدعاء المأثور ، فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل ، لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأقذار .

الشافعية - عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل اليدين إلى الكوعين ، كما في الوضوء ، والوضوء كاملا قبله ، ومنه المضمضة والاستنشاق ، وإذا توضأ قبل أن يغتسل ، ثم أحدث فإنه لم يحتج إلى إعادة الوضوء ، لأنه قد أتى بسنة الغسل ، وبعض الشافعية يقول . إذا انتقض وضوءه قبل أن يغتسل تطلب منه إعادته ، ودلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والموالاة ، وغسل الرأس أولا ؛ والتيامن ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلا وجبت إزالته أولا ؛ وستر العورة ولو كان بخلوة ، وتثليث الغسل وتخليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر ، وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر ، واستقبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء ، وترك نفض البلل عن أعضائه ، وترك الكلام إلا لحاجة ، وأن تضع المرأة داخل فرجها قطنة =

* * * * * * * * * * * * * * *

= عليها مسك أو عطر أو غير ذلك من الطيب إن وجد ، بشرط أن لا تكون متلبسة بالإحرام وأن لا تكون صائمة ، وأن لا تكون فى حداد على زوجها الميت ، وإلا فلا تفعل ذلك ، وغسل الأعالى قبل الأسافل إلا مذاكيره ، فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوءه بالمس ، ويخصها بنية رفع الحدث عنها ؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد ، كما تقدم .

المالكية — عدوا سنن الغسل أربعة ، وهى : غسل يديه إلى الكوعين ، كما فى الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، وهو إخراج الماء من الأنف ، ومسح صماخ الأذنين .

وعدّوا مندوبات الغسل عشرة : وهى : التسمية فى أوله ، والبداءة بإزالة ما على فرجه أو باقى جسده من نجاسة ؛ أو قذر لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلا وجبت إزالته ، وفعله فى موضع طاهر ، والبداءة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ، وغسل أعالى البدن قبل أسافله ؛ ما عدا الفرج ؛ فيستحب تقديم غسله ؛ خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره ، وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وتثليث غسل الرأس ، بحيث يعمها بالماء فى كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهراً وبطناً ، وذراعا إلى المرفق على الشق الأيسر ، وتقليل صب الماء بلا حد ، بحيث يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء ؛ واستحضار النية إلى تمام الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو الحاجة .

المالكية — قالوا : الاغتسالات المسنونة ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصليها ، ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب إلى الجامع ؛ فإن تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب إلى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ؛ ثانيها : الغسل للعيدين ؛ فإنه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل ؛ وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه إلى مصلى العيد ، لأنه لليوم لا للصلاة ، فيطلب ولو من غير المصلى ، ثالثها : الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة ثمان ، وهى : الغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل عند دخوله مكة ، وهو للطواف ، فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ؛ وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ، ولم يتقدم له موجب الغسل ؛ والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطىء مطيقة ، والغسل لمستحاضة عند انقطاع دمها ؛

الحنفية — قالوا : إن الاغتسالات المسنونة أربعة ؛ وهى الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها =

. . . .

= فهو الصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم تحصل السنة ، والغسل للعيدين ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم ؛ والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ؛ والغسل للوقوف بعرفة ؛ ويندب الغسل في أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ؛ أو سكره إن لم يجد أحدهم بللا ، فان وجده فتيقن أنه مني أو شك في أنه مني أو مذى ، وجب الغسل ، فان شك في أنه مذى أو ودى لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند انتباهه ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ، والفزع أو ظلمة شديدة أو ريح شديد ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، ولمن لبس ثوباً جديداً ، ولمن غسل ميتاً ، ولمن تاب من ذنب ، ولمن قدم من سفر ، وللمستحاضة انقطع دمها ، ولمن أسلم من غير أن يكون جنباً ، وإلا وجب غسله وقد عد بعض الحنفية قسما آخر ، وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت . والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عد بعضهم غسل من أسلم جنباً ، أو بلغ بالاحتلام واجباً : والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل ، كمن أسلم غير جنب للفرق بينهما وبين من أسلم جنباً ، فان الجنابة صفة لا تنقطع بالإسلام ، أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية — قالوا : إن الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة إذ لا فرق بين المندوب والسنة عندهم ، وهي كثيرة : منها غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق إلى فراغ سلام إمام الجمعة ، ولا تسن إعادته ، وإن طرأ بعده حدث ؛ ومنها الغسل من غسل الميت ، سواء كان الغاسل طاهراً أو لا ؛ ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالإعراض عنه ، وكغسل الميت تيممه ؛ ومنها غسل العيدين ، ولو لم يرد صلاتهما ، لأنه للزينة ، ويدخل وقته من نصف ليلة العيد ، ويخرج بغروب شمس يومه ؛ ومنها غسل من أسلم خالياً من الحدث الأكبر ، أما إذا لم يخل منه فيجب عليه الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ، ويدخل وقته بعد الإسلام ، ويفوت بالإعراض عنه ، أو طول الزمن ومنها الغسل لصلاة استسقاء ، أو كسوفين ، لمن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة إن أرادها منفرداً أو باجتماع الناس إن أرادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء تغير الشمس أو القمر ويخرج بتمام الانجلاء ، ومنها الغسل من الجنون =

مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل

من دخول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك

يحرم على الجنب أن يباشر عملا من الأعمال الشرعية الموقوفة على الوضوء ، قبل أن يغتسل ، فلا يحل له أن يصلي نفلا أو فرضاً وهو جنب ، إلا إذا فقد الماء ، أو عجز عن استعماله لمرض ونحوه

= والإغماء ، ولو لحظة ، بعد الإفاقة إن لم يتحقق الإنزال ، وإلا وجب الغسل ؛ ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس ؛ ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن قد اغتسل للوقوف بعرفة ، وإلا كفى الأول ، ويدخل وقته بالغروب ؛ ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وسيأتي تعليل ذلك في « مباحث الحج » ؛ ومنها الغسل لرمي الجمار الثلاث في غير يوم النحر ؛ ومنها الغسل عند تغير رائحة البدن : بما يعلق به من عرق ، وأوساخ ، ونحو ذلك ؛ ومنها الغسل لحضور مجامع الخير ، وهذا من محاسن الشريعة . فانه لا يليق بالإنسان أن يكون مصدراً لإيذاء الناس بما ينبعث منه من رائحة قذرة ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة والفصد لأن الغسل يعيد للبدن نشاطه ، ويعوضه ما فقد من دم ؛ ومنها الغسل للاعتكاف ، لأنه يحسن بمن يريد أن ينقطع لمناجاة مولاه أن يكون نظيفاً ، ولدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ليلة من رمضان ؛ ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن . أما إذا بلغ بالاحتلام ، فانه يجب عليه الغسل ، كما سبق ؛ ومنها الغسل عند سيلان الوادي بالمطر أو النيل في أيام زيادته ، لما في ذلك من إعلان شكر الله عز وجل ، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها ، لأنها بذلك تصبح عرضة للخطبة ، فيحسن أن تكون نظيفة .

الحنابلة — حصروا الاغتسالات المسنونة في ستة عشر غسلا ؛ وهي الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها . والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلاها ، وهو للصلاة لا لليوم ، فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لصلاة الكسوفين ، والغسل لصلاة الاستسقاء ، والغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل لمن أفاق من جنونه ، والغسل لمن أفاق من إغمائه بلا حصول موجب للغسل في أثنائهما ، والغسل للمستحاضة لكل صلاة ، والغسل للإحرام بحج أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزدلفة ، والغسل لرمي الجمار ، الغسل لطواف الزيارة ، وهو طواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .

مما يأتى فى مباحث التيمم ، أما الصيام فرضاً أو نفلا ، فإنه يصح من الجنب ، فإذا أتى الرجل زوجه قبل طلوع الفجر فى يوم من رمضان ، ولم يغتسل بعد ذلك ، فإن صيامه يصح ، كما يأتى فى مباحث الصوم ، ومن الأعمال الدينية التى لا يحل للجنب فعلها ، قراءة القرآن ، فيحرم عليه قراءة القرآن وهو جنب ، كما يحرم عليه مس المصحف من باب أولى ، لأن مس المصحف لا يحل بغير وضوء ، ولو لم يكن الشخص جنباً ، فلا يحل مسه للجنب من باب أولى ، ومنها دخول المسجد ، فيحرم على الجنب أن يدخل المسجد ، على أن الشارع قد رخص للجنب فى تلاوة اليسير من القرآن وفى دخول المسجد ، بشروط مفصلة فى المذاهب . فانظرها تحت الجدول الذى أمامك [1] .

---

(١) المالكية ـ قالوا : لا يصح للجنب أن يقرأ القرآن إلا بشرطين أحدهما أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، كآية ونحوها فى حالتين . الحالة الأولى : أن يقصد بذلك التحصن من عدو ونحوه ، الحالة الثانية : أن يستدل على حكم من الأحكام الشرعية ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يحل له أن يقرأ شيئاً من القرآن ؛ كثيراً كان ، أو قليلا ، أما دخول المسجد ، فإنه يحرم على الجنب أن يدخله ليمكث فيه ، أو ليتخذه طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد فى صورتين : الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يغتسل منه إلا فى المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فحينئذ يجوز له أن يمر بالمسجد ليغتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدلو ، أو الحبل الذى ينزع به الماء فى المسجد ، ولم يجد غيره ، فإن له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصورة كانت كثيرة الوقوع فى القرى التى ليست بها أنابيب المياه ـ مواسير ـ أما الآن ، وقد عمت الأنابيب ، وبطلت المياضئ والمغاطس ، وأصبحت دورة المياه مختصة بباب ، فإنه ينبغى للجنب أن يدخل من باب الدورة ، ولا يمر فى المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، وانحصر ماء الغسل فيه ، فإن له أن يدخل المسجد ليغتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول : الصورة الثانية : أن يخاف من أذى يلحقه ؛ ولم يجد له مأوى سوى المسجد ، فإن له فى هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، ويبيت فيه حتى يزول ما يخاف منه .

هذا إذا كان الشخص مقيماً فى بلده سليماً من المرض ؛ أما إذا كان مسافراً ، أو كان مريضاً وكان جنباً ، ولم يتيسر له استعمال الماء ، فإن له أن يتيمم ، ويدخل المسجد ، ويصلى فيه بالتيمم ، ولكن لا يمكث فيه إلا للضرورة ؛ وإذا احتلم فى المسجد ، فإنه يجب عليه أن يخرج منه سريعاً ، وإذا أمكنه أن يتيمم ، وهو خارج بسرعة كان حسناً .

وبالجملة فلا يجوز للجنب أن يدخل المسجد إلا فى حالة الضرورة .

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

الحنفية — قالوا : يحرم على الجنب تلاوة القرآن ، قليلا كان ، أو كثيراً ، إلا في حالتين : إحداهما : أن يفتتح أمراً من الأمور الهامة - ذات بال - بالتسمية ، فإنه يجوز للجنب في هذه الحالة أن يأتي بالتسمية مع كونها قرآناً ، ثانيهما : أن يقرأ آية قصيرة ليدعو بها لأحد ، أو ليثني بها على أحد ، كأن يقول : « رب اغفر لي ولوالدي » أو يقول : « أشداء على الكفار رحماء بينهم » ونحو ذلك ؛ وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد ، إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يغتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المحل الموجود فيه الماء ليغتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، ومن ذلك ما إذا اضطر إلى دخول المسجد خوفاً من ضرر يلحقه ، كما يقول المالكية ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم .

والحاصل أن تيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد تارة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوباً فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ، الصورة الأولى : أن تعرض له الجنابة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينام في المسجد وهو طاهر ، فيحتلم ، ثم يضطر للمكث به لخوف من ضرر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتيمم لا يجب عليه إلا في هاتين الصورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب لمن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرته الضرورة إلى الدخول وهو جنب ؛ ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وخرج ، فإنه يندب له أن يتيمم ، كي يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز له أن يقرأ به ، أو يصلي به .

هذا ، وسطح المسجد له حكم المسجد في ذلك كله ، أما فناء المسجد - حوشه - فإنه يجوز للجنب أن يدخله بدون تيمم ؛ ومثله مصلى العيد والجنازة ، والخانقاه - متعبد الصوفية - فإنها جميعها لها حكم المسجد ، أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت عامة لا يمنع أحد من الصلاة فيها ، أو كانت إذا أغلقت تتكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد ، لها أحكامها ، وإلا فلا .

الشافعية — قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو حرفاً واحداً ، إن كان قاصداً تلاوته ، أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم ، ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » ، كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض ، وكذلك الحائض أو النفساء ، أما المرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب =

مباحث الحيض

يتعلق بالحيض مباحث : أحدها : تعريفه ، ويشتمل التعريف على بيان معنى دم الحيض وألوانه ، ومقداره الذي تعتبر به المرأة حائضاً ، وبيان السن الذي يصح أن تحيض فيه الآدمية والذي لا يصح ، وبيان كون الحامل تحيض أو لا تحيض ، وغير ذلك من الأمور التي يستلزمها التعريف ، ثانيها : بيان مدة الحيض ، ومدة الطهر ، ثالثاً : بيان معنى الاستحاضة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

تعريف الحيض

معنى الحيض في اللغة السيلان ، يقال : حاض الوادي ، إذا سال به الماء وحاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر ، وحاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ، فهي حائض وحائضة ، إذا جرى دم حيضها ، ويسمى الحيض الطمث ، والضحك ، والإعصار ، وغير ذلك .

= والحائض والنفساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أمن عدم تلويث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ؛ لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد ؛ وتعذر خروجه منه لغلق أبوابه ؛ أو خوفه على نفسه أو ماله ، لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا ؛ فإن وجد ماء يكفيه للوضوء وجب عليه الوضوء .

الحنابلة — قالوا : يباح للمحدث حدثاً أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن ؛ كالبسملة عند الأكل ؛ وقوله عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » ؛ أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم إن أمن تلويث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء . ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لهما المكث بالوضوء ، إلا إذا انقطع الدم .

أما معناه في اصطلاح الفقهاء، فقد ذكرناه مفصلا في المذاهب تحت الخط الذي أمامك، ليسهل حفظه، ومعرفة ما اشتمل عليه (١) من بيان معنى دم الحيض، وبيان هل الحامل تحيض أو لا؛ وبيان السن الذي يمكن فيها الحيض، وبيان القدر الذي يعتبر حيضاً، ونحو ذلك.

---

(١) المالكية — قالوا: الحيض دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تحمل فيه عادة، ولو كان دفقة واحدة، وإليك بيان كل كلمة من كلمات التعريف: فأما قوله: دم؛ فإن المراد به عندهم ما كان ذا لون أحمر خالص الحمرة، أو كان ذا لون أصفر، أو كان ذا لون أكدر، وهو ما كان وسطاً بين السواد والبياض؛ فالحيض يشمل أنواع الدم الثلاثة المذكورة، وإن كان الدم في الحقيقة مختصاً بما كان لونه أحمر خالص الحمرة، وهذا هو المشهور في مذهب المالكية، فلو فرض وخرج من قبل المرأة التي في سن الحيض ماء أصفر؛ أو أكدر، فإنها تكون حائضاً، كما إذا رأت دما أحمر، وبعضهم يقول: إن الحيض هو الدم الأحمر، أما الأصفر والأكدر، فليس بحيض مطلقاً، وبعضهم يقول: إن الأصفر، والأكدر إذا نزل في زمن الحيض كان حيضاً وإلا فلا، ويرى بعض المحققين أن هذا القول هو أصح الأقوال، وأما قوله: خرج بنفسه من قبل امرأة؛ فمعناه أن دم الحيض المعتبر هو ما خرج بدون سبب من الأسباب، فإذا خرج الدم بسبب الولادة لا يكون حيضاً، بل يكون نفاساً، وسيأتي حكم النفاس، وإذا خرج بسبب افتضاض البكارة، فأمره ظاهر، لأنه يكون كالدم الخارج من يد الإنسان، أو أنفه، أو أي جزء من أجزاء بدنه، فليس على المرأة إلا تطهير المحل الملوث به، أما إذا خرج دم الحيض بسبب دواء في غير موعده، فإن الظاهر عندهم أنه لا يسمى حيضاً، فعلى المرأة أن تصوم وتصلي، ولكن عليها أن تقضي الصيام احتياطاً لاحتمال أن يكون حيضاً، ولا تنقضي به عدتها وهذا بخلاف ما إذا استعملت دواء ينقطع به الحيض في غير وقته المعتاد، فإنه يعتبر طهراً، وتنقضي به العدة، على أنه لا يجوز للمرأة أن تمنع حيضها، أو تستعجل إنزاله إذا كان ذلك يضر صحتها، لأن المحافظة على الصحة واجبة، وحاصل هذا القيد أن الحيض يشترط فيه أن يكون خارجا من قبل المرأة، فلو خرج من دبرها، أو أي جزء من أجزاء بدنها، فإنه لا يكون حيضاً، وأن يخرج بنفسه لا بسبب من الأسباب، وإلا فلا يكون حيضاً، وقوله: في السن الذي تحمل فيه عادة، خرج به الدم الذي تراه الصغيرة التي لا تحيض، والدم الذي تراه الكبيرة الآيسة من الحيض، فإنه لا يكون حيضاً، فأما الصغيرة عندهم فهي ما كانت دون تسع سنين؛ فإذا رأت هذه دماً، فإنه لا يكون حيضاً جزماً؛ أما إذا رأته بنت تسع سنين، فإنه يسأل عنه أهل الخبرة من النساء العارفات، أو الطبيب الأمين، فإن قالوا: إنه دم حيض فذاك، =

. . . .

= وإلا فلا ، ومثل بنت تسع بنت عشر سنين إلى ثلاثة عشرة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويقال لمن بلغت ثلاث عشرة : مراهقة ، فإن زاد سنها على ثلاث عشرة ، فإنه يكون حيضاً جزماً ، وأما الكبيرة فإن بلغ سنها خمسين سنة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويعمل برأيهم ، إلى أن تبلغ سن السبعين ، وفي هذه الحالة إذا رأت دماً ، فانه لا يكون حيضاً قطعاً ، على أن المالكية يسمون الدم الخارج بعد السبعين استحاضة ، ويسمون الدم الخارج من الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين دم علة وفساد ، خلافاً للحنفية ، فإنهم يطلقون عليه دم استحاضة ، لا فرق بين صغيرة وكبيرة ، ومن هذه القيود تعلم أن الحامل تحيض عند المالكية ، فإن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها ، وهي المدة التي يظهر فيها الحمل عادة ـ فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوما إن استمر بها الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى ستة أشهر ، وإن رأت الدم بعد مضي ستة أشهر ، فان مدة حيضها تقدر بثلاثين يوما إذا استمر نزول الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى أن تضع الحمل ؛ أما إذا رأت الدم في الشهر الأول ، أو الثاني ، فإن مدة حملها تكون كالمدة المعتادة ، وسنبينها في « مبحث مدة الحيض والطهر » ؛ وقوله : ولو كان الحيض دفقة ؛ الدفقة ـ بضم الدال ، وفتحها ـ الشيء الذي ينزل في زمن يسير ، ومعنى ذلك أن المرأة تعتبر حائضاً ، ولو نزل منها دم يسير ، فلا تصح منها الصلاة ، إلا إذا طهرت ، وإذا كانت صائمة فسد صومها ، ووجب عليها القضاء ، على أن الدم اليسير لا تنقضي به العدة : بل لابد من أن يستمر نزول الدم يوما أو بعض يوم ، راجع صحيفة ٥٤١ من « الجزء الرابع » من هذا الكتاب .

الحنفية ــ قالوا : إن الحيض يصح أن يعتبر حدثاً ، كخروج الريح ، ويصح أن يعتبر من باب النجاسة ، كالبول ، فعلى الاعتبار الأول يعرفونه بأنه صفة شرعية توصف بها المرأة بسبب نزول الدم ، فتحرم وطأها ، وتمنعها من الصلاة والصيام ، وغير ذلك ، مما سيأتي في « مبحث ما لا يحل للحائض فعله » ، وعلى الاعتبار الثاني يعرفونه بأنه دم خرج من رحم امرأة غير حامل ، وغير صغيرة أو كبيرة ـ آيسة من الحيض ـ لا بسبب ولادة ، ولا بسبب مرض ، فقولهم : دم ، يشمل ما كان على لون من ألوان الدماء الستة ، وهي : الحمرة ؛ والكدرة ؛ والخضرة ؛ والتربية ـ نسبة للترب ، بمعنى التراب ـ ؛ والصفرة ، والسواد ، فإذا نزل من رحم المرأة سائل متصف بلون من هذه الألوان ، فإنه يكون دم حيض ، بشرط أن يخرج إلى ظاهر القبل ، والمراد به ما يظهر من فرج المرأة حال جلوسها ، فلو أحست بالدم من الداخل ، فوضعت قطنة أونحوها منعت من وصوله إلى ظاهر قبلها ، فإنها لا تكون حائضاً ، فلو كانت صائمة ، وأحست بدم الحيض من الداخل =

. . . .

= ثم وضعت قطنة ونحوها ، منعت من وصوله إلى ظاهر القبل ، فإن صيامها لا يفسد ، ثم إذا وصل الدم إلى الظاهر كانت المرأة حائضاً ، ولو لم يكن الدم سائلا ، لأن السيلان ليس شرطاً في الحيض عندهم ، فلو رأت الدم وانقطع قبل عادتها ، ثم عاد ثانياً ، فإنها تعتبر حائضاً في الزمن الذي انقطع فيه ، ولا يقال : إن الحيض هو الدم ، فكيف تعتبر حائضاً مع انقطاعه ، لأنهم يقولون : إنها في هذه الحالة تكون حائضاً حكما ، بمعنى أن الشارع حكم بحيضها ، وإن لم ينزل الدم بالفعل ، وقولهم : غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه المرأة وهي حامل ، فإنه لا يقال له : دم حيض عند الحنفية ؛ وقولهم : غير صغيرة ، وغير كبيرة ، خرج به الدم الذي تراه الصغيرة ، وهي من لم تبلغ سبع سنين فإنه لا يسمى حيضاً ، ومثله الدم الذي تراه الكبيرة ، وهي التي زاد سنها على خمس وخمسين سنة ، ويقال لها : آيسة من الحيض ؛ فانه لا يسمى حيضاً ، وذلك هو المعتمد عندهم ، ومن زادت على خمس وخمسين سنة إذا رأت دما قوياً كالحيض ، فإنه يعتبر حيضاً ؛ والحاصل أن الدم الذي تراه الحامل أو الصغيرة ، أو الآيسة من الحيض لا يقال له : حيض ، وإنما يقال له : استحاضة ، أما دم افتضاض البكارة ، فأمر ظاهر ، لأنه ليس من الرحم ، فلا يقال له : حيض باتفاق ، وبعضهم يقتصر في التعريف على قوله : دم خرج من رحم امرأة ، ويعلل ذلك بأن دم الاستحاضة لا يخرج من الرحم الذي هو وعاء الولد ، وإنما يقال له : خرج من الفرج ، ولعل هذا التدقيق من اختصاص الأطباء أما الفقهاء فانهم لا يحتاجون إليه وماداموا قد حددوا سن المرأة التي تعتبر حائضة من صغرها إلى شيخوختها ، وحددوا مدة معينة لأكثر الحيض وأقله ، فإن كل ماوراء ذلك تدقيق لا ينبغي الخوض فيه إلا للعالم بالطب الذي يمكنه أن يعرف عملياً الفرق بين دم الاستحاضة ودم الحيض ، وهل هما يخرجان من محل واحد أو لا .

الشافعية — قالوا : الحيض هو الدم الخارج من قبل المرأة السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، إذا بلغ سنها تسع سنين ، فأكثر ، من غير سبب ولادة ، فقولهم : الدم ، المراد بالدم ما كان له لون من ألوان الدماء ، وألوان الدماء خمسة : أحدها . السواد ، وهو أقواها عندهم ؛ ثانيها : الحمرة ، وهي تلي السواد في القوة . ثالثها : الشقرة ، وهي تلي السواد في القوة ؛ رابعها : الكدرة ، وقد عرفت معناها فيما تقدم للمالكية ، وهي تلي السواد ؛ خامسها : الصفرة هي تلي الكدرة ، وقيل : بل الصفرة أقوى من الكدرة ، وعلى كل فالامر سهل ، لانها جميعها يقال لها : حيض ، وقوله : الخارج من قبل المرأة ، المراد به أقصى الرحم ، فالدم عندهم يخرج من عرق في أقصى الرحم ، سواء كانت المرأة حاملا أو غير حامل ، لأن الحامل تحيض عند الشافعية ، كالمالكية ، خلافاً للحنفية ، والحنابلة ، وتعتبر مدة الحيض بالنسبة للحامل كعادتها ، وهي غير حامل ، فالدم الذي يخرج من غير الرحم =

مدة الحيض

المراد بمدة الحيض مقدار الزمن الذى تعتبر فيه المرأة حائضاً ، بحيث لو نقص أو زاد لا تعتبر المرأة حائضاً ، وإن رأت الدم ، وله مبدأ ونهاية ، فأقل الحيض يوم وليلة ، بشرط أن يكون الدم نازلا كالمعتاد فى زمن الحيض ، بحيث لو وضعت قطنة لتلوثت بالدم ، والمراد باليوم والليلة أربع وعشرون ساعة فلكية ، بحيث لو رأت الدم وانقطع قبل مضى هذه المدة لا تعتبر المرأة حائضاً ، ولا يشترط أن ترى الدم فى أول النهار ، ثم يستمر طول النهار وطول الليل ، بل المدار فى ذلك على مضى أربع وعشرين ساعة من وقت نزوله ، وأما أكثر مدة الحيض ، فهو خمسة عشر يوما مع لياليها ، فاذا رأت الدم بعد ذلك ، فانه لا يكون دم حيض ، ولا عبرة فى هذا التقدير بعادة

= لا يسمى حيضاً طبعاً ، سوء خرج من القبل ، كالخارج بسبب إزالة البكارة ، أو خرج من الدبر ، أو من أى جزء من أجزاء البدن ، وقوله : السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، خرج به الدم الذى ينزل من الرحم بسبب المرض ، ويقال له : دم استحاضة . وقوله : إذا بلغ سنها تسع سنين ، خرج به الدم الذى ينزل من الصغيرة ، وهى مادون تسع سنين ، فانه لا يسمى حيضاً ، بل يسمى استحاضة ، كما يسميه الحنفية . خلافا للمالكية الذين يقولون : إن الدم الخارج من قبل الصغيرة لا يسمى استحاضة ، وإنما يقال له : دم علة وفساد ، ولا حد لنهاية مدة الحيض عند الشافعية فانهم يقولون : إن المرأة يمكن أن تحيض مادامت على قيد الحياة ، لم الغالب انقطاع الحيض بعد اثنتين وستين سنة ، فاذا رأت المرأة الدم بعد هذا السن كانت حائضاً ، وقد خالفوا فى ذلك الأئمة الثلاثة : وقوله : من غير سبب ولادة ، خرج به دم النفاس ، وسيأتى بيانه بعد .

الحنابلة — قالوا : الحيض دم طبيعى يخرج من قعر رحم الأنثى حال صحتها ، وهى غير حامل فى أوقات معلومة من غير سبب ولادة ، فقولهم : دم ، الغالب فيه أن يكون ذا لون أسود ، أو أحمر أو أكدر : وقولهم : طبيعى ، معناه أنه لازم للمرأة بأصل خلقتها ، وهذا القيد متفق عليه فى المذاهب وقولهم : يخرج من قعر رحم الأنثى ، خرج به الدم الذى يخرج من محل آخر من أجزاء البدن ، فانه ليس بحيض ، وقولهم : وهى غير حامل ، خرج به الدم الذى تراه الحامل ، فانه ليس بحيض ، وهذا موافق لما يراه الحنفية ، ومخالف لما يراه المالكية والشافعية ، كما تقدم ، وقوله : فى أوقات معلومة ، خرج به ما تراه الصغيرة ، وهى ما دون تسع سنين ، أو تراه الكبيرة الآيسة من الحيض ، وهى عندهم المرأة التى تبلغ خمسين سنة ، فلو رأت الدم بعدها لا تكون حائضاً ، ولو كان قوياً ، وقولهم : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس .

المرأة ، فلو اعتادت أن تحيض ثلاثة أيام ، أو أربعة ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، ثم تغيرت عادتها فرأت الدم بعد هذه المدة ، فإنها تعتبر حائضاً . إلى خمسة عشر يوما ؛ وهذا هو رأي الشافعية ؛ والحنابلة ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا التقدير ، ولكنها جميعها غير صحيحة ، ومنها الحديث المعروف في كتب الفقه ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النساء ناقصات عقل ودين ، قيل : وما نقصان دينهن ؟ قال : تمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلي » ومعنى ذلك أنها تمكث نصف شهر حائضاً ، ولكن هذا الحديث غير صحيح . فقد قال ابن الجوزي : إن هذا حديث لا يعرف ، وقال البيهقي : لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وقال غيرهما : إن هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه ، والواقع أنه لا معنى له مطلقاً ، لأن الشارع هو الذي منع النساء من الصلاة وهن حائضات ، فأي ذنب لهن في ذلك حتى يوصفن بهذا الوصف الظالم ، وكل ما عول عليه الشافعية ، والحنابلة في ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من أنه قال : ما زاد على الخمسة عشر استحاضة ، أما المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا رأيهما تحت الخط الذي أمامك (١)

---

(١) الحنفية — قالوا : إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام ، وثلاث ليال ، وأكثرها عشرة أيام ولياليها ، فإن كانت معتادة ، وزادت على عادتها فيما دون العشرة ، كان الزائد حيضاً ، فلو كانت عادتها ثلاثة أيام مثلا ، ثم رأت الدم أربعة أيام ، انتقلت عادتها إلى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضاً فإن العادة تثبت ولو بمرة وإن كانت عادتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة إلى الخمسة ، وكان الخامس حيضاً ، وهكذا إلى العشرة ، فإذا جاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضاً ، بل ترد إلى عادتها ، فيعتبر زمن حيضها هو الزمن الذي جرت عادتها بأن تحيض فيه ، وما زاد عليه يكون استحاضة ، وسيأتي بيانها .

المالكية — قالوا : لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخارج ، ولا باعتبار الزمن فلو نزل منها دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضاً ؟ أما بالنسبة للعدة والاستبراء فقالوا : إن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لأكثره ، باعتبار الخارج أيضاً ، فلا يحد برطل مثلا أو أكثر ، أو أقل ، وأما أكثره باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوماً لمبتدأة غير حامل ، ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عادتها استظهاراً ، فإن اعتادت خمسة أيام ، ثم تمادى حيضها مكثت ثمانية أيام ، فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عادتها ثمانية لأن العادة تثبت بمرة ، فتمكث أحد عشر يوما فإن تمادى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما ، فإن تمادى بعد ذلك ، فلا تزيد على الخمسة عشر يوماً ، ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوماً دم استحاضة .

مدة الطهر

أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ، فلو حاضت المرأة [1] ، ثم انقطع حيضها ، بعد ثلاثة أيام مثلا ، واستمر منقطعاً إلى أربعة عشر يوماً ، أو أقل ، ثم رأت الدم ، لا يكون حيضاً ، سواء كان الطهر واقعاً بين دمى حيض ؛ بأن حاضت المرأة ، ثم انقطع حيضها ، ثم حاضت بعد مضى المدة المذكورة ، أو كان واقعاً بين دمى حيض ونفاس ، بأن كانت المرأة نفساء ، ثم انقطع دم نفاسها ، ثم حاضت بعد مضى هذه المدة [2] ، أما أكثر مدة الطهر فلا حد لها ، فلو انقطع دم الحيض . وبقيت المرأة خالية من الحيض طول عمرها ، فإنها تعد طاهرة ، وإذا رأت المرأة يوما دما ، ثم انقطع ورأت يوما دماً أيضاً ، فإنها تعتبر حائضاً فى المدة التى انقطع فيها الدم عند الشافعية ، والحنفية [3] .

مبحث الاستحاضة

الاستحاضة هى سيلان الدم فى غير وقت الحيض والنفاس من الرحم ، فكل مازاد على أكثر مدة الحيض ، أو نقص عن أقله ، أو سال قبل سن الحيض المتقدم ذكره فى « التعريف » فهو استحاضة [4] ، ولا يشترط فى دم الاستحاضة أن يخرج ممن بلغت سن الحيض ، بل إذا نزل الدم

---

(١) الحنابلة — قالوا : إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هى ثلاثة عشر يوما .

(٢) الشافعية — قالوا : إن مدة الطهر خمسة عشر يوما ، كما يقول الحنفية ، والمالكية ، إلا أنهم اشترطوا أن يكون الطهر واقعاً بين دمى حيض ، أما إذا كان واقعاً بين دمى حيض ونفاس ، فإنه لا حد لأقله ، بحيث لو انقطع نفاسها ولو يوما ، ثم رأت الدم فإنه يكون دم حيض .

(٣) المالكية — قالوا : إذا رأت المرأة الدم ، ولو لحظة ، ثم انقطع فإنها تعتبر طاهرة ، إلى أن ترى الدم ثانياً ، وعليها فى انقطاع دمها أن تفعل ما يفعله الطاهرات .

الحنابلة — وافقوا المالكية على أن الطهر الواقع بين دمين يعتبر طهراً ، إلا أنك قد عرفت أن أقل مدة الحيض عندهم يوم وليلة ، فلو رأت الدم يوماً فقط ، أو أقل ، فإنها لا تعتبر حائضاً .

(٤) الشافعية — قالوا : إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره والضعيف طهر ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعاً ، فلو رأت الدم يوما أحمر ، ويوما أسود ، فقد فقدت شرطاً من شروط التمييز ، فإن اختل الشرط فى الأمرين ==

من صغيرة ينقص سنها عن تسع سنين أو سبع ، على الخلاف المتقدم « في تعريف الحيض » فإنه يقال له : دم استحاضة ، والمستحاضة من أصحاب الأعذار ، فحكمها حكم من به سلس بول ، أو إسهال مستمر ، أو نحو ذلك من الأعذار المتقدمة في « مباحث المعذور » وحكم الاستحاضة أنها لا تمنع شيئاً من الأشياء التي يمنعها الحيض والنفاس ، كقراءة القرآن ، ودخول المسجد ، ومس المصحف والاعتكاف ، والطواف بالبيت الحرام وغير ذلك مما يأتي في صحيفة ١٣٣ ، نعم قد تتوقف مباشرة الصلاة ونحوها على الوضوء لا على الغسل ، كما مر في « مباحث المعذور » .

أما تقدير زمن حيض المستحاضة ، ففيه اختلاف المذاهب .

= يكون حيضها يوما وليلة ، وباقي الشهر طهر ، كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفه ، أما المعتادة فإن كانت مميزة ، فحيضها الدم القوى عملا بالتمييز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة ، وتعلم عادتها قدراً ووقتاً ، فترد إلى عادتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا : أن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ؛ فالمعتادة تعمل بعادتها ولو كانت مميزة ؛ والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولا ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوما ، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغتسل بعد ذلك ، وتفعل ما يفعله الطاهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع ، فتنتقل إلى غالب الحيض ، وهو ستة أيام أو سبعة ، باجتهادها وتحريها .

المالكية — قالوا : إن المستحاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أولون أوثخن أو تألم ، فهو حيض ، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوماً ، فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر ، فهي مستحاضة ، أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وتعتد عدة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد المميزة ثلاثة أيام على عادتها استظهاراً ، بل تقتصر على عادتها ، ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض ، فإن استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا : المستحاضة ، إما أن تكون مبتدأة « وهي التي كانت في أول حيضها ، أو نفاسها ثم استمر بها الدم » وإما أن تكون معتادة « وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان » ، وإما أن تكون متحيرة « وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، ونسيت عادتها » .

فأما المبتدأة ، فإنه إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوماً =

مبحث النفاس

تعريفه

هو دم يخرج عند ولادة المرأة ، أو قبلها بزمن يسير ، أو معها ، أو بعدها ، كما هو مفصل في المذاهب ، تحت الخط الذى أمامك(١) ، ولو شق بطن المرأة ، ولو خرج منها الولد ، فإنها لا تكون نفساء ، وإن انقضت به العدة .

= في كل شهر ، ويقدر نفاسها : بأربعين يوماً ، وطهرها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عادتها فإنها ترد إلى عادتها في الطهر والحيض ، إلا إذا كانت عادة طهرها ستة أشهر ؛ فإنها ترد إليها ، مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ؛ وأما بالنسبة لغير العدة ؛ فترد إلى عادتها كما هي .

وأما المتحيرة ، وهي التي نسيت عادتها ؛ فإن مذهب الحنفية في أمرها شاق ؛ ومن أراد أن يعرف أحكامها ، فليرجع إلى غير هذا الكتاب .

(١) المالكية — قالوا : إن الدم الذى يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توءمين ، أما الدم الذى يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة — قالوا : إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أمارة كالطلق ؛ والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج بعد الولادة .

الشافعية — قالوا : يشترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ، ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وإلا كان دم حيض ، أما الدم الذى يصاحب الولد وينزل قبل الطلق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ؛ لأن الحامل قد تحيض عندهم ، كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية — قالوا : إن الدم الذى يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذى يخرج عقب خروجه ؛ أما الدم الذى يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو فساد ، ولا تعتبر نفساء وتفعل ما يفعله الطاهر اهـ .

أما السقط فان ظهر بعض خلقه [1] من إصبع ، أو ظفر ، أو شعر ، أو نحوه فهو ولد تصير المرأة بالدم الخارج عقبه نفساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعته علقة أو مضغة : فان أمكن جعل الدم المرئي حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض وإلا فهو دم علة وفساد ؛ وإذا ولدت المرأة توءمين - ولدين - فمدة نفاسها تعتبر من الأول [2] لا من الثاني ، فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس ، فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوما من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد ، لا دم نفاس ؛ ولا حد لأقل النفاس ، فيتحقق بلحظة ، فاذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضى نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات ؛ أما أكثر [3] مدة النفاس فهي أربعون يوما ، والنقاء المتخلل بين دماء النفاس ، كأن ترى يوما دما ، ويوما طهراً ، فيه تفصيل المذاهب [4] .

---

(١) الشافعية — قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علقة أو مضغة ، وأخبر القوابل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا ولدت توءمين اعتبر نفاسها من الثاني ، أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فان لم يصادف عادة حيضها ، فهو دم علة وفساد .

المالكية — قالوا : إذا ولدت توءمين ، فان كان بين ولادتهما ستون يوما — وهي أكثر مدة النفاس عندهم — كان لكل من الولدين نفاس مستقل ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر مبدؤه من الأول .

(٣) الشافعية — قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما .

المالكية — قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوما .

(٤) الحنفية — قالوا : إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاسا ، وإن بلغت مدته خمسة عشر يوما ، فأكثر .

الشافعية — قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوما فصاعداً فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوما فالكل نفاس على الراجح ، فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلا ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوما أصلا فالكل طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .

مبحث ما يحرم على الحائض ، أو النفساء فعله قبل انقطاع الدم

يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تباشر الأعمال الدينية التي تحرم على الجنب ، من صلاة ، ومس مصحف ، وقراءة قرآن ، وتزيد الحائض ، والنفساء عن الجنب أمور : منها الصيام : فإنه يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تنوى صيام فرض أو نفل ، وإن صامت لا ينعقد صيامها ، ومن يفعل منهن ذلك في رمضان . كان معذباً لنفسه آثماً ، وذلك جهل شائن .

ويجب على الحائض ، أو النفساء أن تقضى مافاتها في أيام الحيض والنفاس من صوم رمضان أما مافاتها من صلاة ، فإنه لا يجب عليها قضاؤه ، وذلك لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، فيشق قضاؤها ؛ وقد رفع الله المشقة والحرج عن الناس ، كما قال تعالى : « وماجعل عليكم في الدين من حرج » ، ومنها صحة الاعتكاف ، فإنه لا يصح الاعتكاف من الحائض والنفساء ، وهذا الحكم ليس موجوداً في الرجال طبعاً ، ومنها جواز طلاقها فيحرم إيقاع الطلاق على من تعتد بالأقراء - القرء هو الحيض ، أو الطهر - ومع كونه حراما ؛ فإنه يقع ، ويؤمر بمراجعتها إن كانت لها رجعة ، ومن أراد أن يعرف حكم طلاق الحائض ، وما ورد فيه من نهى ، ويعرف أقسام الطلاق من سنى ، وبدعى . ومحرم ، وجائز الخ ، فليرجع إلى « الجزء الرابع » من كتابنا هذا - الفقه على المذاهب الأربعة - صحيفة ٢٩٦ وما بعدها ، ومنها تحريم قربانها ، فيحرم عليها أن تمكن زوجها من

= المالكية - قالوا : إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طهر ؛ والدم النازل بعده حيض ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلفق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى بعضها ، وتلغى أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً ، فينتهي بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة - قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر ، فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

المالكية - قالوا : يشترط في الاستحاضة أن يكون الدم ممن بلغت سن الحيض ، وليس دم حيض أو نفاس ، وأما الخارج من الصغيرة فهو دم علة وفساد .

وطئها ، وهي حائض ، كما يحرم عليه أن يأتيها قبل أن ينقطع دم الحيض وتغتسل[1] ، فإن عجزت عن الغسل ، وجب عليها أن تتيمم قبل ذلك ، ومنها تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، فإنها لا يحل[2] لها أن تمكن الرجل من الاستمتاع بهذا الجزء ، وهي حائض ، كما لا يحل له أن يجبرها على ذلك ، إلا إذا وضع مئزراً على فرجه ، وما فوقه إلى سرته ، وما تحته إلى ركبته ، أو وضعت المرأة ذلك المئزر فوق هذا المكان من بدنها ، ويشترط في المئزر أن يمنع وصول حرارة البدن ، أما إذا كان رقيقاً لا يمنع وصول حرارة البدن عن التلاصق فإنه لا يكفي ، أما ما عدا[3] ذلك من أجزاء البدن ، فإنه يجوز الاستمتاع به ، بلا خلاف ، أما وطء الحائض قبل انقطاع دم الحيض ، فإنه يحرم ولو بحائل - كالكيس - المعروف ، فمن وطئ امرأته أثناء نزول الدم ، فإنه يأثم وتجب عليه التوبة فوراً ، كما تأثم هي بتمكينه ، ومن السنة أن يتصدق بدينار أو بنصفه ، وقد بينا مقدار الدينار في «كتاب الزكاة» فارجع إليه «حنفي - شافعي» .

---

(١) الحنفية - قالوا : يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام كاملة ، ولأكثر مدة النفاس ، وهي أربعون يوماً ، وإن لم تغتسل ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) الحنابلة - قالوا : يحل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدنها ، وهي حائض أو نفساء بدون حائل ، ولا يحرم عليه إلا الوطء فقط ، وهو صغيرة عندهم ، فمن ابتلي به ، فإن عليه أن يكفر عن ذنبه ، ويتصدق بدينار أو نصفه ، إن قدر ، وإلا سقطت عنه الكفارة ، ووجبت عليه التوبة ، ويحل هذا إذا لم يترتب عليه مرض أو أذى شديد ، وإلا كان حراماً حرمة مغلظة بالإجماع .

(٣) المالكية - قالوا : يحرم وطء الحائض حال نزول الدم باتفاق ، وهل يجوز للزوج أن يستمتع بما بين السرة والركبة بدون إيلاج من غير حائل أولا ؟ رجح؟ بعضهم الجواز كالحنابلة والمشهور عندهم المنع ، ولو بحائل ، لما في الجواز من الخطر ، إذ قد يهيج فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية يبنون قواعد مذهبهم على البعد عن الأسباب الموصلة إلى المحرم ، ويعبرون عن ذلك - بسد باب الذرائع - .

هذا ، ولا يخفى ما في تحريم إتيان الحائض من المحاسن ، فقد أجمع الأطباء على أن إتيان الحائض ضار بعضوي التناسل ضرراً شديداً ، ومع هذا فإن في المذاهب ما قد يرفع المحظور ، فإن الحنفية قد أباحوا إتيان المرأة إذا انقطع دمها ، ومضى على انقطاعه وقت صلاة كاملة ، من الظهر إلى العصر مثلاً ، ولو لم تغتسل ، ولا يخفى أن كثيراً من النساء لا يستمر عليها نزول الدم كل مدة الحيض =

مباحث المسح على الخفين

يتعلق بالمسح على الخفين مباحث : أحدها : تعريف المسح : ثانيها : تعريف الخف الذي يصح المسح عليه لغة واصطلاحاً ثالثها : حكمه ؛ رابعها : دليله ؛ خامسها : شروطه : سادسها : القدر المفروض مسحه ، سابعها : كيفية المسح المسنونة : ثامنها : مكروهاته : تاسعها : بيان المدة التي يستمر المسح فيها ، عاشرها : مبطلات المسح على الخف ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف المسح على الخف ، وحكمه

أما المسح فمعناه لغة إمرار اليد على الشيء فمن مر بيده على شيء ، فإنه يقال له : مسح عليه ، وأما معناه في الشرع . فهو عبارة عن أن تصيب البلة — البلل — خفاً مخصوصاً ، وهو ماتحققت فيه الشروط الآتية ، في زمن مخصوص .

أما حكمه ، فإن الأصل فيه الجواز . فالشارع قد أجاز للرجال والنساء أن يمسحوا على الخف في السفر والإقامة ، فهو رخصة رخص الشارع للمكلفين فيها ، ومعنى الرخصة في اللغة السهولة ، وفي الشرع ماثبت على خلاف دليل شرعي بدليل آخر معارض ، أما ماثبت بدليل ليس له معارض ، فإنه يقال له : عزيمة على أن المسح على الخفين قد يكون واجباً ، وذلك فيما إذا خاف الشخص فوات الوقت إذا خلع الخف وغسل رجليه ، فإنه في هذه الحالة يفترض عليه أن يمسح على الخف ، ومثل ذلك ما إذا خاف فوات فرض آخر غير الصلاة ، كالوقوف بعرفة ، فإنه يفترض عليه في هذه الحالة أن لا ينزع خفه ؛ وكذا إذا لم يكن معه ماء يكفي لغسل رجليه ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الخف ، أما في غير هذه الأحوال فإنه يكون رخصة جائزة ، ويكون الغسل أفضل من المسح(١)

= وأباح المالكية إتيانها متى انقطع الدم ، ولو بعد لحظة ، بشرط أن تغتسل ، وكثير من النساء ينقطع عنها الدم في أوقات شتى ، ثم إن المالكية قالوا : إذا قطعت المرأة دمها : ولو بدواء ، فإنه يصح إتيانها ، فلا يلزم أن ينقطع بنفسه ، فعلى الشهوانيين الذين لا يستطيعون الصبر أن يجتهدوا في قطع الدم قبل الإتيان طبقاً لهذا .

(١) الحنابلة — قالوا : إن المسح على الخف أفضل من نزعه ، وغسل الرجلين ، لأن الله تعالى يحب للناس أن يأخذوا برخصه ، كي يشعروا بنعمته عليهم ، فيشكروه عليها ، وقد وافق بعض الحنفية على هذا .

تعريف الخف الذي يصح المسح عليه

الخف الذي يصح المسح عليه هو مايلبسه الإنسان في قدمي رجله إلى الكعبين ، والكعبان هما العظمان البارزان في نهاية القدم : سواء كان متخذاً من جلد ، أو صوف ، أو شعر ، أو وبر ، أو كتان ، أو نحو ذلك [1] ، ويقال لغير المتخذ من الجلد : جورب وهو ، الشراب ـ المعروف عند العامة ، ولا يقال للشراب : خف ، إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون ثخيناً ، يمنع من وصول الماء إلى ماتحته ؛ ثانيها : أن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط ، ثالثها : أن لا يكون شفافاً يرى ماتحته من القدمين ، أو من ساتر آخر فوقهما ، فلو ليس شراباً ثخيناً يثبت على القدم بنفسه ، ولكنه مصنوع من مادة شفافة يرى ما تحتها فإنه لايسمى خفاً ، ولا يعطى حكم الخف ، فمتى تحققت في الجورب هذه الشروط كان خفاً ، كالمصنوع من الجلد بلا فرق ، ولا يشترط أن يكون له نعل ، وبذلك تعلم أن ــ الشراب ــ الثخين المصنوع من الصوف يعطى حكم الخف الشرعي إذا تحققت فيه الشروط الآتي بيانها .

دليل المسح على الخفين

قد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر ، فقد قال في كتاب « الاستذكار » : إن المسح على الخفين رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة ، وقال الحسن . قد حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد مسح على الخفين ، فمن الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أن جريراً بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقيل له : أتفعل هذا ؟ ! فقال : نعم : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم

---

(١) المالكية ــ قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا كان متخذاً من الجلد ، نعم يصح أن تكون جوانبه مصنوعة من اللبد ، أو الكتان ، أو نحو ذلك بمعنى أن يكون أعلاه وأسفله من الجلد ، كما هو الحال في بعض الأحذية التي لها نعل ، ولها ظاهر من الجلد ، ولها جوانب من القماش الثخين ، وستعرف أنهم يشترطون في الجلد أن يكون مخروزاً ، فلو ألصقت أجزاؤه بمادة بدون خرز ؛ فإنه لا يكون خفاً

توضأ ، ومسح على خفيه ، ذكره الزيلعي في كتابه « نصب الراية » ، ثم قال : إن هذا الحديث كان يعجبهم ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول — سورة المائدة — يعني أن — سورة المائدة — قد ورد فيها حكم الوضوء بالماء ، وهو قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، ، فهذه الآية صريحة في ضرورة غسل الرجلين بالماء ، ولكن هذا الدليل قد عارضته أحاديث كثيرة صحيحة بلغت مبلغ التواتر ، وقد ثبت ورودها بعد نزول هذه الآية ، وهي تفيد أن الله تعالى قد فرض غسل الرجلين إذا لم يكن عليهما خف ، أما إذا كان عليهما خف فانه لا يفترض غسلهما ، بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل ، ومن ذلك مارواه البخاري عن المغيرة بن شعبة من أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته ، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ، ومسح على الخفين ، وروى البخاري عن المغيرة أيضاً ، قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأهويت لأنزع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما ، فاني أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما » إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من رواة الصحيح .

شروط المسح على الخف

قد عرفت أن الخف يطلق على ما كان متخذاً من الجلد ، أو من الصوف ، أو غيره متى تحققت فيه الأمور الثلاثة التي ذكرناها ، فكل ما يصح إطلاق اسم الخف عليه يصح المسح عليه بدل غسل الكعب ، بشروط : أحدها : أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، أما ما فوق الكعبين من الرجل فانه لا يلزم ستره وتغطيته بالخف ، ولا يلزم أن يكون الخف مصنوعاً على حالة يلزم منها تغطية القدم ، بل يصح أن يكون مفتوحاً من أعلاه مثلاً ؛ ولكنه ينطبق بالأزرار ، أو المشابك ، أو نحو ذلك فالشرط المطلوب فيه هو أن يغطي القدم ، سواء كان مضموماً من أول الأمر ، أو كان بعضه مفتوحاً ، ولكن به أزرار ، أو مشابك ينضم بها بعد لبسه ، فانه يصح ؛ ثانيها أن لا ينقص ستر الخف للكعبين ، ولو قليلاً ، فلو كان به خروق يظهر منها بعض القدم ، فانه لا يصح المسح عليه ، وذلك لأنه يجب غسل جميع القدم مع الكعبين ، بحيث لو نقص منها في الغسل جزء يسير بطل الوضوء ، فكذلك الخف الذي يسترها ، فانه إذا نقص منه شيء ، فلا يقوم مقام القدم ، وهذا

رأى الحنابلة ، والشافعية (١) ؛ ثالثها : أن يمكن تتابع المشى فيه ؛ وقطع المسافة به ، أما كونه واسع يبين فيه ظاهر القدم كله أو معظمه ، فانه لا يضر ، متى أمكن تتابع المشى فيه « حنفى شافعى » (٢) ؛ رابعها : أن يكون الخف مملوكا بصفة شرعية ، أما إذا كان مسروقا ، أو مغصوبا ، أو مملوكا بشبهة محرمة ، فانه لا يصح المسح عليه ، وهذا رأى الحنابلة ، والمالكية (٣) ؛ خامسها : أن يكون طاهراً فلو لبس خفاً نجساً ، فانه لا يصح المسح عليه حتى ولو أصابت النجاسة جزءاً منه ، على أن فى ذلك

---

(١) الحنفية — قالوا : إذا لم يستر الخف جميع القدم مع الكعبين ، كأن كانت بالخف الواحد خروق يظهر منها بعض القدم ، فان كانت تلك الخروق مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، فان ذلك لا يضر ، فيصح المسح عليه مع هذه الخروق ، وإن كانت أكثر من ذلك فانها تضر ، وتمنع صحة المسح ، فان كانت الخروق متفرقة فى الخفين فانه لا يجمع منها إلا ما كان فى الخف الواحد ، فاذا كان ما فى الخف الواحد يساوى القدر المذكور ، بطل المسح . أما إذا كان أقل ، فانه لا يضر ، حتى ولو كان فى الخف الآخر خروق قليلة ، لو جمعت مع الخروق الأخرى تبلغ هذا المقدار

المالكية — قالوا إن كان بالخف الواحد خروق قدر ثلث القدم ، فأكثر ، فانه لا يصح المسح عليه ، وإلا صح ، فالحنفية ، والمالكية متفقون على أن الخف إذا كان به خروق يظهر منها لا تضر ، ولكنهم يختلفون فى تقدير هذه الخروق ، فالمالكية يغتفرون منها ما يساوى ثلث القدم ؛ والحنفية يغتفرون ما يساوى منها ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وهو الخنصر .

(٢) المالكية — قالوا : إذا كان الخف واسعاً يبين منه بعض القدم ، أو كله ، فانه لا يضر ، إنما الذى يضر أن لا يستقر فيه القدم كله ، أو معظمه ، بحيث يكون واسعاً كثيراً لا يملؤه القدم ، فاذا كان كذلك ، فانه لا يصح المسح عليه ، ولو أمكن تتابع المشى فيه .

الحنابلة — قالوا : إذا كان الخف واسعاً يرى من أعلاه بعض القدم الذى يفترض غسله فى الوضوء ، فان المسح عليه لا يصح .

(٣) الحنفية ، والشافعية — قالوا : يصح المسح على الخف المغصوب والمسروق ونحوهما ، وإن كان يحرم لبسه ، لأن تحريم لبسه وملكيته لا ينافى صحة المسح عليه ، ونظير ذلك الماء المغصوب ، أو المسروق ؛ فانه يصح الوضوء به متى كان طهوراً ، مع كون فاعل ذلك آثماً ، ولا يخفى أن الذين يقولون بعدم صحة استعمال المسروق والمغصوب ونحوهما فى العبادات التى يراد بها التقرب إلى الله تعالى لهم وجه ظاهر .

تفصيل في المذاهب[1]؛ سادسها: أن يلبسهما بعد تمام الطهارة بمعنى أن يتوضأ أولا وضوءاً كاملا، ثم يلبسهما، فلو غسل رجليه أولا، ثم لبسهما، وأتم وضوءه بعد لبسهما، فإنه لا يصح، وهذا القدر متفق عليه عند المالكية، والشافعية؛ والحنابلة[2] سابعها: أن تكون الطهارة بالماء، فلا يصح أن يلبسهما بعد التيمم، سواء كان تيممه لفقد الماء أو المرض أو نحو ذلك، وهذا متفق عليه، ولم يخالف فيه

---

(١) المالكية — قالوا: لا يصح المسح على الخفين، إلا إذا كانا طاهرين، فلو أصابت الخف نجاسة بطل المسح عليه حتى على القول بأن إزالة النجاسة عن الثوب، أو البدن سنة، فإن الخف له حكم خاص به، فلا يعفى عما أصابه من النجاسة على كل حال.

الشافعية — قالوا: إذا أصابت الخف نجاسة معفو عنها؛ فإنها لا تضر؛ وقد تقدم بيان النجاسة المعفو عنها فيما يعفى عنه من النجاسة؛ أما إذا أصابته نجاسة غير معفو عنها، فإن المسح عليه لا يصح قبل تطهيره.

الحنفية — قالوا: طهارة الخف ليست شرطاً في صحة المسح عليه، فإذا أصابته نجاسة فإن المسح عليه يصح، ولكن لا تصح به الصلاة، إلا إذا كانت النجاسة معفواً عنها، وقد تقدم بيان القدر المعفو عنه في «مبحث الاستنجاء» وفي مبحث ما يعفى عنه من النجاسة، على أنه يجب أن يمسح على الجزء الطاهر منه.

الحنابلة — قالوا: يصح المسح على الخف المتنجس بشرطين: الشرط الأول: أن تكون النجاسة في أسفله الملاصق للأرض، أو في داخله، أما إذا كانت في ظاهره من فوق، أو في جوانبه؛ فإنها تضر؛ الشرط الثاني: أن يتعذر على لابسه إزالة النجاسة، إلا بنزعه، أما إذا كان يمكنه أن يغسلها، وهو لابسه؛ بدون ضرر، فإنه يجب عليه أن يزيلها؛ فإذا أمكنه أن يزيل النجاسة؛ وهو لابسه، ولكنه لم يجد ما يزيلها به، فإنه يصح له أن يصلي به، ويمس المصحف وغير ذلك من الأمور المتوقفة على الطهارة.

(٢) الحنفية — قالوا: لا يشترط لصحة المسح على الخفين؛ أن يتوضأ وضوءاً كاملا، بل إذا غسل قدميه المفروض غسله، ولم يحدث، ولبس الخف، ثم أتم وضوءه؛ فإنه يصح، بشرط أن يتمم وضوءه بالماء، بحيث لم يبق جزء من أعضائه المفروض عليه غسلها، أو مسحها، لم يصل إليه الماء.

سوى الشافعية [1] ، ثامنها : أن لا يكون على محل المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء إلى الخف ، كعجين ، ونحوه من الأشياء التي لو وضعت على القدم تمنع من وصول الماء إليه ، تاسعها : أن يستطيع لابس الخف أن يمشي به مسافة معينة ، بحيث لو نزل عن القدم حال المشي ، أو عجز لابسه عن متابعة المشي قبل أن يقطع هذه المسافة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وفي تقدير هذه المسافة تفصيل في المذاهب [2] .

---

(١) الشافعية — قالوا : يجوز المسح على الخف الملبوس بعد التيمم ، بشرط أن يكون التيمم لمرض أو نحوه غير فقد الماء ، أما التيمم لفقد الماء ، فإنه لا يصح معه المسح على الخف ، فمن فقد الماء وتيمم ولبس الخف بعد هذا التيمم ، فإنه لا يجوز له أن يمسح عليه ، ومعنى هذا أن الإنسان إذا فقد الماء ، وتيمم ، ولبس خفه ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، فإنه لا يصح له أن يمسح على الخف ، بل عليه أن ينزعه ويتوضأ وضوءاً كاملا ، أما إذا تيمم لمرض ونحوه ، ولبس الخف ثم زال العذر ؛ فإن له أن يتوضأ ؛ ويمسح على الخف ؛ فلا يقال : إن الرجل لا علاقة لها بالتيمم إذ لا يجب مسحها حال التيمم ، كما ستعرف في « مبحث التيمم » .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا تمكن لابسه من متابعة المشي به مسافة فرسخ فأكثر . بحيث يصلحان للمشي بهما من غير أن يلبس عليهما — مداساً أو جزمة — والفرسخ ثلاثة أميال ، اثنى عشر ألف خطوة ، فإن لم يصلحا لذلك ، فإن المسح عليهما لا يصح .

الشافعية — قالوا : لابس الخف إما أن يكون مسافراً أو مقيما ، فإذا كان مسافراً فإنه لا يصح له أن يمسح على الخف إلا إذا كان الخف متيناً ، يمكنه أن يمشي فيه من غير مداس ثلاثة أيام بلياليها ، بمعنى أنه يتردد وهو لابسه لقضاء حوائجه أثناء راحته ، وأثناء سفره في هذه المدة . وليس المراد أن يمشي به كل هذه المسافة ، وإذا كان مقيما فإنه لا يصح أن يمسح عليه ، إلا إذا كان يصلح لأن يقضي المسافر وهو لابسه حوائجه يوماً وليلة فالمعتبر في إمكان تتابع المشي في الخف حال المسافر وإن كان الماسح مقيما ، بمعنى أنه إن كان مسافراً بالفعل ؛ اعتبر متانته بإمكان تردد لابسه لقضاء حوائجه في حله وترحاله ؛ ثلاثة أيام بلياليها ؛ وإن كان مقيما فإن متانة الخف تعتبر بحال المسافر ، ولكنه لا يمسح عليه إلا يوماً وليلة .

المالكية — قالوا : لا يشترط في المسح على الخف إمكان تتابع المشي فيه مدة معينة ، وذلك لأنهم قد اشترطوا أن يكون الخف متخذاً من الجلد ، وهو صالح لإمكان المشي به بطبيعته ، —

هذا ، ولصحة المسح على الخفين شروط أخرى مفصلة فى المذاهب (١) .

= إنما الشرط عندهم أن لايكون واسعاً لاتشغله القدم كلها ، أو معظمها ، وكذلك يشترط أن لا يكون ضيقاً لا يستطيع لابسه أن يمشى به مشياً معتدلا .

الحنابلة — قالوا : يشترط أن يتمكن لابسه من تتابع المشى فيه ، ولم يقدروا لذلك مسافة معينة ، بل قالوا : المعول فى ذلك على العرف ، فمتى أمكن عرفا أن يمشى به ، فإنه يصح المسح عليه .

(١) الحنفية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف خالياً من الخرق المانع المسح ، وقد عرفت أنه يقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم ؛ ومنها أن يكون الممسوح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ؛ فلايجزىء المسح على باطن الخف — أى على نعله الملاصق للأرض — كما لا يصح فى داخله ، فلو كان واسعاً ، وادخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لايصح المسح على جوانبه ، أوعقبه ، أوساقه ؛ ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بإصبع واحدة خوفاً من جفاف بللها قبل مدها إلى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بإصبع واحدة ثلاث مواضع من الخف فى كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله ، والماء متقاطر ، صح ، وإلا فلا .

هذا ، ولا يشترط المسح باليد ، فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخف بسبب مطر ، أو صب ماء عليه ، أو غيرذلك ، فإنه يكفى ، ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل ، فلو لبس خفاً طويلا ، قد بقى منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك الجزء ، فلايصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يبق منه هذا القدر لا يصح المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفيها .

الشافعية — زادوا شروطاً : منها أن لايكون قد لبسه على جبيرة ، فلو كان فى قدمه جبيرة ومسح عليها فى وضوئه ، ثم لبس الخف عليها لم يصح المسح عليه ؛ ومنها أن يكون مافى داخل الخف من رجل وشراب ونحوه طاهراً ؛ ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ، ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

المالكية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف كله من جلد ، كاتقدم ؛ ومنها أن يكون مخروزاً ؛ ومنها أن لايقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعم ، بل يقصد به اتباع السنة ، أو اتقاء حر ، =

مبحث بيان القدر

المفروض مسحه من الخف

لم يشترط الشارع مسح جميع الخف الساتر للقدم ، مع أن المسح هنا قائم مقام الغسل ، وقد فرض غسل جميع القدم ، وذلك لأن المسح على الخف رخصة خاصة ، فوسع الشارع في أمرها مبالغة في الرأفة بالناس ، أما القدر المفروض مسحه من الخف ، ففيه تفصيل المذاهب [1] :

= أو برد ، أو شوك ، أو نحو عقرب ، أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرفاهية ، وهذه الشروط لم يوافقهم عليها أحد .

(١) المالكية — قالوا : يجب تعميم ظاهر أعلاه بالمسح ، وأما مسح أسفل الخف فمستحب ، وقيل : واجب ، فلو ترك مسحه فانه يعيد الصلاة في الوقت المختار ، الآتي بيانه في « مواقيت الصلاة » مراعاة للقول بالوجوب ، والمراد بأسفل الخف نعله الذي يباشر الأرض ، ويعبر عنه بعضهم بباطن الخف ، وغرضه بالباطن نعل الخف الذي يطأ به الأرض ، لا داخل الخف ، فإنه إذا كان الخف واسعاً ، وأمكن أن تدخل فيه اليد ، فإنه يكره مسحه .

الحنفية — قالوا : يفترض أن يمسح من ظاهر الخف جزءاً يساوي طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد ، بشرط أن يكون ذلك الجزء مشغولا بالرجل .

الشافعية — قالوا : يفترض أن يمسح أي جزء من ظاهر أعلى الخف ، يتحقق به المسح ، ولو بوضع إصبعه المبتل من غير إمرار ، قياساً على مسح الرأس ، فلا يجزىء المسح في غير ما ذكر مما يحاذي الساق ، أو العقب ، أو الحروف ، أو الأسفل ، أو الجوانب ، أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يحاذي الكعبين فإنه يجزئ ، ولو كان بظاهر جلد الخف شعر فوقع عليه ، ولم يصل الجلد بلل لم يصح المسح ، وكذلك إذا وصل البلل إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصح المسح .

الحنابلة — قالوا : يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح أسفله فمستحب ، فإن تركه نسياناً أتى به وحده ، ولو طال ، بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمداً ، فيأتي به وحده إن قرب ، وأما في البعد ، فيندب إعادة الوضوء كله ، وكذا إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

مبحث إذا لبس خفاً فوق خف، ونحوه

وإذا لبس خفاً فوق - شراب - ثخين يصلح أن يكون خفاً أو لبس خفاً فوق خف آخر، كأن كان الخفان من جلد ناعم، أو لبس جرموقا فوق خف؛ والجرموق: هو غطاء القدم، مأخوذ من الجلد، كالذي يلبس فوق الحذاء ليحفظه من الماء أو الطين، فإنه يكفي أن يمسح على الأعلى منهما. بشروط مفصلة في المذاهب [1].

---

(١) الحنفية — اشترطوا في صحة المسح على الأعلى ثلاث شروط: أحدها: أن يكون جلداً فان لم يكن جلداً، ووصل الماء إلى الخف الذي تحته كفى، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يكفي، ثانيها: أن يكون الأعلى صالحاً للمشي عليه منفرداً، فان لم يكن صالحاً ولم يصح المسح عليه، إلا إذا وصل البلل إلى الخف الأسفل، ثالثها: أن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخف الأسفل، بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث، والمسح على الأسفل.

الشافعية — فصلوا في ذلك فقالوا: إن كان الأعلى والأسفل ضعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين، ولا يصح المسح، وإن كان الأسفل ضعيفاً غير صالح للمسح، فالحكم للأعلى، ولا يعد ما تحته خفاً، وإن كان الأسفل قوياً والأعلى ضعيفاً، أو كانا قويين، فيصح المسح على الأعلى إن وصل البلل للأسفل يقيناً، وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل، أو قصدهما معاً، وكذلك لو أطلق. أما لو قصد الأعلى وحده، أو قصد الأسفل، ولم يصل الماء إليه فلا يصح المسح.

الحنابلة — قالوا: من لبس خفاً على خف قبل أن يحدث، يصح المسح له على الخف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا، لا إن كانا مخروقين، ولو كان مجموعهما يستر القدم؛ ولو أدخل يده من تحت الخف الأعلى، فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما، وقالوا أيضاً: إن مسح على الأعلى، ثم نزعه وجب عليه نزع ما تحته، وغسل رجليه.

المالكية — قالوا: الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى، فلو نزعه وجب عليه مسح الأسفل فوراً. بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة.

كيفية المسح المسنونة (١)

وكيفية المسح المسنونة ، أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج بين أصابع يده قليلا ، بحيث يكون المسح عليهما خطوطاً .

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة [٢] ، ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان السفر سفر قصر مباحا أولا [٣] ، وسواء كان الماسح صاحب عذر أولا [٤] . وذلك لما رواه شريح بن هانيء ، قال:

---

(١) المالكية — قالوا : الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ، واليمنى تحتها ، ويمر بهما ، كما سبق .

الشافعية — قالوا : المسنون في الكيفية ، أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ، ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمد اليمنى إلى آخر ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطاً .

(٢) الحنابلة ، والشافعية — قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحاً ، فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم ، يمسح يوماً وليلة فقط ، وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصوداً ، ليخرج الهائم على وجهه ، فإنه لا يقصد مكاناً مخصوصاً ، فليس له أن يمسح إلا يوماً وليلة ، كالمقيم .

(٣) المالكية — قالوا : إن المسح على الخفين لا يتقيد بمدة ، فلا ينزعهما إلا لموجب الغسل ، وإنما يندب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطالب منه حضور الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٤) الحنفية — قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإن توضأ ولبس الخف حال انقطاع حدث العذر ، فحكمه كالأصحاء ، لا يبطل مسحه إلا بانقضاء المدة المذكورة ؛ أما إن=

سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين ، فقالت : سل علياً ، فإنه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألته فقال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوما وليلة للمقيم ، رواه مسلم : ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس [١] ؛ فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلا ، واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث ، اعتبرت المدة من وقت الحدث ، لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكره تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ؛ ومنها غسل الخفين بدل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما أن نوى به النظافة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزىء عن المسح ، وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل [٢] .

= حال استرسال الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن ينزع خفيه ، ويغسل رجليه ، حدهما إن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية — قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإنه ينزع خفه ، ويتوضأ لكل فرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للنوافل .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره ، كاللمس والنوم ، أما إذا كان حدثه اضطراريا ، كخروج ناقض من أحد السبيلين ، فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غسل الخف ، ولو بغير نية المسح ، كأن نوى النظافة أو غيرها ، أو لم ينو شيئاً أجزأه عن المسح وإن كان الغسل مكروها .

مبطلات المسح على الخفين

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرو موجب الغسل ، كجنابة ، أو حيض ، أو نفاس ؛ ومنها نزعه من الرجل ، ولو بخروج بعض القدم إلى ساق الخف[1] ؛ ومنها حدوث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب[2] .

---

(١) الحنفية — قالوا : لا يبطل المسح إلا بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف على الصحيح ، أما إذا خرج بعضه ، وكان قليلا ، فانه لا يبطل المسح .

المالكية — قالوا : المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل القدم إلى ساق الخف ، فان بادر عند ذلك إلى غسل رجليه بقي وضوءه سليما ، وإن لم يبادر ، فان كان ناسياً بنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقاً ، طال ، أو لم يطل ، وإن كان عامداً بنى مالم يطل

(٢) الشافعية — قالوا : إذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ، ولو كان مستوراً بساتر - كشراب ، أو لفافة - فانه يبطل المسح ، فان طرأ ذلك الخرق ، وهو متوضىء وجب عليه غسل رجليه فقط بنية ، ولا يعيد الوضوء ، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح ، وعليه غسل الرجلين فقط ، ثم يبتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ، ولو كان يسيراً ، ولو من موضع خرزه ، لا يصح المسح عليه ، إلا إذا انضم بالمشي لحصول ستر محل الغسل المفروض ، فإذا طرأ ذلك الخرق ، أو غيره ، مما يوجب بطلان المسح ، كانقضاء المدة ، أو طرو جنابة ، أو زوال عذر المعذور ، وجب نزع خفيه ، وإعادة الوضوء كله ، لا غسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ، ومتى بطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا : يبطل المسح بالخرق إذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، فإن طرأ هذا الخرق وهو متوضىء بعد أن مسح على الخف ، بطل المسح لا الوضوء ، ويلزمه أن يبادر بنزعه ، ويغسل رجليه ؛ مراعاة للموالاة الواجبة في الوضوء ، فإن تراخى نسيانا ، أو عجزاً لا يبطل الوضوء ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضاً ؛ وإن تراخى عمداً ، فإن طال الزمن بطل الوضوء وإن لم يطل لم يبطل إلا المسح ، وعليه أن يغسل رجليه ، وإن طرأ ذلك الخرق وهو في الصلاة ، قطع الصلاة وبادر إلى نزعه ، وغسل رجليه على الوجه المتقدم

ومنها انقضاء مدة المسح ، ولو شكاً [1] .

الحنفية — قالوا : لا يصح المسح على الخف ، إلا إذا كان خالياً من الخرق المانع للمسح ، وقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان منفرجاً ، بحيث إذا مشى لابس الخف ينفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلا لا ينفتح عند المشي ، فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فإنه لا يضر وكذلك إذا كان الخف مبطناً بجلد أو بخرقة مخروزة فيه ، ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته ، فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بغير جلد : أو كان ماتحته غير مخروز فيه — كالشراب واللفافة — وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فإنه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف — أي في ناحية نعله — أو ظاهره ، أو في ناحية العقب ، أما إذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين ، فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت الخروق في أحد الخفين : وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح ، وإلا فلا : أما إذا تعددت في الخفين معاً ، بأن كانت في أحدهما قدر إصبع ، وفي الآخر قدر إصبعين ، فإنها لا تمنع صحة المسح ، والخروق التي تجمع هي ما أمكن إدخال نحو المسلة فيها . أما ما دون ذلك فإنه لا يلتفت إليه ، وإنما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها ، بشرط أن يقع على الخف نفسه ، لا على ماظهر تحت الخروق ، فإذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم بطل المسح ، ووجب غسل الرجلين فقط ، إن كان متوضئاً ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجليه فقط عند طرو أي مبطل للمسح دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته ببطلان المسح ، فيعيدها بعد غسل رجليه ؛ ولا تشترط في المسح النية .

(١) المالكية — قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المدة غير معتبرة عندهم ، كما تقدم .

مباحث التيمم

يتعلق بالتيمم مباحث : أحدها : تعريفه ، ودليله ، وحكمة مشروعيته ، ثانيها : أقسامه ؛ ثالثها : شرطه ؛ رابعها : الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً ؛ خامسها : أركان التيمم ، أو فرائضه ؛ سادسها : سننه ؛ سابعها : مندوباته ومكروهاته ؛ ثامنها : مبطلاته ، وإليك بيانها .

تعريف التيمم ودليله
وحكمة مشروعيته

معناه في اللغة : القصد ، ومنه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » بمعنى ـ تيمموا تقصدوا ، ومعناه في الشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص [1] ، وليس معناه أن يعفر وجهه ويديه بالتراب ، وإنما الغرض أن يضع يده على تراب طهور ، أو حجر ، أو نحو ذلك من الأشياء التي سيأتي بيانها ، وهو مشروع عند فقد الماء ، أو العجز عن استعماله لسبب من الأسباب الآتي بيانها ، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع . فأما الكتاب فقد قال تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الغائط ، أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء ، فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » ، فهذه الآية الكريمة قد دلت على أن التيمم شرع للناس عند عدم الماء : أو العجز عن استعماله .

وحكمة مشروعيته هي أن الله سبحانه قد رفع عن المسلمين الحرج والمشقة فيما كلفهم به من العبادات ، وقد يقال : إن رفع الحرج يقتضي عدم التكليف بالتيمم عند فقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، فتكليفهم بالتيمم فيه حرج أيضاً وهذا قول فاسد ، لأن معنى رفع الحرج هو أن يكلفهم الله سبحانه بما في طاقتهم ، فمن عجز عن الوضوء أو الغسل ، وقدر على التيمم ، فإنه يجب عليه أن يمتثل أمر الله تعالى ، ولا يناجيه إلا بالكيفية التي بينها له ، لأن الغرض من العبادات جميعها

---

(1) المالكية والشافعية ـ زادوا في تعريف التيمم كلمة ـ بنية ـ وذلك لأنها ركن من أركان التيمم عندهم .

إنما هو امتثال أمر الله تعالى ، وإشعار القلوب بعظمته ، وأنه هو وحده الذي يقصد بالعبادة ، ثم إن بعض الأمور التي أمرنا أن نعبده بها لنا فيها مصلحة ظاهرة ، كالغسل - والوضوء ، والحركة في الصلاة ، والبعد عن الملاذ في الصيام ، ونحو ذلك من الأمور التي تنفع الأبدان ، وبعضها لنا فيه مصلحة باطنة ، وهي طهارة القلوب بامتثال أمره ، وهذه تفضي إلى المنافع الظاهرة ، لأن من خشي ربه وامتثل أمره حسنت علاقته مع الناس : فسلموا من شره ، وانتفعوا بخيره ، وذلك ما يطالب به المرء في حياته الدنيا ، فامتثال الأوامر الإلهية خير ومصلحة للمجتمع الإنساني في جميع الأحوال ، ومما لاريب فيه أن التيمم إنما يفعل امتثالا له عز وجل ، فهو من وسائل طاعته الموجبة للسعادة .

وقد يظن بعض من لا يفقه أغراض الشريعة الإسلامية التي تترتب عليها سعادة المجتمع ، وتهذيب أخلاق الناس أن التراب قد يكون ملوثاً - بالميكروبات - الضارة ، فمسح الوجه به ضرر لا نفع فيه ، والذي يقول هذا لم تفهم معنى التيمم ، ولم يدرك الغرض منه ، لأن الشارع قد اشترط أن يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط أن يأخذ التراب ، ويضعه على وجهه ، بل المفروض هو أن يأتي بكيفية خاصة تبيح له العبادة الموقوفة على الوضوء والغسل ، والذي يقول : إن وضع اليد على الرمل النظيف أو الحجر الأملس النظيف ، أو الحصى ، ونحو ذلك ينقل الميكروبات الضارة جدير به أن لا يضع يده على الخبز ، أو الفواكه ، أو الخضر ، وجدير به أن يحجر على الناس العمل في المعادن ، ودبغ الجلود ، وصنع الأحذية ، والخشب ، بل جدير به أن لا يضع يده على شيء من الأشياء ؛ لما عساه أن يكون قد علق بها شيء من الميكروبات ، إن هذا قول من يريد أن ينسلخ عن التكاليف ليكون طليقاً في باب الشهوات التي تطمح إليها النفوس الفاسدة فتفضي بها إلى الهلاك والدمار ؛ وإلا فإننا قد شاهدنا العمال الذين يباشرون تسميد الأرض - بالسباخ - ويباشرون تنقية المزروعات من الآفات أقوى من هؤلاء المستهترين بالدين صحة ، وأهنأ منهم عيشاً ، فما بال الميكروبات لم تفتك بهم ؟! على أن الدين الإسلامي يحث الناس دائما على الطهارة والنظافة ، ويأمرهم باجتناب الأقذار ، والبعد عن وسائل الأمراض ، ولذا اشترط أن يكون التراب الذي يضع عليه المتيمم يده طاهراً نظيفاً ، كالثوب النظيف ، والمنديل النظيف فإن كان قذراً ملوثاً ، فإنه لا يصح التيمم به .

بقي شيء آخر ، وهو أن يقال : لماذا شرع التيمم في عضوين من أعضاء الوضوء ، وهما الوجه واليدان دون باقي الأعضاء ؟ والجواب : أن الغرض من التيمم إنما هو التخفيف فيكفي فيه أن يجيء يأتي ببعض صورة الوضوء ، على أن العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً في الوضوء هما الوجه واليدان : أما الرأس فانه يجب مسحها في جميع الأحوال ، وأما الرجلان فتارة يغسلان ، وتارة يمسحان ، وذلك فيما إذا كان لابساً للخف ، فالله سبحانه أوجب التيمم في العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً ، ولا يخفى ما في ذلك من التخفيف .

وأما دليل مشروعية التيمم من السنة : فأحاديث كثيرة : منها ما رواه البخاري ، ومسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا ، لم يصل مع القوم ، فقال : «ما يمنعك يافلان أن تصلي في القوم ؟ فقال : يارسول الله أصابتني جنابة ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك» ، وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يقوم مقام الوضوء والغسل ، وإن اختلفت آراؤهم في أسباب التيمم ، وفيما يصح عليه التيمم من أجزاء الأرض ، وسنبينه لك مفصلا في موضعه قريباً .

أقسام التيمم

ينقسم التيمم إلى قسمين [1] ، الأول : التيمم المفروض ، الثاني : التيمم المندوب ، فيفترض التيمم لكل ما يفترض له الوضوء أو الغسل من صلاة ، ومس مصحف ، وغير ذلك ، ويندب لكل ما يندب له الوضوء ، كما إذا أراد أن يصلي نفلا ولم يجد ما يتوضأ به ، فإنه يصح له أن يتيمم ويصلي ، فالنفل مندوب ، والتيمم له مندوب ؛ يعني أنه يثاب عليه ثواب المندوب ، وإن كانت الصلاة لا تصح بدون التيمم ، فهو شروط لصحة الصلاة مع كونه في ذاته مندوباً ، بحيث لو تركه وترك الصلاة النافلة التي يريد أن يصليها به ، فإنه لا يؤاخذ .

---

(١) الحنفية — زادوا قسما ثالثاً ، وهو التيمم الواجب ، وقد عرفت مما تقدم في «سنن الوضوء» أن الحنفية قالوا : إن الواجب أقل من الفرض ، فيجب التيمم للطواف ، بحيث لو طاف بدون وضوء ، أو تيمم ، فإنه يصح طوافه ، ولكنه يأثم إثماً أقل من إثم ترك الفرض ، وقد بينا لك ذلك في «الوضوء» بياناً وافياً ، فارجع إليه إن شئت .

شروط التيمم

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت [١] ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية [٢] : ومنها الإسلام ، ومنها طلب الماء عند فقده على التفصيل الآتي ، ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم ، كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ، ومنها الخلو من الحيض ، والنفاس ، ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد .

هذا ، وللتيمم شروط وجوب [٣] أيضاً ، كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصحيفة .

---

(١) الحنفية — قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٢) المالكية ، والشافعية — قالوا : النية ركن لا شرط ، كما ذكر آنفاً .

(٣) المالكية — قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما شروط وجوبه فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجوب ناقض فإن لم ينتقض لا يجب ضرورة .

أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي — أي عدم ما ينقضه حال فعله — وأما شروط وجوبه وصحته معاً فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة — بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا — ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، ووجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقده من شروطه ؛ وإن قالوا بلزومه في بعض الأحوال ، كما يأتي ، ولم يذكروا منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ، إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معاً ، بخلافه في الوضوء ، فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية — اقتصروا في التيمم على ذكر شروط الصحة ، وكذلك في الطهارة المائية اقتصروا على ذكر شروط الصحة ، وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، باعتبارين مختلفين ، كالحيض والنفاس ، فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطاب . فإن الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن —

. . . .

= وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه ، وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها ، فإن الصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء من الحائض ، أو النفساء لتذكر عادتهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث الناقض ، أو الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيمم ، إلا إذا دخل الوقت ، فيكون الوجوب موسعاً في أول الوقت ، ومضيقاً إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء والغسل ، وقد تقدم عده في الوضوء شرطاً للوجوب تسامحاً ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ؛ وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله ؛ وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم ، كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فعله : بأن يتيمم ، ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع ، فأكثر إذا مسح بيده ؛ ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها أجزأه ، كما يأتي ؛ وطلب الماء عند فقده إن ظن وجوده ؛ وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب ، وصحة معاً ، وهي الإسلام ، فإن التيمم لا يجب على الكافر ، لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه ، لأنه ليس أهلاً للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ؛ والعقل ، ووجود الصعيد الطهور ، فإن فاقد الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ، ولا يصح منه بغيره ، حتى ولو كان طاهراً فقط ، كالأرض التي أصابتها نجاسة ، ثم جفت ، فإنها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة ، فلا يصح التيمم بها ، كما تقدم في «كيفية التطهير» .

الشافعية — عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء ، أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت ، فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والإسلام ، إلا إذا كانت كتابية انقطع حيضها أو نفاسها ، فإنه يصح تيممها ليحل لزوجها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا إذا كانت الحائض أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منهما التيمم بدلاً عن الاغتسال المسنون للإحرام عند العجز والتمييز ، إلا المجنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين الممسوح ، وطلب الماء عند فقده على ما يأتي .

الحنابلة — عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة ، سواء كانت فرضاً أو غيرها من مؤقتة ، أو حكماً ، كصلاة الجنازة ، فإن وقتها يدخل =

الأسباب التي تجعل التيمم مشروعا

ترجع هذه الأسباب إلى أمرين أحدهما : فقد الماء ، بأن لم يجده أصلا ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة [١] ، ثانيهما : العجز عن استعمال الماء ، أو الاحتياج إليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ، ولكن يحتاجه لشرب ونحوه ، على التفصيل الآتي ، أما باقي الأسباب التي سنذكرها بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء ، وأما من فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة [٢] ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، ونافلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها [٣] دون الفرض ، وغير ذلك ، ولا فرق في فاقد الماء بين أن يكون صحيحاً أو مريضاً ، حاضراً أو مسافراً سفر قصر أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية [٤] ، وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب

= بتمام غسله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآتي بيانها ؛ والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق ، بشرط أن يكون له غبار يعلق بالعضو ، كما يأتي ، والنية ؛ والعقل ، والتمييز ، والإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي ، والاستنجاء ، أو الاستجمار قبل التيمم

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : إن وجد ماء لا يكفي الطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي

(٢) المالكية — قالوا : لا يتيمم فاقد الماء إذا كان حاضراً صحيحاً للجنازة ، إلا إذا تعينت عليه ، بأن لم يوجد متوضئ يصلي عليها بدله ، وإذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلي بتيممه للفرض على الجنازة تبعاً ، أما المسافر أو المريض ، فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالا ، سواء تعينت عليه ، أولا .

(٣) المالكية — قالوا : لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعاً للفرض ، بخلاف المسافر والمريض ، كما ذكر قبل هذا .

(٤) الشافعية — قالوا : إذا كان عاصياً بالسفر : فإن فقد الماء ، ولم يجده أصلا تيمم وصلى ، ثم أعاد الصلاة ؛ أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه ، فلا يصح له التيمم ، إلا إذا تاب على عصيانه ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

من الأسباب الشرعية ، فإنه كفاقد الماء ، يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة ، ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك إلى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم [1] ، ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء إذا خشي على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً ، أم حيواناً مفترساً ، ومنها احتياجه للماء في الحال أو المآل ، لو خاف - ظناً لا شكاً - عطش نفسه ، أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحل قتله ، ولو كلباً [2] غير عقور ، عطشاً يؤدي إلى هلاك ، أو شدة أذى ، فإنه يتيمم ، ويحفظ ما معه من الماء ، وكذلك إن احتاج الماء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير معفو عنها [3] ، ومنها فقد آلة الماء ، كحبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود [4] ، ومنها خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال يتيمم [5] ،

---

(١) المالكية - قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ، ومثل ذلك ما إذا استند إلى القرائن العادية ، كتجربة في نفسه ، أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية — قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ، ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس المتيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يكن طبيباً ، ولا عالماً بالطب ، جاز له التيمم ؛ وأعاد الصلاة بعد برئه

(٢) الحنابلة — قالوا : إن الكلب الأسود ، كالعقور ؛ لا يحفظ له الماء ، ولو هلك من العطش .

(٣) الشافعية — قالوا : يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ؛ فإن كانت على ثوبه فإنه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ؛ ولا يتيمم ؛ ويصلي عرياناً إن لم يجد ساتراً ؛ ولا إعادة عليه .

(٤) المالكية — قالوا : إن فاقد آلة الماء أو من يناوله الماء ، لا يتيمم إلا إذا تيقن أو ظن أنه لا يجدهما في الوقت .

(٥) الحنفية — قالوا : لا يتيمم لخوف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً حدثاً أكبر ؛ لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر ، فإنه لا يتيمم إلا إذا تحقق الضرر .

الشافعية — قالوا : يتيمم لخوفه من شدة البرودة إذا عجز عن تسخين الماء ؛ أو تدفئة أعضائه ؛ سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ، إلا أنه تجب عليه الإعادة .

وفي لزوم طلب الماء عند فقده تفصيل في المذاهب (١) .

---

(١) المالكية — قالوا : إذا تيقن ، أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين ، فأكثر ، فانه لا يلزمه طلبه ، أما إذا تيقن ، أو ظن ، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين ، فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه ؛ فإن شق عليه ، ولو دون ميلين ، فلا يلزمه طلبه ولو راكباً ، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد ، أو ظن ، أو شك ، أو توهم أنهم لا يبخلون عليه به ، فان لم يطلب منهم ، وتيمم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء ، أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك في ذلك ، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبداً ، وشرط الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم ، أو لم يتبين شيئاً ، فان تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقاً ، ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتج له ، وأن يستدين إن كان ملياً ببلدة .

الحنابلة — قالوا : إن فاقد الماء يجب عليه طلبه في رحله ، وما قرب منه عادة ، ومن رفقته مالم يتيقن عدمه ، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح تيممه ، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه ، والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية — قالوا : إن كان فاقد الماء في المصر ، وجب عليه قبل طلبه التيمم ، سواء ظن قربه ، أو لم يظن : أما إن كان مسافراً ، فان ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك ، كأن كان ميلا فأكثر ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه ، أو بمن يطلبه له ، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه يعيد الصلاة ، فإن منعوه قبل شروعه في الصلاة ، ثم أعطوه بعد فراغـــه لم يعد ، وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها ، أو بغبن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً ، بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغبن فاحش ، فإنه لا يجب عليه شراء الماء ، ويتيمم .

الشافعية — قالوا : يجب على فاقد الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقاً ، سواء في رحله ، أو من رفقته ، فينادي فيهم بنفسه ، أو بمن يأذنه ، إن كان ثقة ، ويستوعبهم ، إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فإنه يتيمم ويصلي من غير طلب وإن تيمم لحرمة الوقت ، وفي هذه الحالة يجب عليه الإعادة إن كان المحل يغلب فيه وجود الماء ، وإلا فلا إعادة ، فإن لم يجده بعد ذلك ، —

ومن وجد الماء، وكان قادراً على استعماله، ولكنه خشي باستعماله خروج الوقت [1]، بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه، ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب.

= فان له أحوالا ثلاثة: أن يكون في حد الغوث — وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته، بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم — وضبطوا في هذه المسافة بنهاية ما يقع عليه البصر المعتدل، مع رؤية الأشخاص والتمييز بينها، أو أن يكون في حد القرب — وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ، أي ستة آلاف خطوة؛ فأقل — ، أو أن يكون في حد البعد — وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة.

فأما حد الغوث، فإنه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء؛ أو يتردد فيه، فإن تيقن وجود الماء وجب عليه طلبه، بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته؛ ولا يشترط الأمن على خروج الوقت؛ وأما إن تردد في وجود الماء، فإنه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته، وأمن على ماله به اختصاص، وإن لم يصح ملكه كالنجاسة، كالروث، وأمن من الانقطاع عن رفقته، ومن خروج الوقت.

وأما حد القرب، فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه، إلا إذا تيقن وجوده، بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته؛ وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة، فإنه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يغلب فيها وجود الماء، وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضاً.

وأما حد البعد فلا يجب عليه طلب الماء، ولو تيقن وجوده لبعده.

(١) الشافعية — قالوا: لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً، لأنه يكون قد تيمم حينئذ، مع فقد شرط التيمم، وهو عدم وجود الماء.

الحنابلة — قالوا: لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت، إلا إذا كان المتيمم مسافراً، وعلم وجود الماء في مكان قريب، وأنه إذا قصده وتوضأ منه، يخاف خروج الوقت، فإنه يتيمم في هذه الحالة، ويصلي، ولا إعادة عليه؛ وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء، وقد ضاق الوقت عن طهارته، أو لم يضق، لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت، فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلي، ولا إعادة عليه.

الحنفية — قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع: نوع لا يخشى فواته أصلا، لعدم توقيته، وذلك كالنوافل غير المؤقتة، ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه، وذلك كصلاة =

أركان التيمم

وأما أركانه : فمنها النية [١] ، ولهـا في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب [٢] .

الجنازة والعيد ، ونوع يخشى فواته لبدل ، وذلك كالجمعة والمكتوبات ، فإن للجمعة بدلا عنها ، وهو الظهر : والمكتوبات بدل عنها ، وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما النوافل ، فإنه لا يتيمم لها مع وجود المـاء ، إلا إذا كانت مؤقتة ، كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء ، فإنه أخرها ، بحيث لو توضأ فات وقتها : فإن له أن يتيمم ويدركها .

وأما الجنازة والعيد ، فإنه يتيمم لهما إن خاف فواتهما مع وجود المـاء .

وأما الجمعة : فإنه لا يتيمم لها مع وجود المـاء ، بل يفوتها ، ويصلي الظهر بدلها بالوضوء ، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة . فإن تيمم وصلاها وجبت عليه إعادتها

المـالكية — قالوا : إذا خشي باستعمال المـاء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر ، وتعميم الجسد بالمـاء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ، ولا يعيد على المعتمد ، أما الجمعة فإنه إذا خشي خروجها باستعمال المـاء للوضوء . ففي صحة تيممه لها قولان . والمشهور لا يتيمم لها وأما الجنازة ، فإنه لا يتيمم لهـا إلا فاقد المـاء إن تعينت عليه ، كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، كما تقدم . وليست ركناً .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء وليست ركناً .

(٢) المـالكية — قالوا ينوى استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غيره مما يشترط فيه الطهارة ، أو ينوى استباحة ما منعه الحدث ، أو ينوى فرض التيمم فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلا ، لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم ، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، فلو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه ، وأعاد الصلاة وجوباً ، أما إذا نوى فرض التيمم ، فإنه يجزئ ، ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر ، لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر ، ثم إذا نوى التيمم للفرض ، فله أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً ، وما شاء من السنن والمندوبات وأن يطوف به طوافا غير واجب ، ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب ، وأن يمس المصحف ويقرأ الجنب القرآن . وإن كان المتيمم حاضراً صحيحاً ، فلو صلى به فرضاً آخر بطل الثاني ، ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت ، كالظهر مع العصر ، ويشترط لمن يريد أن يصلي نفلا بالتيمم =

. . . .

= للفرض أن يقدم صلاة الفرض عن صلاة النفل ، فلو صلى به نفلا أولا صح نفله ، ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك ، بل لابد له من تيمم آخر للفرض . وإذا تيمم لنفل أو سنة استقلالا لا تبعاً لفرض . صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة للقرآن ولو كان جنباً ، ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة . ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً . وهذا في غير الصحيح الحاضر . أما الصحيح الحاضر . فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالا كما تقدم ، وإذا تيمم لقراءة قرآن . أو للدخول على سلطان . أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة . فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الحنفية — قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور : الأول : أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به . ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة ، أو الحدث الأصغر . فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجزأه ، الثاني : أن ينوي إستباحة الصلاة ، أو رفع الحدث ، لأن التيمم يرفع الحدث عندهم ، الثالث : أن ينوي عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة . كالصلاة ، أو سجدة التلاوة . وإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة . أو رفع الحدث القائم به . فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم : كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلا ، أو نوى عبادة غير مقصودة . أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة والأول : كما إذا تيمم بنية مس مصحف . فإن المس في ذاته ليس عبادة . ولا يتقرب به . وإنما العبادة هي التلاوة . فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته ، والثاني : كما إذا تيمم للأذان والإقامة فإنهما عبادة غير مقصودة لذاتها ، لأن الغرض منهما الإعلام فضلا عن أنهما يصحان بدون طهارة . فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم . والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر . فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ، ولكنها تجوز للمحدث حدثاً أصغر بدون طهارة . ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام . أو لرده فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا : لابد أن ينوي استباحة الصلاة ونحوها . فلا يصح أن ينوي رفع الحدث ، لأن التيمم لا يرفعه عندهم كما لا يصح أن ينوي التيمم فقط . أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة ، فلا يكون مقصوداً ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة : أحدها : أن ينوي استباحة فرض . كالصلاة المكتوبة . أو الطواف المفروض . أو خطبة الجمعة ؛ ثانيها : أن ينوي نفلا . كصلاة نافلة . أو طواف غير مفروض . أو صلاة جنازة ، ثالثها : أن ينوي سجدة تلاوة ، أو شكر . أو مس مصحف . أو قراءة قرآن وهو جنب . فإن نوى الأول فإنه يستبيح بهذا =

ووقت النية (١) عند وضع يده على ما يتيمم به .

= التيمم فرضاً واحداً من المرتبة الأولى ، ولو غير ما نواه ، وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ؛ وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما توقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط ، فيصلي به ما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف ولكن لا يصلي به فرضاً ، أو يخطب جمعة ، أو يطوف طوافاً مفروضاً ؛ وإن نوى الثالث ، فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ؛ ولا يجوز له أن يفعل شيئاً مما ذكر في القسم الأول والثاني . ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر . فلو تعرض ، كأن قال الجنب : نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر . ظاناً أنه الذي عليه ، فبان خلافه ، فإنه يجزئه ؛ أما إن كان متعمداً . فإنه لا يجزئه لتلاعبه .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيمم ؛ وصفتها أن ينوي استباحة ما يتيمم له من صلاة أو طواف ، فرضاً أو نفلا ، من حدث أصغر ، أو أكبر ، أو نجاسة ببدنه ، فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن ، ولكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن ، أما النجاسة على الثوب ، وفي المكان فلا ، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيمم مبيح لا رافع ، فلا يكفي التيمم بنية واحد من الثلاثة - الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة - عن الباقي ، فلو كان جنباً ، ونوى استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة ، ولم ينو الاستباحة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلي به ، لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما ترفعه ، كقراءة القرآن ، ولم يرفع الحدث الأصغر ، وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنابة ، فإن تيممه لا يرفع الجنابة في هذه الحالة ؛ أما إن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع ، الحدث الأكبر ، والأصغر ، والنجاسة التي على البدن ، أجزأته النية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد ، ومن نوى استباحة شيء ، جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء ، وما هو مثله ، وما هو دونه فأعلى ما يتيمم له فرض عليه ، فنذر ، ففرض كفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ، فمس مصحف ، فقراءة قرآن فلبث بمسجد لجنب ، فوطء حائض بعد انقطاع دمها ؛ وإن أطلق نية التيمم لصلاة ، أو طواف لم يفعل إلا نفلهما .

(١) الشافعية — قالوا : لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ، ومسح شيء من الوجه ، لأن أوله ممسوح .

الحنابلة — قالوا : إن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير ، كما هو الشأن في نية كل عبادة .

ومنها الصعيد الطهور[1] ، وهو الذى لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفى بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

---

(١) الشافعية — قالوا : إن المراد بالصعيد الطهور : التراب الذى له غبار ، ومنه الرمل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن لهما غبار ، فلا يصح التيمم بهما ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون التراب محترقاً أولا ، إلا إذا صار المحترق رماداً ، كما لا فرق بين أن يكون صالحاً ، لأن ينبت ، أو سبخاً لا ينبت شيئاً ، وعدوا من تراب الطفل إذا دق ، وصار له غبار ، ولو اختلط التراب ، أو الرمل بشىء آخر كمرة ، أو دقيق ، وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما . واشترطوا أن لا يكون التراب مستعملا ، والمستعمل ما بقى بالعضو الممسوح ، أو تناثر منه عند المسح .

الحنابلة — قالوا : إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحاً ، فلا يصح بمغصوب ونحوه ، وأن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خزف ونحوه ، لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشترطوا أن يعلق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يمسح بشىء منه ، فإن خالطه ذو غبار غيره ، كالجص والنورة ، كان حكمه حكم الماء الطهور الذى خالطه طاهر ، فإن كانت الغلبة للتراب ، جاز التيمم به ، وإن كانت للمخالط ، فإن كان المخالط لا غبار له يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كبر وشعير ، وإن كثر ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه ، والتيمم به جائز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية — قالوا : إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر ، ولو أملس ، والسبخ المنعقد من الأرض ، أما الماء المنعقد وهو الثلج فلا يجوز التيمم عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض ، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة ؛ وأما المعادن التى فى مقرها ، فإنه يجوز التيمم بالتراب الذى عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ ، وإن كان مسحوقاً . ولا بالدقيق ، والرماد . ولا الحصى . ولا بالنورة والزرنيخ والمغرة . والكحل ، والكبريت والفيروزج ويجوز التيمم بالطوب المحترق ؛ ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شىء ليس من جنس الأرض . وغلب عليه ، فإن لم يغلب عليه بأن تساويا . أو غلب التراب صح التيمم .

المالكية — قالوا : المراد بالصعيد ما صعد . أى ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب . وهو أفضل من غيره عند وجوده . والرمل . والحجر وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمداً . إلا أنه أشبه بالحجر الذى هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق ، غير أنه ينبغى له أن يخفف

ومنها (١) مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة ، أو إصبع ، ويدخل فى الوجه اللحية ولو طالت (٢) ، وكذا الوترة ، وهى الحاجز بين طاقتى الأنف ، وماغار من الأجفان ، ومابين العذار ، وكذا ماتحت الوتد من البياض الذى بين الأذن والعذار ، ولا يتتبع ماغار من بدنه

ومنها مسح اليدين مع المرفقين (٣) ، ويجب أن ينزع ماستر شيئاً منها ، كالخاتم والأساور ،

= وضع يده عليه ، أو يجففها قبل المسح ، حتى لايلوث أعضاءه ؛ وكذا الجص ، وفسروه بالحجر الذى إذا احترق صار جيراً : أما بعد الاحتراق ، فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن : فإنه يباح التيمم عليها ، إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لايجوز التيمم عليها ، كما لايجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها ، كالشب والملح ، ولا يجوز التيمم على طوب محترق ؛ أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس أو طاهر كثير ، كتبن ، وحد الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان التبن مثلا ، مقدار الطين ، لايضر ، أما التيمم على ماليس من أجزاء الأرض ، كالخشب والحشيش ونحوه ، فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ، ولم يجد غيره ، ورجح بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ، ولم يجد غيره .

هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى ، بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الحنفية — قالوا إذا كان المسح بيده ، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده ، أو أكثرها ، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد ، أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح ، فهو شرط لاركن ، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما . فلو أصاب وجهه غبار ، فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان ، أو مايقوم مقامهما ركن من أركان التيمم ، وإن لم يذكر الضرب فى الآية الكريمة ، إلا أنه ذكر فى الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الحنفية — قالوا يجب مسح الشعر الذى يجب غسله فى الوضوء ، وهو المحاذى للبشرة فلا يجب مسح ماطال من اللحية .

(٣) المالكية ، والحنابلة — قالوا : إن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين ، فهو سنة ، كما يأتى .

ويجب أن يمسح ماتحته ، فلا يكفي تحريكه في التيمم [١] ، بخلاف الوضوء ؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى [٢] .

سنن التيمم

وأما سننه : فمنها التسمية على تفصيل المذاهب [٣] .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفي في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٢) المالكية — زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزمن طويل ، طولاً يخل بالموالاة ، ولو ناسياً لا يصح ، ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى وهي استعمال الصعيد ، كما تقدم ؛ وتعميم الوجه ، واليدين إلى الكوعين بالمسح ؛ والموالاة .

الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم : الترتيب ؛ والموالاة إذا كان التيمم من حدث أصغر ؛ أما إذا كان من حدث أكبر ، أو نجاسة على بدنه فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة ، ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأنفه ، وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ؛ والترتيب ، والموالاة في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ، ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل . والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصد نقله إلى أعضاء التيمم ويشترط في نقل التراب أن يكون بضربتين ، ففرائض التيمم عندهم سبعة وهي : النية ؛ ومسح الوجه ؛ ومسح اليدين مع المرفقين ؛ والترتيب ؛ ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ؛ والتراب الطهور الذي له غبار ؛ وقصد نقل التراب إلى الأعضاء .

الحنفية — لم يزيدوا شيئاً ، لأن أركان التيمم شيئان : المسح ؛ والضربتان ، أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ؛ وأما الضربتان فبالحديث المتقدم ، وما عدا ذلك يعد من الشروط : فهي لابد منها ، وإن لم تكن داخلة في ماهيته .

(٣) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة ، فيبطل التيمم بتركها عمداً وتسقط سهواً أو جهلاً .

المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لا سنة .

ومنها الترتيب [1] ؛ ومنها غير ذلك ،كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة [2] .

= الشافعية — قالوا : تسن التسمية ، ولكن إذا كان المتيمم جنباً لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئاً .

الحنفية — قالوا : تسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة ؛ أو لم يقصد شيئاً .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا إن الترتيب فرض ، كما تقدم .

(٢) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه ، إقبالهما وإدبارهما ، ونفضهما ، وتفريج أصابعه ؛ والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتخليل اللحية والأصابع ، وتحريك الخاتم ، والتيامن ، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع ، وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة ، وهي أن يضرب بيديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ، ثم يقبل بهما ويدبر ثم يمسح بهما وجهه ويعمه ، بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب يديه ثانيا على الصعيد ، ثم ينفضهما على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين ؛ والسواك .

الشافعية — عدوا سنن التيمم ،كما يأتي ، التسمية ابتداء ؛ على ماسبق ، والسواك ، ومحله بعد التسمية ، وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين ، أو نفخهما من الغبار إن كثر ؛ والتيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه ؛ وفي مسح يديه من أصابعه ، فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى ، سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ؛ ويمرها على اليمنى ؛ فإذا بلغ الكوع ، ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ، ويمرها إلى المرفق ، ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ، ويمرها عليها رافعاً إبهامه ، فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ؛ ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندباً ، والموالاة بين مسح الوجه واليدين إن كان المتيمم سليما ، فإن كان صاحب عذر وجبت عليه الموالاة في التيمم ،كالوضوء ، وتفريج أصابعه أول كل ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية ، فيجب نزعه ، وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ؛ وإلا كان التخليل واجباً ، والغرة ، والتحجيل ، وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فإن عكس ، بأن مسح يديه قبل وجهه أعاد مسحهما إن لم يصل به ، فإن صلى به أجزأه ، ومسح ذراعيه من

مندوبات التيمم

وللتيمم مندوبات مفصلة في المذاهب [1] .

مكروهات التيمم

للتيمم مكروهات مفصلة في المذاهب أيضاً [2] .

= الكوعين إلى المرفقين : وتجديد ضربة ثانية لليدين ، ونقل ما تعلق بيديه من الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسح على شيء قبل المسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأمران عنده ، فإن تيمم أول الوقت وصلى ، صحت صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت .

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن السابقة يسمى مندوباً ، وسنة ومستحباً .

المالكية — قالوا : مندوبات التيمم : منها يندب التسمية والسواك . والصمت إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمناه بيسراه ، بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق قابضاً عليها بكف اليسرى ، ثم يمسح باطن اليمنى من طي المرفق إلى آخر الأصابع ؛ ثم يفعل بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا يئس من وجود الماء ، أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن شك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر إلى كل منهما ، ويعتبر وسط الوقت ، ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع من استعماله ـ كالمرض ـ قبل نهاية الوقت الاختياري تقديماً لفضيلة الطهارة المائية المرجوة ؛ ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية مرجوة .

الحنفية — قالوا : يندب تأخير التيمم لمن غلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خاف خروج الوقت .

(٢) الحنابلة — قالوا : يكره في التيمم تكرار المسح : وادخال التراب في الفم والأنف ، =

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة ، والمتيمم من حدث أكبر لا يعود محدثاً حدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثاً حدثاً أصغر بنواقض الوضوء ، فإن تيمم لجنابة ، ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً ، بل يصير محدثاً حدثاً أصغر ؛ فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل المسجد [1] ، ويمكث فيه ، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم ، كأن يجد الماء بعد فقده [2] . أو يقدر على استعماله بعد عجزه [3]

= والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به ، فإن ذهب به النفخ ، بحيث لم يبق غبار ، ومسح به ، وجبت إعادة الضربة .

الشافعية — قالوا : يكره في التيمم تكثير التراب ، لأنك قد عرفت أن الغرض من التيمم إنما هو امتثال أمر الشارع بوضع يده على التراب ، فيكره أن يكثر التراب في يديه ، وتكرار المسح لكل عضو ، وتجديد التيمم ، ولو بعد فعل أي صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله ، وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالغرة والتحجيل في الوضوء

الحنفية — قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة

(١) المالكية — قالوا : إذا أحدث المتيمم عن جنابة حدثاً أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر ، فنواقض الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل ، فيحرم عليه ما يحرم الجنب بعد التيمم .

(٢) المالكية — قالوا : إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة ؛ بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة ، فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينتقض تيممه ، بل يجب استمراره في الصلاة ، ولو اتسع الوقت ، ومحل ذلك ما لم يكن ناسياً الماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم تذكر الماء ، وهو فيها ، فإنها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء ؛ وإلا فلا ، أما إن تذكره بعدها ، فإنه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(٣) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقاً ، سواء

مبحث من عجز عن الوضوء والتيمم

ويقال له : فاقد الطهورين

من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد ، أو حبس فى مكان ليس به ما يصح التيمم عليه ، فإنه يجب عليه أن يصلى فى الوقت بدون وضوء وبدون تيمم . على أن المريض الذى لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلى قاعداً ، وإن عجز يصلى بالإشارة ، كما سيأتى فى مبحث الصلاة بالإيماء ، والغرض من هذا إنما هو إظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل فى جميع الأحوال ، فما دام الإنسان قادراً على إظهار هذا الخشوع بأى كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها ، وله على ذلك أجر العاملين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً ، لأن الذى يخضع قلبه لمولاه وتظهر آثار هذا الخضوع على جوارحه وهو مريض، أقرب إلى رضوان الله تعالى ورحمته إن شاء الله .

أما كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتها ، فإن فيها تفصيل المذاهب[1] .

= كان عن حدث أكبر ، أو كان عن نجاسة على بدنه ، مالم يكن فى صلاة جمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها ، وخلع الخف ونحوه مما يمسح عليه إن تيمم بعد حدثه ، وهو لابسه ، سواء مسحه قبل ذلك أو لا .

الشافعية — زادوا فى مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو صورة ، كردة الصبى : وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان فى صلاة لا تجب إعادتها صحت صلاته ، وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان فى صلاة تجب إعادتها بطل التيمم والصلاة

(1) الحنفية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر من تراب ونحوه ، فإنه يصلى عند دخول وقت الصلاة صلاة صورية بأن يسجد ويركع مستقبلا القبلة بدون قراءة ، أو تسبيح ، أو تشهد ، أو نحو ذلك ، ولا ينوى بذلك صلاة ، سواء كان جنباً أو كان محدثاً حدثاً أصغر : وهذه الصلاة الصورية لا تسقط الفرض عنه بل تبقى ذمته مشغولة به إلى أن يجد ماء يتوضأ به ، أو يجد صعيداً طاهراً يتيمم عليه ، ويجوز لمن فقد الطهورين أن يصلى هذه الصلاة الصورية ، ولو كان جنباً .

المالكية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء والصعيد الطاهر ، فإن الصلاة تسقط عنه تماما =

مباحث الجبيرة

تعريفها

الجبيرة فى اصطلاح الفقهاء هى الخرقة التى يربط بها العضو المريض ، أو الدواء الذى يوضع على ذلك العضو ، ولا يشترط فى الرباط أن يكون مشدوداً بأعواد من خشب أو جريد ، أو نحو ذلك ، كما لا يشترط أن يكون العضو المربوط مكسوراً ، بل المعول فى حكم الجبيرة على أن يكون العضو مريضاً ، سواء كان مكسوراً ، أو مرضوضاً أو به آلام - روماتزمية - أو نحو ذلك ، فالجبيرة عند الفقهاء اسم للرباط الذى يربط به العضو المريض : أو الدواء الذى يوضع فوق ذلك العضو .

ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء

إذا كان على عضو من أعضاء المكلف - التى يجب غسلها فى الوضوء أو الغسل - جبيرة من رباط أو دواء ، وكان غسل ذلك العضو يضره أو يؤلمه ، فإنه يفترض عليه المسح على الرباط إن

= على المعتمد ، فلا يصلى ، ولا يقضى ، ولعلهم تمسكوا فى ذلك بحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ، ولكن ليس فى هذا الحديث ما يدل على الإعادة والحنفية لا يقولون : إن الصلاة بغير طهور تكون مقبولة ، بل يقولون : لابد من إعادتها

الشافعية — قالوا : من فقد الماء والصعيد الطاهر ، أو عجز عن استعمالهما ، فإنه لا يخلو إما أن يكون جنباً أو محدثاً أصغر ، فإن كان محدثاً حدثاً أصغر فإنه يصلى صلاة حقيقية بنية وقراءة تامة ، وإن كان جنباً ، فإنه يصلى صلاة حقيقية ، ولكنه يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويجب عليهما إعادة الصلاة عند وجود الماء ، فإذا وجد الجنب الماء وجب عليه أن يغتسل ، ويتوضأ ، ثم يعيد الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، وإذا وجد المحدث حدثاً أصغر الماء ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ . ويعيد تلك الصلاة ، أما إذا وجد أحدهما صعيداً طاهراً من تراب ونحوه مما يصح به التيمم ؛ فإنه لا يتيمم لإعادة الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، إلا إذا غلب على ظنه أنه فى مكان لا يجد فيه ماء ، أو تردد فى الأمر بحيث استوى عنده وجود الماء وعدمه بدون مرجح .

الحنابلة — قالوا : إن فاقد الطهورين يصلى صلاة حقيقية : ولا يعيد تلك الصلاة ، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر فى صلاته على الفرائض ، والشروط التى لا تصح الصلاة إلا بها .

كان العضو مربوطاً أو المسح على الدواء إذا كان العضو عليه دواء بدون رباط ، فإن كان المسح على الدواء يضره فليربطه بخرقة نظيفة ، ثم يمسح على هذه الخرقة ، ولا يعدم المريض رباطاً يربط به العضو المريض ، وهذا هو حكم صاحب الجبيرة الذى به ألم فى عضو من أعضاء الوضوء أو الغسل ؛ وهو أن يفترض عليه أن يمسح على العضو المريض إذا ضره الغسل ، فإن ضره المسح عليه ربطه بخرقة ومسح على الرباط ، ولم يخالف فى هذا سوى الشافعية ، وبعض الحنفية ، وقد ذكرنا مذهبيهما تحت الخط الذى أمامك (١) .

---

(١) الشافعية — قالوا : إما أن يكون العضو المريض مربوطاً أو عليه دواء ونحوه أولا . فإن كان مربوطاً ، فإن المريض يجب عليه فى هذه الحالة ثلاثة أمور : الأول : أن يغسل الجزء السليم : الثانى ، أن يمسح على نفس الجبيرة ، وهى الرباط الموضوع على محل المرض .

وهذا المسح يقوم مقام غسل الأجزاء السليمة التى تستتر بالرباط غالباً ، فإذا وضع الرباط على الجزء المريض فقط ، ولم يأخذ شيئاً من السليم ، فإنه لا يجب المسح على الخرقة فى هذه الحالة ومثل ذلك ما إذا أمكنه غسل الجزء السليم الذى تحت الرباط ؛ الأمر الثالث : أن يتيمم بدل غسل الجزء المريض ، ثم إن كان الشخص جنباً ، فإنه لا يجب عليه الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ، وهى : غسل الجزء السليم ؛ والمسح على الخرقة ونحوها ؛ والتيمم ، بحيث يجوز له أن يبدأ بما شاء منها ، أما إن كان غير جنب ، فإنه يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ، بمعنى أنه يغسل أولا الجزء السليم قبل التيمم . أما المسح على الجبيرة من خرقة ونحوها فإنه يصح أن يقدمه على الغسل وعلى التيمم .

هذا ، وإذا كانت الأعضاء المريضة متعددة ، فإنه يجب عليه أن يعدد التيمم بعدد هذه الأعضاء المريضة ، فإن عم المرض جميع الأعضاء ، فإنه يكفى أن يتيمم مرة واحدة عن الجميع . ومثل ذلك ما إذا كان المرض فى عضوين متواليين فى الترتيب كالوجه والذراعين ، فإنهما إذا عمهما المرض ، فيكفى أن يتيمم لهما تيمما واحداً ، بعد أن يغسل الجزء السليم ، ويمسح على الجبيرة بدلا من غسل الجزء الصحيح المستتر بالجبيرة .

هذا إذا كان العضو المريض مربوطاً ، فإن لم يكن مربوطاً فإنه يفترض عليه غسل العضو السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء ، لما عرفت أن المسح ليس مشروعاً عندهم ، إلا إذا كان بدلا عن غسل الجزء السليم الذى يستره رباط الجزء المريض =

شروط المسح على الجبيرة

يشترط لصحة المسح على الجبيرة ، سواء كانت خرقة ، أو دواء ، أو نحوهما شرطان :
الشرط الأول : أن يكون غسل العضو المريض ضاراً به ، بحيث يخاف من غسله زيادة الألم ، أو تأخر الشفاء ، أو نحو ذلك ، فإن كان العضو المريض عليه دواء بدون رباط ، ويضره المسح عليه ، فإنه في هذه الحالة يجب عليه أن يضع عليه رباطاً لا يضر ، ثم يمسح على الرباط ، كما ذكرنا ؛
الشرط الثاني : تعميم الجبيرة بالمسح بمعنى أن يغسل الجزء السليم من المرض ، ثم يمسح على الجزء المريض جميعه .

هذا إذا كانت الجبيرة على قدر محل المرض ، فإن تجاوزت محل المرض لضرورة ربطها ، فإنه يجب مسحها جميعها ، ما كان منها على الجزء المريض ، وما كان منها على الجزء السليم [1]

= فهو بمنزلة المسح على الخف ، أما إذا كان العضو مكشوفا ، ولا يمكن غسله ، فإنه لا يكون لمسحه معنى ، والتيمم يقوم مقام غسله ، فلا معنى لمسحه في هذه الحالة ، فإذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ، ولا يمكنه مسحه بتراب التيمم ، أو كان ذلك المسح يضره ، فإنه يسقط عنه مسحه ، وتجب عليه إعادة الصلاة بعد برئه في هذه الحالة .

الحنفية — قالوا : حكم المسح على الجبيرة فيه قولان : أحدهما : أنه واجب لا فرض ، وقد عرفت في مباحث الوضوء ، الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، وعلى هذا إذا ترك المريض المسح على العضو الذي به المرض وصلى ، فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يجب عليه إعادتها ، وإلا كان تاركا للواجب الذي يترتب عليه حرمانه من شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يعاقب عليه على المعتمد ، ثانيهما : أن المسح على الجبيرة فرض ؛ بحيث لو تركه لا تصح الصلاة ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، والقولان صحيحان عند الحنفية ، فيصح للمكلف أن يقلد ما يشاء منهما .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفي مسح أكثرها ، فإذا كانت الجراحة مثلا في جميع اليد ، ووضع عليها رباطاً ، فإنه يكفي أن يمسح على ما يزيد على نصفها الموضوع عليه الرباط .

هذا . وإذا كان الرباط زائداً على المحل المريض ، فلا يخلو إما أن يكون حله ضاراً ، أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حله ، وغسل ما تحته إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل ضاراً بالمريض ، فإنه يجب مسح محل المرض ، وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، فإن كان مسح محل =

فان كان المحل المريض مما يمسح . كالرأس ففيه تفصيل المذاهب (١) .

مبطلات المسح على الجبيرة

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها . أو نزعها عن مكانها . على تفصيل في المذاهب (٢)

= الرباط يضر أيضاً ، فإنه يغسل ما حوله . ثم يضع الرباط . ويمسح عليه . أما إن كان حل الرباط ضاراً . فإنه يجب عليه أن يمسح على الرباط ، ولا يكلف حله ولو كان يستطيع غسل ما تحته أو مسحه . على أنه يجب في هذه الحالة أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم . بحيث يمسح على أكثر الرباط .

الحنابلة — قالوا : إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن جاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، وإن لم توضع على طهارة ، كأن وضعها قبل أن يتوضأ وجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح . فإن تعددت الأعضاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم ، إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل . فانه لا يجب عليه إلا تيمم واحد . ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر ، كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس : فحكمه حكم الأعضاء المغسولة . وإن لم تعم ؛ فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكمل على العمامة . وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عمته الجراحة .

الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه . وإلا تيمم بدل مسحها .

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس صحيحا . وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة . وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه كحكم الأعضاء المغسولة . فيجب المسح عليه إن لم يضره فان ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس . ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصابة التي عليها وعمها بالمسح ويتيمم إن شدها على غير طهارة ، كما تقدم . وإن لم تعم مسح على الصحيح منها . وكمل على العصابة . لأن العصابة تنوب عن الرأس في المريض . ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا : إن سقطت عن بره بطل المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحتها بالغسل أو بالمسح إن كان متطهراً . ويريد البقاء على طهارته . ويشترط في صحة

صلاة الماسح على الجبيرة

الصلاة بالمسح على الجبيرة المستوفية للشروط المتقدمة صحيحة ، ولا إعادة على من صلى بذلك المسح بعد برء العضو[1] .

= الطهارة بغسل أو مسح ما تحتها أن يبادر بحيث لا تفوته الموالاة عمداً ، فإن طال الزمن نسياناً صح ، وإن سقطت عن غير برء ردها إلى موضعها ، وبادر بالمسح عليها ، بحيث لا تفوته الموالاة ، وإن كان سقوطها أو نزعها أثناء الصلاة بطلت الصلاة ووجبت إعادتها بعد تطهير ما تحتها إن كان ذلك عن برء ، فإن كان عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية - قالوا : إن كان سقوطها عن برء في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة ، وإن كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة ، فيرد الجبيرة إلى موضعها ، ويمسح عليها فقط بعد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد .

الحنفية - قالوا إن سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو خارجها . وإن كان سقوطها في الصلاة عن برء ، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ، ويعيد الصلاة ، وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد ، فالإمام يقول بالبطلان ، والصاحبان يقولان بالصحة ، لأن في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة .

الحنابلة - قالوا : إذا سقطت الجبيرة انتقض وضوءه كله ، سواء كان سقوطها عن برء أو غير برء ، إلا أنه إن كان سقوطها عن برء توضأ فقط ، وإن كان سقوطها عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية - قالوا : تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها : إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم ، ثانيها : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة عن الذي تستمسك به في ربطها ، ثالثها : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستمساك فقط ، لكنها وضعت وهو محدث .

كتاب الصلاة

حكمة مشروعيتها

ما تقدم من مباحث الطهارة إنما هو وسيلة للصلاة ، وقد علمت أن هذه الوسائل كلها منافع للمجتمع الإنسانى ؛ لأن مدارها على نظافة الأبدان ؛ وطهارة أماكن العبادة من الأقذار التى تنشأ عنها الأمراض والروائح القذرة ، نعم إن فى بعض الوسائل ماقد يخلو عن هذا المعنى ، ولكن ذلك لحكمة ظاهرة : وهى أن الغرض من العبادات إنما هو الخشوع لله سبحانه باتباع أوامره واجتناب نواهيه ، أما الصلاة فهى أهم أركان الدين الإسلامى ؛ فقد فرضها الله سبحانه على عباده ليعبدوه وحده ، ولا يشركوا معه أحداً من خلقه فى عبادته ، قال تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » أى فرضاً محدوداً بأوقات لا يجوز الخروج عنها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد ؛ فمن جاء بهن ، ولم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة » وقد وردت أحاديث كثيرة فى تعظيم شأن الصلاة ، والحث على أدائها فى أوقاتها ؛ والنهى عن الاستهانة بأمرها والتكاسل عن إقامتها ؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر عذب غمر ، بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات ، فما ترون ذلك يبقى من درنه ؟ قالوا : لاشىء ، قال صلى الله عليه وسلم : فإن الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن » ومعنى ذلك أن الصلوات الخمس تطهر النفوس ؛ وتنظفها من الذنوب والآثام ، كما أن الاغتسال بالماء النقى خمس مرات فى اليوم يطهر الأجسام وينظفها من جميع الأقذار .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل؟ قال : « الصلاة لمواقيتها » فالصلاة هى أفضل أعمال الإسلام ، وأجلها قدراً ، وأعظمها شأناً ؛ وكفى بذلك حثاً على أدائها فى أوقاتها .

أما ترهيب تاركها وتخويفه ؛ فيكفى فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاسهم فى الإسلام لمن لاصلاة له » وقوله : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وفى هذا الحديث زجر شديد للمسلم الذى يتسلط عليه الكسل فيحمله على ترك الصلاة التى يمتاز بها عن الكافر ، حتى قال بعض أئمة المالكية : إن تارك الصلاة عمداً كافر وعلى كل حال فقد أجمعوا على أنها ركن من أركان الإسلام ، فمن تركها فقد هدم ركناً من أقوى أركانه . وينبغى أن يعرف الناس أن الغرض الحقيقى من

الصلاة إنما هو إشعار القلب بعظمة الإله الخالق حتى يكون منه على وجل فيأتمر بأمره ، وينتهى عما نهاه عنه ، وفى ذلك الخير كله للنوع الإنسانى ، لأن من يفعل الصالحات ويجتنب السيئات لا يصدر عنه الناس إلا المنفعة والخير ، أما الذى يأتى بالصلاة وقلبه غافل عن ربه ، مشغول بشهواته النفسانية ، وملاذه الجسمانية ، فإن صلاته ، وإن أسقطت عنه الفرض عند بعض الأئمة ، ولكنها فى الحقيقة لم تثمر الثمرة المطلوبة منها ، إنما الصلاة الكاملة هى التى قال الله فى شأنها : « قد أفلح المؤمنون ، الذين هم فى صلاتهم خاشعون »

فالفرض الحقيقى من الصلاة ، إنما هو تعظيم الإله فاطر السموات والأرض بالخشوع له والخضوع لعظمته الخالدة ، وعزته الأبدية ، فلا يكون المرء مصلياً لربه حقاً إلا إذا كان قلبه حاضراً مملوءاً بخشية الله وحده ، فلا يغيب عن مناجاته بالوساوس الكاذبة أو الخواطر الضارة ، ومن يقف بين يدى خالقه وقلبه على هذه الحالة ذليلا خاشعاً ، خائفاً وجلا من جلال ذلك الخالق القادر القاهر ، ذى السطوة التى لاتحد ، والمشيئة التى لاترد ، فإنه بذلك يكون تائباً من ذنبه ، منيباً إلى ربه ، وتصلح أعماله الظاهرة والباطنة ، وتقوى علاقته بربه ، ويستقيم مع عباده تعالى ، ويقف عند حدود الدين ، وينتهى عما نهاه عنه رب العالمين . كما قال : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وبذلك يكون من المسلمين حقاً .

فالصلاة التى تنهى عن الفحشاء والمنكر ، هى تلك الصلاة التى يكون العبد فيها معظما ربه ، خائفاً منه ، راجياً رحمته ، فحظ كل واحد من صلاته إنما هو بقدر خوفه من الله ، وتأثر قلبه بخشيته ، لأن الله سبحانه إنما ينظر إلى قلوب عباده لا إلى صورهم الظاهرة ، ولذا قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكرى » ، ومن غفل قلبه عن ربه لا يكون ذاكراً له ، فلا يكون مصلياً صلاة حقيقية ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه » .

فهذه هى الصلاة فى نظر الدين ، وهى بهذا المعنى لها أحسن الأثر فى تهذيب النفوس ، وتقويم الأخلاق ، فإن فى كل جزء من أجزائها تمرينا على فضيلة من الفضائل الخلقية ، وتعويداً على صفة من الصفات الحميدة ، وإليك جملة من أعمال الصلاة وآثارها فى تهذيب النفوس :

أولا : النية ، وهى عزم القلب على امتثال أمر الله تعالى بأداء الصلاة كاملة ، كما أمر بها الله مع الإخلاص له وحده ، ومن يفعل ذلك فى اليوم والليلة خمس مرات ، فلا ريب فى أن الإخلاص ينطبع فى نفسه ، ويصبح صفة من صفاته الفاضلة التى لها أجل الأثر فى حياة الأفراد والجماعات ،

فلا شيء أنفع في حياة المجتمع الإنساني من الإخلاص في القول والعمل ، فلو أن الناس أخلصوا لبعضهم بعضاً في أقوالهم وأعمالهم ، لعاشوا عيشة راضية مرضية ، وصلحت حالهم في الدنيا والآخرة ، وكانوا من الفائزين .

ثانياً : القيام بين يدي الله تعالى ، فالمصلي يقف ببدنه وروحه بين يدي خالقه مطرقا يناجيه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، يسمع منه ما يقول ، ويعلم من قلبه ما ينوي ، ولا ريب في أن من يفعل ذلك مرات كثيرة في اليوم والليلة ، فان قلبه يتأثر بخالقه ، فيأتمر بما أمره به ، وينتهي عما نهاه عنه ، فلا ينتهك للناس حرمة ، ولا يعتدي لهم على نفس ، ولا يظلمهم في مال ، ولا يؤذيهم في دين أو عرض .

ثالثاً : القراءة ، وسيأتي لك حكمها عند الأئمة ، ولكن ينبغي لمن يقرأ أن لا يحرك لسانه بالقراءة ، وقلبه غافل ، بل ينبغي له أن يتدبر معنى قراءته ليتعظ بما يقول ، فإذا مر على لسانه ذكر الإله الخالق وجل قلبه خوفا من عظمته وسطوته ، كما قال تعالى « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً » وإذا ذكرت صفات الله تعالى من رحمة وإحسان وجب عليه أن يعلم نفسه كيف تتخلق بتلك الصفات الكريمة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تخلقوا بأخلاق الله » فهو سبحانه كريم عفو غفور ، عادل لا يظلم الناس شيئاً » فالإنسان مكلف بأن يتخلق بهذه الأخلاق ، فإذا ماقرأ في صلاته الآيات التي تشتمل على صفات الإله الكريمة وتعقل معناها ، وكررها في اليوم والليلة مرات كثيرة . فإن نفسه تتأثر بها لامحالة ومتى تأثرت نفسه بجميل الصفات حبب إليه الاتصاف بها ، ولذلك أحسن الأثر في تهذيب النفوس والأخلاق .

رابعاً : الركوع والسجود ، وهما من أمارات التعظيم لمالك الملوك ، خالق السموات والأرض وما بينهما ، فالمصلي الذي يركع بين يدي ربه لا يكفيه أن يحني ظهره بالكيفية المخصوصة ، بل لابد أن يشعر قلبه بأنه عبد ذليل ، ينحني أمام عظمة إله عزيز كبير ، لاحد لقدرته ، ولانهاية لعظمته فإذا انطبع ذلك المعنى في قلب المصلي مرات كثيرة في اليوم والليلة : كان قلبه دائماً خائفاً من ربه فلا يعمل إلا ما يرضيه ، وكذلك المصلي الذي يسجد لخالقه ، فيضع جبهته على الأرض معلناً عبوديته لخالقه . فإنه إذا استشعر قلبه ذل العبودية ، وعظمة الرب الخالق فلابد أن يخافه ويخشاه ، وبذلك تتهذب نفسه وينتهي عن الفحشاء والمنكر .

هذا ، ويتعلق بالصلاة أمور أخرى لها فوائد اجتماعية جليلة الشأن : منها الجماعة ، فقد شرع

الإسلام الجماعة فى الصلاة ، وحث عليها النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » .

ففى الاجتماع لأداء الصلاة بصفوف متراصة متساوية ، تعارف بين الناس يقرب بين القلوب المتنافرة ، ويزيل منها الضغائن والأحقاد ، وذلك من أجل عوامل الوحدة التى أمر الله تعالى بها فى كتابه العزيز ، فقال « واعتصموا بحبل الله ، جميعاً ولا تفرقوا » وفى الاجتماع لأداء الصلاة تذكير بالإخوة التى قال الله عنها : « إنما المؤمنون إخوة » فالمؤمنون الذين يجتمعون لعبادة رب واحد لا ينبغى لهم أن ينسوا أنهم إخوة ، يجب أن يرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويواسى غنيهم فقيرهم ، ويعين قويهم ضعيفهم ، ويعود صحيحهم مريضهم ، عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، من كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرّج الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » . ولو شئنا أن نذكر ما اشتملت عليه الصلاة من فوائد لاستغرقنا صحائف كثيرة فنقف عند هذا الحد ، والله يوفقنا إلى العمل بدينه الحنيف ، إنه سميع الدعاء .

تعريف الصلاة

معنى الصلاة فى اللغة : الدعاء بخير ، قال تعالى : « وصلّ عليهم » أى ادع لهم ، وأنزل رحمتك عليهم ، ومعناها فى اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وهذا التعريف يشمل كل صلاة مفتتحة بتكبيرة الإحرام ، ومختتمة بالسلام ، ويخرج عنه سجود التلاوة وهو سجدة واحدة عند سماع آية من القرآن المشتملة على ما يترتب عليه ذلك السجود من غير تكبير ، أو سلام ، كما سيأتى فى مبحثه ، فهذا السجود لا يقال له : صلاة عند الحنفية والشافعية [1] .

---

(١) المالكية ، والحنابلة — عرّفوا الصلاة بأنها قربة فعلية ، ذات إحرام ، وسلام ، أو سجود فقط ، والمراد بالقربة ما يتقرب بها إلى الله تعالى ، والمراد بقولهم ، : فعلية ما يشمل أفعال الجوارح من ركوع وسجود ، وفعل اللسان من قراءة وتسبيح وعمل القلب من خشوع وخضوع ، ولم يختلف معهم الحنفية والشافعية فى هذا المعنى ، إنما الخلاف فى تسمية السجود فقط صلاة شرعية ، والأمر فى ذلك سهل .

أنواع الصلاة

للصلاة أنواع مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط الذي أمامك (١) .

شروط الصلاة

للصلاة شروط تتوقف عليها صحتها ، فلا تصح إلا بها ، وشروط يتوقف عليها وجوبها .

---

(١) الحنفية — قالوا الصلاة أربعة أنواع : الأول : الصلاة المفروضة فرض عين ، كالصلوات الخمس ؛ الثاني : الصلاة المفروضة فرض كفاية ، كصلاة الجنازة ؛ الثالث : الصلاة الواجبة ، وهي صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها ، وصلاة العيدين ، الرابع : الصلاة النافلة ، سواء كانت مسنونة ، أو مندوبة ، أما سجود التلاوة فليس بصلاة عندهم ، كما عرفت .

المالكية — قالوا تنقسم الصلاة إلى خمسة أقسام : وذلك لأنها إما أن تكون مشتملة على ركوع وسجود ، وقراءة وإحرام ، وسلام ، أو لا ، والقسم الأول تحته ثلاثة أقسام : الأول الصلوات الخمس المفروضة ، والثاني : النوافل والسنن ، والثالث : الرغيبة ، وهي صلاة ركعتي الفجر ، والقسم الثاني تحته قسمان : أحدهما : ما اشتمل على سجود فقط وهو سجود التلاوة ، ثانيهما ما اشتمل على تكبير وسلام ، ليس فيه ركوع وسجود ، وهو صلاة الجنازة فالأقسام خمسة .

الشافعية — قالوا تنقسم الصلاة إلى نوعين : أحدهما : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وقراءة ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلاة النافلة ؛ ثانيهما : الصلاة الخالية من الركوع والسجود ؛ ولكنها مشتملة على التكبير والقراءة والسلام وهي صلاة الجنازة ، وليس عند الشافعية صلاة واجبة كما يقول الحنفية ، ولا صلاة رغيبة ، كما يقول المالكية ولا يسمون سجود التلاوة صلاة ، كما يسميه الحنابلة والمالكية ، فالأقسام عندهم ثلاثة .

الحنابلة — قالوا : تنقسم الصلاة إلى أربعة أقسام : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وإحرام وسلام ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلوات المسنونة ؛ والقسم الثالث . الصلاة المشتملة على تكبير وسلام وقراءة ، وليس فيها ركوع وسجود وهي صلاة الجنازة ؛ القسم الرابع : الصلاة المشتملة على سجود فقط ، وهي سجود التلاوة . فإنه صلاة عند الحنابلة كما يقول المالكية .

فلا تجب إلا بها ، وقد اختلفت اصطلاحات المذاهب في بيان هذه الشروط وعددها ، فلذا ذكرناها لك مفصلة تحت الخط الذي أمامك [١] .

---

(١) المالكية — قالوا : تنقسم شروط الصلاة إلى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما القسم الأول ، وهو شروط الوجوب فقط فهو أمران ، أحدهما : البلوغ ، فلا تجب على الصبي ، ولكن يؤمر بها لسبع سنين ؛ ويضرب عليها لعشر ضرباً خفيفاً . ليتعود عليها ؛ فإن التكاليف الشرعية ، وإن كانت كلها مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد ، وأن العقلاء لا يجدون حرجاً في القيام بها بعد التكليف ، ولكن العادة لها حكمها ؛ فقد يعلم الإنسان من فوائد الصلاة المادية والأدبية ما فيه الكفاية في حمله على أدائها ، ولكن عدم تعوده على فعلها يقعد به عن القيام بأدائها ، ثانيهما : عدم الإكراه على تركها ، كأن يأمره ظالم بترك الصلاة ، وإن لم يتركها سجنه ، أو ضربه ، أو قتله ، أو وضع القيد في يده ، أو صفعه على وجهه بملإ من الناس إذا كان هذا ينقص قدره ، فمن ترك الصلاة مكروهاً فلا إثم عليه ، بل لا تجب عليه ما دام مكرهاً ، لأن المكره غير مكلف ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، والذي لا يجب على المكره عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة ، وإلا فمتى تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، من نية ، وإحرام وقراءة ، وإيماء فهو كالمريض العاجز . يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله

وأما القسم الثاني ؛ وهو شروط الصحة فقط ؛ فهو خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما القسم الثالث وهو شروط الوجوب والصحة معاً ، فهو ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن لم تبلغه الدعوة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا فرض يصلي ، والعقل ؛ ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين ؛ بحيث لا يجد ماء ، ولا شيئاً يتيمم به ، وعدم النوم والغفلة ، والخلو من دم الحيض والنفاس . ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة : الإسلام ، ولم يجعلوه من شروط الوجوب ، فالكفار تجب عليهم الصلاة عندهم ؛ ولكن لا تصح إلا بالإسلام ، خلافاً لغيرهم ، فإنهم عدوه في شروط الوجوب ، وعدوا الطهارة شرطين ، وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ؛ وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الشافعية — قسموا شروط الصلاة إلى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، =

. . . .

--- فالكافر لا تجب عليه الصلاة عند الشافعية ، ومع ذلك فهو يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر ، ومن ارتد عن الإسلام فإن الصلاة تجب عليه : لأنه مسلم باعتبار حالته الأولى ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس : وسلامة الحواس ، ولو السمع ، أو البصر فقط ، وأما شروط الصحة فهي سبعة ؛ أحدها : طهارة البدن من الحدثين : ثانيها : طهارة البدن ، والثوب ، والمكان من الخبث ، ثالثها ستر العورة ، رابعها ، استقبال القبلة ، خامسها : العلم بدخول الوقت ، ولو ظناً ، ومراتب العلم ثلاث : أولاً . أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عرف دخول الوقت بساعة مضبوطة ، أو بسماع مؤذن عارف بدخول الوقت ، كمؤذنو المساجد التي بها ساعات ، ونحو ذلك ، ثانياً : الاجتهاد ، بأن يتحرى دخول الوقت بالوسائل الموصلة ، ثالثاً : تقليد المتحري : ويلزم ، أن يراعي هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد سادسها : العلم بالكيفية . سابعها : ترك المبطل ، فزاد الشافعية عن المالكية في شروط صحة الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يعتقد فرضاً من فرائضها سنة إن كان عامياً ، وأن يميز بين الفرض والسنة ، وإن كان ممن اشتغل بالعلم زمناً يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة المؤقتة : وزادوا في شروط الوجوب : الإسلام ، لكنهم قالوا : إن كان الكافر لم يسبق له إسلام : فإنها لا تجب عليه ، بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا ، وإن كان يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكفر ، كما تقدم ، أما المرتد فإنه يطالب بها في الدنيا : كما يعذب عليها في الآخرة : على أنهم قالوا : إذا صلى الكافر فإن صلاته تقع باطلة ، فالإسلام شرط صحة أيضاً .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة إلى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم ، فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس ؛ وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاء باشتراط الإسلام ، وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا : إن الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكفر مطلقاً ، ويظهر أن مسألة تعذيب الكافر عذاباً زائداً على عذاب الكفر مسألة نظرية غير عملية . لأن عذاب الكفر أشد أنواع العذاب ، فكل عذاب يتصور فهو دونه ، فهو إما داخل فيه ، وإما أقل منه ، وزادوا النية ، فلا تصح الصلاة بغير نية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ---

دليل فرضية الصلاة

وعدد الصلوات المفروضة

فرضت الصلوات الخمس - بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة إلى المدينة بسنة - في الأوقات المعروفة وهي وقت الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ؛ وأول الفرائض التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم هو الظهر ، أما كون الصلاة المذكورة فرضاً من الفرائض التي لا يتحقق الإسلام إلا بها ، فقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع أئمة الدين ، فمن أنكر كونها فرضاً فهو مرتد عن دين الإسلام بلا خلاف ، قال تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) . ومعنى الكتاب المكتوب المفروض ، ومعنى الموقوت المحدد بأوقات معلومة ، فكأنه قال : الصلاة مفروضة على المسلمين في أوقات معلومة للرسول الذي أمره الله أن يبين للناس ما نزل إليه من ربه ، وقد كلف الله تعالى المؤمنين بإقامة الصلاة في كثير من آيات القرآن الكريم .

ولعل بعضهم يقول : إن الذي ثبت بكتاب الله تعالى إنما هو فرضية الصلاة ، أما كونها خمس صلوات بالكيفية المخصوصة فلا دليل عليه في القرآن . والجواب : إن القرآن قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين للناس ما نزل إليهم ، وأمر الناس أن يتبعوا ما جاءهم به الرسول ، قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) فكل شيء جاء به الرسول من عند الله فهو ثابت بالكتاب من هذه الجهة ، أما السنة الصحيحة الدالة على أن عدد الصلوات خمس

= « إنما الأعمال بالنيات » ولأنه بالنية تتميز العبادات عن العادات ، وتتميز العبادات بعضها عن بعض ؛ ووافق الحنابلة على عدها شرطاً ؛ وجعلها الشافعية ركناً ، وكذا المالكية على المشهور ، كما يأتي في « أركان الصلاة » ، وقد عرفت مما قدمناه لك في « مبحث النية » الفرق بين الشرط والركن وأن كلا منهما لا يصح الشيء إلا به فلا تصح الصلاة إلا بالنية باتفاق الأئمة الأربعة ، أما كون النية شرطاً تتوقف عليه الصلاة ، مع كونه خارجاً عن حقيقتها ، أو ركناً تتوقف عليه الصلاة ، وهو جزء من حقيقتها ، فتلك مسألة تختص بطالب العلم الذي يريد أن يعرف دقائق الأمور النظرية .

هذا ، ولم يذكر الحنفية دخول الوقت في شروط الوجوب ولا في شروط الصحة ، وذلك لأنهم يقولون : إنه شرط لصحة الأداء لا لنفس الصلاة ، كما في التيمم ، وسيأتي في مبحث دخول الوقت .

الحنابلة — لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، كغيرهم ، بل عدوا الشروط تسعة ، وهي : الإسلام ، والعقل ، والتمييز ، والطهارة من الحدث مع القدرة ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ببدنه وثوبه وبقعته ، والنية ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، وقالوا : إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

فهي كثيرة بلغت مبلغ التواتر : منها قوله صلى الله عليه وسلم : أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فكذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا ، رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، فهذا الحديث صريح في أن الصلوات خمس ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن مالم تغش الكبائر » رواه مسلم والترمذي ، وغيرهما ، وعن جابر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات » رواه مسلم ؛ والغمر — بفتح الغين ، وإسكان الميم — الكثير ، ومنها غير ذلك .

ولهذا فقد أجمع أئمة المسلمين على أن الصلوات المفروضة خمس صلوات ، وهي الظهر ، والعصر إلى آخر ماتقدم قريباً ، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذه المواقيت ، فمنهم من يقول مثلا : إن الوقت ينقسم إلى ضروري واختياري ، وهم المالكية ، ومنهم من يقول : إن وقت الظهر ينتهي إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، ومنهم من يقول : لا ينتهي إلا إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، وهكذا مما ستعرفه قريباً

مواقيت الصلاة

المفروضـــة

قد عرفت مما قدمناه لك في « شروط الصلاة » أن دخول الوقت شرط من شروط الصلاة ، فلا يجب على المكلف إلا إذا دخل وقتها على أنك قد عرفت أن الحنفية لم يعدوا دخول الوقت شرطاً من شروط الوجوب ، ولا من شروط الصحة ، وذلك لأنهم قالوا : إن دخول الوقت شرط لأداء الصلاة ، بمعنى أن الصلاة لا يصح أداؤها إلا إذا دخل الوقت ؛ والأمر في ذلك سهل ، لأنهم متفقون مع غيرهم على أن الصلاة لا تجب إلا إذا دخل وقتها الآتي بيانه ، فإذا دخل وقتها خاطبه الشارع بأدائها خطاباً موسعاً ، بمعنى أنه إذا فعلها في أول الوقت صحت ، وبرئت ذمته منها ، وإذا لم يفعلها في أول الوقت لا يأثم إلى أن يبقى من الوقت جزء يسير لا يسع إلا الطهارة من وضوء أو غسل إن كان جنباً ، ويسع الصلاة بعد الطهارة ، فإذا أدرك الصلاة كلها في الوقت فقد أتى بها على الوجه الذي طلبه الشارع منه وبرئت ذمته ، كالو أداها في أول الوقت أو وسطه ، أما إذا صلاها كلها بعد خروج الوقت فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يأثم إثماً عظيماً بتأخير الصلاة عن وقتها ، وإذا أدرك بعضها في الوقت ، وصلى البعض الآخر بعد خروج الوقت ، فإن

بعض الأئمة يقول : إنه يأثم [1] وبعضهم يقول إنه لا يأثم ، على أنهم قد اتفقوا على أن الذى يدرك بعض الصلاة يكون قد صلى أداء لا قضاء ، فالأداء لا ينافى الإثم عند بعض الأئمة ، وقد بينا آراء الأئمة فى ذلك تحت الخط الذى أمامك ، وإليك بيان أوقات الصلوات الخمس محدودة فى المذاهب ، فأولها الظهر ، كما عرفت ، ويبتدئ وقته عقب زوال الشمس مباشرة .

---

(١) المالكية — قالوا : إذا أدرك ركعة من الصلاة فى الوقت الاختيارى ، ثم خرج الوقت وكملها فى الوقت الضرورى ، فإنه لا يأثم ، أما إذا لم يؤد ركعة كاملة فى الوقت الاختيارى ، فإنه يأثم سواء صلاها كلها فى الوقت الضرورى ، أو صلى بعضها فى الوقت الضرورى ، وباقيها خارجه ؛ وستعرف قريباً أن المالكية يقسمون الوقت إلى ضرورى ، واختيارى .

الحنفية — قالوا : إذا أدرك جزء من الصلاة ، ولو تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت ، فإن صلاته تكون أداء ، ولكنهم يقولون : إذا لم يدرك كل الصلاة قبل خروج الوقت فإنه يكون آثماً ، على أنه فى هذه الحالة يكون إثمه صغيرة لا كبيرة ؛ وستعلم أن الحنفية لا يقسمون الوقت إلى ضرورى واختيارى ، كما يقول المالكية .

الشافعية — قالوا : إذا لم يدرك ركعة كاملة من الوقت كانت صلاته قضاء لا أداء ، فإذا أدرك ركعة واحدة ، ثم خرج الوقت ، فإنه يكون آثماً إثماً أقل من إثم من صلاها قضاء ، فالشافعية متفقون مع الحنفية فى ضرورة أداء الصلاة كلها فى الوقت المحدد ، وفى أنهم ليس عندهم اختيارى وضرورى ، ومتفقون مع المالكية على أن الصلاة لا تكون أداء إلا إذا أدرك ركعة كاملة فى الوقت الاختيارى .

الحنابلة — قالوا : تدرك الصلاة المكتوبة أداء بتكبيرة الإحرام فإذا قام للصلاة فى آخر الوقت ، ثم كبر تكبيرة الإحرام ، وبعد الفراغ منها خرج الوقت ، كانت صلاته أداء كما يقول الحنفية ، ولا إثم عليه . متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت فهم متفقون مع الحنفية على أن من أدرك تكبيرة الإحرام فى الوقت فقد أدرك الوقت وكانت صلاته أداء ولكنهم لم يقولوا إنه يأثم بعد ذلك لأنه قد صلى أداء لا قضاء ، وبذلك تعرف المختلف فيه والمتفق عليه فى هذه المسألة على الوجه الواضح الصحيح .

ما تعرف به أوقات الصلاة

تعرف أوقات الصلاة بخمسة أمور : أحدها : بالساعات الفلكية المنضبطة المبنية على الحساب الصحيح ، وهي الآن كثيرة في المدن والقرى ، وعليها المعول في معرفة الأوقات الشرعية ثانيها : زوال الشمس ، والظل الذي يحدث بعد الزوال ، ويعرف به وقت الظهر ودخول وقت العصر : ثالثها : مغيب الشمس ، ويعرف به وقت المغرب ؛ رابعها : مغيب الشفق الأحمر أو الأبيض على رأي ، ويعرف به دخول وقت العشاء ؛ خامسها : البياض الذي يظهر في الأفق ، ويعرف به وقت الصبح ؛ وقد أشار إلى هذه الأوقات الحديث الصحيح الذي رواه الترمذي ، والنسائي عن جابر بن عبد الله ، قال : « جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين زالت الشمس ، فقال قم يا محمد فصل الظهر ، حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان فيء الرجل مثله جاءه للعصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ؛ ثم مكث حتى إذا غابت الشمس جاءه فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلاها حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلاها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصبح ؛ فقال قم يا محمد فصل الصبح » ؛ وإلى هنا قد بين هذا الحديث أول كل وقت ، وله بقية اشتملت على بيان نهاية الوقت ، ومعناها أنه جاءه في اليوم التالي وأمره بصلاة الظهر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة العصر حين بلغ ظل كل شيء مثليه ، وأمره بصلاة المغرب في وقتها الأول ، وأمره بصلاة العشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، وأمره بصلاة الصبح حين أسفر جداً ، ثم قال له ما بين هذين وقت كله ، اهـ .

فهذا الحديث وأمثاله يبين لنا مواقيت الصلاة بالعلامات الطبيعية التي هي أساس التقويم الفلكي ؛ والساعات المنضبطة ـ المزاول ـ ونحو ذلك ، فلنذكر آراء الأئمة في تحديد مواقيت الصلاة تفصيلا ، مع العلم بأن بعضهم [1] يقسم الوقت إلى ضروري واختياري ، وبعضهم لا يقسمه إلى ذلك

---

(١) المالكية ـــ قسموا الوقت إلى اختياري ، وهو ما يوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ، وضروري : وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، وسمي ضرورياً ، لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وحيض وإغماء وجنون ونحوها ؛ فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري ؛ أما غيرهم فيأثم ، بإيقاع الصلاة فيه إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري ، وستعرف الأوقات الضرورية .

وقت الظهر

يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة ؛ فمتى انحرفت الشمس عن وسط السماء ، فإن وقت الظهر يبتدىء [1] ويستمر إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله ، ولمعرفة ذلك تغرز خشبة مستوية أونحوها فى أرض مستوية قبل الظهر فى الشمس ، فيكون لهـا ظل طبعاً ، فيأخذ الظل فى النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف الظل قليلا ، فتوضع عند نهايته علامة إن بقى شيء من ظل الخشبة ، وإلا فيكون البدء من نفس الخشبة ، كما فى الأقطار الاستوائية : ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ؛ فإذا أخذ فى الزيادة علم أن الشمس زالت ، أى مالت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلها بعد الظل الذى كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .

وقت العصر

يبتدىء وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحتسب الظل الذى كان موجوداً عند الزوال ، كما تقدم ، وينتهى إلى غروب الشمس [2]

= الحنابلة — قسموا وقت العصر إلى قسمين : ضرورى ، واختيارى ، فالاختيارى ينتهى إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، والضرورى هو مابعد ذلك إلى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر فى هذا الوقت الضرورى . وإن كانت الصلاة أداء ، ومثل العصر عندهم العشاء كما يأتى .

(١) المالكية — قالوا : هذا وقت الظهر الاختيارى ، أما وقته الضرورى فهو من دخول وقت العصر الاختيارى ، ويستمر إلى وقت الغروب .

(٢) المالكية — قالوا : للعصر وقتان ضرورى ، واختيارى ، أما وقته الضرورى ، فيبتدىء باصفرار الشمس فى الأرض والجدران لابا صفرار عينها ، لأنها لاتصفر حتى تغرب ، ويستمر إلى الغروب ، وأما وقته الاختيارى فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا فى الوقت بقدر أربع ركعات فى الحضر ، واثنتين فى السفر ، وهل اشتراكهما فى آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو فى أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر فى أول وقته ؟ وفى ذلك قولان مشهوران ، فمن صلى العصر فى آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله ، كانت =

وقت المغرب

يبتدىء المغرب من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهى بمغيب الشفق الأحمر (١) .

ووقت العشاء يبتدئ من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق (٢) .

= صلاته صحيحة على الأول ، باطلة على الثاني ؛ ومن صلى الظهر في أول وقت العصر كان آثماً على الأول ، لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يأثم على القول الثاني ، لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما

الحنابلة — قد عرفت قريباً أنهم قالوا : للعصر وقتان : اختياري ، وضروري .

(١) الحنفية — قالوا : إن الأفق الغربي يعتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : إحمرار ، فبياض ، فسواد ؛ فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فمتى ظهر السواد خرج وقت المغرب ؛ أما الصاحبان فالشفق عندهما ماذكر أعلى الصحيفة كالأئمة الثلاثة .

المالكية — قالوا : لا امتداد لوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقدر بزمن يسع فعلها ، وتحصيل شروطها من طهارتى حدث وخبث وستر عورة ، ويزاد الأذان والإقامة ، فيجوز لمن يكون محصلا للأمور المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تطويل موسوس ، ولا تخفيف مسرع ، أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ، ويستمر إلى طلوع الفجر ؛ والفلكية يقولون : إن الساعات مبنية على الوقت الذي حدده الجمهور ، فإذا صلى شخص قبل الوقت الفلكي الذي تبينه الساعة تكون صلاته باطلة ، وعلى كل حال فالأحوط تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ، أو إلى مابعده .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن للعشاء وقتين ، كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق إلى مضي ثلث الليل الأول ، ووقت ضرورة ، وهو من أول الثلث الثاني من الليل إلى طلوع الفجر الصادق ، فمن أوقع الصلاة فيه كان آثماً ، وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح ، والظهر ، والمغرب فليس لهما وقت ضرورة ، كما تقدم قريباً .

المالكية — قالوا : إن وقت العشاء الاختياري يبتدئ من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهى بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضروري ماكان عقب ذلك إلى طلوع الفجر . فمن صلى العشاء في الوقت الضروري أثم ، إلا إذا كان من أصحاب الأعذار .

وقت الصبح

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذى يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعم الأفق ، ويصعد إلى السماء منتشراً ، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذى لا ينتشر ، ويخرج مستطيلا دقيقاً يطلب السماء ، بجانبيه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فإن باطن ذنبه أبيض ، بجانبيه سواد ، ويمتد وقت الفجر إلى طلوع الشمس [١] .

مبحث المبادرة بالصلاة فى أول وقتها
وبيان الأوقات التى لا تجوز فيها الصلاة

لأداء الصلاة فى أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب ، أو كراهة أو نحو ذلك مفصلة فى المذاهب [٢] .

---

(١) المالكية — قالوا : إن للصبح وقتين : اختيارى ، وهو من طلوع الفجر الصادق ، ويمتد إلى الإسفار البين - أى الذى تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط فى محل لا سقف فيه ظهوراً بيناً ، وتخفى فيه النجوم - وضرورى ، وهو ما كان عقب ذلك إلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوى ، وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(٢) المالكية — قالوا : أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة فى أول وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقاً ، صيفاً ، أو شتاء ، سواء كانت الصلاة صبحاً ، أو ظهراً ، أو غيرهما . وسواء كان المصلى منفرداً أو جماعة ، وليس المراد بتقديم الصلاة فى أول الوقت المبادرة بها ، بحيث لا تؤخر أصلا ؛ وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا ينافيه ندب تقديم النوافل القبلية عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشىء ربعه صيفاً وشتاء ؛ ويزاد على ذلك فى شدة الحر إلى نصف الظل .

الحنفية — قالوا : يستحب الإبراد بصلاة الظهر ، بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ، ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه إلى المساجد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل فى أول الوقت أفضل ، إلا أن يكون بالسماء غيم ، فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها ، والعمل فى المساجد الآن على التعجيل =

. . . .

= أول الوقت شتاء وصيفاً ، وينبغي متابعة إمام المسجد في ذلك لئلا تفوته صلاة الجماعة حتى ولو كان ذلك الإمام يترك المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها إلى تغير قرص الشمس ، وإلا كان ذلك مكروها تحريماً ، وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان ، فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة ، وهو لا يشعر ؛ وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي لن يزالوا بخير مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود » إلا أنه يستحب تأخيرها قليلا في الغيم للتحقق من دخول وقتها ؛ أما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى « قبل ثلث الليل » لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفوتها ؛ وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الإسفار ، وهو ظهور الضوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع إعادتها بطهارة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فسادها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ؛ وما قبل وقت الطلوع بزمن لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ؛ ووقت الاستواء ؛ ووقت غروب الشمس ؛ وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر كره تحريماً أن يصلي بعده ؛ أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فإنه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تتغير الشمس ، بحيث لا تحار فيها العيون .

الشافعية — قالوا : إن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام : الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول الوقت إلى أن يمضي منه قدر ما يسع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولأجلها ولو كمالا ، وقدر بثلاثة أرباع الساعة الفلكية ، وسمي بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس ؛ الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت إلى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمي اختيارياً لرجحانه على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر ، متى بقي منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الأول من الليل . وفي الصبح بالإسفار ؛ الثالث ، وقت الجواز بلا كراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، فحكمه كحكمه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر =

= الكاذب ، وفى الفجر إلى الاحمرار ، الرابع : وقت الحرمة ، وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه مالا يسع كل الصلاة ، كما تقدم ؛ الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كحيض ، ونفاس ، وجنون ، ونحوها ، وقد بقى من الوقت مايسع تكبيرة الإحرام ؛ فإن الصلاة تجب فى ذمته ، ويطالب بقضائها بعد الوقت ، فاذا زال المانع فى آخر الوقت بمقدار مايسع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة ، والتى قبلها إن كانت تجمع معها ، كالظهر ، والعصر ، أو المغرب ، والعشاء ، بشرط أن يستمر زوال المانع فى الوقت الثانى زمناً يسع الطهارة ، والصلاة لصاحبة الوقت ، والطهارة ، والصلاة لما قبلها من الوقتين ، فاذا زال الحيض مثلا فى آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلى الظهر والعصر فى وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما ، والمغرب وطهارتها ؛ السادس : وقت الإدراك ، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت ، وطروّ المانع ، كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها ، فان الصلاة وجبت عليها وهى خالية من المانع ، فيجب عليها قضاؤها : السابع : وقت العذر ، وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً فى السفر مثلا ؛ الثامن : وقت الجواز بكراهة ، وهو لايكون فى الظهر ؛ أما فى العصر فبدؤه اصفرار الشمس ، ويستمر إلى أن يبقى من الوقت مايسع الصلاة كلها ، وأما فى المغرب فبدؤه بعد مضى ثلاثة أرباع ساعة فلكية، إلى أن يبقى من الوقت مايسع الصلاة كلها ، وأما فى العشاء فبدؤه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت مايسعها ؛ وأما فى الفجر فبدؤه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت مايسعها ويستثنى من استحباب الصلاة فى وقت الفضيلة أمور : منها صلاة الظهر فى جهة حارة ، فانه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها فى جماعة أو فى مسجد ولو منفرداً ، إذا كان المسجد بعيداً لايصل إليه فى وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع ، أو كماله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت ، فإنه يندب له التأخير ، وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرة لخوف فوت حج ، أو انفجار ميت ، أو إنقاذ غريق .

الحنابلة — قالوا : إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر فى أول الوقت ، إلا فى ثلاثة أحوال : أحدها : أن يكون وقت حر ، فانه يسن فى هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر ، سواء صلى فى جماعة ، أو منفرداً فى المسجد ، أو فى البيت ، ثانيها : أن يكون وقت غيم فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم فى جماعة أن يؤخر صلاته إلى قرب وقت العصر ليخرج للوقتين معاً خروجا واحداً ، ثالثها : أن يكون فى الحج ، ويريد أن يرمى الجمرات ، فيسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات .

مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من شروط الصلاة : ستر العورة ، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة التي أمر الشارع بسترها في الصلاة ، إلا إذا كان عاجزاً عن ساتر يستر له عورته [١] ، ويختلف حد العورة بالنسبة للرجل ، والمرأة الحرة ، والأمة ؛ وحد العورة [٢] للرجل والأمة ، والحرة مفصل في المذاهب .

= هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الأحوال ، وأما العصر فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت الاختياري في جميع الأحوال ؛ وأما المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في أمور : منها أن تكون في وقت غيم فإنه يسن في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجاً واحداً ؛ ومنها أن يكون من يباح له جمع التأخير ، فإنه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به ؛ ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم ، وكان ممن يباح له الجمع ، فإنه يسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل الغروب ، فإن وصل إليها قبل الغروب صلاها في وقتها ؛ وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب إليها عند جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصلى مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضاً ؛ وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال .

هذا ، وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبقى من الوقت الجائز فعلها فيه قدر ما يسعها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فإنه يجب عليه أن يؤخرها ؛ أما إذا أمره بالتأخير لغير ذلك ، فإنه لا يؤخر ، والأفضل أيضاً تأخير الصلوات لتناول طعام يشتاقه ، أو لصلاة كسوف أو نحو ذلك إذا أمن فوت الوقت .

(١) المالكية — زادوا الذكر على الراجح ، فلو كشف عورته ناسياً صحت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا : حد عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة ؛ والركبة عندهم من العورة ؛ بخلاف السرة ؛ والأمة كالرجل ؛ وتزيد عنه أن بطنها كلها وظهرها عورة ؛ أما جنباها فتبع للظهر والبطن ؛ وحد عورة المرأة الحرة هو جميع بدنها حتى شعرها النازل عن أذنيها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « المرأة عورة » ؛ ويستثنى من ذلك باطن الكفين ، فإنه =

. . . .

= ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما ، وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فانه ليس بعورة ، بخلاف باطنهما ، فانه عورة ، عكس الكفين .

الشافعية — قالوا ، حد العورة من الرجل والأمة ، ما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة ، وحد العورة من المرأة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل عن أذنيها ؛ ويستثنى من ذلك الوجه والكفان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حد العورة ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداه منها فهو عورة .

المالكية — قالوا : إن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم إلى قسمين : مغلظة ؛ ومخففة ، ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السوءتان ، وهما القبل والخصيتان ، وحلقة الدبر لا غير والمخففة له ما زاد على السوءتين مما بين السرة والركبة ، وما حاذى ذلك من الخلف ، والمغلظة للحرة جميع بدنها ما عدا الأطراف والصدر ، وما حاذاه من الظهر ، والمخففة لها هي الصدر ، وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ، ومن الركبة إلى آخر القدم ، أما الوجه والكفان ظهراً وبطناً فهما ليستا من العورة مطلقاً ، والعورة المخففة من الأمة مثل المخففة من الرجل ، إلا الأليتان وما بينهما من المؤخر ، فانهما من المغلظة للأمة ، وكذلك الفرج والعانة من المقدم ، فهما عورة مغلظة للأمة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ، ولو قليلا ، مع القدرة على الستر . ولو بشراء ساتر أو استعارته ، أو قبول إعارته ، لا هبته ، بطلت صلاته إن كان قادراً ذاكراً ، وأعادها وجوباً أبداً ، أي سواء أبقي وقتها أم خرج ، أما العورة المخففة ، فان كشفها كلا أو بعضاً لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراماً ، أو مكروهاً في الصلاة ، ويحرم النظر إليها ، ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة ، أن يعيد الصلاة في الوقت مستوراً على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس ، أو العنق ، أو الكتف ، أو الذراع ، أو النهد ، أو الصدر ، أو ما حاذاه من الظهر ، أو الركبة ، أو الساق إلى آخر القدم ، ظهراً لا بطناً ، وإن كان بطن القدم من العورة المخففة ؛ وأما الرجل فانه يعيد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الأليتين ، أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف فخذه ، ولا بكشف ما فوق عانته إلى السرة ، وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأليتين .

ولا بد من دوام ستر العورة [١] الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على التفصيل في المذاهب .

ويشترط فيما يستر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفاً ، فلا يجزئ الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته ، سواء كان الساتر رقيقاً جداً تظهر منه العورة بمجرد النظر ، أو كان خفيفاً تظهر منه العورة بتعمد النظر [٢] ، ولا يضر التصاقه بالعورة ، بحيث يحدد جرمها ، ومن فقد ما يستر [٣] به عورته ، بأن لم يجد شيئاً أصلا صلى عرياناً ، وصحت صلاته [٤] ، وإن وجد

---

(١) الحنابلة — قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيراً لا تبطل به الصلاة ، وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيراً ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كلها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ؛ وإن طال كشفها عرفاً بطلت ؛ أما إن كشفها بقصد ، فإنها تبطل مطلقاً .

الحنفية — قالوا : إذا انكشف ربع العضو من العورة المغلظة ، وهي القبل والدبر وما حولهما أو المخففة ، وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن ، بلا عمل منه ، كأن هبت ريح رفعت ثوبه فسدت الصلاة ، أما إن انكشف ذلك ؛ أو أقل منه بعمله فإنها تفسد في الحال مطلقاً . ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن ، أما إذا انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها

المالكية — قالوا : إن انكشاف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقاً ، فلو دخلها مستوراً فسقط الساتر في أثنائها بطلت ويعيد الصلاة أبداً على المشهور .

الشافعية — قالوا : متى انكشفت عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته ، إلا إن كشفها الريح فسترها حالا من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل ، كما لو كشفت سهواً وسترها حالا . أما لو كشفت بسبب غير الريح ، ولو بسبب بهيمة ، أو غير مميز ، فإنها تبطل .

(٢) المالكية — قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر ، أما إن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر ، وإنما تكره الصلاة به ، وتندب الإعادة في الوقت

(٣) المالكية — قالوا الساتر المحدد للعورة تحديداً محرماً أو مكروها بغير بلل أو ريح يوجب إعادة الصلاة في الوقت . أما إذا خرج وقت الصلاة فلا إعادة ، وأما الساتر الذي يحدد العورة بسبب هبوب ريح ، أو بلل مطر مثلا : فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٤) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : إن الأفضل أن يصلي في هذه الحالة قاعداً مومياً بالركوع =

ساتراً ، إلا أنه نجس العين ، كجلد خنزير ، أو متنجس ، كثوب أصابته نجاسة غير معفو عنها ، فإنه يصلي عرياناً أيضاً ، ولا يجوز له لبسه في الصلاة [١] وإن وجد ساتراً يحرم عليه استعماله ، كثوب من حرير ، فإنه يلبسه ويصلي فيه للضرورة ، ولا يعيد الصلاة ؛ أما إن وجد ما يستر به بعض العورة فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستره ، ويقدم القبل والدبر ، ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد [٢] ساتراً غيرها .

وإذا كان فاقداً لساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت [٣] ندباً ؛ ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب ، لا من الأسفل ، عن نفسه [٤] ، وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقاً من أعلاه أو جانبه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته ، وإن لم تُرَ بالفعل ؛ أما إن رؤيت من أسفل الثوب ، فإنه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف [٥] ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يحل له النظر إلى

= والسجود ، ويضم إحدى فخذيه إلى الأخرى ، وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجليه إلى القبلة مبالغة في الستر .

(١) المالكية — قالوا : يصلي في الثوب النجس أو المتنجس ، ولا يعيد الصلاة وجوباً ، وإنما يعيدها ندباً في الوقت عند وجود ثوب طاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحرير .

الحنابلة — قالوا : يصلي في المتنجس ، وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين ، فإنه يصلي معه عرياناً ولا يعيد .

(٢) المالكية — قالوا : يجب عليه أن يستتر بها ، لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر عند فقده ، فإن ترك ذلك بأن صلى في الضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ، ويعيدها في الوقت ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : يؤخرها وجوباً .

(٤) الحنفية ، والمالكية — قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ؛ وإن كره له ذلك .

(٥) المالكية — قالوا : إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة ، والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها خصوص السوءتين والأليتين والعانة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن من المرأة .

الشافعية — قالوا يكره نظره لعورة نفسه إلا لحاجة .

عورته إلا لضرورة، كالتداوي؛ فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والاغتسال، وقضاء الحاجة، ونحو ذلك إذا كان في خلوة، بحيث لا يراه غيره، وحد العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة، أو في حضرة محارمها [١]، أو في حضرة نساء مسلمات [٢]، فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدنها بحضرة هؤلاء، أو في الخلوة، أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي، أو امرأة غير مسلمة؛ فعورتها جميع بدنها، ما عدا الوجه والكفين، فإنهما ليسا بعورة، فيحل النظر لهما عند أمن الفتنة [٣]

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سرته وركبته فيحل النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقاً عند أمن الفتنة؛ [٤] ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة، متصلة كانت، أو منفصلة، فلو قص شعر امرأة، أو شعر عانة رجل، أو قطع ذراعها، أو فخذه: حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد انفصاله [٥]، وصوت المرأة ليس بعورة؛ لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يكلمن

---

(١) المالكية — قالوا: إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنها ما عدا الوجه والأطراف، وهي: الرأس، والعنق، واليدان، والرجلان.

الحنابلة — قالوا: إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنها ما عدا الوجه، والرقبة، والرأس، واليدين، والقدم، والساق.

(٢) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة، فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها بدنها إلا ما بين السرة والركبة، فإنه لا يحل كشفه أمامها.

(٣) الشافعية — قالوا: إن وجه المرأة وكفيها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي، أما بالنسبة للكافرة، فإنهما ليستا بعورة، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها، كالعنق، والذراعين. ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق.

(٤) المالكية، والشافعية — قالوا: إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر إليه، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سرته وركبته. وبالنسبة للأجنبية منه هي جميع بدنه، إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف، وهي الرأس، واليدان، والرجلان، فيجوز للأجنبية النظر إليها عند أمن التلذذ، وإلا منع، خلافاً للشافعية، فإنهم قالوا: يحرم النظر إلى ذلك مطلقاً.

(٥) الحنابلة — قالوا: إن العورة المنفصلة لا يحرم النظر إليها لزوال حرمتها بالانفصال.

المالكية — قالوا: إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها، أما المنفصلة بعد الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر إليها.

الصحابة ، وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ، ولو بتلاوة القرآن ، ويحرم النظر إلى الغلام الأمرد إن كان صبيحاً ـ بحسب طبع الناظر ـ بقصد التلذذ ، وتمتع البصر بمحاسنه ، أما النظر إليه بغير قصد اللذة فجائز إن أمنت الفتنة ، وأما حد العورة من الصغير فمفصلة في المذاهب [1] ، وكل ما حرم النظر إليه حرم لمسه بلا حائل ، ولو بدون شهوة .

---

[1] الشافعية — قالوا : إن عورة الصغير في الصلاة ، ذكراً كان ، أو أنثى ، مراهقاً ، أو غير مراهق ، كعورة المكلف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكراً كان أو أنثى كعورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق إن كان ذكراً كعورة المحارم إن كان ذلك الصغير يحسن وصف مايراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ، إلا أنه يحرم النظر إلى قبله ودبره ، لغير من يتولى تربيته ؛ أما إن كان غير المراهق أنثى فإن كانت مشتهاة عند ذوي الطباع السليمة . فعورتها عورة البالغة . وإلا فلا ، لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية — قالوا : إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز المرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حياً وأن تغسله ميتاً . وابن تسع إلى اثني عشرة سنة يجوز لها النظر إلى جميع بدنه ولكن لا يجوز لها تغسيله . وأما ابن ثلاث عشر سنة فما فوق . فعورته كعورة الرجل وبنت سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر . فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنها ، وعورتها بالنسبة للمس كعورة المرأة ؛ فليس للرجل أن يغسلها ، أما المشتهاة ، كبنت ست فهي كالمرأة فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تغسيلها ؛ وعورة الصغير في الصلاة — إن كان ذكراً ـ السوءتان والعانة والأليتان فيندب له سترها وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة الركبة . ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية — قالوا : لا عورة للصغير ذكراً كان . أو أنثى . وحددوا ذلك بأربع سنين . فما دونها فيباح النظر إلى بدنه ومسه . ثم مادام لم يشته فعورته القبل والدبر . فإن بلغ حد الشهوة فعورته كعورة البالغ ذكراً أو أنثى . في الصلاة وخارجها .

الحنابلة — قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته . فيباح مس جميع بدنه =

مباحث استقبال القبلة

لعلك على ذكر من شرائط الصلاة التي ذكرناها في أول كتاب الصلاة ، ومن بينها دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ؛ وقد بينا الأحكام المتعلقة بدخول الوقت . وستر العورة ، ونريد أن نبين هنا الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة ؛ ويتعلق بها مباحث ؛ أحدها : تعريف القبلة ؛ ثانيها : دليل اشتراطها ؛ ثالثها : بيان ما تعرف به القبلة ؛ رابعها : بيان الأحوال التي تصح فيها الصلاة مع عدم استقبال القبلة ؛ خامسها : حكم الصلاة في جوف الكعبة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف القبلة

القبلة هي جهة الكعبة ، أو عين الكعبة ، فمن كان مقيماً بمكة أو قريباً منها فإن صلاته لا تصح إلا إذا استقبل عين الكعبة يقيناً مادام ذلك ممكناً ، فإذا لم يمكنه ذلك ، فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين الكعبة ، إذ لا يكفيه الاتجاه إلى جهتها مادام بمكة ، على أنه يصح أن يستقبل هواءها المحاذي لها من أعلاها ، أو من أسفلها ، فإذا كان شخص بمكة على جبل مرتفع عن الكعبة ، أو كان في دار عالية البناء ولم يتيسر له استقبال عين الكعبة ، فإنه يكفي أن يكون مستقبلا لهوائها المتصل بها ، ومثل ذلك ما إذا كان في منحدر أسفل منها ، فاستقبال هواء الكعبة المتصل بها من أعلا أو أسفل ، كاستقبال بنائها عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الجدول (1) .

ومن كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يجب عليه أن يتجه إلى نفس محراب المسجد النبوي ، وذلك لأن استقبال عين محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم هو استقبال لعين

--- والنظر إليه ؛ ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين فإن كان ذكراً فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة وبالنسبة للصلاة ؛ وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنها إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين إلى المرفقين والساق والقدم .

(1) المالكية — قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريباً منها أن يستقبل القبلة بناء الكعبة ، بحيث يكون مسامتاً لها بجميع بدنه ، ولا يكفيه استقبال هوائها ، على أنهم قالوا : إن من صلى على جبل أبي قبيس فصلاته صحيحة ، بناءاً على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

الكعبة ، لأنه وضع بالوحى ، فكان مسامتاً لعين الكعبة بدون انحراف ، أما من كان بعيداً عن مكة ، فالشرط فى حقه أن يستقبل الجهة التى فيها الكعبة ، ولا يلزمه أن يستقبل عين الكعبة ، بل يصح أن ينتقل عن عين الكعبة إلى يمينها أو شمالها ، ولا يضر الانحراف اليسير عن نفس الجهة أيضاً ، لأن الشرط هو أن يبقى جزء من سطح الوجه مقابلا لجهة الكعبة ، مثلا إذا استقبل المصلى فى مصر الجهة الشرقية بدون انحراف إلى جهة اليمين ، فإنه يكون مستقبلا للقبلة ، لأن القبلة فى مصر وإن كانت منحرفة إلى جهة اليمين ، ولكن ترك هذا الانحراف لا يضر ، لأنه لا تزول به المقابلة بالكلية : فالمدار على استقبال جهة الكعبة أن يكون جزء من سطح الوجه مقابلا لها ، وهذا رأى ثلاثة من الأئمة وخالفهم الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] .

وليس من الكعبة الحجر ، ولا الشاذروان ، وهما معروفان لمن كان بمكة . وسيأتى بيانهما فى كتاب الحج إن شاء الله ، فمن كان بمكة واستقبل الحجر ، أو الشاذروان ، فإن صلاته لا تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

دليل اشتراط استقبال القبلة

استقبال القبله شرط من شروط صحة الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع ، فأما الكتاب فقوله تعالى : « قد نرى تقلب وجهك فى السماء : فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام » ; وأما السنة فكثيرة : منها ما أخرجه البخارى ، ومسلم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينا الناس فى صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت : فقال :

---

(١) الشافعية — قالوا : يجب على من كان قريباً من الكعبة أو بعيداً عنها أن يستقبل عين الكعبة ، أو هواءها المتصل بها ، كما بيناه أعلا الصحيفة ; ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها أو هواءها يقيناً بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيداً عنها فإنه يستقبل عينها ظناً لا جهتها على المعتمد ، ثم إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة إذا كان بالصدر بالنسبة للقائم والجالس ، فلو انحرف القائم أو الجالس فى الصلاة بصدره بطلت ، أما إذا انحرف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للمضطجع يبطل الصلاة إذا كان بالصدر أو بالوجه وبالنسبة للمستلقى يبطل إذا انحرف بالوجه أو بباطن القدمين .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل شيئاً من ذلك صحت صلاته .

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة ؛ وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

وأخرج مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس ؛ فنزلت : « قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام » فمر رجل من بنى سلمة ، وهم ركوع في صلاة الفجر ؛ وقد صلوا ركعة فنادى : ألا إن القبلة قد حولت ، فمالوا كما هم نحو القبلة إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة .

وقد أجمع المسلمون على أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة بأمور مفصلة في المذاهب : وقد ذكرناها مجتمعة في كل مذهب تحت الخط الذى أمامك[1] ليسهل حفظها ومعرفتها بدون تشتت لاضرورة إليه . على أننا سنذكر المتفق عليه والمختلف فيه أثناء التفصيل .

---

(١) الحنفية — قالوا : من يجهل القبلة ويريد أن يستدل عليها لا يخلو حاله إما أن يكون في بلدة أو قرية . وإما أن يكون في الصحراء ونحوها من الجهات التى ليس بها سكان من المسلمين ولكل من الحالتين أحكام فإن كان الشخص في بلد من بلدان المسلمين . وهو يجهل جهة القبلة . فإن له ثلاث حالات : الحالة الأولى : أن يكون في هذه البلدة مساجد بها محاريب قديمة . وضعها الصحابة أو التابعون . كالمسجد الأموى بدمشق الشام . ومسجد عمرو بن العاص بمصر : وفي هذه الحالة يجب عليه أن يصلي إلى جهة هذه المحاريب القديمة . ولا يصح له أن يبحث عن القبلة ، مع وجود هذه المحاريب . فلو بحث وصلى إلى جهة غيرها فإن صلاته لا تصح خلافاً للشافعية الذين يقولون : إن له أن يستدل على القبلة بالقطب ونحوه مع وجود هذه المحاريب . ووفاقاً للمالكية كما ستعرفه . ومثل المحاريب القديمة التى وضعها الصحابة والتابعون . والمحاريب التى وضعت في اتجاهها وقيست عليها ، الحالة الثانية : أن يكون في جهة ليست بها محاريب قديمة . وفي هذه الحالة يجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها : وللسؤال عنها ثلاثة شروط : أحدها : أن يجد شخصاً قريباً منه ، بحيث لو صاح عليه سمعه ، فلا يلزمه أن يبحث عن شخص يسأله ، ثانيها : أن يكون المسئول عالماً بالقبلة : إذ لا فائدة من سؤال غير العالم ، ثالثها أن يكون المسئول ممن تقبل شهادته . فلا يصح سؤال الكافر والفاسق والصبي ، لأن شهادتهم لا تقبل . وكذلك إخبارهم عن جهة القبلة إلا إذا =

. . . .

= غلب على ظنه صدقهم ، ويكتفي بسؤال عدل واحد ، فإن وجد من يسأله ، فلا يجوز له التحرى ، الحالة الثالثة : أن لا يجد محراباً ولا شخصاً يسأله ، وفي هذه الحالة عليه أن يعرف القبلة بالتحرى ، بأن يصلي إلى الجهة التي يغلب على ظنه أنها جهة القبلة ، فتصح له صلاته في جميع الحالات .

هذا إذا كان موجوداً في مدينة أو قرية ، أما إن كان مسافراً في الصحراء ونحوها من الجهات التي ليس بها سكان من المسلمين ، فإنه إذا كان عالماً بالنجوم ، ويعرف اتجاه القبلة بها أو بالشمس أو القمر ، فذاك ، وإن لم يكن عالماً ووجد شخصاً عارفاً بالقبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأله ، وإذا سأله ، ولم يجبه ، فعليه أن يجتهد في معرفة جهة القبلة بقدر ما يستطيع ، ثم يصلي ، ولا إعادة عليه ، حتى ولو أخبره الذي سأله أولا فلم يجبه .

المالكية — قالوا : إذا كان المصلي في جهة لا يعرف القبلة ، فإن كان في هذه الجهة مسجد به محراب قديم ، فإنه يجب عليه أن يصلي إلى الجهة التي فيها ذلك المحراب ، وتنحصر المحاريب القديمة في أربع ، وهي : محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بني أمية بالشام : ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر ، ومحراب مسجد القيروان ، فلو اجتهد وصلى إلى غير هذه المحاريب بطلت صلاته ، أما غير هذه المحاريب ، فإن كانت موجودة في الأمصار ، وموضوعة على قواعد صحيحة أقرها العارفون ، فإنه يجوز لمن كان أهلا للتحرى أن يصلي إلى هذه المحاريب ، ولا يجب عليه أن يصلي إليها ، أما من ليس أهلا للتحرى فإنه يجب عليه أن يقلدها ، أما المحاريب الموجودة بمساجد القرى ، فإنه لا يجوز لمن يكون أهلا للتحرى أن يصلي إليها ، بل يجب عليه أن يتحرى عن وضعها قبل الصلاة ، فإنه لم يكن أهلا للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يصلي إليها إذ لم يجد مجتهداً يقلده .

والحاصل أن الجهات التي فيها محاريب تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : محاريب المساجد الأربعة التي ذكرناها ، وهذه لا يجوز استقبال غيرها ، الثاني : المحاريب الموجودة في مساجد الأمصار الموضوعة على قواعد صحيحة ، وهذه لا يجب على من كان أهلا للاجتهاد أن يصلي إليها ، بل له أن يتركها ويجتهد ، وله أن يصلي إليها ، القسم الثالث : المحاريب الموجودة في مساجد القرى ، وهذه لا يجوز لمن كان أهلا للتحرى أن يصلي إليها ، أما غيره فيجب أن يصلي إليها .

هذا حكم الجهات التي بها محاريب ، فإن وجد في جهة ليس بها محاريب وكان يمكنه أن يتحرى جهة القبلة ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ، ولا يسأل أحداً ، إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة ، وفي هذه الحالة يلزمه أن يسأل عن القبلة شخصاً مكلفاً عدلا ، عارفا بأدلة القبلة ، ولو كان أنثى أو عبداً .

=

. . . .

= هذا إذا كان أهلا للتحرى وللاجتهاد ، فإن لم يكن أهلا لذلك ، فإنه يجب عليه أن يسأل شخصاً مكلفاً عدلا عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله فإنه يصلى إلى أى جهة يختارها وتصح صلاته.

وبهذا تعلم أن المالكية متفقون مع الحنفية فى ضرورة اتباع المحاريب القديمة ، إلا أن المالكية اقتصروا على أربعة منها ، والحنفية قالوا : إن جميع المحاريب التى بناها الصحابة والتابعون مقدمة على ماعداها من أمارات القبلة ، ويختلفون فى السؤال والتحرى ، فالحنفية يقولون : إذا لم يجد محاريب ، فإن عليه أن يسأل أولا . فإن لم يجد من يسأله يتحرى ، أما المالكية فإنهم يقولون : من كان أهلا للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ولا يسأل أحداً ، وإلا إذا خفيت عليه علامات التحرى .

الشافعية — قالوا : مراتب القبلة أربعة : المرتبة الأولى : أن يعلم بنفسه ، فمن أمكنه أن يعرف القبلة بنفسه فإنه يجب عليه أن يعرفها بنفسه ولا يسأل عنها أحداً . فالأعمى الموجود فى المسجد إذا كان يمكنه مس حائط المسجد ليعرف القبلة ، فإنه يجب عليه أن يفعل ذلك ، ولا يسأل أحداً ، المرتبة الثانية : أن يسأل ثقة عالماً بالقبلة ، بحيث يعرف أن الكعبة موجودة فى هذه الجهة ، وقد عرفت أن سؤال الثقة إنما يكون عند العجز عن معرفتها بنفسه طبعاً وإلا فلا يصح له السؤال ، ويقوم مقام الثقة بيت الإبرة - البوصلة - ونحوها من الآلات التى يمكن أن يعرف بها القبلة ، كنجم القطب ، والشمس ، والقمر ، والمحاريب الموجودة فى بلد كبير من بلاد المسلمين ، أو موجودة فى بلد صغير ، لكن يصلى إليه كثير من الناس .

والحاصل أن المرتبة الثانية من مراتب معرفة القبلة تشتمل على سؤال الثقة ، أو بيت الإبرة أو القطب ، أو المحاريب ، سواء كانت محاريب المساجد القديمة التى وضعها الصحابة والتابعون أو غيرها من المحاريب التى تكثر الصلاة إليها ، أما المحاريب التى توجد فى المصلى الصغيرة التى يستعملها بعض الناس فى الطرق والمزارع ونحوهما ، فإنها لاتعتبر ، المرتبة الثالثة : الاجتهاد ، والاجتهاد لايصح إلا إذا لم يجد ثقة يسأله ، أو لم يجد وسيلة من الوسائل التى يعرف بها القبلة ، أو لم يجد محراباً فى مسجد كبير أو فى مسجد صغير مطروق من الناس ، فإذا فقد كل ذلك ، فإنه يجتهد ، وما يؤديه إليه اجتهاده يكون قبلته . ولو اجتهد للظهر مثلا ، ثم نسى الجهة التى اجتهد إليها فى العصر ، فإنه يجدد الاجتهاد ثانياً ، المرتبة الرابعة : تقليد المجتهد ، بمعنى أنه إذا لم يستطع أن يعرف القبلة بسؤال الثقة ولا بمحراب ولا بغيره ، فإن له أن يقلد شخصاً اجتهد فى معرفة القبلة وصلى إلى جهتها ، فهو يصلى مثله .

. . . .

= وبهذا تعلم أن الشافعية خالفوا المالكية ، والحنفية في المحاريب الموجودة في المساجد التي بناها الصحابة والتابعون ، فإن المالكية جعلوا بعضها عمدة لا يجوز أن تستعمل وسيلة أخرى مع وجوده ، والحنفية جعلوها كلها عمدة ، أما الشافعية فقد قالوا : إن المحاريب كلها في مرتبة الوسائل الأخرى التي يمكن أن تعرف بها القبلة ، كبيت الإبرة والقطب ؛ ونحـو ذلك واتفقوا مع الحنفية في الترتيب ، فقالوا : إنه إذا جهل القبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأل ، فإذا لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد ، إلا أن الشافعية زادوا عن الحنفية مرتبة أخرى ، وهي تقليد المجتهد .

الحنابلة — قالوا : إذا جهل الشخص جهة القبلة ، فإن كان في بلدة بها محاريب بناها المسلمون — علامة تدل على القبلة — فإنه يجب عليه أن يتجه إليها متى علم أنها في مسجد عمله المسلمون ، ولا يجوز له مخالفتها على أي حال ، بل لا يجوز له الانحراف عنها . وإن وجد محراباً في بلدة خراب ، كالجهات التي بها آثار قديمة ؛ فإنه لا يجوز له أن يتبعه ، إلا إذا تحقق أنه من آثار مسجد تم بناه المسلمون ، فإن لم يجد محاريب لزمه السؤال عن القبلة ، ولو بقرع الأبواب ، والبحث عمن يدله ، ولا يعتمد إلا على العدل ، سواء كان رجلا أو امرأة أو عبداً ، ثم إن المخبر إن كان عالماً بالقبلة يقيناً فإنه يجب العمل بإخباره . ولا يجوز له أن يجتهد ، وإن كان يعرفها بطريق الظن ، فإن كان عالماً ، بأدلتها ، فإنه يفترض تقليده ، بشرط أن يكون الوقت ضيقاً لا يسع البحث ؛ وإلا لزمه التعلم والعمل باجتهاده . فإذا كان في سفر ، ولم يجد أحداً ، فإن كان عالماً بأدلة القبلة ، فإنه يفترض عليه أن يبحث عنها بالأدلة ، ويجتهد بذلك في معرفتها ، فإذا اجتهد وغلب على ظنه جهة صلى إليها ؛ وصحت صلاته ، وإذا ترك الجهة التي غلب على ظنه أنها القبلة ، وصلى إلى غيرها . فإن صلاته لا تصح ، حتى ولو تبين له أنه أصاب القبلة ، ولا يخفى أن هذا من المعاني السامية ، فإن الاجتهاد له قيمته في نظر المسلمين في كل شأن من الشئون ، فإذا لم يستطع الاجتهاد ، كأن كان به رمد ، أو لم يستطع أن يعرف جهة القبلة . فإنه يصلي إلى أي جهة يختارها ، ولا إعادة عليه .

فتحصل من هذا أن من جهل القبلة فيجب عليه أولا أن يتبع المحاريب إن كانت موجودة ، فإن لم يجدها ، فإنه يجب عليه أن يسأل أحداً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يجب عليه أن يجتهد إن قدر على الاجتهاد ، أو يقلد مجتهداً إن لم يقدر ؛ فإن لم يجد فإنه يتحرى بقدر إمكانه ويصلي ، فإذا خالف مرتبة من هذه المراتب ؛ فإن صلاته تبطل ، وعليه إعادتها ، حتى ولو أصاب القبلة ، لأن ترك ماهو مفترض عليه في هذه الحالة .

وبعد ، فلعلك قد عرفت أن أدلة القبلة عند الأئمة لاتخرج عن أمور : منها المحاريب الموجودة في المساجد على التفصيل الذي بيناه ؛ ومنها خبر العدل عند عدم وجود المحاريب ؛ ومنها التحري والاجتهاد عند عدم وجود العدل ، وقد عرفت أن بعضهم يقول : أن التحري والاجتهاد مقدم على خبر العدل ، إلى آخر مابيناه مفصلا في كل مذهب

وبقي ههنا أمور : أحدها : ماحكم من تحرى ، فلم يرجح جهة على أخرى ؟؛ ثانيها : ماحكم من تحرى ، وأراد تحريه إلى جهة ، ثم تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظنا ، وهو في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها ؟ ثالثها : ماحكم من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، ثم صلى بدونه ؟؛ رابعها : ماحكم من يقدر على الاجتهاد ، وقلد مجتهداً آخر ؟ ، أما الجواب عن الأول فهو أن الذي يجتهد ، ولم يستطع أن يرجح جهة على أخرى ، فقد قام بما في طاقته ، وعلى هذا فإن صلاته تصح بالتوجه إلى أي جهة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (1) ، وأما الجواب عن الثاني ، فهو أنه إذا صلى شخص إلى جهة أداه إليها اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ أثناء الصلاة ، بأن تيقن أو ظن أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إلى الجهة التي تيقن أو ظن أنها القبلة ، وهو في صلاته يبني على ماصلاه قبل ، فإذا صلى ركعة من الظهر مثلا إلى جهة اعتقد أنها القبلة بعد التحري ، ثم ظهر له بعد أداء هذه الركعة أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إليها ، ويبني على الركعة التي صلاها ، وهذا هو رأي الحنفية والحنابلة ، وخالف فيه الشافعية ، والمالكية (2) ، أما إذا أتم صلاته بعد اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ يقيناً أو ظنا ، فإن

---

(1) الشافعية — قالوا : إذا اجتهد في معرفة القبلة ، فلم يرجح جهة على أخرى ، فإنه في هذه الحالة يصلي إلى أي جهة شاء ، كما يقول الأئمة الثلاثة ، إلا أنه تجب عليه إعادة تلك الصلاة خلافا لهم

(2) المالكية — قالوا إذا اجتهد شخص في معرفة القبلة ، فأداه اجتهاده إلى جهة فصلى إليها ثم ظهر له بعد الشروع في الصلاة أنه مخطئ في اجتهاده ، فإنه يجب عليه أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون مبصراً ، فإذا كان أعمى ، فإنه لايجب عليه قطع الصلاة ، ولكن يجب عليه أن يتحول إلى القبلة ، ويبني على ماصلاه أولا ، وإلا بطلت صلاته ، كما هو في المذاهب الأخرى ، فهم متفقون معهم في الأعمى ، ويختلفون في المبصر ؛ الشرط الثاني أن يكون الانحراف عن القبلة كثيراً ، فإذا كان يسيراً ، فإن الصلاة لاتبطل ، سواء كان المصلي أعمى ، أو بصيراً ، ولكن يجب عليهما التحول إلى القبلة ، وهما في الصلاة فإن لم يتحولا صحت الصلاة مع الإثم .

الشافعية — قالوا : إن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقيناً بطلت صلاته واستأنفها =

صلاته تقع صحيحة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، على أن المالكية لهم في ذلك تفصيل يسير ، وقد ذكرنا كل ذلك تحت الخط (١) وأما الجواب عن الثالث ، فهو أن من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، بأن قلد مجتهداً آخر ، أو صلى وحده بدون اجتهاد ، فإن صلاته لا تصح ، وإن تبين له أنه أصاب القبلة ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وأما الجواب عن الرابع ، فإنه يمكن معرفته من الأحكام التي ذكرناها في «دلائل القبلة» وهو أنه ليس له أن يقلد غيره متى كان قادراً على الاجتهاد ، أما إذا عجز عن الاجتهاد بالمرة ، فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجد مجتهداً يعرف القبلة باجتهاده ،

= بلا تفصيل بين أعمى ومبصر أما إذا ظن أنه أخطأ ، فلا تبطل صلاته ، ولا يقطعها مثلاً إذا دخل في الصلاة بعد اجتهاده ، ثم أخبره ثقة يعرف القبلة عن معاينة بأنه غير مستقبل القبلة ، فإن صلاته تبطل ، ولا ينفعه اجتهاده الأول ، سواء كان أعمى أو بصيراً ، وبذلك خالفوا المالكية الذين يفرقون بين الأعمى والبصير ، وخالفوا الحنفية ، والحنابلة في جواز التحول إلى الجهة التي ظهر له أنها القبلة .

(١) الشافعية — قالوا : إذا اجتهد وصلى إلى جهة اجتهاده حتى أتم صلاته ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة يقيناً ، فإن صلاته تبطل ، وتلزمه إعادتها ، إلا إذا ظن أنه أخطأ ؛ فإنه لا يضر .

المالكية — قالوا : إذا صلى إلى القبلة بعد اجتهاد ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ ، وصلى إلى غير القبلة ، فإن صلاته تكون صحيحة ، سواء تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، إلا أنه إن اتضح له أنه صلى إلى غير القبلة ، فإنه يندب له أن يعيد الصلاة بشرط أن يكون بصيراً ، وأن يكون وقت الصلاة باق ، وهذا هو الحكم الذي خالفوا فيه الحنفية والحنابلة .

(٢) الحنفية — قالوا إذا كان قادراً على الاجتهاد ، وصلى إلى جهة يعتقد أنها القبلة بدون أن يجتهد ، ثم تبين له أنها هي القبلة حقاً فصلاته صحيحة ، أما إذا تبين له أنه أخطأ ؛ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ، فإن صلاته تبطل ، وعليه إعادتها ، فإذا شك في القبلة ، ولم يتحر ، وصلى ، ثم تبين له أنه صلى إلى جهة القبلة ، فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، فإنها تقع صحيحة ولا تلزم إعادتها ، وإن كان في أثناء الصلاة بطلت ، ووجب عليه استئنافها .

وإلا صلى إلى أي جهة شاء ، ولا إعادة عليه ، وهذا هو رأى الحنفية ، والحنابلة ، فانظر رأى المالكية ، والشافعية تحت الخط (١) .

كيف يستدل بالشمس ، أو بالنجم القطبي على القبـــلة

قد يتوهم أن هذا المبحث ليس داخلا فى المسائل الفقهية ، ولكن الواقع أنه داخل فيها من حيث إن معرفة القبلة تتوقف عليه فقال بعضهم : إن معرفته سنة ، لأن وسائل معرفة القبلة كثيرة ، وقد لاتخفى على أحد ، فليس بلازم أن يعرف الاستدلال بالشمس ، أو النجم على القبلة وبعضهم يقول : إنه يجب على من يسافرون فى البحار ، وليس لديهم أمارات تدلهم على القبلة وعلى كل حال فإن الشريعة الإسلامية مرتبطة فى الواقع بكل علم من العلوم التى تنفع المجتمع ، سواء فى العبادات أو المعاملات ، أو غيرها .

ولعلك قد عرفت أن الشمس والنجوم من العلامات الدالة على القبلة ، فيستدل بالشمس على القبلة فى كل جهة بحسبها ، لأن مطلعها يمين جهة المشرق ، ومغربها يمين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق ، أو المغرب ، عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان فى مصر فقبلته جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمين ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب : وهو للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير فى بنات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة فى كل جهة بحسبها أيضاً ، ففى مصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى قليلا ، وكذا فى أسيوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط والإسكندرية . ومثلها تونس والأندلس ، ونحوها ، وفى العراق وما وراء النهر يجعله المصلى خلف أذنه اليمنى ، وفى المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ونحوها

---

(١) المالكية — قالوا : إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد ، تخير جهة يصلى إليها ، ولا يقلد مجتهداً آخر ، إلا إن ظهر له إصابته ، فعليه اتباعه مطلقاً ، كما يتبعه إن جهل أمره وضاق الوقت ، وإن كان لخفاء الأدلة عليه بغيم أو حبس أو نحوهما ، فهو كالمقلد : عليه أن يقلد مجتهداً آخر أو محراباً ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى إليها وصحت صلاته .

الشافعية — قالوا : إنه فى هذه الحالة يصلى فى آخر الوقت إن كان يظن زوال عجزه ، وإلا صلى فى أول الوقت ، وعليه الإعادة فى الحالتين .

يجعله مائلا إلى نحو الكتف الأيسر ؛ وفى الجزيرة وأرمينية . والموصل ونحوها يجعله المصلى على فقرات ظهره ؛ وفى بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والرى ، وحلوان ببلاد العجم ، ونحوها يجعله المصلى على خده الأيمن ؛ وفى البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ، ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ؛ وفى الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة ، ومنى يجعله المصلى على كتفه الأيمن ؛ وفى اليمن يجعله المصلى أمامه ، مما يلى جانبه الأيسر ؛ وفى الشام يجعله المصلى وراءه ، مما يلى جانبه الأيسر ؛ وفى نجران يجعله المصلى وراء ظهره ؛ ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى — بالبوصلة — متى كان منضبطاً .

وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع ، وتتحقق معرفتها فى كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يُعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ، ثم بعد البلد المفروض كذلك ، ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة

إنما ذكرنا هذا تكملة للبحث ؛ فإن تعذر على العامة فهمه فليتركوه ، وليرجعوا إلى المحاريب المعروفة لهم ، أو إلى غيرها من الأمارات العامة :

شرط وجوب استقبال القبلة ٠

يجب على كل مصل أن يستقبل القبلة بشرطين [١] : أحدهما : القدرة ، ثانيهما : الأمن ؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه [٢] إليها سقط عنه ، ويصلى إلى الجهة التى يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمى أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هى التى يقدر على استقبالها . ولا تجب عليه الإعادة فى الحالتين .

مبحث الصلاة فى جوف الكعبة

قد عرفت مما تقدم أن الكعبة هى قبلة المسلمين التى لا تصح الصلاة إلا إليها ، وليس المراد تقديس جهة خاصة ، بل المراد إنما هو عبادة الله وحده بالكيفية التى يأمر بها ، ولذا قال تعالى: « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب ، يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » ، فالمقصود من الاتجاه إلى مكان خاص إنما هو الخضوع لله تعالى بامتثال أمره ، ومن شاء أن يعرف الحكمة فى ذلك فإنه من السهل عليه أن يدرك أن هذه الجهة

---

(١) المالكية — زادوا شرطاً ثالثاً ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة . فلو صلى ناسياً إلى غير جهة القبلة صحت صلاته وأعاد الفرض فى الوقت ندباً .

(٢) الحنفية — قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجهه إليها .

هي التي بها الكعبة وهذا المكان قد أمر الله تعالى الناس بأن يقصدوه ، لما يترتب عليه من المنافع العامة ، وتهذيب النفوس بطاعة الله تعالى ، وخشيته ، وإحياء سكانه الذين لا زرع لهم ولا موارد لديهم ، كما قال الله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم : « ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات » الآيات ، فضلا عن كون هذه البقعة هي بقعة مقدسة بظهور سيد الأنبياء والمرسلين الذي جاء للناس بما فيه منافعهم الأدبية والمادية . وقضى على عبادة الأوثان في تلك الجهات فأراد الله سبحانه وتعالى أن يعلن رضاءه عنه بتحويل الناس إلى ... ، بعد أن كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وعلى كل حال ، فالغرض الوحيد من العبادة في الإسلام إنما هو تمجيد الله وحده ، وتقديسه من غير مشاركة مخلوق . مهما جل قدره ، وعظمت منزلته ، كما قال الله تعالى : « ولله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله ، إن الله واسع عليم » .

من هذا يتضح لك أن الله تعالى قد أمر بالتوجه إلى القبلة . فالصلاة في جوفها فرضاً ، أو نفلا ، وإن كان فيه اتجاه إلى القبلة يصحح الصلاة ، إلا أنه ليس اتجاهاً كاملا ، ولذا اختلفت المذاهب في الصلاة فيه ، فانظرها تحت الخط الذي أمامك [1] .

---

(١) الحنابلة — قالوا : إن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهى . ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها ، وسجد فيها ، أما صلاة النافلة ، والصلاة المنذورة فتصح فيها ، وعلى سطحها إن لم يسجد على منتهاها ، فإن سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقاً ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .

المالكية — قالوا : تصح صلاة الفرض في جوفها ، إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النفل فإن كان غير مؤكد ندب أن يصليه فيها ، وإن كان مؤكداً كره ولا يعاد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة إن كانت فرضاً ، وصحيحة إن كانت نفلا غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة . فرضاً كانت ، أو نفلا : إلا أنها لا تصح إذا صلى إلى بابها مفتوحاً . أما الصلاة على ظهرها : فإنه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع الآدمي .

الحنفية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقاً ، إلا أنها تكره على ظهرها . لما فيه من ترك التعظيم .

مبحث صلاة الفرض في السفينة، وعلى الدابة، ونحوها

ومن كان راكباً على دابة، ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله، أو لخوف من ضرر يلحقه [1] بالانقطاع عن القافلة، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك: فإنه يصلي الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أي جهة يمكنه الاتجاه إليها، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها، ولا إعادة عليه.

أما صلاة الفرض على الدابة [2] عند الأمن والقدرة، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها، كالصلاة على الأرض: فإذا أمكنه أن يصلي عليها صلاة كاملة صحت، ولو كانت الدابة سائرة.

ومن أراد أن يصلي في سفينة فرضاً أو نفلا [3]، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك، وليس له أن يصلي إلى غير جهتها، حتى لو دارت السفينة وهو يصلي، وجب عليه أن يدور إلى

---

(١) المالكية — قالوا: إن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة، بل قالوا: لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماء، إلا في الالتحام في حرب كافر، أو عدو كاص، أو خوف من حيوان مفترس، أو مرض لا يقدر معه على النزول، أو سير في خضخاض لا يطيق النزول به، وخاف خروج الوقت المختار، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماء، ولو لغير القبلة، وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندباً.

(٢) الشافعية — قالوا: لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة، وزمامها بيد مميز، وكانت صلاته مستوفية، سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما. إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلي حسب قدرته. وعليه الإعادة.

الحنفية — قالوا: لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر. ولو أتى بها كاملة. سواء كانت الدابة سائرة. أو واقفة. إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة، والمحمل عيدان مرتكزة على الأرض. أما المعذور فإنه يصلي حسب قدرته. ولكن بالإيماء. لأنها فرضه. وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة. فلا تصح صلاته حال سيرها. ومثل الفرض الواجب بأنواعه.

(٣) الشافعية — قالوا: إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة. فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرة. وهذا في غير الملاح. أما هو فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر: وإلا صلى إلى جهة قدرته على الراجح؛ وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً

جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ، ويسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك إذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلي فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية . والطائرات الجوية . ونحوها .

مباحث فرائض الصلاة

يتعلق بفرائض الصلاة أمور : أحدها : بيان معنى الفرض والركن : ثانيها : عد فرائض الصلاة في كل مذهب ثالثها : شرح فرائض الصلاة ، وبيان المتفق عليه والمختلف فيه : رابعها : بيان معنى الواجب ، والفرق بينه وبين الفرض والركن ، وعد واجبات الصلاة .

هذه الأمور ينبغي معرفتها بدون خلط ، ليتيسر للقارئ أن يعرف المذهب الذي يريده : ومن شاء أن يعرف المتفق عليه والمختلف فيه : فإنه يمكنه أن يرجع إلى التفصيل الآتي :

معنى الفرض والركن

قد ذكرنا معناهما في «مبحث فرائض الوضوء» صحيفة ٥٣ ، ومجمل القول في ذلك : أن الفرض والركن بمعنى واحد باتفاق ، وهو هنا جزء العبادة التي طلبها الشارع ، بحيث لا تتحقق إلا به . فمعنى فرائض الصلاة أجزاؤها التي لا تتحقق الصلاة إلا بها ولا توجد إلا بها ، بحيث إذا فقد منها جزء لا يقال لها : صلاة ، مثلا إذا قلت : إن تكبيرة الإحرام فرض من فرائض الصلاة ، أو ركن ، كان معنى هذا أنك إذا لم تأت بتكبيرة الإحرام لا تكون مصلياً ، وهذا المعنى يشمل أجزاء الصلاة المفروضة التي يثاب المكلف على فعلها ويعاقب على تركها ، كما يشمل أجزاء صلاة التطوع التي لا يؤاخذ المكلف على تركها ، فإنها لا يقال لها : صلاة ، إلا إذا اشتملت على هذه الأجزاء ، فهي فرض فيها كغيرها من الصلوات المفروضة بلا فرق .

فقولهم في تعريف الفرض : هو ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، خاص بما طلبه الشارع طلباً جازماً ، سواء كان جزءاً من شيء ، أو كلا ، مثلا الصلوات الخمس : فإن الإتيان بها في أوقاتها فرض يثاب فاعله ، ويعاقب تاركه ، وقد جعل الشارع لها أجزاء خاصة لا تتحقق إلا بها : فكل جزء من هذه الأجزاء التي تتوقف عليه الصلاة يقال له : فرض من فرائض الصلاة ، كما يقال له : ركن من أركانها ؛ أما الصلاة كلها فإنها يقال لها : فرض ، كما يقال لها ركن من أركان الإسلام .

وهذه الأركان هي : الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ؛ وأولها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ فهذا معنى الركن والفرض بإيضاح .

مبحث عد فرائض الصلاة بمعنى أركانها

قد عرفت أن المراد بالفرائض ههنا الأجزاء التي إذا فقد منها جزء لم توجد الصلاة رأساً ، وإليك بيانها في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط [1] .

---

(١) الحنفية — قسموا الركن إلى قسمين : ركن أصلي ، وركن زائد ؛ فالركن الأصلي هو الذي يسقط عند العجز عن فعله سقوطاً تاماً ، بحيث لا يطالب المكلف بالإتيان بشيء بدله ، وذلك معنى قولهم : الركن الأصلي ما يسقط عن المكلف عند العجز عن فعله بلا خلف ، أما الركن الزائد فهو ما يسقط في بعض الحالات ، ولو مع القدرة على فعله ، وذلك كالقراءة ، فإنها عندهم ركن من أركان الصلاة ، ومع ذلك فإنها تسقط عن المأموم ، لأن الشارع نهاه عنها .

فتحصل من ذلك أن ما يتوقف عليه صحة الصلاة ؛ منه ما هو جزء من أجزائها ، وهو الأربعة المذكورة ، ويزاد عليه القعود الأخير قدر التشهد ، فإنه ركن زائد على الراجح ، ومنه ما هو داخل فيها ، وليس جزءاً منها ، كإيقاع القراءة في القيام ، ويقال له : شرط لدوام الصلاة . ومنه ما هو خارج عن الصلاة ، ويقال له شرط لصحة الصلاة .

فأركان الصلاة المتفق عليها عندهم أربعة ، سواء كانت أصلية ، أو زائدة : فالأصلية هي القيام والركوع والسجود ، والركن الزائد عندهم هو القراءة فقط ، وهذه الأركان الأربعة هي حقيقة الصلاة ، بحيث لو ترك الشخص واحداً منها عند القدرة فإنه لا يكون قد أتى بالصلاة ، فلا يقال له : مصل ، وهناك أمور تتوقف عليها صحة الصلاة ، ولكنها خارجة عن حقيقة الصلاة ، وهذه الأمور تنقسم إلى قسمين : الأول : ما كان خارج ماهية الصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريمة ؛ وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق ؛ والثاني : ما كان داخل الصلاة ولكنه ليس من حقيقتها ، كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع . وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط . أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض بإجماعهم ، ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه

. . . .

= ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس ، فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ؛ وأما الخروج من الصلاة بعمل ما ينافيها من سلام أو كلام أو نحو ذلك من مبطلات الصلاة فقد عده بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

المالكية — قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً ، وهي : النية ، وتكبيرة الإحرام والقيام لها في الفرض دون النفل ، لأنه يصح الإتيان به من قعود ولو كان المصلي قادراً على القيام ؛ فتكبيرة الإحرام يصح الإتيان بها من قعود في هذه الحالة ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها في صلاة الفرائض أيضاً ، والركوع والرفع منه ، والسجود والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

ومن هذا تعلم أن المالكية والحنفية ، اتفقوا في أربعة من هذه الفرائض ، وهي : القيام للقادر عليه ، والركوع ، والسجود ، أما القراءة فإن الحنفية يقولون : إن المفروض هو مجرد القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، والمالكية يقولون : إن الفرض هو قراءة الفاتحة ، فلو ترك الفاتحة عمداً فإنه لا يكون مصلياً ، ووافقهم على ذلك الشافعية ، والحنابلة ، كما هو موضح في مذهبيهما ، وسيأتي تفصيل ذلك في « مبحث القراءة » .

الشافعية — عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً ، خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ؛ فالخمسة القولية هي : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليمة الأولى : أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض القادر عليه ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب ؛ وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها ؛ وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح

الحنابلة — عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود والرفع منه ، والجلوس بين السجدتين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له وللتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلي ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

شرح فرائض الصلاة مرتبة

الفرض الأول : النية

يتعلق بالنية أمور : أحدها : معناها ؛ ثانيها : حكمها فى الصلاة المفروضة ؛ ثالثها : كيفيتها فى الصلاة المفروضة ؛ رابعها : حكمها وكيفيتها فى الصلاة غير المفروضة ؛ خامسها : بيان وقت النية ؛ سادسها : حكم استحضار الصلاة المنوية ، وشروط النية : سابعها : نية المأموم الاقتداء بإمامه ، ونية الإمام الإمامة .

فأما معنى النية فهى عزم القلب على فعل العبادة تقرباً إلى الله وحده ، وإن شئت قلت : النية هى الإرادة الجازمة ، بحيث يريد المصلى أن يؤدى الصلاة لله وحده ، فلو نطق بلسانه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصلياً ؛ ومعنى ذلك أن من صلى لغرض دنيوى ، كأن يمدح عند الناس ، بحيث لو لم يمدح بترك الصلاة ، فإن صلاته لا تصح ، وكذا إذا صلى ليظفر بمال أو جاه ، أو يحصل على شهوة من الشهوات ، فإن صلاته تكون باطلة ؛ فعلى الناس أن يفهموا هذا المعنى جيداً ، ويدركوا أن من قصد بصلاته غرضاً من الأغراض الدنيوية ، فإن صلاته تقع باطلة ، ويعاقب عليها عقاب المرائين المجرمين ، قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)[1]

---

(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط ، ثبتت شرطيتها بالإجماع ، لا بقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) لأن المراد بالعبادة فى هذه الآية التوحيد ، ولا بقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، لأن المراد ثواب الأعمال أما صحة الأعمال فمسكوت عنها

والواقع أن هذه الأدلة تحتمل المعنى الذى قاله الحنفية ، كما تحتمل المعنى الذى قاله غيرهم ، أما الآية فلأن عبادة الله ليست مقصورة على التوحيد ، بل المتبادر منها إخلاص النية فى عبادة الله مطلقاً : لأن بعض المشركين كانوا يشركون مع الله غيره فى العبادة ، خصوصاً أهل الكتاب الذين ذكروا مع المشركين فى الآية ، فإنهم كانوا يشركون فى العبادة مع الله بعض أنبيائه ، وأما الحديث فلأن ثواب الأعمال إذا حبط فإنه لا يكون لها أية فائدة . ولا معنى لقولهم : إن العمل صحيح مع بطلان ثوابه نعم لهم أن يقولوا : إن فائدته رفع العقاب ، ولكن هذا لا دليل عليه فى الحديث ، بل بالعكس ، ظاهر الحديث يدل على أن النية شرط فى الثواب وفى الصحة ، والتخصيص بالثواب تحكم لا دليل عليه

فمن لم يخلص فى إرادة الصلاة ، ويقصد أن يصلى لله وحده ، فإنه يكون مخالفاً لأمره تعالى ؛ فلا تصح صلاته ، والنية بهذا المعنى متفق عليها ، أما الخواطر النفسية أثناء الصلاة ، كأن يصلى وقلبه مشغول بأمر من أمور الدنيا ، فإنها لا تفسد الصلاة ، ولكن يجب على المصلى الخاشع لربه أن يحارب هذه الوساوس بكل مايستطيع ، ولا يتفكر وهو فى الصلاة إلا فى الخضوع لله عز وجل ، فإن عجز عن ذلك ، ولم يستطع أن ينزع من نفسه أمور الدنيا ، وهو واقف بين يدى ربه ، فإنه لا يؤاخذ . ولكن عليه أن يستمر فى محاربة هذه الوساوس الفاسدة ليظفر بأجر العاملين المخلصين .

والحاصل أن هاهنا أمرين : أحدهما : إرادة الصلاة والعزم على فعلها لله وحده بدون سبب آخر لا يقره الدين ؛ ثانيهما : حضور القلب ، وعدم اشتغاله بتفكر أمر من أمور الدنيا ، فأما الأمر الأول فإنه لابد منه فى الصلاة ، وأما الأمر الثانى فإنه ليس شرطاً فى صحة الصلاة ولكن ينبغى للواقف بين يدى خالقه أن ينزع من نفسه كل شىء لا علاقة له بالصلاة ، فإن عجز فإن أجر صلاته لا ينقص ؛ لأنه قد أتى بما فى وسعه ، ولا يكلفه الله بغير ذلك .

حكم النية فى الصلاة المفروضة

وأما حكم النية فى الصلاة فقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصح بدون نية ، إلا أن بعضهم قال : إنها ركن من أركان الصلاة ؛ بحيث لو لم ينو الشخص الصلاة ، فلا يقال له : إنه قد صلى مطلقاً ، وبعضهم قال : إنها شرط لصحة الصلاة ، فمن لم ينو فإنه يقال له : إنه قد صلى صلاة باطلة ، ومثل هذا الخلاف لا يترتب عليه كبير فائدة لمن يريد أن يعرف ما تصح الصلاة به ؛ وما لا تصح ، بدون تدقيق فقهى ، فإن مثل هذا يقال له : إن النية لازمة فى الصلاة ، فلو تركت بطلت الصلاة ، باتفاق المذاهب ، لا فرق فى ذلك بين كونها شرطاً فى صحتها أو جزءاً من أجزائها ، أما طلبة العلم الذين يريدون أن يعرفوا اصطلاح كل مذهب ، فعليهم أن يعرفوا أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن النية ركن من أركان الصلاة ، فلو لم ينو الصلاة فإنه لا يقال له : قد صلى أصلا ، والحنفية والحنابلة اتفقوا على أنها شرط ؛ بمعنى أنه إن لم يأت بها فإنه يكون قد صلى صلاة باطلة ، وبذلك تعلم أن النية بالمعنى المتقدم فرض ، أو شرط لابد منه على كل حال ، وإليك بيانها مفصلة :

كيفية النية فى الصلاة المفروضة

الصلاة إما أن تكون فرض عين ، كالصلوات الخمس : وإما أن تكون فرض كفاية ، كصلاة الجنازة ، والصلاة المنذورة ، وإما أن تكون سنة مؤكدة ، أو غير مؤكدة ، على التفصيل المتقدم فى صحيفة ٦٤ .

فأما نية الصلاة المفروضة ففي كيفيتها تفصيل المذاهب (1) .

---

(1) الحنفية — قالوا : يتعلق بهذا المبحث أمور : أحدها : أنه يفترض على كل مكلف أن يعلم أن الله فرض عليه خمس صلوات ، فإذا كان جاهلا بالصلوات المفروضة ، فإن صلاته لا تصح ، ولو كان يصليها فى أوقاتها ، إلا إذا صلى مع الامام ونوى صلاة إمامه . فإن علم أن عليه صلاة مفروضة ، ولكن لم يميز الفرض من الواجب والسنة وصلاها كلها بنية الفرض ، فإن صلاته تصح ؛ ومثل هذا كثير بين العامة ، على أن صلاتهم بهذه الكيفية ، وإن كانت صحيحة ، ولكن يلزمهم أن يتعلموا الفرق بين الفرض وغيره ، ولا يستمروا على جهلهم بأمور دينهم الضرورية فى هذا الزمن الذى يسهل فيه عليهم أن يحضروا دروس الفقه فى المساجد وغيرها ؛ ثانيها : كيفية النية ، وكيفية النية فى الفرض : هى أن يعلم المصلى بقلبه الصلاة التى يصليها من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح . فتى علم ذلك فإنه يكون قد أتى بالنية التى هى شرط لازم لصحة الصلاة . ثم إن كانت الصلاة فى وقتها ، فإنه يكفى تعيين الوقت ، كما ذكرنا ، بدون زيادة بحيث لو نوى صلاة الظهر أو العصر أو غيرهما من الفرائض ، فإن صلاته تصح ، فلا يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت وبعضهم يقول : بل يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وذلك لأن وقت الصلاة يقبل صلاة فرض آخر قضاء ، فلو نوى صلاة الظهر يحتمل أنه يريد ظهر اليوم ، ويحتمل أنه يريد صلاة ظهر آخر كان عليه ، والرأيان مصححان ، على أن الأحوط أن ينوى ظهر اليوم ، أو عصر اليوم

هذا إذا كانت الصلاة فى وقتها ؛ أما إذا كانت خارج الوقت فإن كان جاهلا بخروج الوقت فإنه يكفى أن ينوى صلاة الظهر أو العصر بدون قيد على الأرجح ، وإن كان عالما بخروج الوقت ، فقيل : يكفى . وقيل : لا وعلى كل حال فالأحوط أن يقيده باليوم ، فيقول : ظهر اليوم ، أو عصر اليوم ، ولو نوى صلاة الفرض بدون أن يعينه ، فإنه لا يكفيه ولم يقيده بالوقت ؛

. . . .

= وذلك بأن ينوى صلاة فرض الوقت ، فإذا نوى صلاة فرض الوقت ، فإنه يصح بشرط أن تكون الصلاة فى الوقت ؛ فإذا صلى بعد خروج الوقت ، وهو لا يعلم بخروجه ، ونوى فرض الوقت فإنه لا يصح .

والحاصل أنه لابد فى النية من تعيين الوقت الذى ينوى صلاته ، فإن كان يصلى فى الوقت ، فإن التعيين يكون بنية نفس الفرض من ظهر أو عصر ، الخ ؛ وبعضهم يرى أن التعيين لا يكفى فيه ذلك ، بل لابد من أن ينوى عصر اليوم أو مغرب اليوم ، وهكذا ؛ وإن كان يصلى بعد خروج الوقت وهو لا يدرى أن الوقت قد خرج ، فمثله كمثل الذى يصلى فى الوقت ، فإنه يكفى أن ينوى الظهر أو العصر بدون زيادة على الأرجح ؛ أما إن كان عالماً بخروج الوقت ، فكذلك الحال فيه ، فبعضهم يقول : إنه يكتفى منه بنية صلاة الظهر أو العصر ، الخ ، بدون زيادة ، وبعضهم يرى أنه لابد من أن ينوى ظهر اليوم .

هذا ، وإذا لم يعين الظهر أو العصر ، ولم يقيد باليوم ، بل نوى صلاة الفرض فقط ، فإنه لا يكفى باتفاق ، وإذا نوى فرض الوقت فإن نيته تصح إذا كانت صلاته فى الوقت .

ثالثها : النية فى صلاة الجنازة ، والصلاة الواجبة ، وهى شرط فى صحتها ، كما هى شرط فى صحة الصلاة المفروضة ، وأما صلاة الجنازة فإنه يكفى أن ينوى فيها صلاة الجنازة ، ولكن النية الكاملة فيها هى أن ينوى صلاة الجنازة والدعاء للميت ، كما يأتى فى « مباحث الجنازة » ، وينوى فى الجمعة صلاة الجمعة ، وكما أن النية شرط فى صحة الصلاة المفروضة عند الحنفية ، فكذلك هى شرط فى صحة صلاة الواجب ، كالوتر وركعتى الطواف ؛ فإن النية شرط فى صحتهما ، بأن ينوى الوتر وركعتى الطواف ؛ ومثل ذلك صلاة النفل الذى شرع فيه ثم أفسده ، فإذا شرع فى صلاة ركعتين تطوعاً ثم فسدت صلاته قبل تمامها ، فإنه يجب عليه إعادتهما ، وفى هذه الحالة تشترط النية ، لأن صلاتهما ثانياً أصبحت واجبة .

وبالجملة فالنية لازمة للصلوات المفروضة عيناً وكفاية وللصلاة الواجبة وللصلاة المنذورة ؛ أما صلاة النفل فإنه لا يشترط لها النية ، كما يأتى :

المالكية — قالوا : لابد فى نية الفرض من تعيينه ، بأن يقصد صلاة الظهر أو العصر ، وهكذا ، وإن لم ينو فرضاً معيناً ، فإن صلاته لا تصح ؛ وسيأتى بيان حكم النية فى النافلة .

الشافعية — قالوا : يشترط للنية فى صلاة الفرض ثلاثة شروط : أحدها : نية الفرضية ، بمعنى أن يقصد المصلى كون الصلاة التى يصليها فرضاً ؛ ثانيها : قصد فعل الصلاة ، بمعنى أنه يستحضر =

حكم استحضار الصلاة المنوية
وشروط النيـــة

قد عرفت مما تقدم في « مبحث كيفية النية » أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن استحضار الصلاة من قيام . وقراءة . وركوع . وسجود عند النية ليس بشرط لصحة الصلاة . وخالف في ذلك الشافعية . فقالوا : لابد من استحضار بعض أجزاء الصلاة عند النية إن لم يستطع استحضار جميع الأركان ، وقد تقدم بيان مذهبهم موضحاً ؛ أما استمرار النية إلى آخر الصلاة بحيث لو نوى الخروج من الصلاة . وأبطل نية الدخول فيها ، فان الصلاة تبطل ، ولو استمر في صلاته . لأن في هذه الحالة يكون قد صلى بدون نية ، مثلا إذا دخل شخص في الصلاة بنية صحيحة . ثم ناداه شخص آخر فنوى الخروج من الصلاة تلبية لندائه . فإن صلاته تبطل بذلك ولو لم يقطع الصلاة بالفعل ، لأن من شرائط صحة النية أن لا يأتي المصلي بما ينافيها ، وظاهر أن نية الخروج من الصلاة يناقض نية

= الصلاة ، ولو إجمالا ، ويقصد فعلها ، وإنما اشترطوا قصد فعل الصلاة لتتميز عن الأفعال الأخرى ، ثالثها : تعيين الصلاة التي يصليها من ظهر أو عصر ، رابعها : أن تكون نية الفرضية وقصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة التي يصليها مقارناً لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط بطلت النية ، وبطلت الصلاة ، لأن النية فرض من فرائضها ، ولعل بعض الناس يجد صعوبة في هذا ، ولكن الواقع هو أن المصلي الذي يقف بين يدي خالقه لا يصح له أن يقدم على مناجاته وهو ساه عن الفعل الذي يريد أن يعبده به ؛ فعليه أولا أن ينوي الفرض لتتميز عنده الصلاة من أول الأمر ، ثانياً : أن يستحضر الصلاة التي يريد فعلها . ولا يلزمه أن يستحضرها بجميع أجزائها . كما يقول بعض الشافعية فان في ذلك حرجا ومشقة . بل يكفي أن يستحضر صلاة ذات ركوع وسجود وقيام وجلوس وقراءة فإذا كان ذلك فرضاً عليه من أول الأمر فإنه يساعده على الخشوع لربه ، أما كون هذا مقارناً لأي جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام فعلته ظاهرة ، وهي أن يكون استحضار الصلاة مقارناً لأول جزء من أجزائها ، فيساعد على الخشوع

هذا وإذا صلى شخص فرضاً من فرائض الصلاة منفرداً . ثم أراد أن يعيده في جماعة . فإنه يلزمه أن يعينه على الوجه المتقدم

الحنابلة — قالوا : لابد في نية الفرض من التعيين . بأن ينوي صلاة الظهر أو العصر ، أو المغرب أو الجمعة ، وهكذا . فلا يكفي بأن ينوي مطلق الفرض . ولا يلزم أن يزيد على ذلك شيئاً .

الدخول فيها ، وقد تقدمت شروط النية فى صحيفة ٥٧ — وهى : الإسلام : والتمييز ، والجزم ، بأن لا يتردد فى النية أو يرفضها ، وهذا القدر متفق عليه فى المذاهب ، إلا أنك قد عرفت أن الشافعية زادوا على ذلك فى نية الصلاة قصد أفعال الصلاة ، ونية كون الصلاة فرضاً ؛ وزادوا فى نية الوضوء أن تكون مقارنة لغسل أول عضو مفروض ، أما الإسلام فهو شرط من شروط صحة النية فى الصلاة باتفاق ، وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير المسلم ، كما تقدم فى « شروط الصلاة » .

حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء أو نحو ذلك

يسن أن يتلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه . أصلى فرض الظهر مثلا ، لأن فى ذلك تنبيهاً للقلب ، فلو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : نويت أصلى العصر فانه لا يضر ، لأنك قد عرفت أن المعتبر فى النية إنما هو القلب ، والنطق باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تنبيه القلب ، فخطأ اللسان لا يضر مادامت نية القلب صحيحة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط (١) ، أما نية الأداء أو القضاء أو عدد الركعات فسنبينه مفصلا بعد هذا :

نية الأداء والقضاء

لا يلزم المصلى أن ينوى الأداء والقضاء ، فإذا صلى الظهر مثلا فى وقتها ، فانه لا يلزم أن ينوى الصلاة أداء ، وكذلك إذا صلاها بعد خروج وقتها فانه لا يلزمه أن ينويها قضاء ، فإذا نواه الشخص بقلبه فقط أو نطق به بلسانه مع نية القلب ، فإن كانت نيته مطابقة للواقع فإن صلاته تصح ، وإن لم تطابق الواقع . كما إذا نوى صلاة الظهر أداء بعد خروج الوقت ، فإن كان عالماً بخروج الوقت وتعمد المخالفة بطلت صلاته ؛ لأن فى هذا تلاعباً ظاهراً ، أما إذا لم يكن عالماً بخروج الوقت ، فإن صلاته تكون صحيحة .

---

(١) المالكية ، والحنفية — قالوا : إن التلفظ بالنية ليس مشروعاً فى الصلاة ، إلا إذا كان المصلى موسوساً ، على أن المالكية قالوا : إن التلفظ بالنية خلاف الأولى لغير الموسوس ، ويندب للموسوس .

الحنفية — قالوا : إن التلفظ بالنية بدعة ، ويستحسن لدفع الوسوسة .

هذا ، وإذا نوى أن يصلي المغرب أربع ركعات أو العشاء خمس ركعات ، فإن صلاته تكون باطلة ، ولو كان غالطا ؛ وهذا هو رأى الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفيتها

في حكم النية في الصلاة النافلة تفصيل في المذاهب (٢) .

---

(١) الحنفية — قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثا مثلا ، فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه ، وتكون نية الخمس ملغاة .

المالكية — قالوا : لا تبطل صلاته إلا إذا كان متعمداً ، فلو نوى الظهر خمس ركعات غالطا صحت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سننا أو لا ، بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة ، إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيام الليل وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدرى أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصلي معهم ، فلينو صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزأه ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته .

الحنابلة — قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوى سنة عصر ، أو ظهر ، كما يشترط تعيين سنة التراويح ، وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه ، بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .

الشافعية — قالوا صلاة النافلة إما أن يكون لها وقت معين ؛ كالسنن الراتبة ، وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء ؛ وإما أن تكون نفلا مطلقا . فإن كان لها وقت معين ، أو سبب ، فانه يلزم أن يقصدها ويعينها ، بأن ينوى سنة الظهر مثلا ، وأنها قبلية أو بعدية ؛ كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقارنين لأى جزء من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين ، وقد تقدم مثله في صلاة الفرض ، ولا يلزم فيها نية النفلية ، بل يستحب ؛ أما إن كانت نفلا مطلقا ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأى جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النفلية ، ويلحق بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ، ولكن يغنى عنها غيرها ؛ كتحية المسجد ، فانها سنة لها سبب =

وقت النية في الصلاة

اتفق ثلاثة من الأئمة ، وهم المالكية ، والحنفية ، والحنابلة : على أنه يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لابد من أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بحيث لو فرغ من تكبيرة الإحرام بدون نية بطلت ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في وقت النية تحت الخط [1] .

= وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أي صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .

المالكية — قالوا : الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة ؛ وهي صلاة الوتر والعيدين والكسوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد ، وهكذا ؛ وإما أن تكون رغيبة ؛ وهي صلاة الفجر لاغير ، ويشترط فيها التعيين أيضاً ، بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحى والتراويح والتهجد ، وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ، ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

(١) الحنفية — قالوا : يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي عن الصلاة ، كالأكل والشرب والكلام الذي تبطل به الصلاة : أما الفاصل المتعلق بالصلاة ، كالمشي لها : والوضوء ، فإنه لا يضر ، فلو نوى صلاة الظهر مثلا ، ثم شرع في الوضوء ، وبعد الفراغ منه مشى إلى المسجد ، وشرع في الصلاة ولم تحضره النية ؛ فإن صلاته تصح ، وقد عرفت مما تقدم أن النية هي إرادة الصلاة لله تعالى وحده ؛ بدون أن يشرك معه في ذلك أمراً من الأمور الدنيوية مطلقاً ، فمن نوى هذا ، وشرع في الصلاة بدون أن يفصل بين نيته وبينه بعمل أجنبي ، فإنه يكون قد أتى بالمطلوب منه ، فإذا شرع في الصلاة بهذه النية الصحيحة ، ثم دخل عليه شخص ، فأطال الصلاة ليمدح عنده ، فإن ذلك لا يبطل الصلاة ولكن ليس له ثواب هذه الإطالة وإنما له ثواب أصل الصلاة ، وذلك لأن نيته كانت خالصة لله تعالى ، وهذا معنى قول بعض الحنفية : إن الصلاة لا يدخلها رياء ؛ فإنهم يريدون به أن النية الخالصة تكفي في صحة الصلاة ؛ ولا يضر الرياء العارض ، على أنه شر لا فائدة منه باتفاق .

وهل تصح نية الصلاة قبل دخول وقتها ، كأن ينوى الصلاة ، ويتوضأ قبل دخول الوقت بزمن يسير ، ثم يمشي إلى المسجد بدون أن يتكلم بكلام أجنبي ، ويجلس فيه إلى أن يدخل الوقت فيصلي ؟ والجواب : أن المنقول عن أبي حنيفة أن النية لا تصح قبل دخول الوقت ، وبعضهم يقول : بل تصح لأن النية شرط . والشرط يتقدم على المشروط ، فتقدم النية طبيعي . =

نية الإمام ونية المأموم

يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالإمام ، بأن ينوي متابعته في أول الصلاة فلو أحرم شخص بالصلاة منفرداً ، ثم وجد إماماً فنوى الاقتداء به . فإن صلاته لا تصح عند الحنفية ، والمالكية : أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) : أما الإمام فإنه لا يشترط أن ينوي

= هذا ، وقد اتفق علماء الحنفية على أن الأفضل أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام بدون فاصل ، فعلى مقلدي الحنفية أن يراعوا ذلك ، ولا يفصلوا بين التكبيرة وبين النية ، لأنه أفضل ، ويرفع الخلاف .

الحنابلة — قالوا : إن النية يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، بشرط أن ينوي بعد دخول الوقت ، كما نقل عن أبي حنيفة ، فإذا نوى الصلاة قبل دخول وقتها فإن نيته لا تصح ، وذلك لأن النية شرط . فلا يضر أن تتقدم على الصلاة ، كما يقول الحنفية ، ولكن الحنابلة يقولون : إن الكلام الأجنبي لا يقطع النية ، فلو نوى الصلاة ، ثم تكلم بكلام خارج عن الصلاة ، ثم كبر ، فإن صلاته تكون صحيحة ، وإنما اشترطوا للنية دخول الوقت ، مراعاة الخلاف من يقول : إنها ركن .

هذا ، والأفضل عندهم أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، كما يقول الحنفية .

المالكية — قالوا : إن النية يصح أن تتقدم على تكبيرة الإحرام بزمن يسير عرفاً ، كما إذا نوى في محل قريب من المسجد ، ثم كبر في المسجد ناسياً للنية ، وبعض المالكية يقول : إن النية لا يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن تقدمت بطلت الصلاة ، ولكن الظاهر عندهم هو القول الأول ؛ على أنهم اتفقوا على أن النية إذا تقدمت بزمن طويل في العرف فإنها تبطل ، وإنما ذكرنا هذا الخلاف ليعلم الناظر في هذا أن مقارنة النية لتكبيرة الإحرام عند المالكية له منزلة . فلا يصح إهماله بدون ضرورة : من نسيان ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : إن النية لابد أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بحيث لو تقدمت عليها أو تأخرت بزمن ما ، فإن الصلاة لا تصح ، كما بيناه في مذهبهم في « مبحث كيفية النية » .

(١) الشافعية — قالوا : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صحت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للمطر ، والصلاة المعادة ، فإنه لابد أن ينوي الاقتداء فيهما أول صلاته ، وإلا لم تصح .

=

الإمامة إلا فى أمور مبينة فى المذاهب [1] .

الفرض الثانى من فرائض الصلاة : تكبيرة الإحرام

حكمها — تعريفها

يتعلق بتكبيرة الإحرام مباحث : أحدها : حكمها ، وتعريفها ؛ ثانيها : دليل فرضيتها ؛ ثالثها : صفتها ؛ رابعها : شروطها فأما حكم تكبيرة الإحرام فهى فرض من فرائض الصلاة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنها شرط لا فرض ، وعلى كل حال فإن الصلاة بدونها لا تصح

= الحنابلة — قالوا : يشترط فى صحة صلاة المأموم أن ينوى الاقتداء بالامام أو الصلاة ، إلا إذا كان المأموم مسبوقا ، فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسبوق مثله فى غير الجمعة ؛ ومثل ذلك إذا ما اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فإن للمقيم أن يقتدى بمثله فى بقية الصلاة بعد فراغ الإمام .

(١) الحنابلة — قالوا : يشترط أن ينوى الإمام الامامة فى كل صلاة ، وتكون نية الامامة فى أول الصلاة إلا فى الصورتين المتقدمتين فى الحكم الذى ذكر قبل هذا مباشرة .

المالكية — قالوا : يشترط نية الامامة فى كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهى الجمعة والمغرب ، والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديماً ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، فلو ترك الامامة نية الامامة فى الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها فى الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية ؛ وأما إذا تركها فى صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها فارقت فى غير محل المفارقة ، وتصح للإمام وللطائفة الثانية : أما صلاة الاستخلاف فإن نوى الخليفة فيها الامامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وإن تركها صحت له ، وبطلت على المأمومين .

الحنفية — قالوا : تلزم نية الامامة فى صورة واحدة ، وهى ما إذا كان الرجل يصلى إماما لنساء ، فإنه يشترط لصحة اقتدائهن به أن ينوى الامامة ، لما يلزم من الفساد فى مسألة المحاذاة ، وسيأتى تفصيلها .

الشافعية — قالوا : يجب على الامام أن ينوى الامامة فى أربع مسائل : إحداها : الجمعة ؛ ثانيها : الصلاة التى جمعت للمطر جمع تقديم ، كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع المغرب ، فإنه يجب عليه أن ينوى الامامة فى الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى ، لأنها وقعت فى وقتها ؛ ثالثها : الصلاة المعادة فى الوقت جماعة ؛ فلا بد للإمام فيها أن ينوى الامامة ؛ رابعها : الصلاة التى نذر أن يصليها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الامامة للخروج من الإثم ، فإن لم ينو الامامة فيها صحت ، ولكنه لا يزال آثماً حتى يعيدها جماعة وينوى الإمامة .

باتفاق الجميع ، لأنك قد عرفت أن الشرط لازم كالفرض ، وقد بينا مذهب الحنفية تحت الخط [١] .

وأما تعريف تكبيرة الاحرام فهو الدخول في حرمات الصلاة ، بحيث يحرم عليه أن يأتي بعمل ينافي الصلاة ، يقال : أحرم الرجل إحراماً إذا دخل في حرمة لا تنتهك ؛ فلما دخل الرجل بهذه التكبيرة في الصلاة التي يحرم عليه أن يأتي بغير أعمالها سميت تكبيرة إحرام ، ويقال لها أيضاً تكبيرة تحرم ، وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن تكبيرة الاحرام هي أن يقول المصلي في افتتاح صلاته : الله أكبر ، بشرائط خاصة ستعرفها قريباً ، وخالف الحنفية ، فقالوا : إن تكبيرة الاحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ ، وسيأتي مذهبهم في « صفة التكبيرة » .

دليل فرضية تكبيرة الإحرام

أجمع المسلمون على أن افتتاح الصلاة بذكر اسم الله تعالى أمر لازم لابد منه ، فلا تصح صلاة إلا به ، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ذلك الإجماع : منها مارواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن .

وقد استدل بعضهم على فرضية تكبيرة الإحرام بقوله تعالى : « وربك فكبر » ووجه الاستدلال أن لفظ : « فكبر » أمر وكل أمر للوجوب ، ولم يجب التكبير إلا في الصلاة بإجماع المسلمين ، فدل ذلك على أن تكبيرة الإحرام فرض .

وعلى كل حال فلم يخالف أحد من العلماء المسلمين في أن تكبيرة الاحرام أمر لازم لا تصح الصلاة بدونها ، سواء كانت فرضاً أو شرطاً .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن تكبيرة الاحرام ليست ركناً على الصحيح ، وإنما هي شرط من شروط صحة الصلاة ، وقد يقال : إن التكبيرة يشترط لها مايشترط للصلاة من طهارة ، وستر عورة ، الخ . فلو كانت شرطاً لم يلزم لها ذلك ، ألا ترى أن نية الصلاة تصح من غير المتوضئ ، ومن مكشوف العورة ، عند من يقول : إنها شرط ؛ والجواب عن ذلك أن تكبيرة الإحرام متصلة بالقيام الذي هو ركن من أركان الصلاة ؛ فلذا اشترط لها ما اشترط للصلاة من طهارة ونحوها ؛ وقد عرفت أن هذا فلسفة فقهية لا يترتب عليها فائدة عملية إلا لطلبة العلم الذين قد يبنون على هذا أحكاماً دقيقة في الطلاق ونحوه ، وإلا فتكبيرة الاحرام أمر لازم لابد منه باتفاق الجميع ، كما كررنا غير مرة

صفة تكبيرة الإحرام

قد عرفت أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن تكبيرة الإحرام مركبة من لفظين ، وهما : الله أكبر ، بخصوصهما ، بحيث لو افتتح الصلاة بغير هذه الجملة ، فإن صلاته لا تصح وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط افتتاح الصلاة بلفظة : الله أكبر ، إنما الافتتاح بهذا اللفظ واجب لا يترتب على تركه بطلان الصلاة في ذاتها ، بل يترتب عليه إثم تارك الواجب ، وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وأن تاركه يأثم إثماً لا يوجب العذاب بالنار ، وإنما يوجب الحرمان من شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وكفى بذلك زجراً للمؤمنين ؛ ومن هذا تعلم أن افتتاح الصلاة بهذه الصفة مطلوب عند الحنفية ، كما هو مطلوب عند غيرهم : إلا أن الحنفية قالوا : لا تبطل الصلاة بتركه ، ولكن تركه يوجب إعادة الصلاة فإن لم يعدها سقط عنه الفرض ، وأثم ذلك الإثم الذي لا يوجب العذاب ،

أما الصيغة التي تتوقف عليها صحة الصلاة عندهم فهي الصيغة التي تدل على تعظيم الله عز وجل وحده بدون أن تشتمل على دعاء ونحوه ؛ فكل صيغة تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها ، كأن يقول : سبحان الله ، أو يقول : الحمد لله ، أو لا إله إلا الله ، أو يقول : الله رحيم ، أو الله كريم . ونحو ذلك من الصيغ التي تدل على تعظيم الإله جل وعز خاصة ، فلو قال : أستغفر الله ، أو أعوذ بالله ، أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن صلاته لا تصح بذلك ، لأن هذه الكلمات قد اشتملت على شيء آخر سوى التعظيم الخالص ، وهو طلب المغفرة والاستعاذة ، ونحو ذلك .

هذا ، ولا بد أن يقرن هذه الأوصاف بلفظ الجلالة : فلو قال : كريم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك فإنه لا يصح ، ولو ذكر الاسم الدال على الذات دون الصفة ، كأن يقول : الله ، أو الرحمن ، أو الرب ، ولم يزد عليه شيئاً ، فقال أبو حنيفة : إنه يصح ، وقال صاحباه : لا . أما الأدلة التي تقدم ذكرها ، فإنها لا تدل إلا على ذلك ، فقوله تعالى « وربك فكبر » ليس معناه الإتيان بخصوص التكبير ، بل معناه : عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه ، وكذلك التكبير الوارد في الحديث ؛ وإنما قلنا : إن الإتيان بخصوص التكبير واجب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على الإتيان به ، ولم يتركه .

هذا هو رأي الحنفية ، وقد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بلفظ : الله أكبر ، كما هو الظاهر من هذه الأدلة ، وقد أيده النبي صلى الله عليه وسلم بعمله .

شروط تكبيرة الإحرام

ينبغي أن تحفظ شروط تكبيرة الإحرام في كل مذهب على حدة ، لما في ذلك من التسهيل على طلاب كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

---

(١) الشافعية — قالوا : شروط صحة تكبيرة الإحرام خمسة عشر شرطاً ، إن اختل واحد منها لم تنعقد الصلاة : أحدها : أن تكون باللغة العربية إن كان قادراً عليها ، فإن عجز عنها ، ولم يستطع أن يتعلمها فإنه يصح له أن يكبر باللغة التي يقدر عليها ؛ ثانيها : أن يأتي بها وهو قائم إن كان في صلاة مفروضة ، وكان قادراً على القيام ، أما في صلاة النفل فإن الإحرام يصح من قعود ، كما تصح الصلاة من قعود ، فإن أتى بالإحرام في صلاة الفرض حال الانحناء ، فإن كان إلى القيام أقرب ، فإنها تصح ، وإن كان إلى الركوع أقرب ، فإنها لا تصح ، وفاقاً للحنفية ؛ والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : إن الإتيان بها حال الانحناء لا يصح إلا في صورة واحدة : وهي ما إذا كان مقتدياً بإمام سبقه ، ولكن الشافعية لا يلزم عندهم أن يدرك الإمام حال ركوعه ؛ بل لو سبقه الإمام بالركوع . ثم كبر المأموم وركع وحده فإنه يصح ، وسيأتي إيضاح ذلك ، ثالثها : أن يأتي بلفظ الجلالة ، ولفظ أكبر ، رابعها : أن لا يمد همزة لفظ الجلالة ، فلا يقول : آلله أكبر ، لأن معنى هذا الاستفهام ، فكأنه يستفهم عن الله ، خامسها : أن لا يمد الباء ، من لفظ أكبر ، فلا يصح أن يقول : الله أكبار ، فلو قال ذلك لم تصح صلاته ، سواء فتح همزة أكبار ، أو كسرها . لأن أكبار - بفتح الهمزة - جمع كبر ، وهو اسم للطبل الكبير ، وإكبار - بكسر الهمزة - اسم للحيض ، ومن قال ذلك متعمداً ، فإنه يكون ساباً لإلهه ، فيرتد عن دينه ، سادسها : أن لا يشدد الباء من أكبر ، فلو قال : الله أكبّر لم تنعقد صلاته ، سابعها : أن لا يزيد واواً ساكنة أو متحركة بين الكلمتين . فلو قال : الله وُأكبر ، أو قال : الله وَأكبر . لم تنعقد صلاته ، ثامنها : أن لا يأتي بواو قبل لفظ الجلالة ، فلو قال : والله أكبر لم تنعقد صلاته ، تاسعها . أن لا يفصل بين الكلمتين بوقف طويل أو قصير على المعتمد ، فلو قال : الله ، ثم سكت قليلا ، وقال : أكبر ، لم تنعقد صلاته ، ومن باب أولى إذا سكت طويلا ، ولا يضر إدخال لام التعريف على لفظ : أكبر ، فلو قال : الله الأكبر صحت ، وكذا إذا وصف الله بوصف يليق به ، كأن يقول : الله العظيم أكبر ، أو يقول الله الرحمن الرحيم أكبر ، أما إذا زاد الوصف عن كلمتين فإنه يبطل التكبيرة ، فاذا قال : الله العظيم الكريم الرحيم أكبر لم تنعقد صلاته ، ولو فصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بضمير ، أو نداء فإنه لا يصح ، كما إذا قال : الله هو أكبر ، أو قال : الله يا رحمن أكبر .

=

. . . .

= عاشرها: أن يسمع بها نفسه، بحيث لو نطق بها في سره بدون أن يسمعها هو فإنها لا تصح، إلا إذا كان أخرس، أو أصم، أو كانت بالمكان جلبة أو ضوضاء، فإنه لا يلزم في هذه الحالة أن يسمع نفسه، على أن الأخرس ونحوه يجب عليه أن يأتي بما يمكنه. بحيث لو كان الخرس عارضاً وأمكنه أن يحرك لسانه أو شفتيه بالتكبير، فإنه يجب عليه أن يفعل، الحادي عشر: دخول الوقت إن كان يصلي فرضاً أو نفلا مؤقتاً. أو نفلا له سبب، كما تقدم، الثاني عشر: أن يوقع التكبيرة وهو مستقبل القبلة إن لم يسقط عنه استقبال القبلة، كما تقدم في مبحث «استقبال القبلة الثالث عشر: أن تتأخر التكبيرة عن تكبيرة الإمام إن كان يصلي مقتدياً بإمام، الرابع عشر: أن يأتي بالتكبير في المكان الذي يصح فيه القراءة، وسيأتي في بيان شروط القراءة.

الحنفية — قالوا: شروط تكبيرة الإحرام عشرون، وإليك بيانها:

١ — دخول وقت الصلاة المكتوبة إن كانت التحريمة لها، فلو كبر قبل دخول الوقت بطلت تكبيرته

٢ — أن يعتقد المصلي أن الوقت قد دخل، أو يترجح عنده دخوله، فلو شك في دخوله وكبر الإحرام فإن تكبيرته لا تصح حتى ولو تبين أن الوقت قد دخل.

٣ — أن تكون عورته مستورة، وقد تقدم بيان العورة في الصلاة، فلو كبر وعورته مكشوفة ثم سترها، فإن صلاته لا تصح.

٤ — أن يكون المصلي متطهراً من الحدث الأكبر والأصغر، ومتطهراً من النجاسة فلا تصح منه التكبيرة إذا كان على بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة غير معفو عنها، وقد تقدم بيان النجاسة المعفو عنها في مبحث الطهارة، فلو كبر، وهو يظن أن به نجاسة بطلت تكبيرته، ولو تبين له أنه طاهر

٥ — أن يأتي بالتكبيرة وهو قائم إذا كان يصلي فرضاً أو واجباً أو سنة فجر، أما باقي النوافل فإنه لا يشترط لها القيام، بل يصح الإتيان بها وهو قاعد، فإن أتى بها منحنياً، فإن كان انحناؤه إلى القيام أقرب، فإنه لا يضر، وإن كان إلى الركوع أقرب فإنه يضر، ومحل ذلك ما إذا كان قادراً على القيام، كما هو ظاهر، وإذا أدرك الإمام، وهو راكع، فكبر للإحرام خلفه، فإن أتى بالتكبيرة كلها وهو قائم، فإنه يصح، أما إذا قال: الله، وهو قائم، وقال: أكبر، وهو راكع، فإن صلاته لا تصح، ولو أدرك الإمام من أول الصلاة، فنطق بقول: الله، قبل أن يفرغ منها الإمام فإنها لا تصح.

٦ — نية أصل الصلاة. كأن ينوي صلاة الفرض. =

. . . .

= ٧ — تعيين الفرض من أنه ظهر أو عصر مثلا ، فإذا كبر من غير تعيين ؛ فإن تكبيرته لا تصح

٨ — تعيين الصلاة الواجبة ، كركعتي الطواف ، وصلاة العيدين والوتر ، والمنذور ، وقضاء نفل أفسده ، فإن كل هذا واجب يجب تعيينه عند التكبيرة ، أما باقي النوافل فإنه لا يجب تعيينها ، كما تقدم .

٩ — أن ينطق بالتكبيرة بحيث يسمع بها نفسه ، فمن همس بها ، أو أجراها على قلبه ، فإنها لا تصح ، ومثل ذلك جميع أقوال الصلاة من ثناء ، وتعوذ ؛ وبسملة ، وقراءة ، وتسبيح ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا الطلاق واليمين وغير ذلك فإنها لا تعتبر عند الحنفية ، إلا إذا نطق بها وسمعها ، فلا تصح ، ولا يترتب عليها أثر إذا همس بها أو أجراها على قلبه .

١٠ — أن يأتي بجملة ذكر ، كأن يقول : الله أكبر ، أو سبحان الله ، أو الحمد لله ، فلو أتى بلفظ واحد ، فإنه لا يصح ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في صفة التحريمة قريباً .

١١ — أن يكون الذكر خالصاً لله ، فلا تصح تكبيرة الإحرام إذا كان الذكر مشتملا على حاجة للمصلي ؛ كاستغفار ، ونحوه كما تقدم قريباً .

١٢ — أن لا يكون الذكر بسملة ، فلا يصح افتتاح الصلاة بها على الصحيح .

١٣ — أن لا يحذف الهاء من لفظ الجلالة ، فإن حذفها بطلت صلاته .

١٤ — أن يمد اللام الثانية من لفظ الجلالة فإذا لم يمدها اختلف في صحة تكبيرته ، وفي حل ذبيحته ؛ فينبغي الإتيان بذلك المد احتياطاً .

١٥ — أن لا يمد همزة الله ، وهمزة أكبر فلو قال : آلله أكبر ؛ بالمد ، لم تصح صلاته ، لأن المد معناه الاستفهام ، ومن يستفهم عن وجود الإله فلا تصح صلاته . وإن تعمد هذا المعنى يكفر ، فالذين يذكرون الله - بمد الهمزة - مخطئون خطأً فاحشاً ، لما فيه من الإيهام ، وإن كان غرضهم النداء : أما إذا كان غرضهم الاستفهام ؛ فإنهم يرتدون عن الإسلام ، وعلى كل حال فإن المد في الصلاة مبطلها ، وقد عرفت أن الشافعية موافقون على هذا .

١٦ — أن لا يمد باء أكبر ، فإذا قال : الله أكبار بطلت صلاته ؛ لأنه - بفتح الهمزة - جمع كبر ، وهو الطبل - وبكسرها - اسم للحيض ، ومن قصد هذا فإنه يكفر ، وعلى كل حال فهو مبطل للصلاة .

١٧ — أن لا يفصل بين النية وبين التحريمة بفاصل أجنبي عن الصلاة فلو نوى ، ثم أتى بعمل خارج عن الصلاة من كلام أو أكل ، ولو كان بين أسنانه من قبل (بشرط أن يكون قدر الحمصة)=

. . . .

= أو شرب أو تكلم ، أو تنحنح بلا عذر ، ثم كبر للإحرام بعد ذلك بدون نية جديدة ، فإن صلاته لا تصح ، أما إذا فصل بين النية وبين التكبيرة بالمشي إلى المسجد بدون كلام ، أو فعل ، فإنه يصح ، كما تقدم في مبحث « النية » قريباً .

١٨ — أن لا تتقدم التكبيرة على النية ، فلو كبر ، ثم نوى الصلاة ، فإن تكبيرته لا تصح ، ومتى فسدت تكبيرة الإحرام فقد فسدت الصلاة كلها ، لما علمت من أنها شرط .

١٩ — أن يميز الفرض .

٢٠ — أن يعتقد الطهارة من الحدث والخبث . ولم يشترط الحنفية أن تكون تكبيرة الإحرام باللغة العربية ، فلو نطق بها بلغة أخرى ، فإن صلاته تصح ، سواء كان قادراً على النطق بالعربية أو عاجزاً ، إلا أنه إن كان قادراً يكره له تحريماً أن ينطق بها بغير العربية .

المالكية — قالوا : يشترط لتكبيرة الإحرام شروط : أحدها : أن تكون باللغة العربية إذا كان قادراً عليها ، أما إن عجز عنها بأن كان أعجمياً ، وتعذر عليه النطق بها ، فإنها لا تجب عليه ، ويدخل الصلاة بالنية ، فإن ترجمها باللغة التي يعرفها ، فلا تبطل صلاته ، على الأظهر . أما إن كان قادراً على العربية فيتعين عليه أن يأتي بلفظ : الله أكبر بخصوصه ، ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ، ولو كان عربياً ، وبذلك خالفوا الشافعية ، والحنفية ، لأن الشافعية أجازوا الفصل بين لفظ : الله ، ولفظ : أكبر ، بفاصل ، كما إذا قال : الله الرحمن أكبر ، وأجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على النطق بالعربية ، بخلاف المالكية ؛ أما الحنفية فقد أجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على العربية بلا كراهة ، أما القادر على النطق بالعربية فقالوا إن : صلاته تصح إذا نطق بها بغير العربية مع كراهة التحريم .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الإحرام وهو قائم متى كان قادراً على القيام في الفرض ، فإذا أتى بها حال انحنائه فإنها تبطل ، لا فرق بين أن يكون الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ، إلا في حالة واحدة : وهي ما إذا أراد شخص أن يقتدي بإمام سبقه بالقراءة وركع ، فأراد ذلك الشخص أن يدرك الإمام فكبر منحنياً ، وركع قبل أن يرفع الإمام ، فإن تكبيرة ذلك الشخص المأموم تكون صحيحة ، ولكن لا تحتسب له تلك الركعة ، وعليه إعادتها بعد سلام الإمام . أما إذا ابتدأ التكبير وهو قائم قبل أن يرفع الإمام ، ثم أتم التكبير وهو راكع ، أو حال الانحناء للركوع فإن الركعة تحتسب له على أحد قولين راجحين ، ويشترط في هذه الحالة أن ينوي بالتكبيرة الإحرام وحده ، أو ينوي الإحرام مع الركوع أما إذا نوى الركوع وحده فإن صلاته لا تنعقد . =

. . . .

= ولكن لا يصح له أن يقطع صلاته ، بل ينبغي أن يستمر فيها مع الإمام احتراماً للإمام ، ثم يعيدها بعد ذلك .

ثالثها : أن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فيقول : الله أكبر ، أما إذا قال : أكبر الله فإنه لا يصح ، وهذا متفق عليه .

رابعها : أن لا يمد همزة الله قاصداً بذلك الاستفهام ، أما إذا لم يقصد الاستفهام بأن قصد النداء أو لم يقصد شيئاً ، فإنه لا يضر عندهم .

خامسها : أن لا يمد باء أكبر قاصداً به جمع كبر ، وهو الطبل الكبير ، ومن يقصد ذلك كان سابًّا لإلهه ، أما إذا لم يقصد ذلك فإن مد الباء لا يضر ؛ وهذان الأمران قد خالف فيهما المالكية الأئمة الثلاثة ؛ لأنهم اتفقوا على أن التكبيرة تبطل بهما ، سواء قصد معناهما اللغوي أو لا ، كما أوضحناه في مذاهبهم .

سادسها : أن يمد لفظ الجلالة مداً طبيعياً ، وهذا متفق عليه في المذاهب .

سابعها : أن لا يحذف هاء لفظ الجلالة ، بأن يقول : الل أكبر ، بدون هاء ، وهذا متفق عليه أيضاً . أما إذا مد الهاء من لفظ الجلالة حتى ينشأ عنها واو ، فإنه لا يضر عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فقال الشافعية : إذا كان المصلي عامياً فإنه يغتفر له ذلك ، أما غير العامي فإنه لا يغتفر له ، ولو فعله تبطل التكبيرة . أما الحنابلة فقالوا : إن ذلك يضر ، وتبطل به التكبيرة على أي حال

ثامنها : أن لا يفصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بسكوت ، بأن يقول : الله ، ثم يسكت ، ويقول : أكبر ، بشرط أن يكون هذا السكوت طويلاً في العرف ، أما إذا كان قصيراً عرفاً ، فإنه لا يضر ، وقد اتفقت المذاهب على أن الفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر ضار ، إلا إذا كان يسيراً ، فأما المالكية فقد وكلوا تقدير اليسير للعرف ، وأما الشافعية فقد قالوا : اليسير الذي يغتفر هو ما كان بقدر سكتة التنفس أو سكتة العي ، وأما الحنفية ؛ والحنابلة فقالوا . إن السكوت الذي يضر هو السكوت الذي يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير

تاسعها : أن لا يفصل بين الله ؛ وبين أكبر بكلام ؛ قليلا كان ؛ أو كثيراً ؛ حتى ولو كان الفصل بحرف ؛ فلو قال ، الله أكبر ، فإنه لا يصح ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنابلة ، والمالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الفصل بأل ، فلو قال : الله الأكبر ؛ أو قال : الله الكبير ، فإنه يصح ، =

. . . .

= كما يصح إذا قال : الله كبير ، وأما الشافعية فقد عرفت أنهم أجازوا الفصل بوصف من أوصاف الله تعالى ، بشرط أن لا يزيد على كلمتين ، فلو قال : الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه يصح ، كما تقدم موضحاً في مذهبهم .

عاشرها : أن يحرك لسانه بالتكبيرة ، فلو أتى بها في نفسه بدون أن يحرك لسانه ، فإنها لا تصح ، أما النطق بها بصوت يسمعه ، فإنه ليس بشرط عندهم ، فإن كان أخرس ، فإن التكبير تسقط عنه ، ويكتفي منه بالنية ؛ وقد خالف في ذلك المذاهب الثلاثة ، فقد اشترطوا النطق بصوت يسمعه فلو حرك بها لسانه فقط ، فإن صلاته تكون باطلة ، إلا إذا كان أخرس ، فإنه يعفى عنه ، عند الحنابلة ، والحنفية ؛ أما الشافعية فقالوا : يأتي بما يمكنه من تحريك لسانه وشفتيه

هذا ، وكل ما كان شرطاً لصحة الصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والطهارة ونحو ذلك مما تقدم ، فهو شرط للتكبيرة .

الحنابلة — قالوا : يشترط لتكبيرة الإحرام شروط : أحدها : أن تكون مركبة من لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر : الله أكبر ، فلو قال غير ذلك فإن صلاته تبطل ؛ فالحنابلة ، والمالكية متفقون على أن الإحرام لا يحصل إلا بهذا اللفظ المترتب ، فلو قال : أكبر الله ، أو قال : الله الأكبر ، أو الله الكبير ، أو الجليل ، أو غير ذلك من ألفاظ التعظيم ، بطلت تحريمته ، وكذا لو قال الله فقط ، أما إذا قال : الله أكبر ، ثم زاد عليه صفة من صفات الله ، كأن قال : الله أكبر وأعظم ، أو الله أكبر وأجل ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، ومثل ذلك ما إذا قال : الله أكبر كبيرا ، وقد عرفت أن الشافعية قالوا : إن الفصل بين الله وأكبر بكلمة أو كلمتين من أوصاف الله ، نحو الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه لا يضر ، وأن الحنفية قالوا : إن الفصل بأل لا يضر كما إذا قال الله الأكبر ، وكذا إذا قال : الله كبير ، فإنه لا يضر عند الحنفية .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الإحرام وهو قائم ، متى كان قادراً على القيام ، ولا يشترط أن تكون قامته منتصبة حال التكبير ، فلو كبر منحنياً ، فإن تكبيرته تصح ، إلا إذا كان إلى الركوع أقرب ، فإن أتى بالتكبير كله راكعاً أو قاعداً ، أو أتى ببعضه من قيام . وبالبعض الآخر من قعود أو ركوع ، فإن صلاته تنعقد نفلا ، فيصليها على أنها نفل إن اتسع الوقت ؛ وإلا وجب أن يقطع الصلاة ويستأنف التكبيرة من قيام ؛ وقد عرفت رأي المذاهب في ذلك قبل هذا .

ثالثها : أن لا يمد همزة الله ،

=

الفرض الثالث من فرائض الصلاة

القيام

اتفقت المذاهب على أن القيام فرض على المصلي في جميع ركعات الفرض، بشرط أن يكون قادراً على القيام، فإن عجز عن القيام لمرض ونحوه. فإنه يسقط عنه، ويصلي على الحالة التي يقدر عليها، كما سيأتي في مبحث «صلاة المريض».

أما صلاة السنن والمندوبات ونحوها، فإن القيام لا يفترض فيها بل تصح من قعود، ولو كان المصلي قادراً على القيام، وهذا الحكم متفق عليه، إلا أن الحنفية لهم تفصيل في بعض الصلاة غير المفروضة فانظره تحت الخط [1].

والقيام فرض مادام المصلي واقفاً لقراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة، فكل مايطلب منه

= رابعها: أن لا يمد باء أكبر، فيقول: أكبار، وقد عرفت معنى هذا، والخلاف فيه في مذهب المالكية.

خامسها: أن تكون بالعربية، فإن عجز عن تعلمها، كبر باللغة التي يعرفها، كما قال الشافعية ولو ترك التكبير باللغة التي يعرفها لم تصح صلاته، لأنه ترك ماهو مطلوب منه، خلافاً للمالكية فإن عجز عن التكبير بالعربية وغيرها من اللغات فإن تكبيرة الاحرام تسقط عنه: كما تسقط عن الأخرس، وإذا أمكنه أن ينطق بلفظ الله، دون أكبر، أو بلفظ أكبر دون الله، فإنه يأتي بما يستطيع؛ ولا يجب على الأخرس أن يحرك لسانه، لأن الشارع لم يكلفه بذلك، فتكون محاولته عبثاً، خلافاً للشافعية.

سادسها: أن لا يشبع هاء الله، حتى يتولد منها واو، فإن فعل ذلك بطلت تكبيرته.

سابعها: أن لا يحذف هاء الله. فلا يقول: اللا أكبر.

ثامنها: أن لا يأتي بواو بين الكلمتين، بأن يقول: اللهو أكبر، فإن فعل ذلك لا تصح تكبيرته.

تاسعها: أن لا يفصل بين الكلمتين بسكوت يسع كلاما. ولو يسيراً. وكذا يشترط للتكبيرة كل ما يشترط للصلاة: من استقبال، وستر عورة، وطهارة وغير ذلك.

(١) الحنفية — قالوا: كما يفترض القيام في الصلوات الخمس، كذلك يفترض في صلاة الوتر. فلا تصح صلاته إلا من قيام. ومثله الصلاة المنذورة، وصلاة ركعتي الفجر على الصحيح، فلا تصح صلاتهما من قعود.

فمله حال القيام ، فإنما يقع فى قيام مفروض ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة . أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

الفرض الرابع من فرائض الصلاة

قراءة الفاتحة

يتعلق بقراءة الفاتحة مباحث : أحدها : هل هى فرض فى الصلاة باتفاق جميع المذاهب ؟ ، ثانيها : هل هى فرض فى جميع ركعات الصلاة ، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلا ؟ ؛ ثالثها هل هى فرض على كل مصل ، سواء كان يصلى منفرداً ، أو كان يصلى إماما أو مأموماً ؟ ، رابعها : ما حكم العاجز عن قراءة الفاتحة ؟ ، خامسها : هل يشترط فى قراءة الفاتحة أن يسمع القارئ بها

(١) الحنفية — قالوا : القدر المفروض من القيام هو ما يسع القراءة المفروضة ، وهى آية طويلة أو ثلاث آيات قصار ، وسيأتى بيانها قريباً فى مبحث ، قراءة الفاتحة ، أما مازاد على ذلك فهو إما قيام واجب إن كان يؤدى فيه واجب : كقراءة الفاتحة ، وإما قيام مندوب إن كان يؤدى فيه مندوب ، على أنهم قالوا : إن هذا الحكم قبل إيقاع القراءة ، أما إذا أطال القراءة كان القيام فرضاً ، بقدر ذلك التطويل ، حتى ولو قرأ القرآن كله ، فلا يصح أن يقرأ آية وهو قائم ، ثم يجلس ويكمل الباقى . فالخلاف بين الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة فى هذه المسألة لافائدة له ، إلا من حيث ترتب الثواب ؛ فالشافعية ، والحنابلة يقولون : إذا أطال القيام ، كان له ثواب الفرض ؛ وإذا قصر القيام بترك سنة من سنن الصلاة ، فإنه يعاقب على تقصير القيام ، وإن كان لا يعاقب على ترك السنة ، أما الحنفية فإنهم يقولون : إذا أطال القيام بالقدر المطلوب منه ، فإنه يثاب عليه ثواب الفرض ، وإذا قصر القيام بترك سنة ، فإنه لا يعاقب ، فإذا وافق الشافعية والحنابلة : الحنفية على هذا الرأى فإنه لا يكون بينهم خلاف .

المالكية — قالوا : يفترض القيام استقلالا فى الصلاة المفروضة حال تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والهوى للركوع ، وأما حال قراءة السورة فهو سنة ، فلو استند حال قراءة السورة إلى شىء ، بحيث لو أزيل ذلك الشىء لسقط ، فإن صلاته لا تبطل . بخلاف مالو استند إلى ذلك الشىء حال قراءة الفاتحة ، أو حال الهوى للركوع ، فإن صلاته تبطل ، على أنهم اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إذا جلس وقت قراءة السورة تبطل صلاته ؛ وإن لم يكن القيام فرضاً ؛ لإخلاله بهيئة الصلاة .

نفسه بحيث لو حرك لسانه ولم يسمع ما ينطق به تصح أولا ؟ ، وإليك الجواب عن هذه الأسئلة ، أما الأول والثاني : فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة فرض ، بحيث لو تركها المصلي عامداً في ركعة من الركعات بطلت الصلاة ، لا فرق في ذلك بين أن تكون الصلاة مفروضة أو غير مفروضة . أما لو تركها سهواً ، فعليه أن يأتي بالركعة التي تركها فيها بالكيفية الآتي بيانها في مباحث « سجود السهو » وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست فرضاً وإنما هي واجب ، وإن شئت قلت : سنة مؤكدة بحيث لو تركها عمداً فإن صلاته لا تبطل ، فانظر تفصيل مذهبهم ، ودليلهم عليه تحت الخط[1] ، أما دليل من قال : إنها فرض فهو ما روي في « الصحيحين » من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ; وأما الجواب عن الثالث ، وهو هل تفترض قراءة الفاتحة على المأموم ؟ فإن فيه تفصيلا في المذاهب بيناه تحت الخط[2] ، وأما الجواب عن الرابع ، وهو ما حكم العاجز

---

(1) الحنفية — قالوا : المفروض مطلق القراءة ، لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، لقوله تعالى : (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) فإن المراد القراءة في الصلاة ، لأنها هي المكلف بها ، ولما روي في « الصحيحين » من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قمت إلى الصلاة ، فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر من القرآن » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بقراءة » والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ، ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين ، كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصها فإن لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية قرأ فيما بعدهما ، وصحت صلاته ، إلا أنه يكون قد ترك الواجب فإن تركه ساهياً يجب عليه أن يسجد للسهو : فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، كما تجب الإعادة إن ترك الواجب عامداً . فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة ، مع الإثم . أما باقي ركعات الفرض ، فإن قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته ، لأن كل اثنتين منه صلاة مستقلة ، ولو وصلهما بغيرهما ، كأن صلى أربعاً بتسليمة واحدة ; وألحقوا الوتر بالنفل ، فتجب القراءة في جميع ركعاته . وقدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة تعدلها ، وهذا هو الأحوط .

(2) الشافعية — قالوا : يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام ، إلا إن كان مسبوقا بجميع الفاتحة أو بعضها ، فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلا للتحمل ، بأن لم يظهر أنه محدث أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .

الحنفية — قالوا : إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريماً في السرية والجهرية ، لما روي =

عن قراءة الفاتحة ؟ فقد اتفق الشافعية ، والحنابلة على أن من عجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة ، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة في عدد الحروف والآيات ، فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك . فإن كان يحفظ آية واحدة أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر آيات الفاتحة . بحيث يتم القدر المطلوب منه تكراره فإن عجز عن الإتيان بشيء من القرآن بالمرة فإنه يجب عليه أن يأتي بذكر الله كأن يقول : الله الله... مثلا . بمقدار الفاتحة . فإن عجز عن الذكر أيضاً فإنه يجب عليه أن يقف ساكتاً بقدر الزمن الذي تقرأ فيه الفاتحة ، فإن لم يفعل ذلك بطلت صلاته في هذين المذهبين : على أنه لا يجوز عندهم قراءة الفاتحة بغير اللغة العربية على كل حال . ومن لم يفعل ذلك فإن صلاته تبطل . أما المالكية والحنفية ؛ فانظر مذهبيهما تحت الخط [1] ، وأما الجواب عن الخامس وهو هل يشترط أن يسمع نفسه بقراءة الفاتحة ؟ فالجواب عنه أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أنه إذا لم يسمع نفسه بالقراءة . فإنه لا يعتبر قارئاً . وخالف المالكية فقالوا : يكفي أن يحرك لسانه ، وإن لم يسمع نفسه فانظر مذهبهم تحت الخط [2] . على أنك قد

= من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » وهذا الحديث يروى من عدة طرق .

هذا ، وقد نقل منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة ، منهم المرتضى والعبادلة . وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مفسدة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح ، فأقوى الأقوال وأحوطها القول بكراهة التحريم .

المالكية — قالوا : القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية ، مكروهة في الجهرية ، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف ، فيندب .

الحنابلة — قالوا : القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية ، وفي سكتات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

(١) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى ، وصلاته صحيحة .

المالكية — قالوا : من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها إن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها ، فإن لم يجده ندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى ، وإنما يجب على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

(٢) المالكية — قالوا : لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفي أن يحرك بها لسانه ، والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

عرفت أن الحنفية قالوا : إن قراءة الفاتحة ليست فرضاً ، فلو لم يسمع بها نفسه لاتبطل صلاته ، ولكن يكون تاركاً للواجب .

الفرض الخامس من فرائض الصلاة

الركوع

الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق ، وقد ثبتت فرضية الركوع في الصلاة ثبوتاً قاطعاً ، وإنما اختلف الأئمة في القدر الذي تصح به الصلاة من الركوع ، وفي ذلك القدر تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (1) .

---

(1) الحنفية — قالوا : يحصل الركوع بطأطأة الرأس ، بأن ينحني انحناء يكون إلى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صحت صلاته ؛ أما كمال الركوع فهو انحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم ، أما القاعد فركوعه يحصل بطأطأة الرأس مع انحناء الظهر ، ولا يكون كاملا إلا إذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة — قالوا : إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناؤه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه إذا كان وسطاً في الخلقة ، لاطويل اليدين ولاقصيرهما ، وقدره من غير الوسط الانحناء ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه بإزاء ظهره ، بحيث لايرفعه عنه ولا يخفضه ، وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء ، بحيث تنال راحتا معتدل الخلقة ركبتيه بدون انخناس ، وهو - أن يخفض عجزه ، ويرفع رأسه ، ويقدم صدره - بشرط أن يقصد الركوع وأكمله بالنسبة له أن يسوي بين ظهره وعنقه ، وأما بالنسبة للقاعد فأقله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ، وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسة .

المالكية — قالوا : حد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحتاه من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، ويندب وضع اليدين على الركبتين ، وتمكينهما منهما ، وتسوية ظهره .

الفرض السادس من فرائض الصلاة

السجود — شروطه

السجود من الفرائض المتفق عليها ، فيفترض على كل مصل أن يسجد مرتين ، في كل ركعة ، ولكن القدر الذي يحصل به الفرض من السجود فيه اختلاف المذاهب . فانظره تحت الخط (١) .

ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه ، كالحصير والبساط ، بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فإنه لا يصح عليه السجود ، ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة ، فإنه يصح السجود على كل ذلك .

---

(١) المالكية — قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وجبهة الإنسان معروفة ، وهي ما بين الحاجبين إلى مقدم الرأس ؛ فلو سجد على أحد الجبينين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه ، والوقت هنا في الظهر والعصر يستمر إلى اصفرار الشمس ، فلا يعيد بعد الاصفرار ، وفي المغرب والعشاء والصبح إلى طلوع الشمس والفجر ، فمتى طلعت الشمس فإنه لا يعيد فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يومئ للسجود ، وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة . ويندب إلصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية — قالوا : حد السجود المفروض هو أن يضع جزءاً ، ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه ، أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لعذر على الراجح ، أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطلقاً لا لعذر ولا لغير عذر ، ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان إصبعاً واحداً على ما يصح السجود عليه ، أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا : إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » إلا أن الحنابلة ، قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر والشافعية قالوا : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته عند ثلاثة من الأئمة، وخالف الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط [١]، ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ملبوس، أو محمول له يتحرك بحركته، وإن كان مكروهاً باتفاق ثلاثة من الأئمة، وخالف الشافعية، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢]، ولا يضر السجود على كور عمامته؛ فلو وضع على رأسه عمامة عليها شال كبير، ستر بعض جبهته، ثم سجد عليه؛ فإن صلاته تصح عند ثلاثة من الأئمة، وخالف الشافعية، فانظر مذهبهم تحت الخط [٣].

ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود، وفي تقدير الارتفاع المبطل للصلاة اختلاف المذاهب، فانظره تحت الخط [٤].

---

(١) الحنفية — قالوا: إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر؛ وإنما يكره فقط.

(٢) الشافعية — قالوا: يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر. وإلا بطلت صلاته إلا إذا طال. بحيث لا يتحرك بحركته، كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل.

(٣) الشافعية — قالوا: يضر السجود على كور العمامة ونحوها. كالعصابة إذا ستر كل الجبهة، فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته. إن كان عامداً عالماً. إلا لعذر. كأن كان به جراحة وخاف من نزع العصابة حصول مشقة شديدة؛ فإن سجوده عليها في هذه الحالة صحيح.

(٤) الحنفية — قالوا: إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع. ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضي بها الضرورة عند شدة الزحام. وهي سجود المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه. فإنه يصح بشروط ثلاثة: الأول: أن لا يجد مكاناً خالياً لوضع جبهته عليه في الأرض: الثاني: أن يكون في صلاة واحدة، الثالث: أن تكون ركبتاه في الأرض فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته.

الحنابلة — قالوا: إن الارتفاع المبطل للصلاة هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة.

الشافعية — قالوا: إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطل للصلاة، إلا إذا رفع عجيزته وما حولها عن رأسه وكتفيه. فتصح صلاته. فالمدار عندهم على تنكيس البدن. وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود. حيث لا عذر. كسجود المرأة الحبلى. فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر.

المالكية — قالوا إن كان الارتفاع كثيراً متصل بالأرض. فإن السجود عليه لا يصح على المعتمد. وإن كان يسيراً كمفتاح ومحفظة. فإن السجود عليه يصح. ولكنه خلاف الأولى.

الفرض السابع : الرفع من الركوع ـ الثامن : الرفع من السجود
التاسع : الاعتدال ـ العاشر : الطمأنينة

هذه الفرائض الأربعة متصلة ببعضها ، وقد اتفق على فرضيتها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في فرضيتها ، بل قالوا : إن الرفع من الركوع والطمأنينة والاعتدال من واجبات الصلاة ؛ لا من فرائضها . بحيث لو تركها المصلي لا تبطل صلاته ، ولكنه يأثم إثماً صغيراً ، كما تقدم بيانه غير مرة ، ولكنهم قالوا : إن الرفع من السجود فرض ؛ وقد بينا كل مذهب في هذا تحت الخط (١) .

---

(١) الحنفية ـ قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها . إلا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا : الطمأنينة . وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ، ويستوي كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل ، واجبة في الركوع والسجود ، وكذا في كل ركن قائم بنفسه ؛ ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوي قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال ، فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فإنه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوي جالساً ، فهو سنة على المشهور .

الشافعية ـ قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام ، أو قعود ، مع طمأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع وهويه للسجود ؛ وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول ، وهو المسمى بالجلوس بين السجدتين ، فهو أن يجلس مستوياً مع طمأنينة ؛ بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ؛ فلو أطال زمناً يسع الذكر الوارد في الاعتدال ، وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسع الذكر الوارد في الجلوس ؛ وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، وشرط أيضاً أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفزع ، فإنه لا يجزئه ، بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود ، بشرط أن لا يطمئن فيهما إن كان قد اطمأن ، ثم يعيد الاعتدال .

المالكية ـ قالوا : حد الرفع من الركوع هو ما يخرج به عن الانحناء الظاهر إلى اعتدال . أما الرفع من السجود فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض . ولو بقيت يداه بها على المعتمد ، وأما الاعتدال ـ

الحادى عشر من فرائض الصلاة

القعود الأخير

وهو من فرائض الصلاة المتفق عليها عند أئمة المذاهب ، ولكنهم اختلفوا فى حد القعود الأخير ، كما هو مفصل تحت الخط [1] .

= وهو أن يرجع كما كان ، فهو ركن مستقل فى الفصل بين الأركان ، فيجب بعد الركوع ، وبعد السجود ، وحال السلام ، وتكبيرة الإحرام : وأما الطمأنينة فهى ركن مستقل أيضاً فى جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمناً ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء ، وكل ذلك لازم لابد منه فى الصلاة عندهم .

الحنابلة — قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه ، بحيث لا تصل يداه إلى ركبتيه ، وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائماً ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه ، والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض ، والاعتدال فيه هو أن يجلس مستوياً بعده ، بحيث يرجع كل عضو إلى أصله . وقد عرفت أنهم متفقون مع المالكية والشافعية : على أن الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة والاعتدال من فرائض الصلاة .

(١) الحنفية — قالوا : حد القعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبى صلى الله عليه وسلم : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » .

المالكية — قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصح ، ، بقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدرة الدعاء المكروه - كدعاء المأموم بعد سلام الإمام - مكروه .

الشافعية — قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى فرض ؛ وإنما كان الجلوس المذكور فرضاً ، لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعنى التشهد ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، والتسليمة الأولى ، فهو كالقيام للفاتحة ، أما مازاد على ذلك : كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنابلة — حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

الثانى عشر من فرائض الصلاة

التشهد الأخير

التشهد الأخير فرض عند الشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، أما صفة التشهد فقد اختلفت فيها المذاهب ، فانظرها عند كل مذهب تحت الخط (٢) .

---

(١) الحنفية — قالوا : التشهد الأخير واجب لا فرض .

المالكية — قالوا : إنه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هى : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، وهذا هو التشهد الذى رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، والأخذ به أولى من الأخذ بالمروى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

المالكية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هى : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المندوب .

الشافعية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هى : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله » ؛ وقالوا : إن الفرض يتحقق بقوله : « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله » . أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل ويشترط فى صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر . وأن يوالى بين كلماته . وأن يسمع نفسه حيث لا مانع وأن يرتب كلماته فلو لم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامداً ، وإلا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة . وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد . أو النبى .

ومن هذا تعلم أن الإتيان ببعض هذه الصيغة فرض عند الشافعية ، كما ذكرنا ؛ أما المالكية =

الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام

الرابع عشر : ترتيب الأركان

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الخروج من الصلاة بعد تمامها لابد أن يكون بلفظ : السلام ، وإلا بطلت صلاته ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن الخروج من الصلاة يكون بأى عمل مناف لها حتى ولو بنقض الوضوء ، ولكن لفظ السلام واجب لا فرض ، وقد عرفت الفرق بينهما ، أما صيغة السلام المطلوبة عند الأئمة الثلاثة . ففيها تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) ، كما ذكرنا

= فإنهم قالوا : إنه سنة ؛ بحيث لو قعد بقدره ولم يتكلم به ؛ فإن صلاته تصح مع الكراهة ؛ والحنفية قالوا : إنه إذا ترك التشهد تكون صلاته صحيحة مع كراهة التحريم .

الحنابلة — قالوا : إن التشهد الأخير هو : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد » ، والأخذ بهذه الصيغة أولى : ويجوز الأخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأخذ بتشهد ابن عباس مثلا ، والقدر المفروض منه « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله اللهم صلّ على محمد » ، إلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاتتعين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية — قالوا : إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضاً ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة : عليكم ، فلو خرج من الصلاة بغير السلام ، ولو بالحدث صحت صلاته ، ولكنه يكون آثماً ، وتجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان آثماً أيضاً .

الحنابلة — قالوا : يفترض أن يسلم مرتين بلفظ : السلام عليكم ورحمة الله ، بهذا الترتيب ، وهذا النص وإلا بطلت صلاته .

الشافعية — قالوا : لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام فلو قال : عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

=

تفصيل مذهب الحنفية أما ترتيب الأركان بحيث يؤدي المصلي القيام قبل الركوع، والركوع قبل السجود، فهو أمر لازم، بحيث لو قدم المصلي الركوع على السجود، أو السجود على القيام، أو نحو ذلك، فإن صلاته تكون باطلة باتفاق، على أن الحنفية يقولون: إن هذا الترتيب شرط لافرض، والأمر في ذلك سهل: وقد خالف الحنفية الأئمة في قراءة الفاتحة، كما عرفت، فقد قالوا: إنها ليست ركناً: فلها حكم خاص بالنسبة للترتيب، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

الخامس عشر من فرائض الصلاة

الجلوس بين السجدتين

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يفترض على المصلي أن يجلس بين كل سجدتين من صلاته، فلو سجد مرة، ثم رفع رأسه، ولم يجلس، وسجد ثانياً، فإن صلاته لا تصح، وخالف الحنفية في ذلك، فقالوا: إن الجلوس بين السجدتين ليس فرضاً في الصلاة. فانظر مذهبهم تحت الخط (٢). وقد استدل القائلون بفرضية الجلوس بين السجدتين وغيره من الفرائض المتقدمة بما رواه البخاري، ومسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي صلاة ناقصة، فعلمه كيف يصلي فقال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر. ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» وفي بعض الروايات، «فاقرأ بأم القرآن» وقال: «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً. ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً.

= المالكية — قالوا: لابد في الخروج من الصلاة أن يقول: السلام عليكم. بهذا الترتيب، وبهذا النص، ويكفي في سقوط الفرض عندهم أن يقولها مرة واحدة. ويسقط عن العاجز عن النطق باتفاق.

(١) الحنفية — قالوا: إن الترتيب المذكور شرط لصحة الصلاة لا فرض. وعلى كل حال فلا بد منه. إلا أنهم قالوا: إذا ركع قبل القيام. ثم سجد وقام؛ فإن ركوعه هذا لا يعتبر. وإذا ألغى الركوع الأول. ثم ركع وسجد. فإن الركعة تعتبر له وعليه أن يسجد للسهو إن وقع منه ذلك سهواً. فإن فعله عمداً بطلت صلاته. وهذا إذا ركع بدون أن يقرم. أما إذا قام ولم يقرأ. ثم ركع. فإن صلاته تكون صحيحة. لأن القراءة ليست فرضاً في جميع الركعات، بل هي فرض في ركعتين، فإذا أدى ركعتين بدون قراءة فإنه يفترض عليه الترتيب في الركعتين الباقيتين.

(٢) الحنفية — قالوا: الجلوس بين السجدتين ليس بفرض. وهل هو واجب أقل من الفرض أو سنة غير مؤكدة؟ فبعضهم يقول: إنه واجب. وهو ما يقتضيه الدليل. وبعضهم يقول: إنه سنة.

ثم ارفع حتى تستوى قائماً ؛ ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها » وقد عرفت أن الحنفية لم يوافقوا على أن الجلوس فرض ، وكذا لم يوافقوا على أن قراءة الفاتحة فرض ، وقالوا : إن الحديث المذكور لايدل على الفرضية ، وإنما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يريد تعليم الرجل الصلاة الكاملة المشتملة على الفرائض والواجبات والسنن ، وليس المقام محتملا للشرح والبيان . ولهذا لم يذكر فى الحديث النية والقعود الأخير ، مع أنه فرض باتفاق ، وكذلك لم يذكر التشهد الأخير مع أنه فرض عند بعض الأئمة ، وكذلك لم يشتمل الحديث على أشياء كثيرة كالتعوذ ونحوه . فدل ذلك كله على أن الغرض إنما هو تعليم الرجل كيفية الصلاة بطريق عملى ، حتى إذا تعلمها أمكنه أن يفهم ما هو فرض وما هو واجب أو مسنون ، أما الأئمة الآخرون فقد قالوا : إن طلب هذه الأعمال من الرجل دليل على فرضيتها ، وإنما لم يذكر له باقى الفرائض ، لأن الرجل قد أتى بها ، وهذا حسن إذا دل عليه دليل فى الحديث ، ولكن أين الدليل ؟ على أن الاحتياط إنما هو فى اتباع رأى الأئمة الثلاثة ، خصوصاً أن الحنفية قالوا : إنها واجبة بمعنى أن الصلاة تصح بدونها مع الإثم ، كما تقدم .

واجبات الصلاة

ذكرنا غير مرة أن المالكية ، والشافعية اتفقوا على أن الواجب والفرض بمعنى واحد ، فلا يختلف معناهما إلا فى « باب الحج » فإن الفرض معناه فى الحج ما يبطل بتركه الحج ، أما الواجب فإن تركه لا يبطل الحج ، ولكن يلزم تاركه ذبح فداء ، كما سيأتى بيانه فى الحج ، وعلى هذا فليس عندهم واجبات للصلاة ، بل أعمالها منها ما هو فرض ؛ ومنها ما هو سنة . وقد تقدمت فرائض الصلاة ، وسيأتى بيان سننها ، أما الحنفية ؛ والحنابلة فقد قالوا : إن للصلاة واجبات . فانظر مذهبهما تحت الخط [1] .

---

(١) الحنفية — قالوا : واجبات الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها ، ولكن المصلى إن تركها سهواً فإنه يجب عليه أن يسجد للسهو بعد السلام ، وإن تركها عمداً ؛ فإنه يجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يعد كانت صلاته صحيحة مع الإثم . ودليل كونها واجبة عندهم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها ، وإليك بيان واجبات الصلاة عند الحنفية .

١ — قراءة سورة الفاتحة فى كل ركعات النفل ، وفى الأوليين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة ؛ فإن عكس سهواً سجد للسهو .

. . . .

٢ — ضم سورة إلى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر ، والأوليين من الفرض ، ويكفي في أداء الواجب أقصر سورة أو ما يماثلها كثلاث آيات قصار ؛ أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : «ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر ، وهي عشر كلمات . وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء ، مع حسبان الحرف المشدد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزأه عن الواجب ، فعلى هذا يكفي أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى : «الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم» .

٣ — أن لا يزيد فيها عملا من جنس أعمالها . كأن يزيد عدد السجدات عن الوارد ، فلو فعل ذلك ألغي الزائد . ويسجد للسهو إن كان ساهياً .

٤ — الاطمئنان في الأركان الأصلية ، كالركوع والسجود ونحوهما ، والاطمئنان الواجب عندهم هو تسكين الأعضاء حتى يستوي كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل ، كما ستعرفه في مبحث «الاطمئنان» .

٥ — القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة .

٦ — قراءة التشهد الذي رواه ابن مسعود ، ويجب القيام إلى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهواً سجد للسهو ، وإن تعمد وجبت إعادة الصلاة ، وإن كانت صحيحة .

٧ — لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .

٨ — قراءة القنوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر .

٩ — تكبيرات العيدين ، وهي ثلاث في كل ركعة . وسيأتي بيانها .

١٠ — جهر الإمام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء ، أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته ، إلا أن الأفضل له أن يجهر فيما يجب على الإمام أن يجهر فيه ، ويسر فيما يجب على الإمام الإسرار فيه .

١١ — إسرار الإمام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء .

١٢ — عدم قراءة المقتدي شيئاً مطلقاً في قيام الإمام .

١٣ — ضم ما صلب من الأنف إلى الجبهة في السجود .

سنن الصلاة

يتعلق بها مباحث : أولا : تعريف السنة : ثانياً : عدد سنن الصلاة الداخلة فيها مجتمعة فى كل مذهب على حدة ليسهل حفظها ؛ ثالثاً : شرح مايحتاج إلى الشرح من هذه السنن .
رابعاً : بيان سنن الصلاة الخارجة عن الصلاة ، فلنذكر مباحث السنن على هذا الترتيب .

تعريف السنة

تقدم فى صحيفة ٦٤ — أن الحنابلة والشافعية قد اتفقوا على أن السنة والمندوب والمستحب والتطوع معناها واحد ، وهو مايثاب المكلف على فعله ، ولا يؤاخذ على تركه ، فمن ترك سنن

= ١٤ — افتتاح الصلاة بخصوص جملة : الله أكبر ، إلا إذا عجز عنها أو كان لايحسنها ، فيصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى .

١٥ — تكبيرة الركوع فى الركعة الثانية من صلاة العيد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة .

١٦ — متابعة الإمام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسيأتى بيان المتابعة فى « مبحث الإمامة » .

١٧ — الرفع من الركوع ، وتعديل الأركان ، كما تقدم .

الحنابلة — قالوا : الواجب فى الصلاة أقل من الفرض . وهو ماتبطل الصلاة بتركه عمداً ، مع العلم ، ولا تبطل بتركه سهواً ، أو جهلا ، فإن تركه سهواً وجب عليه أن يسجد للسهو ، وواجبات الصلاة عندهم ثمانية . وهى تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ، كما تقدم ، وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع إذا أدرك إمامه راكعاً ، فإنها سنة ؛ قول : سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد ؛ قول : ربنا ولك الحمد ، لكل مصل ، ومحل التكبير لغير الإحرام والتسميع والتحميد مابين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول : سبحان ربى العظيم فى الركوع مرة واحدة ؛ قول : سبحان ربى الأعلى فى السجود مرة ؛ قول : رب اغفر لى إذا جلس بين السجدتين مرة . التشهد الأول ، والمجزئ منه ماتقدم فى التشهد الأخير ماعدا الصلاة على النبى عليه السلام ؛ الجلوس لهذا التشهد ؛ وإنما يجب على غير من قام إمامه للركعة الثالثة سهواً ؛ أما هو فيجب عليه متابعة الإمام ، ويسقط عنه التشهد ، والجلوس له .

الصلاة أو بعضها فإن الله تعالى لا يؤاخذه على هذا الترك ، ولكنه يحرم من ثوابها ، ووافق على ذلك المالكية ، إلا أنهم فرقوا بين السنة وغيرها ، وقد ذكرنا هنالك تفصيل المذاهب في هذا المعنى ، فارجع إليه . على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستهين بأمر السنن . لأن الغرض من الصلاة إنما هو التقرب إلى الله الخالق ، ولهذا فائدة مقررة ، وهي الفرار من العذاب ، والتمتع بالنعيم ، فلا يصح في هذه الحالة لعاقل أن يستهين بسنة من سنن الصلاة فيتركها ، لأن تركها يحرمه من ثواب الفعل ، وذلك الحرمان فيه عقوبة لا تخفى على العاقل ، لأن فيه نقصان التمتع بالنعيم ، فمن الأمور الهامة التي ينبغي للمكلف أن يعنى بها أداء ما أمره الشارع بأدائه . سواء كان فرضاً أو سنة ، ولعل قائلا يقول : لماذا جعل الشارع بعض أفعال الصلاة فرضاً لازماً ، وبعضها غير لازم ؟ والجواب : أن الله تعالى أراد أن يخفف عن عباده ، ويجعل لهم الخيار في بعض الأعمال ويجعل لهم الثواب عليها ، فإذا تركوها باختيارهم فقد حرموا من الثواب ، ولا عقوبة عليهم ، وذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التي رفعت عن الناس الحرج في التكاليف ، ورغبتهم في الجزاء الحسن ترغيباً حسناً .

عدّ سنن الصلاة مجتمعة

لنذكر هنا سنن الصلاة مجتمعة في كل مذهب ليسهل حفظها على القراء ، فاقرأها تحت الخط[1] .

---

(١) الحنفية — عدوا سنن الصلاة كالآتي : ١ - رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة ، وحذاء المنكبين للحرة ٢ - ترك الأصابع على حالها ، بحيث لا يفرقها ولا يضمها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية ٣ - وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سرته ، ووضع المرأة يديها على صدرها ٤ - الثناء ٥ - التعوذ للقراءة ٦ - التسمية سراً أول كل ركعة قبل الفاتحة ٧ - التأمين ٨ - التحميد ٩ - الإسرار بالثناء والتأمين والتحميد ١٠ - الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها ١١ - جهر الإمام بالتكبير والتسميع والسلام ١٢ - تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ١٣ - أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم ١٤ - تكبيرات الركوع والسجود ١٥ - أن يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاثا ١٦ - أن يقول في سجوده : « سبحان ربي الأعلى » ثلاثا ١٧ - وضع يديه على ركبتيه حال الركوع ١٨ - تفريج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا =

. . . .

= ١٩ — نصب ساقيه ٢٠ — بسط ظهره فى الركوع ٢١ — تسوية رأسه بعجزه ٢٢ — كمال الرفع من الركوع ٢٣ — كمال الرفع من السجود ٢٤ — وضع يديه ، ثم ركبتيه ، ثم وجهه عند النزول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه ٢٥ — جعل وجهه بين كفيه حال السجود ، أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك ٢٦ أن يباعد الرجل بطنه عن فخذيه ، ومرفقيه عن جنبيه ، وذراعيه عن الأرض فى السجود ٢٧ — أن تلصق المرأة بطنها بفخذيها فى السجود ٢٨ — الجلوس بين السجدتين ، وقد علمت مافيه مما تقدم ٢٩ — وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدتين ، وحال التشهد ٣٠ — أن يفترش الرجل رجله اليسرى ، وينصب اليمنى موجهاً أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره ٣١ — أن تجلس المرأة على أليتيها ، وأن تضع إحدى فخذيها على الأخرى ، وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركها الأيمن ٣٢ — الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ماتقدم ٣٣ — قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليين ٣٤ — الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فى الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة ٣٥ — الدعاء بعد الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة ٣٦ — الالتفات يميناً ثم يساراً بالتسليمتين ٣٧ — أن ينوى الإمام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن ٣٨ — أن ينوى المأموم إمامه بالسلام فى الجهة التى هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره ، فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجن ٣٩ ـ أن ينوى المنفرد الملائكة فقط ٤٠ — أن يخفض صوته فى سلامه ٤١ — أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية — قالوا : سنن الصلاة أربع عشرة سُنة ، وهى : ١ — قراءة مازاد على أم القرآن بعد الفاتحة فى الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته ٢ — القيام لها فى الفرض ٣ — الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ماتقدم ٤ — السر فيما يسر فيه على ما تقدم ٥ — كل تكبيرات الصلاة ، ماعدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ٦ — كل تسميعة . ٧ — كل تشهد ٨ — كل جلوس للتشهد ٩ — الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ١٠ ـ السجود على صدور القدمين ، وعلى الركبتين والكفين ١١ — رد المقتدى على إمامه السلام ، وعلى من على يساره إن كان به أحد شاركه فى إدراك ركعة مع الإمام =

. . . .

= على الأقل ١٢ — الجهر بتسليمة التحليل . ١٣ — إنصات المقتدى الإمام فى الجهر .
١٤ — الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية — قالوا : سنن الصلاة الداخلة فيها تنقسم إلى قسمين ، قسم يسمونه بالهيئات ، وقسم يسمونه بالأبعاض ، فأما الهيئات فلم يحصروها فى عدد خاص ، بل قالوا ، كل ماليس بركن من أركان الصلاة ، وليس بعضاً من أبعاضها فهو هيئة ، والسنة التى من أبعاض الصلاة إذا تركت عمداً فإنها تجبر بسجود السهو ، وعدد الأبعاض عشرون .

١ — القنوت فى اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ، ومن وتر النصف الثانى من رمضان ، أما القنوت عند النازلة فى أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأبعاض ، وإن كان سنة .
٢ — القيام له ٣ — الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد القنوت ٤ — القيام لها ٥ — السلام على النبى صلى الله عليه وسلم بعدها ٦ — القيام له ٧ — الصلاة على الآل ٨ — القيام لها ٩ — الصلاة على الصحب ١٠ — القيام لها ١١ — السلام على النبى ١٢ — القيام له ١٣ — السلام على الصحب ١٤ — القيام له ١٥ — التشهد الأول فى الثلاثية والرباعية ١٦ — الجلوس له ١٧ — الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعده ١٨ — الجلوس لها ١٩ — الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير ٢٠ — الجلوس له ، فهذه هى السنن التى يسمونها أبعاضاً تشبيها لها بأركان الصلاة التى إذا تركت سهواً ، فإنها تعاد ، وتجبر بسجود السهو ، أما السنن الأخرى التى يسمونها بالهيئات ، فمنها أن يقول الرجل سبحان الله عندحدوث شىء يريد التنبيه عليه ، بشرط أن لا يقصدالتنبيه وحده ؛ وإلا بطلت الصلاة وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه ، بشرط أن لا تقصد اللعب ، وإلا بطلت صلاتها ، ولا يضرها قصد الإعلام ، كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وأن توالى التصفيق ، ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ؛ ثم تعيدها ، وإلا بطلت صلاتها ، ومنها الخشوع فى جميع الصلاة ، وهو حضور القلب ، وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدى الله تعالى ؛ وأن الله مطلع عليه ومنها جلوس الاستراحة لمن يصلى من قيام ، بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، ويسن أن تكون قدر الطمأنينة ؛ ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدتين على المعتمد ، ويأتى بها المأموم ، وإن تركها الإمام ، ومنها نية الخروج من الصلاة مع أول التسليمة الأولى ، فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه فى أثنائها أو بعدها ، لم تحصل السنة ، ومنها وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى ، =

. . . .

= ويقبض بيده اليمنى كوع اليسرى . وبعض ساعد اليسرى ورسغها ، وذلك هو المعتمد عندهم ، على أن هذه الهيئة لو تركها وأرسل يديه ، كما يقول المالكية ، فلا بأس . ولكنهم عدوا ذلك من المستحبات للإشارة إلى أن الإنسان محتفظاً بقلبه ، لأن العادة أنه إذا خاف على شيء حفظه بيديه . ومنها أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك امرت ، وأنا من المسلمين» ، وهذا الدعاء يقال له : دعاء الافتتاح ، وهو مستحب في الفرض والنفل للمنفرد ، والإمام والمأموم ، حتى ولو شرع الإمام في الفاتحة ، ولكن لا يستحب الإتيان بهذا الدعاء إلا بشروط خمسة : أحدها . أن يكون في غير صلاة الجنازة . فإن كان في صلاة الجنازة ، فإنه لا يأتي به ، ولكن يأتي بالتعوذ ، ثانيها : أن لا يخاف فوات وقت الأداء . فلو بقي في الوقت ما يسع ركعة بدون أن يأتي بدعاء الافتتاح . فانه لا يأتي به ، ثالثها : أن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فان خاف ذلك فلا يأتي به ، رابعها : أن يدرك الإمام في حال الاعتدال من القيام ، فإذا أدركه في الاعتدال فإنه لا يأتي به ، خامسها : أن لا يشرع في التعوذ أو قراءة الفاتحة ، فإن شرع في ذلك عمداً أو سهواً فإنه لا يعود إلى الإتيان بدعاء الافتتاح ، ومنها الاستعاذة في كل ركعة . فيبتدئ في كل قراءة بالاستعاذة بعد دعاء الافتتاح الذي تقدم ، وتحصل الاستعاذة بكل لفظ يشتمل على التعوذ ، ولكن الأفضل أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وبعضهم يقول : إن زيادة السميع العليم سنة أيضاً . فيقول : أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، ومنها الجهر بالقراءة إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فيسن في حقه الإسرار . وإنما يسن الجهر في حق المرأة والخنثى إذا لم يسمع شخص اجنبي ، أما إذا وجد أجنبي ، فإن المرأة والخنثى لا يجهران بالقراءة ، بل يسن لهما الإسرار ، كي لا يسمع صوتهما الأجنبي وحد الإسرار عند الشافعية هو أن يسمع المصلي نفسه ، كما تقدم ، وظاهر أن الجهر لا يكون إلا في الركعتين الأوليين إذا كان منفرداً . وسيأتي حكم المسبوق ، ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب قراءة الفاتحة : «آمين» ، فإذا ركع ولم يقل : آمين ، فقد فات التأمين ، ولا يعود إليه ، وكذا إن شرع في قراءة شيء آخر بعد الفاتحة . ولو سهواً ، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا قال : رب اغفر لي ؛ ونحوه ، لأنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا قرأ الفاتحة ، ثم سكت فإن التأمين لا يسقط ، وإذا كان يصلي مأموماً فإنه يسن له أن يقول : آمين مع إمامه ، إذا كانت الصلاة جهرية ، أما الصلاة السرية فلا يؤمن المأموم فيها مع إمامه ، فإذا لم يؤمن في الصلاة الجهرية ، أو أخر التأمين عن وقته المندوب ، وهو =

. . . .

= أن يكون تأمينه مع تأمين الإمام ، فإنه يأتي بالتأمين وحده . لأن معنى قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الامام فأمنوا ، إذا دخل وقت تأمين الامام فأمنوا ، وإن لم يؤمن بالفعل ، أو أخره عن وقته ، ومنها قراءة شيء من القرآن ، وإن لم يكن سورة كاملة ، لكن قراءة السورة الكاملة أفضل عند الشافعية من بعض السورة ، بشرط أن لا يكون بعض السورة أكثر من السورة ، فلو قرأ « آمن الرسول بما أنزل إليه » إلى آخر سورة البقرة ، كان ذلك أفضل من قراءة سورة صغيرة ، كسورة « قريش » ، أو « الفيل » ، أو « قل هو الله أحد » لأن أواخر البقرة أكثر من السورة الصغيرة ، وهذا هو المعتمد عند الشافعية ، وبعضهم يقول : إن السورة الصغيرة أفضل وأقل السورة ثلاث آيات ؛ ولكن لا يلزم المصلي أن يأتي بثلاث آيات ، بل يتحقق أصل السنة عند الشافعية بالإتيان بشيء من القرآن ، ولو آية واحدة ، ولكن الأفضل هو ماذكرنا من الإتيان بسورة كاملة ، وهي ثلاث آيات ؛ وأفضل من ذلك أن يأتي بأطول منها ، ويندب عند الشافعية تطويل قراءة مازاد على الفاتحة من سورة قصيرة ونحوها في الركعة الأولى عن الركعة الثانية ، إلا إذا اقتضى الحال ذلك ، كما إذا كان المصلي إماماً ؛ وكان المؤتمون كثيرين في حالة زحام ، كصلاة الجمعة والعيدين ، فإنه في هذه الحالة يسن للإمام تطويل الثانية عن الأولى ، ليلحقه من تخلف ويشترط في تحقق سنة قراءة السورة ونحوها أن يأتي بها بعد قراءة الفاتحة ، سواء كان المصلي إماما أو منفرداً ، فلو قرأ السورة أولا ، ثم قرأ الفاتحة ، فإن السورة لا تحسب له ؛ وعليه أن يعيدها بعد قراءة الفاتحة ، إن أراد تحصيل السنة ، ومنها أن يسكت المصلي بعد قراءة الفاتحة إذا كان إماما ، فلا يشرع في قراءة السورة إلا بعد زمن يسع قراءة فاتحة المأمومين إذا كانت الصلاة جهرية ، والأولى للإمام في هذه الحالة أن يشتغل بدعاء ، أو قراءة في سره .

وعند الشافعية سكتات أخرى مطلوبة ، ولكنها يسيرة ، ويعبرون عنها بسكتات لطيفة ، وهي في مواضع : أحدها : أن يسكت سكتة لطيفة بعد تكبيرة الإحرام ، ثم يشرع في قراءة التوجه « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض » الخ ، ثانيها : أن يسكت كذلك بعد الفراغ من التوجه ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو نحو ذلك ، مما تقدم ، ثالثها : أن يسكت كذلك بعد التعوذ ، ثم يسمي على الوجه المتقدم ، رابعها : أن يسكت بعد التسمية كذلك ، ثم يشرع في قراءة الفاتحة ، خامسها : أن يسكت بعد الفراغ من قراءة الفاتحة قبل التأمين ، ثم يقول : آمين ؛ سادسها : أن يسكت كذلك بعد قول : آمين ، ثم يشرع في قراءة السورة . سابعها : أن =

. . . .

= يسكت في قراءة السورة كذلك ، ثم يكبر للركوع ، فإذا أضيفت هذه السكتات إلى السكتة المشروعة للإمام بعد قراءة الفاتحة ، يكون عدد السكتات ثمانية ، ولكن المعروف عند الشافعية أن السكتات ستة ، لأنهم يعدون السكتة بين التكبيرة والتوجه ، وبين التوجه والتعوذ واحدة ، ويعدون السكتة بعد الفراغ من الفاتحة وقبل الشروع في قراءة السورة للإمام والمأموم واحدة ؛ والأمر في ذلك سهل ، ومنها التكبيرات عند الخفض للركوع ، ويسن مدها حتى يتم ركوعه ، وكذلك تكبيرات السجود ، فإنها سنة عندهم ، وعليه أن يجهر بالتكبيرات المذكورة إذا كان إماماً ، كي يسمعه المأمومون ، ومثل ذلك ما إذا كان مبلغاً كما يأتي ؛ ومنها أن يقول . سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، سواء كان إماما أو مأموما أو منفردا ، ويجهر الإمام بقوله : سمع الله لمن حمده . أما المأموم فإنه يسر بها ؛ ومنها أن يقول : ربنا لك الحمد ، إذا انتصب قائماً ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، أما إذا صلى قاعداً فإنه يأتي بذلك بعد الاعتدال من القعود ، ولكن يسن أن يأتي الإمام والمأموم والمنفرد بقول : « ربنا لك الحمد » سراً ، حتى ولو كان المأموم مبلغاً ، فإذا جهر بقول : « ربنا لك الحمد » كان جاهلا ؛ ومنها أن يسبح في ركوعه ، بأن يقول : سبحان ربي العظيم ، وهو سنة مؤكدة عندهم ، حتى يقال بعضهم : إن من داوم على تركه سقطت شهادته ، وأقله مرة واحدة ، فتحصل أصل السنة إذا قال : سبحان ربي العظيم ، ولكن أدنى كمال السنة لا يحصل إلا إذا أتى به ثلاث مرات ، سواء كان إماماً أو مأموماً ، أو منفرداً . ويسن الزيادة على الثلاث إذا كان المصلي منفرداً ، أو كان إماماً لجماعة راضين بالتطويل ، وفي هذه الحالة يسن له أن يأتي بإحدى عشرة تسبيحة ، ولا يزيد على ذلك ، ويسن للمنفرد أن يزيد : « اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظامي وعصبي وشعري وبشري ، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين » ؛ وكذا يسن للإمام أن يأتي بهذا الدعاء في ركوعه إذا كان إمام قوم محصورين ، راضين بالتطويل ؛ ومنها أن يسبح في سجوده ، بأن يقول : « سبحان ربي الأعلى » ، وتحصل أصل السنة بمرة واحدة ولكن أقل الكمال يحصل بثلاث مرات ، وأعلى الكمال أن يأتي بإحدى عشرة مرة ، كما تقدم في تسبيح الركوع ؛ وإذا كان يصلي إماماً بجماعة محصورين ، فإنه يسن له أن يزيد على ذلك : « اللهم لك سجدت وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوّره ، وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين » والدعاء في السجود بطلب الخير سنة ، لحديث مسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء » ؛ ومنها وضع اليدين على الفخذين في الجلوس للتشهد =

. . . .

= الأول والأخير ؛ ومنها أن يبسط اليد اليسرى بحيث تكون رؤوس أصابع اليد مسامتة للركبة. ومنها أن يقبض أصابع اليد اليمنى . إلا الإصبع التي بين الإبهام الوسطى . ويقال لها : المسبحة — بكسر الباء — لأنها يشار بها عند التسبيح ، وتسمى السبابة لأنها يشار بها عند السب وإنما يسن ذلك عند قوله في التشهد : إلا الله ويكره أن يحرك إصبعه المسبحة ، فإن حركها فقد فعل مكروهاً على الأصح . وبعضهم يقول : إن صلاته تبطل . لأنه عمل خارج عن أعمال الصلاة، ولكن هذا ضعيف لأنه عمل يسير لا تبطل به الصلاة . ومنها أن يجلس الشخص في جميع جلسات الصلاة مفترشاً ؛ ومعنى الافتراش أن يجلس على كعب رجله اليسرى . ويجعل ظهر رجله للأرض. وينصب قدمه اليمنى ، ويضع أطراف أصابعها لجهة القبلة . وسمي افتراشاً لأن المصلي يفترش قدمه . ويجلس عليها .

هذا إذا لم يكن به علة تمنعه من الجلوس بهذه الكيفية . أما إذا كان عاجزاً عن ذلك . كأن كان جسمه ضخماً (سميناً) فإنه يأتي بالكيفية التي يقدر عليها ومنها التسليمة الثانية فإنها سنة عند الشافعية .

الحنابلة — قالوا : سنن الصلاة ثمان وستون وهي قسمان : قولية ؛ وفعلية فالقولية : اثنتا عشرة . وهي : دعاء الاستفتاح ؛ والتعوذ قبل القراءة ؛ والبسملة ؛ وقول : آمين ؛ وقراءة سورة بعد الفاتحة . كما تقدم ؛ وجهر الإمام بالقراءة ، كما تقدم ؛ أما المأموم فيكره جهره بالقراءة؛ وقول: ملء السموات وملء الأرض . الخ . بعد التحميد كما تقدم ؛ وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود ؛ وما زاد على المرة في قول : « رب اغفر لي » في الجلوس بين السجدتين ؛ والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير ؛ والبركة عليه عليه السلام . وعلى الآل فيه ؛ والقنوت في الوتر جميع السنة . أما الفعلية وتسمى الهيئات : فهي ست وخمسون تقريباً : رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ؛ كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . كونهما مضمومتي الأصابع عند الرفع المذكور أيضاً ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ؛ حط اليدين عقب ذلك ؛ وضع اليمين على الشمال حال القيام والقراءة ؛ جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت سرته . نظر المصلي إلى موضع سجوده حال قيامه ؛ الجهر بتكبيرة الإحرام ؛ ترتيل القراءة؛ تخفيف الصلاة إذا كان إماماً ، إطالة الركعة الأولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريج المصلي بين قدميه حال قيامه يسيراً ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريج أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حيال ظهره في الركوع ، =

مبحث شرح بعض سنن الصلاة

وبيان المتفق عليه ؛ والمختلف فيه

رفع اليدين

رفع اليدين عند الشروع في الصلاة سنة ، فيسن للمصلي أن يرفع يديه عند شروعه في الصلاة باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا الرفع ، فانظره مفصلا تحت الخط [1] .

= مجافاة عضدية عن جنبيه فيه . أن يبدأ في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبتيه ، أن يضع جبهته وأنفه بعد يديه ، تمكين أعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها لمحل السجود ، كما تقدم ، مجافاة عضديه عن جنبيه في السجود ، مجافاة بطنه عن فخذيه فيه أيضاً ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفريج مابين الركبتين فيه أيضاً ؛ أن ينصب قدميه فيه أيضاً ، جعل بطون أصابع القدمين على الأرض في السجود ، تفريق أصابع القدمين في السجود ، وضع اليدين حذو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين ؛ ضم الأصابع من اليدين فيه أيضاً ، توجيه أصابعهما إلى القبلة فيه أيضاً ؛ رفع اليدين أولا في القيام من السجود إلى الركعة ، بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه ، أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النهوض لبقية صلاته ، الافتراش في الجلوس بين السجدتين ؛ الافتراش في التشهد الأول ، التورك في التشهد الثاني ؛ وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول ؛ بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدتين في التشهد الأول والثاني ، قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى وتحليق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقاً ، أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يميناً وشمالا في تسليمه أن ينوي بسلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات الخشوع في الصلاة .

والمرأة فيما تقدم كالرجل ؛ إلا أنها لا يسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجليها عن يمينها وهو الأفضل ، وتسر القراءة وجوباً إن كان يسمعها أجنبي ، والخنثى المشكل كالأنثى .

(١) الحنفية قالوا — يسن للرجل أن يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام إلى حذاء أذنيه ، مع نشر أصابعه ، فتحها . ومثله الأمة ، وأما المرأة الحرة فالسنة في حقها أن ترفع يديها إلى =

حكم الإتيان بقول : آمين

من سنن الصلاة أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلا بعد الفراغ من قراءة الفاتحة ، أو يتكلم بغير دعاء ، وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد ، وهذا القدر متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ؛ وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة، فاتفق الشافعية والحنابلة على أنه يؤتى به سراً في الصلاة السرية ، وجهراً في الصلاة الجهرية ، فإذا فرغ من قراءة الفاتحة جهراً في الركعة الأولى . والثانية من صلاة الصبح والمغرب والعشاء ، قال آمين جهراً ، أما في باقي الركعات التي يقرأ فيها سرا فإنه يقول : آمين في سره أيضاً ، ومثل ذلك باقي الصلوات ، التي يقرأ فيها سرا ، وهي الظهر ، والعصر ، ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

= الكتفين — المنكبين — ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات العيدين والقنوت ، فيسن له أن يرفع يديه فيها ، كما سيأتي مفصلا في مباحثه .

الشافعية — قالوا : الأكمل في السنة هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول حتى تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وتحاذي إبهاماه شحمتي أذنيه ؛ وتحاذي راحتاه منكبيه ؛ للرجل والمرأة ، أما أصل السنة فتحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب ؛ وفيما عدا ذلك مكروه ، وكيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين . وظهورهما للسماء وبطونهما للأرض ، على القول الأشهر عندهم .

الحنابلة — قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين إلى حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام ، والركوع ، والرفع منه :

(١) الحنفية — قالوا : التأمين يكون سرا في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

المالكية — قالوا : التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقاً ، أي فيما يسر فيه ، وفيما يجهر فيه ، وللإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤمن المأموم في الجهرية إذا سمع قول إمامه : (ولا الضالين) : وفي السرية بعد قوله هو : (ولا الضالين) .

وضع اليد اليمنى على اليسرى

تحت السرة أو فوقها

يُسن وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت سرته أو فوقها ، وهو سنة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، أما كيفيته فانظرها تحت الخط [1] .

التحميد والتسميع

يُسن التحميد ، وهو أن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد عند الرفع من الركوع ، أما التسميع فهو أن يقول المصلى : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع أيضاً ، وهذا القدر متفق عليه فى التسميع والتحميد ، وإنما الخلاف فى الصيغة التى ذكرنا . فانظره تحت الخط [2] .

---

(١) المالكية — قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة ، وتحت الصدر مندوب لا سنة ، بشرط أن يقصد المصلى به التسنن — يعنى اتباع النبى صلى الله عليه وسلم فى فعله — فإن قصد ذلك كان مندوباً . أما إن قصد الاعتماد والاتكاء ، فإنه يكره بأى كيفية . وإذا لم يقصد شيئاً . بل وضع يديه هكذا بدون أن ينوى التسنن فإنه لا يكره على الظاهر بل يكون مندوباً أيضاً . هذا فى الفرض أما فى صلاة النفل فإنه يندب هذا الوضع بدون تفصيل .

الحنفية — قالوا : كيفيته تختلف باختلاف المصلى . فإن كان رجلا فيسن فى حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقاً بالخنصر والإبهام على الرسغ تحت سرته . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

الحنابلة — قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى . ويجعلهما تحت سرته .

الشافعية — قالوا : السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره . وفوق سرته مما يلى جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يبسطها فى عرض مفصل اليسرى . وبين أن ينشرها فى جهة ساعدها . كما تقدم إيضاحه فى مذهبهم قريباً .

(٢) الحنفية — قالوا : الإمام يقول عند رفعه من الركوع «سمع الله لمن حمده» . ولا يزيد على ذلك على المعتمد . والمأموم يقول : اللهم ربنا ولك الحمد . وهذه أفضل الصيغ . فلو قال : ربنا ولك الحمد . فقد أتى بالسنة ، وكذا لو قال : ربنا لك الحمد ، ولكن الأفضل هى الصيغة الأولى ، =

جهر الإمام بالتكبير والتسميع

ويسن : جهر الإمام بالتكبير ، والتسميع ، والسلام كي يسمعه المأمومون الذين يصلون خلفه ، وهذا الجهر سنة باتفاق ثلاثة . وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة .

التبليغ خلف الإمام

ويتعلق بذلك بيان حكم التبليغ ، وهو أن يرفع أحد المأمومين أو الإمام صوته ليسمع الباقين صوت الإمام وهو جائز بشرط أن يقصد المبلغ برفع صوته الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام . أما لو قصد التبليغ فقط ، فإن صلاته لم تنعقد ، وهذا القدر متفق عليه في المذهب أما إذا قصد التبليغ مع الاحرام ، أي نوى الدخول في الصلاة . ونوى التبليغ . فإنه لا يضر . أما غير تكبيرة

= ويليها ربنا ولك الحمد ، ويليها ربنا لك الحمد . أما المنفرد فإنه يجمع بين الصيغتين فيقول : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد . أو ربنا لك الحمد . إلى آخر ما ذكر . وهذا سنة عند الحنفية ، كما ذكرنا .

المالكية — قالوا : التسميع ، وهو قول : سمع الله لمن حمده سنة للإمام والمنفرد والمأموم . أما التحميد وهو قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، فهو مندوب لا سنة في حق المنفرد والمأموم . أما الامام . فإن السنة في حقه أن يقول : سمع الله لمن حمده كما ذكرنا ، ولا يزيد على ذلك . كما لا يزيد المأموم على قول : اللهم ربنا لك الحمد ، أو ربنا ولك الحمد ولكن الصيغة الأولى أولى .

الشافعية — قالوا : السنة أن يجمع كل من الامام والمأموم والمنفرد بين التسميع والتحميد . فيقول كل واحد منهم : سمع الله لمن حمده . ربنا لك الحمد ، ولكن على الامام أن يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده . أما المأموم فلا يسن له أن يجهر بها . إلا إذا كان مبلغاً . أما قول ربنا لك الحمد فيسن لكل منهم أن يأتي بها سراً ، حتى ولو كان المأموم مبلغاً ، كما تقدم بيانه في مذهبهم .

الحنابلة — قالوا : يجمع الامام والمنفرد بين التسميع والتحميد . فيقول : سمع الله لمن حمده . ربنا ولك الحمد ، وهذا الترتيب في الصيغة واجب عند الحنابلة ، فلو قال : من حمد الله سمع له . لم يجزئه . ويقول : ربنا ولك الحمد عند تمام قيامه . أما المأموم ، فإنه يقول : ربنا ولك الحمد بدون زيادة في حال رفعه من الركوع ولو قال ربنا لك الحمد ، فإنه يكفي ، ولكن الصيغة الأولى أفضل : وأفضل من ذلك أن يقول : اللهم ربنا لك الحمد بدون واو . ويسن أن يقول بعد الفراغ من قول : ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد

الإحرام من باقى التكبيرات ، فإنه إذا نوى بها التبليغ فقط فإن صلاته لاتبطل ، ولكن يفوته الثواب [١] .

تكبيرات الصلاة المسنونة

ومن سنن الصلاة التكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ، وهى تكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة الرفع من السجود ، وتكبيرة القيام ، فإنها كلها سنة ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية : أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط [٢] .

---

(١) الشافعية — قالوا : تبطل صلاة المبلغ إذا قصد التبليغ فقط بتكبيرة الإحرام ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً ، أما إذا قصد بتكبيرة الإحرام التبليغ والإحرام للصلاة ، أو قصد الإحرام فقط ، فإن صلاته تنعقد ، وكذلك الحال فى غير تكبيرة الإحرام ، فإنه إذا قصد بها مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته ، أما إذا قصد التبليغ مع الذكر ، فإن صلاته تصح ، إلا إذا كان عامياً ، فإن صلاته لاتبطل ، ولو قصد الإعلام فقط .

الحنفية — قالوا : يسن جهر الإمام بالتكبير بقدر الحاجة لتبليغ من خلفه ، فلو زاد على ذلك زيادة فاحشة ، فإنه يكره ، لافرق فى ذلك بين تكبيرة الاحرام وغيرها ، ثم إذا قصد الإمام أو المبلغ الذى يصلى خلفه بتكبيرة الاحرام مجرد التبليغ خالياً عن قصد الاحرام للصلاة فإن صلاته تبطل ، وكذا صلاة من يصلى بتبليغه إذا علم منه ذلك ، وإذا قصد التبليغ مع الاحرام فإنه لايضر ، بل هو المطلوب .

هذا فى تكبيرة الاحرام ، أما باقى التكبيرات ، فإنه إذا قصد بها مجرد الإعلام فإن صلاته لاتبطل ، ومثلها التسميع والتحميد ، مالم يقصد برفع صوته بالتبليغ التغنى ليعجب الناس بنغم صوته فإن صلاته تفسد على الراجح .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن كل هذه التكبيرات واجبة لابد منها ، ماعدا تكبيرة المسبوق الذى أدرك إمامه راكعاً ، فإن تكبيرة ركوعه سنة ، بحيث لو كبر للإحرام ، وركع ، ولم يكبر صحت صلاته .

الحنفية — قالوا : إن جميع هذه التكبيرات سنة ، كما يقول الشافعية والمالكية ، إلا فى صورة واحدة ، وهى تكبيرة الركوع فى الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فإنها واجبة ، وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وقد عبر عنه بعضهم بأنه سنة مؤكدة .

قراءة السورة

أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة

قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والمغرب والعشاء، وفي ركعتي فرض الصبح، مطلوب باتفاق، ولكنهم اختلفوا في حكمه، فقال ثلاثة من الأئمة: إنه سنة، وخالف الحنفية، فانظر مذهبهم تحت الخط [1]، وكذا مقدار المطلوب قراءته، فقد اتفق الشافعية والمالكية على أنه يكتفي بقراءة سورة صغيرة،، أو آية، أو بعض آية، فمتى أتى بهذا بعد الفاتحة فقد حصل أصل السنة؛ أما الحنفية، والحنابلة، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] وقراءة السورة بعد الفاتحة في الفرض سنة للإمام والمنفرد والمأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة؛ أما الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط [3].

هذا في صلاة الفرض، أما صلاة النفل، فإن قراءة السورة ونحوها مطلوبة في جميع ركعاته، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً، بتسليمة واحدة، أو أكثر من ذلك، وهذا الحكم فيه تفصيل المذاهب، فانظره تحت الخط [4].

---

(١) — الحنفية — قالوا: حكم قراءة السورة أو ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة هو الوجوب، فتجب قراءة ذلك في الركعتين الأوليين من صلاة الفرض، وقد ذكرنا معنى الواجب عندهم.

(٢) الحنفية — قالوا: لا يحصل الواجب إلا بما ذكر من قراءة سورة صغيرة، أو آية طويلة، أو ثلاث آيات قصار.

الحنابلة — قالوا: لا بد من قراءة آية لها معنى مستقل غير مرتبط بما قبله ولا بعده، فلا يكفي أن يقول: «مدهامتان» أو «ثم نظر» أو نحو ذلك.

(٣) الحنفية — قالوا: لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً؛ كما تقدم، وقد عرفت حكم الامام، والمنفرد في ذلك في الصحيفة التي قبل هذه.

المالكية — قالوا: تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية، وإن لم يسمع أو سكت الامام.

(٤) المالكية — قالوا: إن قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة مندوب في النفل لا سنة، سواء صلى ركعتين أو أكثر.

دعاء الافتتاح
ويقال له : الثناء

دعاء الافتتاح سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية . فقالوا : المشهور أنه مكروه . وبعضهم يقول : بل هو مندوب . أما صيغة هذا الدعاء وما قيل فيه ، فانظره تحت الخط (١).

= الحنفية — قالوا : قراءة السورة أو مايقوم مقامها من الآيات التى ذكرناواجب فى جميع ركعات النفل لا سنة ولا مندوب ، كما يقول غيرهم .

الشافعية — قالوا : إذا صلى النفل أكثر من ركعتين . فإنه يكون كصلاة الفرض الرباعى . فلا يسن أن يأتى بالسورة إلا فى الركعتين الأوليين . أما ما زاد على ذلك . فإنه يكتفى فيه بقراءة الفاتحة .

الحنابلة — قالوا : قراءة سورة صغيرة أو آية مستقلة لها معنى مستقل بعد الفاتحة فى صلاة النفل سنة فى كل ركعة من ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً .

(١) الحنفية قالوا : نص دعاء الافتتاح هو أن يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ، ومعنى : سبحانك اللهم وبحمدك . أنزهك تنزيهك اللائق بجلالك ياالله ، ومعنى : وبحمدك ، سبحتك بكل مايليق بك ، وسبحتك بحمدك ، ومعنى : وتبارك اسمك ، دامت بركته ، ودام خيره ، ومعنى : تعالى جدك ، علا جلالك ؛ وارتفعت عظمتك ، وهو سنة عندهم للإمام والمأموم والمنفرد فى صلاة الفرض والنفل ، إلا إذا كان المصلى مأموماً وشرع الإمام فى القراءة ؛ فإنه فى هذه الحالة لا يأتى المأموم بالثناء ، وإذا فاتته ركعة وأدرك الامام فى الركعة الثانية ، فإنه يأتى به قبل أن يشرع الامام فى القراءة ؛ وهكذا ، فلا يسن فى حق المأموم بعد شروع إمامه فى القراءة فى كل ركعة . سواء كان يقرأ جهراً أو سراً ، وإذا أدرك الامام وهو راكع أو ساجد ؛ فإن كان يظن أنه يدركه قبل الرفع من ركوعه ، أو من سجوده ؛ فإنه يأتى بالثناء ؛ وإلا فلا .

الشافعية — قالوا . دعاء الافتتاح هو أن يقول المصلى بعد تكبيرة الاحرام : (وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ؛ لاشريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين) والحنفية يقولون إن هذه الصيغة تقال قبل نية صلاة الفرض ، كما تقال بعد النية ، والتكبيرة فى صلاة النافلة ، وقد =

التعوذ

التعوّذ سنة عند ثلاثة من الأئمة ، خلافاً للمالكية ؛ فانظر ماقيل فى التعوذ عند كل مذهب تحت الخط (١) .

= اشترط الشافعية للإتيان بهذا الدعاء شروطاً خمسة ، ذكرناها مع بيان كل ما يتعلق به فى « سنن الصلاة » فى مذهبهم ؛ فارجع إليه .

الحنابلة — قالوا : نص دعاء الافتتاح هو النص الذى ذكر فى مذهب الحنفية ، ويجوز أن يأتى بالنص الذى ذكره الشافعية بدون كراهة ، بل الأفضل أن يأتى بكل من النوعين أحياناً ، وأحياناً .

المالكية — قالوا : يكره الاتيان بدعاء الافتتاح على المشهور ، لعمل الصحابة على تركه ، وإن كان الحديث الوارد به صحيحاً على أنهم نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قال بندبه ، ونصه : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً » ، إلى آخر الآية ؛ وقد عرفت أن الإتيان به مكروه على المشهور .

(١) الحنفية — قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فى الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام والثناء المتقدم ، ولا يأتى بالتعوذ إلا فى الركعة الأولى ، سواء كان إماماً ، أو منفرداً ، أو مأموماً ، إلا إذا كان المأموم مسبوقاً ، كأن أدرك الامام بعد شروعه فى القراءة ، فإنه فى هذه الحالة لا يأتى بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح عندهم ، وهى منهى عنها فى هذه الحالة .

الشافعية — قالوا : التعوذ سنة فى كل ركعة من الركعات ، وأفضل صيغة أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقد تقدم تفصيل ذلك فى بيان مذهبهم قريباً .

المالكية — قالوا التعوذ مكروه فى صلاة الفريضة ، سراً كان ، أو جهراً ، أما فى صلاة النافلة فإنه يجوز سراً ، ويكره جهراً على القول المرجح .

الحنابلة — قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو سنة فى الركعة الأولى .

التسمية فى الصلاة

ومنها التسمية فى كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهى سنة عند الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون : إنها فرض ، والمالكية يقولون : إنها مكروهة وفى كل ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط [1] .

تطويل القراءة وعدمه

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل ، أو قصاره ، أو أوساطه فى أوقات مختلفة مبينة

---

(1) الحنفية — قالوا : يسمى الإمام والمنفرد سراً فى أول كل ركعة ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية . أما المأموم فإنه لا يسمى طبعاً ، لأنه لا تجوز له القراءة مادام مأموماً ، ويأتى بالتسمية بعد دعاء الافتتاح ، وبعد التعوذ ، فإذا نسى التعوذ ، وسمى قبله ، فإنه يعيده ثانياً ، ثم يسمى ، أما إذا نسى التسمية ، وشرع فى قراءة الفاتحة ، فإنه يستمر ، ولا يعيد التسمية على الصحيح أما التسمية بين الفاتحة والسورة ، فإن الإتيان بها غير مكروه ، ولكن الأولى أن لا يسمى ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وليست التسمية من الفاتحة ، ولا من كل سورة فى الأصح ، وإن كانت من القرآن .

المالكية — قالوا : يكره الإتيان بالتسمية فى الصلاة المفروضة ، سواء كانت سرية أو جهرية ، إلا إذا نوى المصلى الخروج من الخلاف ، فيكون الاتيان بها أول الفاتحة سراً مندوباً ؛ والجهر بها مكروه فى هذه الحالة أما فى صلاة النافلة ، فإنه يجوز للمصلى أن يأتى بالتسمية عند قراءة الفاتحة

الشافعية — قالوا : البسملة آية من الفاتحة ، فالإتيان بها فرض لا سنة ، فحكمها حكم الفاتحة فى الصلاة السرية أو الجهرية ، فعلى المصلى أن يأتى بالتسمية جهراً فى الصلاة الجهرية ، كما يأتى بالفاتحة جهراً ، وإن لم يأت بها بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : التسمية سنة ، والمصلى يأتى بها فى كل ركعة سرا ، وليست آية من الفاتحة ، وإذا سمى قبل التعوذ سقط التعوذ ، فلا يعود إليه ، وكذلك إذا ترك التسمية ، وشرع فى قراءة الفاتحة ، فإنها تسقط ، ولا يعود إليها ، كما يقول الحنفية .

هي وحد المفصل في المذاهب ، تحت الخط [1] وإنما تسن الإطالة إذا كان المصلي مقيما منفرداً ، فإن كان مسافراً ، فلا تسن عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] ، وإن كان المصلي إماماً ، فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذاهب [3] .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن طوال المفصل من « الحجرات » إلى سورة « البروج » ، وأوساطه من سورة « البروج » إلى سورة « لم يكن » ، وقصاره من سورة « لم يكن » إلى سورة « الناس » ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا : إن طوال المفصل من « الحجرات » إلى سورة « عم يتساءلون » ، وأوساطه من سورة « عم » إلى سورة « والضحى » ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ؛ ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة « الم ـ السجدة » ، وإن لم تكن من المفصل ، وفي ركعته الثانية بسورة « هل أتى » بخصوصها ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب .

المالكية — قالوا : إن طوال المفصل من سورة « الحجرات » إلى آخر « والنازعات » ، وأوساطه من بعد ذلك إلى « والضحى » ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء ، وهذا كله مندوب عندهم لا سنة .

الحنابلة — قالوا : إن طوال المفصل من سورة « ق » إلى سورة « عم » ، وأوساطه إلى سورة « والضحى » وقصاره إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء ، ويكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأكثر من ذلك لعذر ، كسفر ، ومرض ، وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(٢) المالكية — قالوا : يندب التطويل للمنفرد ، سواء كان مسافراً أو مقيما .

(٣) الشافعية — قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة « السجدة » كلها ، وسورة « هل أتى » ، وإن لم يرضوا .

إطالة القراءة فى الركعة الأولى

عن القراءة فى الثانية ، وتفريج القدمين حال القيام

ومنها إطالة القراءة فى الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سوّى بينهما فى القراءة فقد فاتته السنة ، وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك ، إلا فى صلاة الجمعة ، فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى ، ومعنى الإطالة فى الركعة الأولى أن يأتى بآيات أكثر منها فى الركعة الثانية إلا فى صلاة الجمعة والعيدين ، وفى حال الزحام ، فإنه يسن تطويل القراءة فى الثانية عن الأولى ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

ومنها تفريج القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ، ولا يوسع إلا بعذر ، كسمن ونحوه وقد اختلف فى تقديره فى المذاهب [2] .

= المالكية — قالوا . يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : الأول : أن يكون إماماً لجماعة محصورين ، الثانى : أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال ، الثالث : أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك ، الرابع : أن يعلم ، أو يظن أن لا عذر لواحد منهم ، فإن تخلف شرط من ذلك ، فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية — قالوا : تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يثقل بها على المقتدين ، أما إذا علم أنه يثقل فتكره الإطالة ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالمعوذتين ، فلما فرغ قيل : أوجزت ؟ قال : « سمعت بكاء صبى ؛ فخشيت أن تفتتن أمه » ، ويلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة .

الحنابلة — قالوا : يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين

(١) المالكية والحنابلة — قالوا : يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى فى الزمن ، ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها ، فإن سوّى بينهما أو أطال الثانية على الأولى ، فقد خالف الأولى ، على أن المالكية يفرقون بين المندوب والسنة ، كما تقدم ، بخلاف الحنابلة ، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ومن هذا يتضح لك معنى الوفاق والخلاف .

(٢) الحنفية — قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع ، فإن زاد أو نقص كره .

الشافعية — قدروا التفريج بينهما بقدر شبر . فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم إحداهما على الأخرى .

التسبيح في الركوع والسجود

ومنها أن يقول، وهو راكع: سبحان ربي العظيم [1]، وفي السجود: سبحان ربي الأعلى؛ وفي عدد التسبيح الذي تؤدى به السنة اختلاف في المذاهب ذكرناه تحت الخط [2].

وضع المصلي يديه على ركبتيه، ونحو ذلك

ومنها أن يضع المصلي يديه على ركبتيه حال الركوع، وأن تكون أصابع يديه مفرجة، وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبيه، لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضي الله عنه: «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك، وفرج بين أصابعك، وارفع يديك عن جنبيك»، أما المرأة فلا تجافي بينهما، بل تضمهما إلى جنبيها، لأنه أستر لها، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط [3].

= المالكية — قالوا: تفريج القدمين مندوب لا سنة، وقالوا: المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة، بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيراً، حتى يتفاحش عرفاً وافقهم الحنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسميته مندوباً أو سنة.

(١) المالكية — قالوا: إن التسبيح في الركوع والسجود مندوب، وليس له لفظ معين، والأفضل أن يكون باللفظ المذكور.

(٢) الحنفية — قالوا: لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة.

الحنابلة — قالوا إن الإتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب، وما زاد على ذلك سنة.

الشافعية — قالوا: يحصل أصل السنة بأي صيغة من صيغ التسبيح وإن كان الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة، أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسبيحة: فهو الأكمل، إلا أن الإمام يأتي بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط، وما زاد على ذلك لا يأتي به، إلا إذا صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك.

المالكية — قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين

(٣) المالكية — قالوا: إن وضع يديه على ركبتيه، وإبعاد عضديه عن جنبيه مندوب لا سنة. أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلي، إلا إذا توقف عليه تمكين اليدين من الركبتين.

تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع

ومنها أن يسوّي بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوي رأسه بعجزه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يرفع رأسه ، ولم يخفضها ، وهذه السنة متفق عليها .

كيفية النزول للسجود والقيام منه

ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ، ثم وجهه ، وبعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط(١) ، على أن هذا إذا لم يكن به عذر ، أما إذا كان ضعيفاً ، أو لابس خف ، أو نحو ذلك ، فيفعل ما استطاع بالإجماع .

كيفية وضع اليدين حال السجود

وما يتعلق به

ومنها أن يجعل المصلي في حال السجود كفيه حذو منكبيه ، مضمومة الأصابع ، موجهة رؤوسها القبلة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٢) .

ومنها أن يبعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذيه ، ومرفقيه عن جنبيه ، وذراعيه عن الأرض ؛ وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، وإلا حرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم

---

(١) الشافعية — قالوا : يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ، ثم يقوم معتمداً على يديه ، ولو كان المصلي قوياً أو امرأة .

المالكية — قالوا : يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

(٢) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قربهما في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة ؛

الحنفية — قالوا : إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه ، وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه تحصل به السنة أيضاً .

كان إذا سجد جافى - باعد بين بطنه وفخذيه - أما المرأة فيسن لها أن تلصق بطنها بفخذيها محافظة على سترها ، وهذا متفق عليه إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] . ومنها أن تزيد الطمأنينة عن قدر الواجب ، وهذا متفق عليه .

الجهر بالقراءة

ومن السنن الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة ، وهذا متفق عليه عند المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

حد الجهر والإسرار
في الصلاة

ومن السنن الإسرار لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، وهو سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة ؛ أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه

---

(١) المالكية — قالوا : يندب الرجل أن يبعد بطنه عن فخذيه ، ومرفقيه عن ركبتيه ، وضبعيه عن جنبيه إبعاداً وسطاً في الجميع .

(٢) الحنفية — قالوا : الجهر واجب على الإمام ، وسنة المنفرد ، كما تقدم ، ثم إن المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، إلا أن الجهر أفضل ، وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الإمام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح ، فإذا فاتته صلاة العشاء مثلا ، وأراد قضاءها في غير وقتها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر ؛ أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيراً فيها بل يجب عليه أن يسر على الصحيح ، فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلا ، فإنه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب ، أما المأموم فإنه يجب عليه الإنصات في كل حال ، كما تقدم

الحنابلة — قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

والنوافل ، ففيه تفصيل فى المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، وفى حد الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل فى المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

---

(١) المالكية — قالوا : يندب الجهر فى جميع النوافل الليلية ، ويندب السر فى جميع النوافل النهارية ، إلا النافلة التى لها خطبة ، كالعيد والاستسقاء ، فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا : يسن الجهر فى صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يسن الجهر فى العيدين ، وكسوف القمر ، والاستسقاء والتراويح ، ووتر رمضان ؛ وركعتى الطواف ليلا أو وقت صبح ، والإسرار فى غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والاسرار أخرى .

الحنفية — قالوا : يجب الجهر على الامام فى كل ركعات الوتر فى رمضان ، وصلاة العيدين ، والتراويح ، ويجب الاسرار على الامام والمنفرد فى صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية ، فهو مخير فيها .

(٢) المالكية — قالوا : أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه ، ولا حد لأكثره ، وأقل سره حركة اللسان ، وأعلاه إسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة ، وهو إسماع نفسها فقط ، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ، ولو واحداً ، لافرق بين أن يكون رجلا أو امرأة ، إلا أن المرأة لاتجهر إذا كانت بحضرة أجنبى ، وأقل الاسرار أن يسمع نفسه فقط ، حيث لامانع .

الحنابلة — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً ، وأقل السر أن يسمع نفسه ، أما المرأة ، فانه لايسن لها الجهر ، ولكن لابأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبى ؛ فإن سمعها أجنبى منعت من الجهر .

الحنفية — قالوا : أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه ، كأهل الصف الأول ، فلو سمع رجل ، أو رجلان ، فقط لايجزئ ، وأعلاه لاحد له ، وأقل المخافتة إسماع نفسه ، أو من بقربه من رجل أو رجلين ؛ أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف ؛ فإنه لايجزئ على الأصح ، أما المرأة فقد تقدم فى مبحث « ستر العورة » أن صوتها ليس بعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق فى حكم الجهر بالقراءة فى الصلاة ، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون =

هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلي يديه على فخذيه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط(١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= في صوتها نغمة ؛ أولين ، أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة : ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية — قالوا : وضع يديه على فخذيه مندوب لا سنة .

الحنابلة — قالوا : يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رءوس الأصابع على الركبتين .

المالكية — قالوا : يندب الإفضاء للرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الألية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية — قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ؛ ويوجه أصابعها نحو القبلة ؛ بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا : يسن الافتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير ، فإنه يسن فيه التورك بأن يلصق وركه الأيسر على الأرض ؛ وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يسجد للسهو ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الافتراش .

الحنابلة — قالوا يسن الافتراش في الجلوس بين السجدتين ، وفي التشهد الأول ، وهو أن يفترش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرجها من تحته ، ويثني أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفترش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ؛ ويخرجهما عن يمينه ؛ ويجعل أليتيه على الأرض .

والنوافل ، ففيه تفصيل فى المذاهب ، فانظره تحت الخط [1] ، وفى حد الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل فى المذاهب ، فانظره تحت الخط [2] .

---

(١) المالكية — قالوا : يندب الجهر فى جميع النوافل الليلية ، ويندب السر فى جميع النوافل النهارية ، إلا النافلة التى لها خطبة ، كالعيد والاستسقاء ، فيندب الجهر فيها .

الحنابلة — قالوا : يسن الجهر فى صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يسن الجهر فى العيدين ، وكسوف القمر ، والاستسقاء والتراويح ، ووتر رمضان ؛ وركعتى الطواف ليلا أو وقت صبح ، والإسرار فى غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والاسرار أخرى .

الحنفية — قالوا : يجب الجهر على الامام فى كل ركعات الوتر فى رمضان ، وصلاة العيدين ، والتراويح ، ويجب الاسرار على الامام والمنفرد فى صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية ، فهو مخير فيها .

(٢) المالكية — قالوا : أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه ، ولا حد لأكثره ، وأقل سره حركة اللسان ، وأعلاه إسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة ، وهو إسماع نفسها فقط ، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد .

الشافعية — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ، ولو واحداً ، لافرق بين أن يكون رجلا أو امرأة ، إلا أن المرأة لاتجهر إذا كانت بحضرة أجنبى ، وأقل الاسرار أن يسمع نفسه فقط ، حيث لامانع .

الحنابلة — قالوا : أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً ، وأقل السر أن يسمع نفسه ، أما المرأة ، فانه لايسن لها الجهر ، ولكن لابأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبى ؛ فإن سمعها أجنبى منعت من الجهر .

الحنفية — قالوا : أقل الجهر إسماع غيره ممن ليس بقربه ، كأهل الصف الأول ، فلو سمع رجل ، أو رجلان ، فقط لايجزئ ، وأعلاه لاحد له ، وأقل المخافتة إسماع نفسه ، أو من بقربه من رجل أو رجلين ؛ أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف ؛ فإنه لايجزئ على الأصح ، أما المرأة فقد تقدم فى مبحث « ستر العورة » أن صوتها ليس بعورة على المعتمد . وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق فى حكم الجهر بالقراءة فى الصلاة ، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون =

هيئة الجلوس فى الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلى يديه على فخذيه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط[1] . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط[2] .

= فى صوتها نغمة ؛ أو لين ، أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسمعها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة ؛ ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية — قالوا : وضع يديه على فخذيه مندوب لا سُنة .

الحنابلة — قالوا : يكفى فى تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رءوس الأصابع على الركبتين .

المالكية — قالوا : يندب الإفضاء للرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الألية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إبهام اليمنى على الأرض .

الحنفية — قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ؛ ويوجه أصابعها نحو القبلة ؛ بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتيها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا : يسن الافتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، ونصب قدمه اليمنى فى جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير ، فإنه يسن فيه التورك بأن يلصق وركه الأيسر على الأرض ؛ وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يسجد للسهو ، فإنه لا يسن له التورك فى الجلوس الأخير ، بل يسن له فى هذه الحالة الافتراش .

الحنابلة — قالوا يسن الافتراش فى الجلوس بين السجدتين ، وفى التشهد الأول ، وهو أن يفترش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرجها من تحته ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير فى الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ؛ ويخرجهما عن يمينه ؛ ويجعل أليتيه على الأرض .

الإشارة بالإصبع السبابة فى التشهد وكيفية السـلام

ومنها أن يشير بسبابته فى التشهد على تفصيل فى المذاهب [١] .

ومنها الالتفات بالتسليمة الأولى جهة اليمين حتى يرى خده الأيمن ، والالتفات بالتسليمة الثانية جهة اليسار حتى يرى خده الأيسر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢]

---

(١) المالكية — قالوا : يندب فى حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ماعدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى : وأن يمد السبابة والإبهام ، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالا تحريكا وسطاً .

الحنفية — قالوا :(ولا يشير بسبابته عند الشهادة وعليه الفتوى) كما فى الولوالجية والتجنيس وعمدة المفتى وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه الشراح انه يشير
ليس لنا سوى قولين الاول وهو المشهور فى المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثانى بسط الاصابع الى حين الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفى ويضعها عند الاثبات (تنوير) و (ابن عابدين)

الحنابلة — قالوا : يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويحلق بإبهامه مع الوسطى ، ويشير بسبابته فى تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ، ولا يحركها .

الشافعية — قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليمنى فى تشهده إلا السبابة ، وهى التى تلى الإبهام ، ويشير بها عند قوله إلا الله ، ويديم رفعها بلا تحريك إلى القيام فى التشهد الأول ، والسلام فى التشهد الأخير ، ناظراً إلى السبابة فى جميع ذلك ، والأفضل قبض الإبهام بجنبها ، وأن يضعها على طرف راحته .

(٢) المالكية — قالوا : يندب للمأموم أن يتيامن بتسليمة التحليل ، وهى التى يخرج بها من الصلاة ، وأما سلامه على الامام فهو سنة ، ويكون جهة القبلة ، كما يسن أيضاً أن يسلم على من على يساره من المأمومين إن شاركه فى ركعة فأكثر ، وأما الفذ والامام ، فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هى تسليمة التحليل ، ويندب لهما أن يبدآها لجهة القبلة ويختماها عند النطق بالكاف والميم من « عليكم » لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفحة وجههما ، ويجزئ =

نية المصلي من على يمينه ويساره بالسلام

يسن أن ينوي المصلي بسلامه الأول من على يمينه ، وبسلامه الثاني من على يساره ، على تفصيل في المذاهب [١] .

الصلاة على النبي في التشهد الأخير

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ، وأفضلها أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد » وهذه الصيغة سنة عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

= في غير تسليمة التحليل : سلام عليكم ، وعليك السلام : والأولى عدم زيادة : ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقاً ، إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة ، فيزيد : ورحمة الله ، مسلماً على اليمين واليسار .

(١) الحنفية — قالوا : يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولا ، ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء ، سلم على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره ثانياً ، أما إذا سلم تلقاء وجهه ، فإنه يسلم عن يمينه ويساره ، والسنة أن يقول : « السلام عليكم ورحمة الله » ، وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان إماماً ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة ، وإن كان مقتدياً ينوي إمامه والمصلين ، وإن كان منفرداً ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومأموم من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .

الحنابلة — قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا : يندب أن يقصد المصلي بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام ، وإن كان إماماً قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الامام والفذ غيرها ؛ بخلاف المأموم ، كما تقدم .

(٢) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما في « فرائض الصلاة » . =

الدعاء في التشهد الأخير

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

= والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » وقد زاد متأخرو الشافعية لفظ السيادة ، فيقول : « سيدنا محمد ، وسيدنا إبراهيم » .

(١) الحنفية — قالوا : يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن ، كأن يقول : « ربنا لا تزغ قلوبنا » أو بما يشبه ألفاظ السنة ، كأن يقول : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » ، ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس ، كأن يقول : اللهم زوجني فلانة ، أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب ، لأنه يبطلها قبل القعود بقدر التشهد ، ويفوت الواجب بعده قبل السلام .

المالكية — قالوا : يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وله أن يدعو بما شاء من خيري الدنيا والآخرة ، والأفضل الوارد ، ومنه : اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزماً ، اللهم اغفر لنا ماقدمنا ، وما أخرنا ، وما أسررنا ، وما أعلنا ، وما أنت أعلم به منا ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار .

الشافعية — قالوا : يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيري الدين والدنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كأن يقول : « اللهم اغفر لي ما قدمت ، وما أخرت وما أسررت ، وما أعلنت وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » ، رواه مسلم ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة — قالوا : يسن للمصلي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » ، وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة ، ولو لم يشبه ما ورد ، وله أن يدعو =

مندوبات الصلاة

قد عرفت مما ذكرناه قبل أن الشافعية ، والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة والمستحب ، فكلها عندهم بمعنى واحد ، وقد تقدمت سنن الصلاة مفصلة ومجملة ، فهي تسمى عندهم مندوبا ومستحباً كما تسمى سنناً ، أما الذين يفرقون بين المندوب والسنة ، وهم المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا مندوبات الصلاة عندهم تحت الخط[1] .

= لشخص معين بغير كاف الخطاب ، وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم أدخلك الجنة يا والدي ، أما لو قال : اللهم أدخله الجنة ، فلا بأس به ، وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء ، أو طعاماً لذيذاً ونحوه ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم

(١) المالكية — قالوا : مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلهما ؛ نية عدد الركعات ، الخشوع ، وهو استحضار عظمة الله وهيبته ، وأنه لا يعبد سواه ، وهذا هو المندوب ، وأما أصل الخشوع فواجب ؛ رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الإحرام فقط وإرسالها بوقار ، إكمال سورة الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر ، مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ؛ توسط القراءة في العشاء ؛ تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى خلاف الأولى ، كما تقدم ، إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية ؛ قراءة المأموم في الصلاة السرية ؛ تأمين المأموم والفذ مطلقا ، أي في السرية والجهرية ؛ تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط ؛ الإسرار بالتأمين ؛ تسوية المصلي ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضاً ، نصب الركبتين ؛ التسبيح في الركوع ، بأن يقول : سبحان ربي العظيم ، كما تقدم ، مباعدة الرجل مرفقيه عن جنبيه ؛ التحميد للفذ والمقتدي ؛ التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنين ، فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائماً ، ولا يقوم المأموم من اثنين حتى يستقل إمامه ، تمكين الجبهة من الأرض في السجود ؛ تقديم اليدين على الركبتين عند الهوي له ؛ تأخيرهما عن الركبتين عند القيام ، وضع اليدين حذو الأذنين ، أو قربهما في السجود ، مع ضم أصابعهما ، وجعل رءوسهما للقبلة ، أن يباعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه ، وبطنه عن فخذيه ، وضبعيه عن جنبيه مع مراعاة التوسط في ذلك ، وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على الستر ، كما تقدم ؛ =

سترة المصلى

يتعلق بها مباحث : أولا: تعريفها ، ثانياً : حكمها ثالثاً: شروطها وما يتعلق بها ، أما تعريفها فهى مايجعله المصلى أمامه من كرسى ، أو عصا ، أو حائط ، أو سرير : أو غير ذلك ليمنع مرور أحد بين يديه ، وهو يصلى ، ولا فرق بين أن تكون السترة مأخوذة من شىء ثابت كالجدار والعمود أولا عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

= رفع العجز فى السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الإفضاء فى الجلوس كله ، وقد تقدم تفصيله ، وضع الكفين على رأس الفخذين فى الجلوس ، تفريج مابين الفخذين فى الجلوس ، عقد ماعدا السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها فى جلوس التشهد مطلقاً ، مع مد السبابة والابهام ، وتحريك السبابة دائماً ، يميناً وشمالا ، القنوت فى صلاة الصبح خاصة : كونه قبل الركوع فى الركعة الثانية ، لفظه الخاص : «اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ؛ ونتوكل عليك ، ونخضع لك ؛ ونخلع ، ونترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجد ، إن عذابك بالكافرين ملحق ؛ وهو رواية الامام مالك ، دعاء قبل السلام ، كونه سرا ، كون التشهد سرا ، تعميم الدعاء ، التيامن بتسليمة التحليل فقط .

الحنفية — قالوا : المندوب والأدب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يواظب عليه ، كما تقدم ، فمن آداب الصلاة أن لاينظر المصلى إلى شىء يشغله عنها ، كأن يقرأ مكتوباً بالحائط ، أو يتلهى بنقوشه ، أو نحو ذلك ؛ أو ينظر فى قيامه إلى موضع سجوده وفى ركوعه إلى ظاهر قدميه ، وفى سجوده إلى مالان من أنفه ؛ وفى قعوده إلى حجره ، وفى سلامه إلى كتفيه ، الاجتهاد فى دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة ، أما السعال المتصنع ، وهو الحاصل بغير عذر ، فإنه مبطل للصلاة إذا اشتمل على حروف ، كالجشاء ، كما يأتى ، الاجتهاد فى دفع التثاؤب لقوله صلى الله عليه وسلم : «التثاؤب فى الصلاة من الشيطان ، فإذا تثاءب أحدكم فليكظم ما استطاع » أى فليدفعه ، بنحو أخذ شفته السفلى ، بين أسنانه ، فإن لم يستطع ذلك غطى فمه بكمه ، أو بظاهر يده اليسرى ، التسمية بين الفاتحة والسورة ، أن يخرج الرجل يديه من كميه عند التحريمة أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترها ، أن يقوم المصلى عند سماع ، حى على الصلاة ، ممن يقيم الصلاة ، شروع الامام فى الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : قد قامت الصلاة ، ليتحقق القول بالفعل أن يدفع المصلى من يمر بين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : إن مراتب السترة أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التى =

وأما حكمها فهو الندب ، فيندب للمصلي اتخاذ هذه السترة باتفاق ، وقد عرفت أن الشافعية والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة ؛ فيقولون : إن اتخاذ السترة سنة ، كما يقولون : إنه مندوب : على أن الحنفية ؛ والمالكية الذين يقولون : إن اتخاذ السترة مندوب أقل من السنة ، فإنهم يقولون : إذا صلى شخص في طريق الناس بدون سترة ، ومر أحد بين يديه بالفعل يأثم لعدم احتياطه بصلاته في طريق الناس ، أما الشافعية ، والحنابلة فإنهم يقولون لا إثم فيه ؛ وإنما يكره فقط ، كما سيأتي ، في المبحث الذي بعد هذا ، وترك السترة لا إثم فيه باتفاق وإنما يندب اتخاذ السترة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فلا يندب له ، لأن سترة الإمام سترة المأموم ، وأما شروطها فهي مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط [1]

= تليها إلا إذا لم تسهل الأولى ، فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الثابتة الطاهرة : كالجدران والعمد ، والمرتبة الثانية : العصا المغروزة ونحوها ، كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة ، المرتبة الثالثة : المصلى التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوهما ، بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ، فإنها لا تكفي في السترة ، المرتبة الرابعة : الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بينهما وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رءوس الأصابع بالنسبة للقائم ، ومن الركبتين بالنسبة للجالس ، ويشترط في المرتبة الثالثة ، والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بين رءوس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط في السترة أمور : أحدها : أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما غلظها فلا حد لأقله ، فتصح بأي ساتر ، ولو كان في غلظ القلم ونحوه ، ثانيها : أن تكون مستقيمة ، فلا تصح السترة إذا كانت مأخوذة من شيء به اعوجاج ، ثالثها : أن تكون المسافة بينها وبين قدم المصلي قدر ثلاثة أذرع ، فإذا وجد المصلي ما يصلح أن يكون سترة ، ولكنه لم يمكنه أن يغرزه في الأرض لصلابتها ، فإنه يصح أن يضعه بين يديه عرضاً أو طولا ، ولكن وضعه عرضاً أفضل ، فإن لم يجد المصلي شيئاً يجعله سترة ، فإنه يخط بالأرض خطاً في شكل الهلال ، وإذا خط خطاً مستقيماً أو معوجاً ، فإنه يصح ، ولكن الشكل الأول أفضل ؛ ويصح أن يستتر بظهر الآدمي ، فلو كان أمام المصلي شخص جالس ، فله أن يصلي إلى ظهره ، ويجعله سترة ، أما إذا كان جالساً ووجهه إلى المصلي ، فإنه لا يصح الاستتار به ؛ بشرط أن لا يكون الآدمي كافراً أو امرأة =

. . . .

= أجنبية ، وإذا كان يملك المصلي سترة مغصوبة أو نجسة ، فإنه يصح أن يستتر بها وإن كان الغصب حراما .

الشافعية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولا ، وأما غلظها فلا حد لأقله ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، كما ستعرفه في مذهبهم ، وأن تكون مأخوذة من شيء مستوياً مستقيما ؛ كما يقول الحنفية ؛ والحنابلة أيضاً ، وأن يكون بينها وبين المصلي قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه ، وفاقا للحنفية ، والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : يكفي أن يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الشاة زائداً على محل ركوعه أو سجوده ، بل يكفي أن يكون قدر مرور الهرة ، وتسن السترة للمصلي سواء خاف أن يمر أحد بين يديه أو لا ، وفاقا للحنابلة ، وخلافاً للمالكية ، والحنفية ، فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة ، وتعذر غرزه بالأرض لصلابتها فإنه يضعه بين يديه عرضاً أو طولا ؛ ووضعه بالعرض أولى ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يكفي وضعه على الأرض طولا أو عرضاً ، بل لا بد من وضعه منصوباً ، فإن لم يجد شيئاً أصلا ، فإنه يخط خطاً بالأرض مستقيما عرضاً أو طولا ، وكونه بالطول أولى ، وهذا الحكم قد خالف فيه الشافعية باقي الأئمة الذين قالوا : إن الأولى أن يكون الخط مقوساً كالهلال ، ولا يصح الاستتار بظهر الآدمي أو بوجهه مطلقاً ، عند الشافعية ، خلافاً للمالكية ، والحنفية الذين قالوا : يصح الاستتار بظهر الآدمي دون وجهه ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : يصح الاستتار بظهر الآدمي وبوجهه ويصح الاستتار بالسترة المغصوبة ، وفاقا للحنفية ، والمالكية ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : لا يصح الاستتار بالسترة المغصوبة ، والصلاة إليها مكروهة ، وكذا يصح الاستتار بالسترة النجسة ، وفاقاً للأئمة ؛ ما عدا المالكية الذين قالوا : لا يصح الاستتار بشيء نجس ، أو متنجس ؛ كقصبة المرحاض ونحوها .

المالكية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون طول ذراع ، فأكثر ؛ وأن لا تقل عن غلظ الرمح ، وأن يكون بين المصلي وبين سترته قدر مرور الهرة ، أو الشاة ، زائداً على محل ركوعه وسجوده ، وأن تكون منصوبة . فلو تعذر غرزها بالأرض لصلابتها ، فإنه لا يكفي وضعها بين يديه عرضاً أو طولا ؛ ويصح الاستتار بظهر الآدمي لا بوجهه ، بشرط أن لا يكون كافراً ، ولا امرأة أجنبية ، ويصح الاستتار بالسترة المغصوبة ، وإن كان الغصب حراما ، أما السترة النجسة ، فإنه لا يصح الاستتار بها ؛ وإن لم يجد شيئاً يجعله سترته . فإنه يخط بالأرض خطاً ، والأولى أن يكون الخط مقوساً ، كالهلال ، ولا فرق بين أن تكون السترة جداراً ، أو عصا أو كرسياً ، =

حكم المرور بين يدى المصلى

يحرم المرور بين يدى المصلى ، ولو لم يتخذ سترة بلا عذر ، كما يحرم على المصلى أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلى بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور وإن مر بين يديه أحد فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة فى ذاته ليس واجباً ، ويأثمان معاً إن تعرض المصلى ، وكان للمار مندوحة ؛ ولا يأثمان إن لم يتعرض المصلى ، ولم يكن للمار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] ، ويجوز المرور بين يدى المصلى لسد فرجة فى الصف ، سواء كان موجوداً مع المصلين قبل الشروع فى الصلاة ، أو دخل وقت الشروع فيها ، وهذا الحكم متفق عليه ، ما عدا المالكية ،

= أو نحو ذلك باتفاق ، وقد ذكرنا لك المتفق عليه ، والمختلف فيه فى مذهب الشافعية قبل هذا ، فارجع إليه إن شئت :

الحنابلة — قالوا يشترط فى السترة أن تكون طول ذراع أو أكثر ، ولا حد لغلظها ، كما يقول الحنفية ، والشافعية ، وأن تكون مستوية مستقيمة ، فلا تصح بشىء معوج ، وأن يكون بينها وبين قدمى المصلى قدر ثلاثة أذرع ، وإذا لم يمكن أن يغرز السترة فى الأرض لصلابتها ، فإنه يضعها بين يديه عرضاً ، وهو أولى من وضعها طولا ، وإن لم يجد شيئاً أصلا خط بالأرض خطاً كالهلال ، وهو أولى من غيره من الخطوط ، ويصح الاستتار بظهر الآدمى ووجهه ، بشرط أن يكون مسلماً ، وأن لا تكون امرأة أجنبية ، ولا يصح الاستتار بالسترة المغصوبة أما النجسة فيصح الستر بها .

(١) الشافعية — قالوا : لا يحرم المرور بين يدى المصلى ، إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة وإلا فلا حرمة ولا كراهة ، وإن كان خلاف الأولى ، فإذا تعرض المصلى للمرور بين يديه ، ولم يتخذ سترة ، ومر أحد بين يديه فلا إثم على واحد منهما ؛ نعم يكره للمصلى أن يصلى فى مكان يكون فيه عرضة لمرور أحد بين يديه ، سواء مر أحد بين يديه أو لم يمر ،

الحنابلة — قالوا : إن تعرض المصلى بصلاته فى موضع يحتاج للمرور فيه يكره له مطلقاً سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه ، كما يقول الشافعية ، والكراهة خاصة بالمصلى ، أما المار فإنه يأثم ما دامت له مندوحة للمرور من طريق أخرى .

فانظر مذهبهم تحت الخط [1] ، كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب [2] ، وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب [3] .

ويسن للمصلي أن يدفع المارّ بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد ، فإن لم يرجع فيدفعه بما يستطيعه ، ويقدم الأسهل فالأسهل ، بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [4] ،

---

(١) المالكية — قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك ، إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقاً له .

(٢) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصل لم يتخذ سترة ، أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا .

الحنفية — قالوا : يجوز لمن يطوف بالبيت أن يمر بين يدي المصلي ، وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة ، وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم يكن بين المصلي والمارّ سترة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمها .

الشافعية — قالوا : يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً .

(٣) الحنفية — قالوا : إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده وإن كان يصلي في مسجد صغير ، فإنه يحرم المرور من موضع قدميه إلى حائط القبلة ، وقدر بأربعين ذراعاً على المختار .

المالكية — قالوا إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين سترته ، ولا يحرم المرور من ورائها ، وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .

الشافعية — قالوا : إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة — قالوا : إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

(٤) الحنفية — قالوا : يرخص له في فعل ذلك ، وإن لم يعد سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسبيح ، والمرأة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .

المالكية — قالوا : يندب له أن يدفع المارّ بين يديه .

هذه هي أحكام السترة ، وهي من السنن أو المندوبات الخارجة عن هيئة الصلاة ، وبقي من هذه السنن الأذان ، والإقامة ، وسيأتي بيانهما .

مكروهات الصلاة

العبث القليل بيده ، في ثوبه ، أو لحيته ، أو غيرها

وأما مكروهاتها : فمنها العبث القليل بيده في ثوبه ، أو لحيته ، أونحو ذلك بدون حاجة ، أما إذا كان لحاجة ، كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذي ، فلا يكره .

فرقعة الأصابع وتشبيكها في الصلاة

تكره فرقعة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لاتفقع أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه ؛ ويكره تشبيك الأصابع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا شبك أصابعه في الصلاة ففرج صلى الله عليه وسلم بينها ، رواه الترمذي ، وابن ماجه .

وضع المصلي يده على خاصرته والتفاته

يكره أن يضع المصلي يده على خاصرته ؛ وكذا يكره أن يلتفت يميناً أو يساراً لغير حاجة ، كحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذاهب (1) .

---

(1) الحنفية — قالوا : المكروه هو الالتفات بالعنق فقط ، أما الالتفات بالعين يمنة أو يسرة فمباح ، وبالصدر إلى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا : يكره الالتفات بالوجه ، أما بالصدر فمبطل مطلقاً ، لأن فيه انحرافاً عن القبلة .

المالكية — قالوا : يكره الالتفات مطلقاً ، ولو بجميع جسده ما دامت رجلاه للقبلة ، وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن الالتفات مكروه ، وتبطل الصلاة به إن استدار بجملته ، أو استدبر القبلة مالم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدره ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

وضع الألية على الأرض ونصب الركبة فى الصلاة

ومنها الإقعاء، وهو أن يضع أليتيه على الأرض، وينصب ركبتيه، لقول أبى هريرة رضى الله عنه: «نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقر كنقر الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب»، وهذا الحكم متفق عليه، إلا عند المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

مد الذراع وتشمير الكم عنه

ومنها افتراش ذراعيه، أى مدها، كما يفعل السبع، ومنها تشمير كميه عن ذراعيه، وهو مكروه باتفاق، إلا أن للمالكية تفصيلا، فانظره تحت الخط (٢).

الإشارة فى الصلاة

ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها، إلا إذا كانت الإشارة لحاجة، كرد السلام ونحوه، فلا تكره؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة، أما الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣).

شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول فى الصلاة أو بعده

ومنها عقص شعره، وهو شده على مؤخر الرأس، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة، ويصلى وهو

---

(١) المالكية — قالوا: الإقعاء بهذا المعنى محرم، ولا يبطل الصلاة على الأظهر، وأما المكروه عندهم فله أربع صور: منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصباً قدميه، جاعلا أليتيه على عقبيه، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض.

(٢) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة، وأما إذا كان مشمراً قبل الدخول فيها لحاجة ودخلها كذلك، أو شمر فى الصلاة لا لأجلها فلا كراهة.

(٣) الحنفية — قالوا: تكره الإشارة مطلقاً، ولو كانت لرد السلام، إلا إذا كان المصلى يدفع المار بين يديه؛ فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها، كما تقدم.

المالكية — قالوا: الإشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة فى الصلاة، أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح، وتجوز الإشارة لأى حاجة إن كانت خفيفة، وإلا منعت، وتكره لرد على مشمت.

على هذه الحالة ، أما فعله في الصلاة فيبطل ، إذا اشتمل على عمل كثير ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] .

رفع المصلي ثوبه من خلفه أو قدامه وهو يصلي

منها رفع ثوبه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً » ورواه الشيخان ،

اشتمال الصماء ، أو لف الجسم في الحرام ونحوه

ومنها الاندراج في الثوب ، كالحرام ونحوه ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج منه يديه ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال الصماء ، فإن لم يكن له إلا ثوب فليتزر به ، ولا يشتمل اشتمالة اليهود ، وهذا مكروه عند المالكية ، والحنفية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

سدل الرداء على الكتف ونحوه

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه — كالحرام والملاءة — بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، وأن يغطي الرجل فاه ، وهذا إن كان بغير عذر ، وإلا فلا يكره .

ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت إبطه الأيمن ، ثم يلقي طرفه على كتفه الأيسر ، ويترك الآخر مكشوفاً ، وهذا مكروه عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٣] .

---

(١) المالكية — قالوا : ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كره ، وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن اشتمال الصماء المكروه ، هو أن يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر ، وإلا لم يكره

الشافعية — لم يذكروا اشتمال الصماء في مكروهات الصلاة

(٣) المالكية — قالوا : إلقاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لإمام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ستة أذرع ، وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البرنس) .

الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

إتمام قراءة السورة حال الركوع

ومنها إتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فيبطل الصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الإتيان بالتكبيرة ونحوها فى غير محلها

ومنها الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن فى غير محلها ، لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهاؤه عند انتهاءه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلا بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : « سمع الله لمن حمده » بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يملأ الانتقال بالتكبير وغيره من أوله إلى آخره ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

تغميض العينين ، ورفع البصر إلى السماء فى الصلاة

ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة ، كتغميضهما عما يوجب الاشتغال والتلهى ، وهذا متفق عليه .

ومنها رفع بصره إلى السماء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « مابال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء — أى فى الصلاة — لينتهن أو لتخطفن أبصارهم » رواه البخارى ، وهذا مكروه مطلقاً عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم ، كما تقدم ، إلا أن الكراهة فى إتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية ، بخلاف إتمام السورة .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن ذلك مبطل للصلاة إن تعمده : فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلا بطلت صلاته إن كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً ، لأن الإتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا : إن ذلك خلاف المندوب ؛ لأن الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقالات فى ابتدائها مندوب ، كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا : إن كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء ؛ فلا يكره .
الحنابلة — استثنوا من ذلك الرفع حال التجشى ، فإنه لا يكره .

التنكيس فى قراءة السورة ونحوها

ومنها أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة أوآية فوق التى قرأها فىالأولى كان يقرأ فى الركعة الأولى سورة « الانشراح » . وفى الثانية « الضحى » ، أو يقرأ فى الأولى (قد أفلح من زكاها) وفى الثانية (والشمس وضحاها) ونحو ذلك . أما تكرار السورة فى ركعة واحدة أو فى ركعتين ، فمكروه فى الفرض والنفل ، إذا كان يحفظ غيرها ، وهذا مكروه عند المالكية ؛ والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

الصلاة إلى الكانون ونحوه

ومنها أن يكون بين يدى المصلى تنور أو كانون فيه جمر ، لأن هذا تشبه بالمجوس ، خلافا للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] .

الصلاة فى مكان به صورة

ومنها أن يكون بين يديه مايشغله من صورة حيوان أو غيرها ؛ فإذا لم يشغله لاتكره الصلاة إليها ، وهذا عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [3] .

---

(١) الحنفية — قالوا : إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة ، أما النفل فلا يكره فيه التكرار .

الحنابلة — قالوا : إنه غير مكروه ، وإنما المكروه تكرار الفاتحة فى ركعة واحدة ، وقراءة القرآن كله فى صلاة فرض واحدة لا فى صلاة نافلة .

(٢) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة إلى تنور أو كانون مكروهة .

(٣) الحنفية — قالوا : تكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقاً ؛ وإن لم تشغله : سواء كانت فوق رأس المصلى ؛ أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه ، أو يساره أو بحذائه ؛ وأشدها كراهة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ، ثم يمينه ، ثم يساره ثم خلفه ؛ إلا أن تكون صغيرة بحيث لاتظهر إلا بتأمل كالصورة التى على الدينار ؛ فلو صلى ، ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره ، وكذا لا تكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس ، أما صورة الشجر ، فإن الصلاة لاتكره إليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة — قالوا يكره أن يصلى إلى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه ؛ أو فوقه ؛ أو عن أحد جانبيه .

الصلاة خلف صف فيه فرجة

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة ؛ وهذا مكروه باتفاق الأئمة ؛ ما عدا الحنابلة ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

الصلاة فى قارعة الطريق والمزابل ونحوها

ومنها الصلاة فى المزبلة ؛ والمجزرة ؛ وقارعة الطريق . والحمام ؛ ومعاطن الإبل - أى مباركها - فإنها مكروهة فى كل هذه الأماكن ، ولو كان المصلى آمناً من النجاسة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنفية ؛ أما المالكية ، والحنابلة فانظر ما قالوه تحت الخط [2] .

الصلاة فى المقبرة

وكذا تكره الصلاة فى المقابر على تفصيل فى المذاهب [3] .

---

(١) الحنابلة — قالوا : إن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته : وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية — قالوا : تجوز الصلاة بلا كراهة فى المزبلة ، والمجزرة ، ومحجة الطريق - أى وسطها - إن أمنت النجاسة ، أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محققة أو مظنونة ؛ كانت الصلاة باطلة ؛ وإن كانت مشكوكة أعيدت فى الوقت فقط ، إلا فى محجة الطريق إذا صلى فيها ، لضيق المسجد ، وشك فى الطهارة ، فلا إعادة عليه ، وأما فى معاطن الإبل - أى محال بروكها للشرب الثانى ، المسمى : عللا - فهى مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ؛ وتعاد الصلاة فى الوقت ، ولو كان عامداً على أحد قولين ، وأما الصلاة فى مبيتها ، ومقيلها ، فليست بمكروهة ، على المعتمد إذا أمنت النجاسة

الحنابلة — قالوا : الصلاة فى المزبلة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق . والحمام ، ومعاطن الإبل حرام ؛ وباطلة . إلا لعذر : كأن حبس بها . ومثلها سقوفها إلا صلاة الجنازة فتصح بالمقبرة . وعلى سطوحها .

(٣) الحنفية — قالوا : تكره الصلاة فى المقبرة إذا كان القبر بين يدى المصلى ؛ بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه . أو فوقه . أو تحت ما هو واقف عليه ، فلا كراهة على التحقيق . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون فى المقبرة موضع أعد للصلاة لا نجاسة =

عد مكروهات الصلاة مجتمعة

ذكرنا مكروهات الصلاة مجتمعة فى كل مذهب على حدة ليسهل حفظها ، فانظرها تحت الخط(١) .

= فيه . ولا قذر ، وإلا فلا كراهة ، وهذا فى غير قبور الأنبياء عليهم السلام ، فلا تكره الصلاة عليها مطلقاً .

الحنابلة — قالوا : إن الصلاة فى المقبرة ، وهى ما احتوت على ثلاثة قبور ، فأكثر فى أرض موقوفة للدفن ، باطلة مطلقاً ، أما إذا لم تحتو على ثلاثة ، بأن كان بها واحد ، أو اثنان ، فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر ، وإلا كره .

الشافعية — قالوا : تكره الصلاة فى المقبرة غير المنبوشة ، سواء كانت القبور خلفه ، أو أمامه ، أو على يمينه ، أو شماله ، أو تحته ، إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فإن الصلاة لا تكره فيها مالم يقصد تعظيمهم ، وإلا حرم ، أما الصلاة فى المقبرة المنبوشة بلا حائل ، فإنها باطلة لوجود النجاسة بها .

المالكية — قالوا الصلاة فى المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة ، فإن لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم فى الصلاة فى المزبلة ونحوها .

(١) الحنفية — عدُّوا المكروهات ، كما يأتى : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمداً ، وهو مكروه تحريماً ، إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة ، عبثه بثوبه وبدنه ، رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود ، فرقعة الأصابع ، تشبيكها ، التخصر : الالتفات بعنقه لا بعينه فإنه مباح ، ولا بصدره ، فإنه مبطل ، الإقعاء ، افتراش ذراعيه ، تشمير كميه عن ذراعيه ، صلاته فى السراويل ونحوها ، مع قدرته على لبس القميص ، رد السلام بالإشارة ، التربع بلا عذر ، عقص شعره ، الاعتجار ، وهو شد الرأس بالمنديل مع ترك وسطها مكشوفاً ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، سدل إزاره ، اندراجه فى الثوب ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج يديه منه ، جعل الثوب تحت إبطه الأيمن ، وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ، إتمام القراءة فى غير حالة القيام ، إطالة الركعة الأولى فى كل شفع من التطوع : إلا أن يكون مروياً عن النبى صلى الله عليه وسلم . أو مأثوراً عن صحابى . كقراءة « سبح » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » فى الوتر ؛ لأنه ملحق بالنوافل فى القراءة ، تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى : ثلاث آيات . فأكثر فى جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق . والنفل على الأصح . تكرار السورة فى ركعة واحدة أو ركعتين فى الفرض . أما النفل فلا يكره فيه التكرار ، قراءة =

. . . .

= سورة أو آية فوق التي قرأها : فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين . كأن يقرأ في الأولى (قل هو الله أحد) ، وفي الثانية (قل أعوذ برب الناس) ويترك وسطهما (قل أعوذ برب الفلق) لما فيه من شبه التفضيل والهجر ؛ شم الطيب قصداً ، ترويحه بالمروحة ، أو بالثوب مرة أو مرتين ، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته ؛ تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره ، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدتين وفي حالة التشهد ، ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام ، التثاؤب ؛ فإن غلبه فليكظم ما استطاع ، كأن يضع ظهر يده اليمنى ، أو كمه على فيه في حالة القيام ؛ ويضع ظهر يساره في غيره ، تغميض عينيه إلا لمصلحة ، رفع بصره للسماء ، التمطى ، العمل القليل المنافي للصلاة ، أما المطلوب فيها فهو منها ، كتحريك الأصابع ، ومنه قتل قملة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها . تغطية أنفه وفمه ، وضع شيء لايذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة ، أو يشغل باله ، السجود على كور عمامته ، الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر ، كمرض قائم بالأنف ، وهو يكره تحريماً ، الصلاة في الطريق ، وفي الحمام ، وفي الكنيف ، وفي المقبرة ، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه ، الصلاة قريباً من نجاسة ، الصلاة مع شدة الحصر بالبول ؛ أو الغائط ، أو الريح ، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة ندب له قطعها ، إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة ، الصلاة في ثياب مهنة لاتصان عن الدنس الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلا ، أما إن كان للتذلل والتضرع فهو جائز بلا كراهة ، الصلاة بحضرة طعام يميل طبعه إليه ، إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة ، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال ، كالزينة ونحوها ، أو يخل بالخشوع ، كاللهو واللعب ؛ ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالهرولة ، بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار ، عد الآى والتسبيح باليد ، قيام الإمام بجملته في المحراب ، لاقيامه خارجه وسجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة ، قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد . أو قيامه على الأرض وحده ، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه ، أن يخص الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه ، بحيث يصير ذلك عادة له ، القيام خلف صف فيه فرجة ، الصلاة في ثوب فيه تصاوير ، أن يصلي إلى صورة ، سواء كانت فوق رأسه ، أو خلفه ، أو بين يديه ، أو بحذائه ، إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح ، الصلاة إلى تنور أو كانون فيه جمرة ، أما الصلاة إلى القنديل والسراج ، فلا كراهة فيها ، =

. . . .

الصلاة بحضرة قوم نيام : مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة . تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا لتيسر عليه .

الشافعية — عدّوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الالتفات بوجهه لا بصدره في غير المستلقي بلا حاجة وأما المستلقي ، وهو الذي يصلي مستلقياً على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته . جعل يديه في كميه عند تكبيرة التحرم ، وعند الركوع والسجود وعند القيام من التشهد الأول وعند الجلوس له . أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى . الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما . ولو من أخرس بلا حاجة . أما إذا كانت الإشارة لحاجة . كرد السلام ونحوه ، فلا كراهة مالم تكن على وجه اللعب . وإلا بطلت . الجهر في موضع الإسرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خلف الإمام إلا بالتأمين . وضع اليد في الخاصرة بلا حاجة . الإسراع في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب وإلا بطلت . إلصاق الرجل غير العاري عضديه بجنبيه . وبطنه بفخذيه في ركوعه وسجوده . أما الأنثى والعاري . فينبغي لكل منهما أن يضم بعضه إلى بعض . الإقعاء المتقدم تفسيره . ضرب الأرض بجبهته حال السجود مع الطمأنينة . وإلا بطلت وضع ذراعيه على الأرض حال السجود . كما يفعل السبع بلا حاجة : ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الإمام في المحراب أما هو فلا يكره له على الراجح والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ، ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأموم ، وإلا فلا كراهة ، والاضطباع المتقدم تفسيره ، تشبيك الأصابع ، فرقعتها ، إسبال الإزار ، أي إرخاؤه على الأرض تغميض بصره لغير عذر ، وإلا فقد يجب إذا كانت الصفوف عراة ، وقد يسن إذا كان يصلي إلى حائط منقوش : رفع بصره إلى السماء ، ولا يسن النظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط ، كف الشعر والثوب ، تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أما للحاجة ، كدفع التثاؤب فلا يكره البصق أماماً ويميناً لا يساراً ، الصلاة مع مدافعة الحدث ، الصلاة بحضرة ما تشتاقه نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس ، كقارعة الطريق والمطاف ، الصلاة في محال المعصية كالحمام ونحوه ، الصلاة في الكنيسة ، الصلاة في موضع شأنه النجاسة ، كمزبلة ، ومجزرة ، ومعطن إبل ، استقبال القبر في الصلاة . الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهو قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم . الصلاة منفرداً عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة . وإلا فلا ، وهذا كله إن اتسع الوقت . وإلا فلا كراهة أصلا .

المالكية — قالوا : مكروهات الصلاة هي : التعوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك . وأما في النفل ولو منذوراً فالأولى ترك التعوذ والبسملة =

. . . .

== إلا لمراعاة الخلاف، فالأولى حينئذ الإتيان بالبسملة فى الفرض وغيره ، الدعاء قبل القراءة أو أثنائها : الدعاء فى الركوع، الدعاء قبل التشهد الدعاء ، بعده غير التشهد الأخير ، دعاء المأموم بعد سلام الإمام ، الجهر بالدعاء المطلوب فى الصلاة : الجهر بالتشهد : السجود على ملبوس المصلى السجود على كور العمامة ، ولا إعادة عليه إن كان خفيفاً كالطاقة والطاقتين ، فإن كان غير خفيف أعاد فى الوقت : السجود على ثوب غير ملبوس المصلى ، السجود على بساط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد : وإلا فلا كراهة ، القراءة فى الركوع أو السجود إلا إذا قصد بها فى السجود الدعاء : تخصيص صيغة يدعو بها دائماً ، الالتفات فى الصلاة بلا حاجة مهمة ، تشبيك الأصابع ، فرقعتها ، الإقعاء ، وتقدم تفسيره ، التخصر ، كما تقدم ، تغميض العينين إلا لخوف شاغل ، رفع البصر إلى السماء لغير موعظة ، رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة ، وضع قدم على أخرى : إقران القدمين دائماً ، التفكر فى أمور الدنيا ، حمل شيء بكم أو فم إن لم يمنع ما فى الفم خروج الحروف من مخارجها ، وإلا أبطل ، العبث باللحية أو غيرها ، حمد العاطس ، الإشارة باليد أو الرأس الرد على مشمت ، حك الجسد لغير ضرورة إن كان قليلا عرفا ، أما لضرورة فجائز ، وإن كثر أبطل ، التبسم اختياراً إن كان قليلا عرفا وإلا أبطل الصلاة ، ولو اضطراراً . ترك سنة خفيفة عمداً ؛ كتكبيرة أو تسميعة ؛ وأما ترك السنة المؤكدة فحرام . قراءة سورة ، أو آية فى غير الأولين من الفريضة : التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة رجلا كان المصفق أو امرأة ، والتسبيح لغير حاجة ، اشتمال الصماء الاضطباع ، وتقدم تفسيرهما ، أن يرفع المصلى بالإيماء شيئاً يسجد عليه سواء اتصل ذلك الشيء بالأرض أولا ، وأن ينقل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالعجمية لقادر على العربية .

الحنابلة — عدوا مكروهات الصلاة كما يأتى : الصلاة بأرض الخسف ، الصلاة ببقعة نزل بها عذاب ، كأرض بابل ، الصلاة فى الطاحون . الصلاة على سطح الطاحون ، الصلاة فى الأرض السبخة ، ولا تكره ببيعة وكنيسة ولو مع صور مالم تكن منصوبة أمامه ؛ سدل الرداء ، اشتمال الصماء ، وقد تقدم تفسيرهما ، تغطية الوجه ، تغطية الفم والأنف ، وتشمير الكم بلا سبب ؛ شد الوسط بما يشبه شد الزنار : شد وسط الرجل والمرأة على القميص ، ولو بما لا يشبه الزنار كمنديل ، أما الحزام على نحو القفطان فلا بأس به القنوت فى غير الوتر ، إلا لنازلة ، فإنه يسن للإمام الأعظم أن يقنت فى جميع الصلوات ما عدا الجمعة ، الالتفات اليسير بلا حاجة ، سواء كان بوجهه فقط ، أو به مع صدره ، فإن التفت كثيراً بحيث يستدبر القبلة بجملته بطلت صلاته ، ==

ما يكره فعله في المساجد

وما لا يكره — المرور في المسجد

يكره اتخاذ المسجد طريقاً إلا لحاجة على تفصيل في المذاهب (1)

= ما لم يكن في الكعبة، أو في شدة خوف فإنها لا تبطل، رفع بصره إلى السماء إلا في حال التجشي، إذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برائحته، ولا كراهة في ذلك، الصلاة إلى صورة منصوبة أمامه، السجود على صورة، حمل المصلي شيئاً فيه صورة ولو صغيرة، كالصورة التي على الدرهم أو الدينار، الصلاة إلى وجه الآدمي أو الحيوان، الصلاة إلى ما يشغله، كحائط منقوش، حمل المصلي ما يشغله، استقباله شيئاً من نار، ولو سراجاً، وقنديلاً، وشمعة موقدة، إخراج لسانه، فتح فمه، أن يضع في فيه شيئاً. الصلاة إلى مجلس يتحدث الناس فيه، الصلاة إلى نائم، الصلاة إلى كافر، الاستناد إلى شيء بلا حاجة، بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط، وإلا بطلت الصلاة، الصلاة مع ما يمنع كمالها، كحر وبرد، افتراش ذراعيه حال السجود، كالسبع، الإقعاء، وتقدم تفسيره، أن يصلي مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح، الصلاة حال اشتياقه إلى طعام أو شراب أو جماع، تقليب الحصى، العبث، وضع يده على خاصرته، ترويحه بمروحة إلا لحاجة ما لم يكثر، وإلا بطلت صلاته، كما سيأتي في المبطلات، كثرة اعتماده على أحد قدميه تارة، والقدم الثانية أخرى، فرقعة أصابعه، تشبيكها، اعتماده على يده حال جلوسه، الصلاة وهو مكتوف باختياره؛ عقص شعره، وتقدم تفسيره، كف الشعر والثوب، جمع ثوبه بيده إذا سجد؛ تخصيص شيء للسجود عليه بجبهته، مسح أثر السجود، الصلاة إلى مكتوب في القبلة. تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف، تسوية موضع سجوده بلا عذر تكراره الفاتحة في ركعة. أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو صلاة في الفرض فلا يكره، قراءة القرآن كله في فرض واحد.

(1) الحنفية — قالوا: يكره تحريماً اتخاذ المسجد طريقاً بغير عذر، فلو كان لعذر جاز، ويكفي أن يصلي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة، وإن تكرر دخوله، ويكون فاسقاً إذا اعتاد المرور فيه لغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيراً، أما مروره مرة أو مرتين فلا يفسق به ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف، وإن لم يمكث.

المالكية — قالوا: يجوز المرور في المسجد إن لم يكثر، فان كثر كره إن كان بناء المسجد =

النوم في المسجد والأكل فيه

يكره النوم في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

وكذا يكره الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب ؛ فانظره تحت الخط (٢) .

= سابقاً على الطريق ، وإلا فلا كراهة ، ولا يطالب المار بتحية المسجد مطلقاً .

الشافعية — قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر والجنب مطلقاً ، وأما الحائض فانه يكره لها المرور به ، ولو لحاجة ، بشرط أن تأمن تلويث المسجد ؛ وإلا حرم ، ويسن أن يصلي المار بالمسجد تحيته كلما دخل إن كان متطهراً ، أو يمكنه التطهير عن قرب .

الحنابلة — قالوا : يكره اتخاذ المسجد طريقاً للطاهر والجنب ، وإن حرم عليه اللبث به بلا وضوء ، وكذلك يكره للحائض والنفساء إن أمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فإن كان لحاجة فلا يكره للجميع ، ومن الحاجة كونه طريقاً قريباً ، فتنتفي الكراهة بذلك .

(١) الحنفية — قالوا : يكره النوم في المسجد إلا للغريب والمعتكف ، فانه لا كراهة في نومهما به ، ومن أراد أن ينام به ينوي الاعتكاف ، ويفعل مانواه من الطاعات ، فان نام بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية — قالوا : لا يكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه تهويش ، كأن يكون للنائم صوت مرتفع بالغطيط .

الحنابلة — قالوا : إن النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره ، إلا أنه لا ينام أمام المصلين لأن الصلاة إلى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه إذا فعل ذلك .

المالكية — قالوا : يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة ، سواء كان المسجد بالبادية أو الحاضرة ، وأما النوم ليلا فانه يجوز لمسجد البادية دون الحاضرة فإنه يكره لمن لا منزل له ، أو لمن صعب عليه الوصول إلى منزله ليلا ؛ وأما السكنى دائماً ، فلا يجوز إلا لرجل تجرد للعبادة ، أما المرأة فلا يحل لها السكنى فيه .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره تنزيهاً أكل ما ليست له رائحة كريهة ، أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل ؛ فإنه يكره تحريماً ، ويمنع آكله من دخول المسجد ، ومثله من كان فيه بخر تؤذي رائحته المصلين ، وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ، ولو بلسانه . =

رفع الصوت في المسجد

يكره رفع الصوت بالكلام أو الذكر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط [١] .

= المالكية — قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها مالا يقذر ، كالتمر ، ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقذير ، إذا أمن تقذير المسجد بفرش سفرة أو سماط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ماله رائحة كريهة ، أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية — قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقذير المسجد ، كأكل العسل والسمن ، وكل ماله دسومة وإلا حرم ، لأن تقذير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام ، وإن كان طاهراً ، أما إذا ترتب عليه تعفيش المسجد بالطاهر لا تقذيره ، كأكل نحو الفول في المسجد فمكروه .

الحنابلة — قالوا : يباح للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أي نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثه ؛ ولا يلقي العظام ونحوها فيه : فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا فيما ليس له رائحة كريهة ، كالثوم والبصل ، وإلا كره ، ويكره لآكل ذلك ومن في حكمه . كالأبخر دخول المسجد ، فإن دخله استحب إخراجه دفعاً للإذى ، كما يكره إخراج الريح في المسجد لذلك .

(١) الحنفية — قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهويش على المصلين أو إيقاظ للنائمين ، وإلا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الذاكر ، وطرد النوم عنه ، وتنشيطه للطاعة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل فإنه يكره تحريماً ؛ وإن كان بما يحل ، فإن ترتب عليه تهويش على المصلي أو نحو ذلك كره ؛ وإلا فلا كراهة ، ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقاً .

الشافعية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصلٍّ ، أو مدرِّس أو قارئ ، أو مطالع ، أو نائم لا يسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل ، كمطالعة الأحاديث الموضوعة ونحوها ، فإنه يحرم مطلقاً . وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهويش ونحوه .

المالكية — قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ، ولو بالذكر والعلم . واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : الأول : ما إذا احتاج المدرِّس إليه لإسماع المتعلمين فلا يكره ، الثاني : ما إذا =

البيع والشراء في المسجد

يكره إيقاع العقود كالبيع والشراء ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط [١] .

نقش المسجد وإدخال شيء نجس فيه

ومنها نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة ؛ أما نقشه بهما فهو حرام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] ؛

= أدى الرفع إلى التهويش على مصل : فيحرم ؛ الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى ، فلا يكره ؛ الرابع : رفع صوت المرابط بالتكبير ونحوه ، فلا يكره .

الحنابلة — قالوا : رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح ، إلا إذا ترتب عليه تهويش على المصلين ، وإلا كره ، أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر ، فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويش فيكره ، وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقاً .

(١) الحنفية — قالوا : يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ؛ أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره المعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة ، أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية — قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد بشرط أن يكون في ذلك تقليب ونظر للمبيع وإلا فلا كراهة ، وأما البيع في المسجد بالسمسرة فيحرم ؛ أما الهبة ونحوها ، وعقد النكاح ، فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ولا كلام كثير .

الحنابلة — قالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية — قالوا : يحرم اتخاذ المسجد محلا للبيع والشراء إذا أزرى بالمسجد - أضاع حرمته - فإن لم يزر كره إلا لحاجة ما لم يضيق على مصل فيحرم ، أما عقد النكاح به فإنه يجوز للمعتكف .

(٢) المالكية — قالوا : يكره نقش المسجد وتزويقه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه ، أما تجصيص المسجد وتشييده فهو مندوب .

الحنفية — قالوا : يكره نقش المحراب وجدران القبلة بجص وماء ذهب إذا كان النقش بمال حلال =

ويحرم إدخال النجس والمتنجس فيه ولو كان جافاً ، فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن المتنجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تجصيصه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه ، ولو في إناء ، إلا لضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنعل المتنجس ، فإنه يجوز للحاجة ، وينبغي الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه ؛ وهذا الحكم عند المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية ؛ والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

إدخال الصبيان والمجانين في المسجد

ومنها إدخال الصبيان والمجانين في المسجد ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

البصق أو المخاط بالمسجد

ومنها البصق والمخاط بالمسجد ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (٣) .

= لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم ، ولا يكره نقش سقفه وباقي جدرانه بالمال الحلال المملوك ، وإلا حرم ، ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضاع المال في أيدي الظلمة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تحريماً كل ما ذكر من إدخال النجس والمتنجس فيه أو الاستصباح فيه بالمتنجس . أو بناؤه بالنجس ، أو البول فيه .

الحنابلة — قالوا : إن أدى إدخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا ، وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في إناء ، أما بناؤه وتجصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريماً إدخالهم ، وإلا يكره تنزيهاً .

المالكية — قالوا : يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعبث ، أو يكف عن العبث إذا نهي عنه ، وإلا حرم إدخاله ، كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد .

الشافعية — قالوا : يجوز إدخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه والحاق ضرر بمن فيه ، وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذه ملعباً وإلا حرم .

الحنابلة — قالوا : يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان لحاجة كتعليم الكتابة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضاً .

(٣) الشافعية — قالوا : إن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب . =

نشد الشيء الضائع بالمسجد

ومنها نشد الضالة فيه ، وهى الشيء الضائع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم من ينشد [illegible] فى المسجد فقولوا له : لاردها الله عليك » وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن للشافعية فيه [illegible] فانظره تحت الخط [1] .

إنشاد الشعر بالمسجد

[illegible] الشعر على تفصيل فى المذاهب ، فانظره تحت الخط [2] .

[illegible] بصق قبل أن يحفر فإنه يأثم ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام [illegible] على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحك بصاقه حتى [illegible] أن يفعل شيئاً من ذلك فقد فعل محرماً

[illegible] البصاق فى المسجد حرام ، فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة [illegible] عنه دوام الإثم ، وإن كانت أرضه بلاطاً وجب عليه مسحه [illegible] وإن لم [illegible] بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

[illegible] البصاق القليل فى المسجد إذا كانت أرضه بلاطاً ، ويحرم الكثير .

[illegible] بالحصباء ، فإنه لا يكره

[illegible] قالوا : إن ذلك مكروه تحريماً ، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط [illegible] سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تحتها ، فإن فعل وجب عليه [illegible] ولا فرق فى ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية ، أو مبلطة ، أو مفروشة ، أو غير ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : يكره فيه إنشاد الضالة إن لم يشوش على المصلين أو النائمين ، وإلا حرم ، هذا فى غير المسجد الحرام ، فإنه لا يكره فيه إنشاد الضالة لأنه مجمع الناس

(٢) الحنفية — قالوا : الشعر فى المسجد إن كان مشتملا على مواعظ وحكم وذكر نعمة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن ، وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال والأزمان ، وتاريخ الأمم فمباح ، وإن كان مشتملا على هجو وسخف ، فحرام ، وإن كان مشتملا على وصف الخدود والقدود والشعور والخصور ، فمكروه إن لم يترتب عليه ثوران الشهوة ، وإلا حرم

الحنابلة — قالوا : الشعر المتعلق بمدح النبى صلى الله عليه وسلم ونحوه مما لا يحرم ولا يكره [illegible] إنشاده فى المسجد .

السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به

لا يجوز السؤال في المسجد ، ولا إعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب[1] ، ويجوز تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن والمواعظ ، والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين . باتفاق ، وسطح المسجد له حكم المسجد ، فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد ، أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه

وإغلاقه في غير أوقات الصلاة

ومنها الكتابة على جدرانه ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط[2] ، ويباح الوضوء

= المالكية — قالوا : إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى ، أو على رسوله صلى الله عليه وسلم أو حثا على خير ، وإلا فلا يجوز .

الشافعية — : إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواعظ وغير ذلك مما لا يخالف الشرع ؛ ولم يشوش جائز ، وإلا حرم .

(١) الحنابلة — قالوا : يكره سؤال الصدقة في المسجد ، والتصدق على السائل فيه ، ويباح التصدق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية — قالوا : يكره السؤال فيه ، إلا إذا كان فيه تهويش فيحرم .

المالكية — قالوا : ينهى عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى السائل ، وأما التصدق فيه فجائز ،

الحنفية — قالوا : يحرم السؤال في المسجد ، ويكره إعطاء السائل فيه .

(٢) المالكية — قالوا : إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلي ، سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره ، ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ، ويحرم الاستناد لما كتب فيه من القرآن . بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة — قالوا : تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .

الحنفية — قالوا : لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد خوفاً من أن تسقط وتهان بوطء الأقدام .

فى المسجد مالم يؤد إلى تقذيره ببصاق أو مخاط ، وإلا كان حراماً عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط [١] ، وكذلك يباح إغلاق المسجد فى غير أوقات الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، ما عدا الحنفية ، فإن لهم تفصيلا فانظره تحت الخط [٢] .

تفضيل بعض المساجد على بعض

بالنسبة للصلاة فيها

الشريعة الإسلامية لا تفضل مكانا على آخر لذاته ، ولكن التفاضل بين الأمكنة كالتفاضل بين الأشخاص ، إنما يكون بسبب ميزة من المزايا المعنوية . فالتفاضل بين مسجد وآخر إنما يأتى بسبب كون المسجد قد وقع فيه من الحوادث الدينية والأدبية أكثر من صاحبه ، مثلا المسجد الحرام بمكة ، مركز للكعبة التى أمرنا الله تعالى بعبادته على كيفية خاصة عندها ، وكذلك المسجد النبوى بالمدينة ، له من الفضل بقدر ما وقع فيه من الحوادث الدينية العظيمة ، كنزول الوحى فيه وكونه مركزاً لأئمة الدين الذين تلقوا قواعده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا ، فلهذا فضل الفقهاء بعض هذه المساجد على بعض ، بحسب ما ترجح عندهم من المزايا الدينية الواقعة فيها ولهذا كان فى هذا التفاضل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط [٣] ، على أن المراد بالتفاضل بينها هنا إنما هو بالنسبة للصلاة فيها ، لا بالنسبة لذاتها .

---

(١) الحنفية ، والمالكية : قالوا : الوضوء فى المسجد مكروه مطلقا .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره إغلاق المساجد فى غير أوقات الصلاة إلا لخوف على متاع ، فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوى بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها للمصلى ، والصلاة فى المسجد المعد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم ، وما بعده . ومسجد الحى أفضل من المسجد الذى به جماعة كثيرة ، لأن له حقا ، فينبغى أن يؤديه ويعمره ، فالأفضل لمن يصلى فى مسجد أن يصلى فى المساجد المذكورة بهذا الترتيب .

الشافعية — قالوا : أفضل المساجد المكى ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ، ما لم يكن إمامه ممن يكره الاقتداء به ، وإلا كان قليل الجمع أفضل منه ، وكذا =

مبطلات الصلاة

انذكر لك مبطلات الصلاة مجتمعة في المذاهب تحت الخط[1] ، ثم نذكر لك بعد ذلك المتفق عليه والمختلف فيه من هذه المبطلات مشروحا .

= لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع ، لكونه إمامه ، أو تحضر الناس بحضوره ، وإلا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا : أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى وبعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم الصلاة في المسجد القريب أفضل لحق الجوار .

الحنابلة — قالوا . أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء ، ولكن الأفضل أن يصلي في المسجد الذي تتوقف الجماعة فيه على حضوره ، أو تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قلب إمامه ، أو جماعته بعدم حضوره . ثم المسجد العتيق . ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(١) الشافعية — قالوا : مبطلات الصلاة : الحدث بأقسامه السابقة ، سواء كان موجباً للوضوء ؛ أو الغسل ، الكلام في الصلاة ، وسيأتي تفصيل القدر المبطل ؛ البكاء والأنين ، الفعل الكثير الذي ليس من جنسها ، أو من جنسها . وقد تقدم تفصيله ، ومنه تحريك يده برفعها وخفضها أو تحريكها إلى جهة اليمين وعودها إلى جهة الشمال ، أو العكس ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال ، فكل منهما يعد مرة ، بخلاف ذهاب الرجل وعودها ، فإن كلا منهما يعد مرة ، ولو مع الاتصال ، الشك في النية ، أو في شيء من شروط صحة الصلاة ، أو كيفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهراً أو عصراً مثلا ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله إن دام زمناً يسع ركناً من أركان الصلاة ، وإلا فلا ؛ نية الخروج من الصلاة قبل تمامها ، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها ، تعليق قطع الصلاة بشيء ، ولو محالا عادياً . كأن يقول بقلبه : إن جاء زيد قطعت الصلاة ؛ أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي ، كالجمع بين الضدين ، فلا يضر ، صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى ؛ إلا الفرض ، فله أن يصرفه إلى النفل إذا كان منفرداً ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم ، طرو الردة أو الجنون في الصلاة ، انكشاف العورة في الصلاة مع القدرة على سترها ، على ما تقدم ، أن يجد من يصلي عرياناً ساتراً ، على ما تقدم ، اتصال نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ، ولو داخل عينيه أثناء الصلاة ، وإنما تبطل بذلك إذا لم يفارقها سريعاً [illegible] أو حمل ما اتصلت به ، = =

. . . .

تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدتين ؛ ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين السجدتين في صلاة التسابيح ، فلا يضر مطلقاً ؛ سبق المأموم إمامه بركنين فعليين ، أو تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر ؛ التسليم عمداً قبل محله : تكرير تكبيرة الإحرام بنية الافتتاح مرة ثانية . ترك ركن من أركان الصلاة عمداً ، ولو قولياً ؛ انقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة ، أو ظهور بعض ماستر به من رجل أو لفافة ، اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره ؛ تكرير ركن فعلي عمداً ؛ وصول مفطر إلى جوف المصلي ، ولولم يؤكل ؛ تحول عن القبلة بالصدر ؛ تقديم الركن الفعلي عمداً على غيره .

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمداً ، ترك ركن من أركانها سهواً ، ولم يتذكر حتى سلم معتقداً الكمال إذا طال الأمر عرفاً ، أما إذا سلم معتقداً الكمال ، ثم تذكر عن قرب ، فإنه يلغى ركعة النقص ويبنى على غيرها وتصح صلاته ، وأما إذا لم يسلم معتقداً الكمال ، بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطاً ، فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتى به ، ويتمم صلاته ، وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ، ولا يأتى بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئناً معتدلا إلا في ترك الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها) ؛ رفض النية وإلغاؤها : زيادة ركن فعلي عمداً كركوع أو سجود ؛ زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمداً إذا كان من جلوس ؛ القهقهة عمداً أو سهواً ؛ الأكل أو الشرب عمداً ؛ الكلام لغير إصلاح الصلاة عمداً ، فإن كان لإصلاحها ، فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره ، على ماتقدم ؛ التصويت عمداً ، النفخ بالفم عمداً ، القيء عمداً ، ولو كان قليلا ، السلام حال الشك في تمام الصلاة ، طرو ناقض الوضوء ، أو تذكره ، كشف العورة المغلظة ، أو شيء منها ، سقوط النجاسة على المصلي ، أو علمه بها أثناء الصلاة ، على ماتقدم ، فتح المصلي على غير إمامه ، الفعل الكثير ليس من جنس الصلاة ، طرو شاغل عن إتمام فرض ؛ كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا ، تذكر أولى الحاضرتين المشتركتي الوقت ، كالظهر والعصر ، وهو في الثانية ، فإذا كان يصلي العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته ، وقيل : لا تبطل ، بل يجري فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت ، زيادة أربع ركعات يقيناً سهواً على الرباعية ، ولو كان مسافراً ، أو على الثلاثية ، واثنتين على الثنائية والوتر ، وزيادة مثل النفل المحدود ، كالعيد ، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام ، السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء =

= ما عليه ، سواء كان السجود قبلياً أو بعدياً ، وأما إذا أدرك معه ركعة ، فإنه يسجد تبعاً لسجود إمامه ، لكن إن كان السجود قبل السلام سجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخيره حتى يقضي ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته ، السجود قبل السلام لترك سنة خفيفة ، كتكبيرة واحدة ، أو تسميعة ، أو لترك مستحب ، كالقنوت ، ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهواً ، مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفاً

الحنابلة — عدوا مبطلات الصلاة كالآتي : العمل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة ، طرو نجاسة لم يعف عنها ، ولم تزل في الحال ، استدبار القبلة ، طرو ناقض للوضوء ، تعمد كشف عورة ، بخلاف ما لو كشفت بريح وسترها في الحال ، استناده استناداً قوياً لغير عذر ، بحيث لو أزيل ما استند إليه لسقط ، رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة إن كان عالماً ذاكراً الرجوع ، تعمده زيادة ركن فعلي ، كركوع ، تقدم بعض الأركان على بعض عمداً ، سلامه عمداً قبل تمام الصلاة ، أن يلحن في القراءة لحناً يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه ، كضم تاء «أنعمت» ، فسخ النية ، بأن ينوي قطع الصلاة ، التردد في الفسخ ، العزم على الفسخ ، وإن لم يفسخ بالفعل ، الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك ، كأن ركع أو سجد مع الشك ، الشك في تكبيرة الإحرام ، الدعاء بملاذ الدنيا ، كأن يسأل جارية حسناء مثلا إتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، القهقهة مطلقاً ، الكلام مطلقاً . تقدم المأموم على إمامه ، بطلان صلاة الإمام ، إلا إذا صلى محدثاً ناسياً حدثه ونحوه ، كما يأتي في باب الإمامة ، سلام المأموم عمداً قبل الإمام ، سلامه سهواً ، إذا لم يعده بعد سلام إمامه ، الأكل والشرب ، إلا اليسير لناس وجاهل ، ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمداً ، بلع ما يتحلل من السكر ونحوه ، إلا إن كان يسيراً من ساه وجاهل التنحنح بلا حاجة ، النفخ إن بان منه حرفان ، البكاء لغير خشية الله تعالى ، إذا بان منه حرفان ، بخلاف ما إذا غلبه ، ولا تبطل إذا غلبه سعال أو عطاس أو تثاؤب وإن بان منه حرفان ، كلام النائم غير الجالس والقائم ، أما كلام النائم القليل إذا كان نوماً يسيراً وكان جالساً أو قائماً ، فإنه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة ، كما يأتي : الكلام المبين فيما مر ، إذا كان صحيح الحروف مسموعاً ، سواء نطق به سهواً ، أو عمداً ، أو خطأ ، أو جهلا . الدعاء بما يشبه كلام الناس ، نحو اللهم ألبسني ثوباً ، أو اقض ديني ، أو ارزقني فلانة ، السلام ، وإن لم يقل : عليكم السلام ، بنية التحية ، ولو ساهياً . رد السلام بلسانه ، ولو سهواً ، لأنه من كلام الناس ، أو رد السلام بالمصافحة ، العمل الكثير ، تحويل الصدر عن القبلة ، أكل شيء أو شربه من خارج فمه ، ولو قليلا ، أكل ما بين أسنانه ، وإن كان

. . . .

= قليلا ، وهو قدر الحمصة ؛ التنحنح بلا عذر ، لما فيه من الحروف ، التأفف ؛ كنفخ التراب والتضجر ؛ الأنين ؛ وهو أن يقول : آه ؛ التأوه ، وهو أن يقول : أوه ؛ ارتفاع بكائه من ألم بجسده أو مصيبة ، كفقد حبيب أو مال ، تشميت عاطس بيرحمك الله ؛ جواب مستفهم عن ند لله بقول : لا إله إلا الله ؛ قوله : « إنا لله وإنا إليه راجعون » عند سماع خبر سوء ، تذكر فائتة إذا كان من أهل الترتيب ، وكان الوقت متسعاً ، وإنما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صلوات ، وهو متذكر للفائتة ، فإذا صلى كذلك انقلبت جائزة ، كما يأتي في مبحث « قضاء الفوائت » ، قول : الحمد لله ، عند سماع خبر سار ، قول : سبحان الله ، أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر ، كل شيء من القرآن قصد به الجواب ، نحو « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله : « آتنا غداءنا » ، لمستفهم عن شيء يأتي به ، وقوله . « تلك حدود الله فلا تقربوها » لمن استأذن في أخذ شيء ، وإذا لم يرد بهذا ونحوه الجواب ، بل أراد الإعلام ، بأنه في الصلاة لا تفسد ، رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئاً ، ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فإن فرضه يبطل وتنقلب صلاته في هذه الحالة نفلا ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعود قدر التشهد ، ومثله نزع الخف ولو بعمل يسير ، تعلم الأمي آية إن لم يكن مقتديا بقارئ ، سواء تعلمها بالتلقي أو بالتذكر إن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد ، وإلا فالتعلم بالتلقي لا يفسدها ، إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع والسجود ، فإن الباقي من الصلاة يكون قوياً فلا يصح بناؤه على ضعيف ، استخلاف من لا يصلح إماما كأمي ومعذور ، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه رؤية القرص ، إذا زالت الشمس ، وهو في صلاة أحد العيدين ، دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت ، سقوط الجبيرة عن برء ، زوال عذر المعذور بناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه ، الحدث عمداً ، أما سبق الحدث فلا يبطل ، بشروط ستأتي ، الإغماء ، والجنون ، والجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن ، المحاذاة ، وسيأتي بيانها في مبحث خاص ، ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة ، كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء ، قراءة من سبقه الحدث ، وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر ، فلو مكث لزحام ، أو لينقطع رعافه لا تبطل ، إذا جاوز ماء قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفين ، خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر : أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ، ظاناً أنه غير متوضئ ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة ، أو نجاسة ، وإن لم يخرج من المسجد ؛ =

إذا صلت المرأة جنب الرجل

أو أمامه ، وهى مقتدية ، ويعبر عن ذلك بالمحاذاة

اتفق الأئمة الثلاثة على أن المرأة إذا صلت خلف الإمام وهى بجنب رجل ، أو أمامه لا تبطل صلاتها بذلك ، كما لا تبطل صلاة أحد من المصلين المحاذين لها . وخالف الحنفية فى ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

= فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بلا ضرورة ، أما فتحه على إمامه ، فإنه جائز ، ولو قرأ المفروض ، أخذ المصلى بفتح غيره ، امتثال أمر الغير فى الصلاة ، التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المنفرد الاقتداء بغيره ، أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل وبالعكس ، وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد ، وإلا فلا تفسد على المختار ، مد الهمزة فى التكبير ، كما تقدم ، أن يقرأ ما لا يحفظه فى المصحف ، أو يلقنه غيره القراءة ، أداء ركن ، أو مضى زمن يسع أداء ركن ، مع كشف العورة ، أو مع نجاسة مانعة عن الصلاة ، أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه ، متابعة المسبوق إمامه فى سجود السهو إذا تأكد انفراده ، بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد ، وقيد ركعته بسجدة ، فتذكر الإمام سجود سهو ، فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية ، أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداه نائماً ، قهقهة إمام المسبوق ، وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين فى الرباعية ، إذا ظن أنه يصلى غيرها ، كما إذا كان فى الظهر ، فظن أنه يصلى الجمعة ، تقدم المأموم على الإمام بقدمه أما مساواته ، فإنها لا تبطل ، وسيأتى تفصيله فى « مبحث الإمامة » .

(١) الحنفية — قالوا : إذا صلت المرأة المشتهاة بجنب الرجل ، أو أمامه ، وهى مأمومة بطلت صلاتها ، بشروط تسعة : الأول : أن تكون المرأة مشتهاة . فإذا كانت صغيرة لا تشتهى ، فإنه لا يضر ، الثانى : أن تحاذى المرأة رجلا من المصلين بساقها وكعبها أما إذا كانت متأخرة عنه بساقها وكعبها ، فإنه يصح . الثالث : أن تحاذيه فى أداء ركن ، أو قدر ركن ، فإذا كبرت تكبيرة الإحرام ، وهى محاذية له ، ثم تأخرت ، فإن صلاتها لا تبطل ، لأن تكبيرة الإحرام ليست ركناً ولا قدر ركن ، الرابع : أن لا تكون فى صلاة الجنازة ونحوها ، فإذا حاذته فى صلاة الجنازة فإنها لا تبطل ، ومثلها كل صلاة ليست مشتملة على ركوع وسجود . الخامس : أن تكون مقتدية به ، =

شرح مبطلات الصلاة

التكلم بكلام أجنبي عنها عمداً

التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمداً مبطل لها باتفاق، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» رواه مسلم.

وحد الكلام المبطل هو ما كان مشتمل على بعض حروف الهجاء، وأقله ما كان منتظما من حرفين، وإن لم يفهما، أو حرف واحد مفهم لمعنى، كما إذا قال «ع» - بكسر العين - فإنه حرف واحد، ولكن له معنى في اللغة. لأن معناه احفظ. أما إذا نطق بحرف واحد لا معنى له، كما إذا قال: «ج» فإن صلاته لا تبطل بذلك، ومثل النطق بالحرف المهمل الذي لا معنى له الصوت الذي لا يشتمل على حرف مفهم، أو أكثر، وهذا متفق عليه عند الأئمة الثلاثة، وللمالكية تفصيل، فانظره تحت الخط[1]، أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى، فإنه لا يبطل الصلاة، وكذلك الصوت الذي لم يشتمل حروف، فانه لا يبطلها.

التكلم في الصلاة بكلام أجنبي سهواً أو جهلا

الكلام الأجنبي في الصلاة مبطل لها، ولو كان المتكلم ناسياً، عند الحنفية، والحنابلة؛

= أو تكون محاذية لرجل مقتدمعها بإمام واحد. أما إذا كانت تصلي خلف إمام، وهو يصلي خلف إمام آخر، وكانت محاذية له، فانه لا يضر؛ السادس: أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا: السابع: أن لا يشير إليها بالتأخر، فاذا أشار إليها بالتأخر، ولم تتأخر، فان صلاته لا تبطل، الثامن: أن ينوي إمامتها، اما إذا لم ينوي إمامتها. فان صلاتها لا تصح، ولا تضر محاذاتها في هذه الحالة، التاسع: أن يتحد المكان، فاذا صلت في مكان عال، فان الصلاة تصح لعدم وجود المحاذاة في هذه الحالة.

(١) المالكية — قالوا: حد الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهمة فأكثر، وقال بعضهم: هو مطلق الصوت، وإن لم يفهم.

وخالفهم الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] ، وإذا تكلم فى الصلاة جاهلاً بأن الكلام يفسد الصلاة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، لا فرق فى ذلك بين أن يكون قد تربى بعيداً عن البلاد الإسلامية التى ليس بها علماء أو كان لا يستطيع الوصول إليهم أولا ، وخالف الشافعية فى ذلك التفصيل ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] ، وإذا أكرهه أحد على الكلام وهو فى الصلاة ، فإنها تبطل باتفاق ، وإذا نام نوماً يسيراً لا ينقض الوضوء وهو فى الصلاة ، وتكلم فى هذه الحالة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [3] ، والظاهر يؤيد من قال ببطلان الصلاة ، لأن الذى ينام فى صلاته ، ويتكلم بكلام أجنبى يكون غافلا عن ربه تمام الغفلة ، فما قيمة صلاة من يفعل هذا ؟ .

التكلم عمداً لإصلاح الصلاة

إذا نسى الإمام شيئاً من الصلاة ، فقال له أحد المأمومين : أنت نسيت كذا ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [4] ، وإنما الذى لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم فى صلاة الظهر مثلا من ركعتين ناسياً ، فإن صلاته لا تبطل بالسلام .

---

(١) الشافعية — قالوا : إن تكلم فى الصلاة ناسياً : فإنها لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده ، بشرط أن يكون الكلام يسيراً وحد اليسير ما كان ست كلمات عرفية فأقل .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً إذا كان يسيراً ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ، ولا فرق فى ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا : إن تكلم الجاهل فى صلاته كلاماً يسيراً لا تبطل ، بشرط أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو يكون قد تربى بعيداً عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول إليهم لخوف ، أو عدم مال ، أو ضياع من تلزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك ، وإلا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل

(٣) الحنابلة — قالوا : إذا تكلم فى صلاته وهو نائم على هذه الحالة ، فإنها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا : الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المأموم ، أو منهما ، فإن وقع من المأموم ، فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : الأول : أن لا يكون كثيراً عرفا ، بحيث يكون به معرضاً عن الصلاة ؛ وإن كانت تدعو الحاجة =

الكلام فى الصلاة لإنقاذ الأعمى والكلام خطأ

الكلام لإنقاذ أعمى من الوقوع فى هلاك أو نحوه مبطل للصلاة باتفاق، ويجب على المصلى فى مثل هذه الحالة أن يتكلم ويقطع الصلاة، أما المخطئ، وهو الذى يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنفية. فانظر مذهبهم تحت الخط [1].

التنحنح فى الصلاة

ومن الكلام المبطل التنحنح إذا بان منه حرفان فأكثر، وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغير حاجة فإن كان لحاجة، كتحسين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة، أو يهتدى إمامه إلى الصواب، ونحو ذلك، فإنه لا يبطل، وكذا إذا كان ناشئاً بدافع طبيعى، فإنه لا يبطل عند الحنفية والحنابلة مادام لحاجة، وتوسع المالكية، والشافعية، فانظر مذهبهم تحت الخط [2].

= إليه؛ الثانى: أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له، فإن كثر كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبح له بطلت صلاته، مثلا إذا سلم إمامه فى الرباعية من ركعتين أو صلاها أربعاً، وقام للخامسة، ولم يفهم بالتسبيح، فإن للمأموم أن يقول له: أنت سلمت من اثنتين، أو قمت للركعة الخامسة، أو نحو ذلك.

هذا إذا وقع الكلام من المأموم. أما إذا وقع من الإمام، فإنه لا يبطل بثلاثة شروط: الشرطان المذكوران فى المأموم ويزيد شرط ثالث؛ وهو أن لا يحصل له شك فى صلاته من نفسه، بأن لم يشك أصلا، أو حصل له شك من كلام المأمومين. فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ماشك فيه، ويبنى صلاته على يقينه، ولا يسأل أحداً، وإلا بطلت صلاته.

(١) الحنفية — قالوا: المخطئ الذى يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضاً.

(٢) المالكية — قالوا: التنحنح لا يبطل الصلاة، وإن اشتمل على حروف مطلة، سواء كان لحاجة أو لغير حاجة على المختار، مالم يكن كثيرا، أو تلاعباً، وإلا أبطل.

الشافعية — قالوا: يعفى عن القليل من التنحنح إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضاً زمناً، بحيث لا يخلو الشخص منه زمناً يسع الصلاة، وإلا فلا يضر كثيره أيضاً. وكذلك إن =

الأنين والتأوه فى الصلاة

الأنين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة ، فإنها تبطل الصلاة ، إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها ؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

الدعاء فى الصلاة بما يشبه الكلام الخارج عنها

تبطل الصلاة بالدعاء الذى يشبه الكلام الخارج عنها ، وللأئمة فى ذلك تفصيل ، فانظره تحت الخط [2] .

= تعذر عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة ، كقراءة الفاتحة ، فإن التنحنح الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر ، أما إن تعذر عليه النطق بسنة ، فإن التنحنح الكثير لا يغتفر له فيها .

(١) المالكية — قالوا إن كان الأنين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع . أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة ، لكن الأنين للوجع إن كثر أبطل ، وإلا كان حكمها كحكم الكلام ، فإن وقعت من المصلى سهواً ، فإنها لا تبطل ، إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت عمداً فإنها تبطل إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة ، على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا : الأنين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث : الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفى هذه الحالة يعفى عن قليلها عرفاً ، ولا يعفى عن كثيرها ، ولو كان ناشئاً من خوف الآخرة : الثانية : أن لا تغلب عليه ، وحينئذ لا يعفى عن كثيرها ولا قليلها ؛ ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة : الثالثة : أن تكثر عرفاً ، وفى هذه الحالة لا يعفى عن قليلها أيضاً ، إلا إذا صارت مرضاً ملازماً ، فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ، ومثلها التثاؤب ، والعطاس ، والجشاء ، كما يأتى :

(٢) الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ؛ وضابطه أن لا يكون وارداً فى الكتاب الكريم ، ولا فى السنة ، ولا يستحيل طلبه من العباد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد فى الكتاب والسنة : أما ما ليس وارداً فيهما ، فإن كان يستحيل طلبه من العباد ، كطلب الرزق والبركة فى المال والبنين ونحو ذلك ، مما يطلب من الله وحده ، فإن الصلاة لا تبطل به ؛ وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد ، نحو : اللهم أطعمنى تفاحاً : أو زوجنى بفلانة ، فإنه يبطل الصلاة

إرشاد المأموم لغير إمامه في الصلاة ، ويقال له : الفتح على الإمام

تبطل الصلاة بإرشاد المأموم لغير الإمام الذي يصلي خلفه مثلا ، إذا كان يصلي شخص خلف إمام ، ووجد بجانبه شخصاً يصلي إماما ، فقرأ الثاني خطأ ، أو عجز عن القراءة فلا يصح للأول إرشاده ، لأنه مرتبط بالإمام ، فلا علاقة له بمصل آخر ، على أن في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقاً ، فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول : اللهم أطعمني تفاحاً ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم ، أو مستحيل ، أو معلق ، وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة ، بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عاقلا ، كأن يقول للعاطس : يرحمك الله ، أو غير عاقل ، كأن يخاطب الأرض ، فيقول لها : ربي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك ، ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد ، وليس من أمر الآخرة كالدعاء بحوائج الدنيا وملاذها ، كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء ، وقصراً فخما ، وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز أن يدعو لشخص معين ، بشرط أن لا يأتي بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ارحم فلاناً ، أما إذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فإن صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا نسي الإمام الآية ، كأن توقف في القراءة ، أو تردد فيها ، فإنه يجوز للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوي إرشاد إمامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الإمام مكروهة تحريماً ، كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام ، كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده ، بل ينبغي له أن ينتقل إلى المطلوب من سورة أخرى ، أو سورة أخرى كاملة ، أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب ، أما فتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتد مثله ، أو على إمام غير إمامه أو على منفرد ، أو على غير مصل فإنه يبطل الصلاة ، إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد ، ولكن ذلك يكون مكروهاً تحريماً حينئذ ، وكذلك أخذ المصلي بإرشاد غيره ، فإنه يبطل الصلاة ، إلا أخذ =

التسبيح في الصلاة لإرشاد الإمام
أو التنبيه على أنه في الصلاة أو نحو ذلك

ليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة ، أو لإرشاد الإمام إلى إصلاح خطأ وقع فيها ، أما التسبيح والتهليل والذكر بغير الوارد في الصلاة ، أو التكلم بآية من القرآن لافادة الغير غرضاً من الأغراض ، ففي كونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب (١) .

= الإمام بإرشاد مأمومه ، فإنه لا يبطل ، فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية . فأرشده غيره ، فعمل بإرشاده بطلت صلاته ، إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امتثاله في الفعل ، فإنه يبطلها فإذا وجدت فرجة في الصف ، فأمره غيره بسدها فامتثل بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمناً ما ، ثم يفعل من تلقاء نفسه

المالكية — قالوا : إن الفتح على الإمام لا تبطل به الصلاة ، وإنما يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما إذا وقف ، ولم يتردد ، فإنه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب ، كقراءة الفاتحة ، ويسن إن أدى إلى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ، ويندب إن أدى إلى إكمال السورة ، الذي هو مندوب وأما الفتح على غير الإمام ، سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها ، فإنه مبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة ، أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مادام متردداً ، فإن فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة ، ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما إن قصد الفتح وحده . أو لم يقصد شيئاً أصلا فإن صلاته تبطل على المعتمد أما الفتح على غير إمامه ، سواء كان مأموماً آخر ، أو غيره ، فإنه يقطع الموالاة في القراءة ، فيستأنفها إذا قصد الذكر : ولو مع الإعلام : وإلا بطلت .

الحنابلة — قالوا : يجوز للمصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه – أي منع من القراءة – أو غلط فيها ويكون الفتح واجباً إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك . أما الفتح على غير إمامه . سواء أكان في الصلاة أم خارجها . فإنه مكروه لعدم الحاجة إليه . ولا تبطل به الصلاة . لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية — قالوا : إذا تكلم المصلي بتسبيح أو تهليل ، أو أثنى على الله تعالى عند ذكره =

. . . .

= كأن قال : جل جلاله ؛ أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، أو قال : صدق الله العظيم ، عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ، ونحو ذلك ، فإن قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته ؛ أما إذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة ، فإن صلاته لا تبطل وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئاً ؛ ومثل ذلك ما إذا تكلم بآية من القرآن ، لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ، كأن خاطب شخصاً اسمه يحيي بقوله : « يا يحيي خذ الكتاب بقوة » يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده ؛ أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته : « ادخلوها بسلام آمنين » ؛ أو سأله رجل ، وهو يصلي ، ما هو مالك ؟ فقال : « والخيل والبغال والحمير لتركبوها » ونحو ذلك فإنه يبطل الصلاة ؛ إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أخبر بخبر سوء ، وهو في الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو رأى مايعجبه فقال : سبحان الله ، أو حدث مايفزعه فقال : بسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه ، فإن صلاته تبطل بذلك ، إلا إذا قصد مجرد الذكر أو الثناء ، فإنها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل ؛ يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور ؛ أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تفسد ، وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للأعلام بأنه في الصلاة ، أو تنبيه إمامه إلى خطأ في الصلاة ، لما ورد في الحديث : « إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح » .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إفهام الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه . وهو يصلي ، فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة ، فيشرع في قراءة « ادخلوها بسلام آمنين » جواباً عن ذلك الاستئذان ، أما إن وقع في غير محله ، كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة ، فأجابه بذلك بطلت صلاته ، أما إذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ؛ أو بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أي محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة — قالوا : لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض ؛ فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابته مصيبة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم : فقال : بسم الله ، ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به ، وإنما يكره لا غير ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، فإنها مستحبة في النفل فقط ، أما الفرض فإنها لا تطلب فيه ؛ ولا تبطله ؛ وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن : لغرض من الأغراض ، كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته : ادخلوها بسلام آمنين ، أو يقول : يا يحيى خذ الكتاب بقوة =

تشميت العاطس في الصلاة

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس ، فإذا شمّت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : « يرحمك الله » بكاف الخطاب ، أما إذا قال له : يرحمه الله . أو يرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (1)

= مخاطباً بذلك شخصاً اسمه يحيى . أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لا تتميز عن كلام الناس ، كأن يخاطب شخصاً اسمه إبراهيم بقوله : يا إبراهيم ، فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — قالوا : إذا تكلم بآية من القرآن ، وهو في الصلاة قاصداً بذلك إفهام الغير أمراً من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئاً . أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإفهام ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسبح له أو سبح لإمامه لتنبيهه إلى خطإ في الصلاة ، أو قال : الله ، عند حدوث ما يفزعه ، فإنه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ، ولو مع ذلك الغرض لا تبطل ، وإلا بطلت . أما إذا قال : صدق الله العظيم عند سماع آية أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقاً ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى . ولكنه يقطع موالاة القراءة فيستأنفها . ومثل ذلك إجابة المؤذن ، وإذا سمع المأموم إمامه يقول : إياك نعبد وإياك نستعين) فقال المأموم مثله . محاكاة له . أو قال : استعنا بالله . أو نستعين بالله . بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء وإلا فلا تبطل ، والإتيان بهذا بدعة منهى عنها ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالاة ، ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضمير ، فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(1) الحنفية — قالوا : إذا شمّت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته مطلقاً ، سواء قال له : يرحمك الله ، بكاف الخطاب . أو قال له ، يرحمه الله : نعم إذا عطس هو فقال لنفسه : يرحمني الله . أو خاطب نفسه ، فقال : يرحمك الله : فإن صلاته لا تبطل بذلك .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقاً .

إذا رد السلام وهو يصلي

إذا سلم عليه رجل وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، أما إذا رد عليه بالإشارة فإنها لا تبطل باتفاق ، ولكن لا يطلب الرد من المصلي بالإشارة إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

التثاؤب والعطاس والسعال في الصلاة

لا تبطل الصلاة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجشاء ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف للضرورة ، عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] .

العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس من جنسها

تبطل الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما يخيل للناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، وهذا حد العمل الكثير المبطل عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط [3] ، وهو مبطل للصلاة ؛ سواء وقع عمداً أو سهواً ، أما العمل القليل ،

---

(١) المالكية — قالوا : يرد السلام بالإشارة على الراجح .

(٢) الحنفية — قالوا : إنها لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة ، كأن يقول : في تثاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد العاطس حروفاً لا تضطره إليها طبيعة العطاس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : حكم هذه الأشياء كحكم الأنين والتأوه في التفصيل المتقدم ، فإن غلبت عليه ، ولم يستطع ردها عفي عن قليلها عرفاً ، أما إذا أمكنه ردها ولم يفعل ، فإنها تبطل الصلاة إلى آخر ما تقدم .

(٣) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقيناً ، وما في معنى هذا ؛ كوثبة واحدة كبيرة ؛ ومعنى توالبها أن لا تعد إحداها منقطعة عن الأخرى ، على الراجح ؛ وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان لغير عذر ؛ كمرض يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها زمناً يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا فلا تبطل .

الحنفية — قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

وهو مادون ذلك ، فلا يبطلها باتفاق ثلاثة من الأئمة ؛ وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) ؛ أما إذا عمل المصلي عملا زائداً عن الصلاة من جنسها ، كزيادة ركوع أو سجود ؛ فإن كان عمداً أبطل قليله وكثيره ؛ وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقاً ، قليلا كان العمل ، أو كثيرا ؛ كما أن الزيادة القولية ، كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقاً ، ولو كان عمدا ، ويسجد للسهو ؛ وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

التحول عن القبلة والأكل والشرب في الصلاة

تبطل الصلاة بالتحول عن القبلة في الصلاة ، وفي حد التحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) ؛ وكذا تبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

---

(١) المالكية — قالوا مادون العمل الكثير قسمان : متوسط ، كالانصراف من الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون سهوه ؛ ويسير جدا كالإشارة ، وحك البشرة ، وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٢) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت ؛ والكثير ما كان مثل الرباعية والثنائية ، كأن يصلي الظهر ثمان ركعات ؛ والصبح أربعاً ؛ وأربع ركعات في الثلاثية ومثل النفل المحدود : كالعيد ، والفجر بخلاف الوتر ، فإنه وإن كان محدودا ، ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة ؛ بل بزيادة ركعتين فأكثر ، أما غير المحدود ، كالشفع ، فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا كما أن الزيادة إذا قلت — وهي غير ماذكر — فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٣) المالكية — قالوا : التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة مالم تتحول قدماه عن مواجهة القبلة .

الحنابلة — قالوا : إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجملته عن القبلة .

الحنفية — قالوا : إذا تحول بصدره عن القبلة ، فإما أن يكون مضطرا أو مختاراً ؛ فإن كان مضطراً لا تبطل ، إلا إذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وإن كان مختاراً ، فإن كان بغير عذر بطلت ، وإلا فلا تبطل ، سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية — قالوا : إذا تحول بصدره عن القبلة يمنة أو يسرة ، ولو حرفه غيره . قهراً ، بطلت صلاته ، ولو عاد عن قرب ، بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسياً ، وعاد عن قرب فإنها لا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمداً أو سهواً ؛ =

إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء وهو في الصلاة

تبطل الصلاة إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء ، أو الغسل ، أو التيمم ، أو المسح على الخفين ، أو الجبيرة ، مادام المصلي لم يفرغ من صلاته بالسلام ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] . ومنها القهقهة ، وهي أن يضحك بصوت يسمعه وحده ، أو مع من

= ولو كان المأكول سمسمة أدخلها في فيه ، أو كان المشروب قطرة مطر ، سقطت في فيه فابتلعها ، إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة ، فبقي بين أسنانه مأكول دون الحمصة ، فابتلعه وهو في الصلاة فإنها لا تفسد بابتلاعه ، أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل ، فإنها تفسد ، ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتحلل من السكر والحلوى من فمه ، بشرط أن يصل إلى جوفه .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمداً ، والكثير هو ما كان مثل اللقمة ، أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة ، فإن كانت بين أسنانه ، فإنها لا تبطل ، ولو ابتلعها بمضغ ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملاً كثيراً على التحقيق ، وكذا إذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ ، فإنها لا تبطل ، وأما الأكل أو الشرب سهواً فلا يبطل الصلاة على الراجح ، ويسجد له بعد السلام إلا إذا اجتمعا ، أو وجد أحدهما مع السلام سهواً ، فإنه يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : كل ما وصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب ، ولو بلا مضغ ، فإنه يبطل الصلاة ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، إذا كان المصلي عامداً ، عالماً بتحريم الأكل والشرب ، وبأنه في الصلاة ولو مكرهاً . أما إذا كان ناسياً للأكل أو الشرب أو جاهلاً يعذر بجهله ، كما تقدم ، أو ناسياً أنه في الصلاة ، فإنه لا يضر القليل منها ، بخلاف الكثير ؛ أما المضغ بلا بلع ، فإنه من قبيل العمل ؛ تبطل بكثيره ؛ ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه ؛ إذا عجز عن تمييزه ومجه ، نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم إلى الجوف .

الحنابلة — قالوا : يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب ؛ أما اليسير منهما فيبطلها إذا كان عمداً لا نسياناً ؛ كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ؛ ولو لم يجر به الريق ؛ ويعرف الكثير واليسير بالعرف ؛ ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر ، والحلوى ونحوهما ؛ فإنه مبطل الصلاة ؛ ما لم يكن يسيراً نسياناً .

(1) الحنفية — قالوا : إنما يبطل طرو ناقض هذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد . أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .

بجواره ؛ وهي مبطلة مطلقاً ، قلت ، أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد ، أم عن سهو ، أم عن غلبة اشتملت على حروف أم لا ، عند المالكية ، والحنابلة : أما الحنفية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

إذا سبق المأموم إمامه بركن من أركان الصلاة

إذا سبق المأموم إمامه بركن عمداً بطلت صلاته ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام . أما إذا كان سهواً رجع لإمامه ، ولا تبطل صلاته عند المالكية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ومنها ما إذا وجد المتيمم ماء قدر على استعماله ، وهو في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (٣) :

---

(١) الحنفية — قالوا : إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ، أما إن كانت بعده ، فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقضت الوضوء ، كما تقدم تفصيله في « نواقض الوضوء » .

الشافعية — قالوا : لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم ، فالبطلان ليس بها ، وإنما بما اشتملت عليه من الحروف ، كما تقدم ، وهذا إذا كان باختياره ، أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيراً أبطل ، وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا سبق المأموم إمامه بركن بطلت صلاته ، سواء كان عمداً أو سهواً ، إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ، ويسلم معه ، أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل كما سيأتي تفصيل ذلك في « مبحث صلاة الجماعة » .

الشافعية — قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ، كسهو مثلا ، وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر ، كبطء قراءة ، كما سيأتي في « باب الجماعة » .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا وجد المتيمم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل ، لأن الصلاة تكون قد تمت .

الشافعية — قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل . إلا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا : إن وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، إلا إذا كان ناسياً له ، =

ومنها أن يجد العريان ثوباً ساتراً لعورته أثناء الصلاة [١] ، ولم يمكنه الاستتار به سريعاً ، بدون أن يعمل عملا كثيراً فيها ، أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير ، فإنه يستتر به ، ويبني على ماتقدم من صلاته .

إذا تذكر أنه لم يصل الظهر ، وهو في صلاة العصر ، ونحو ذلك

إذا تذكر المصلي وقتاً فاته وهو في صلاة غيرها ، كما إذا نسي صلاة الظهر ، وشرع في صلاة العصر ، فإن صلاة العصر تبطل ، بشرط أن يكون من أصحاب الترتيب ، وهو الذي لم تفته صلوات خمس ، أو أكثر ، كما سيأتي بيانه في « مبحث قضاء الفوائت » وهذا الحكم عند الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

= بأن كان معه ماء من قبل فنسيه وتيمم ، ثم دخل الصلاة ، وفي أثنائها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .

الحنابلة — قالوا : إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة ، وكان قادراً على استعماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : إذا وجد العاري مايستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريباً منه بأن كان بينه وبينه نحو صفين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه أخذه واستتر به . فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت وإن كان بعيداً ، وحد البعد الزيادة على ماذكر كمل الصلاة ، ولا يذهب للساتر ليأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية — قالوا إذا وجد العاري مايلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقاً . فإذا وجد ثوباً نجساً كله لاتبطل صلاته إذا صلى عارياً . بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي عارياً . أما إذا كان ربع الثوب طاهراً ، فإنه يلزمه الاستتار به . وتبطل صلاته بوجوده

(٢) المالكية — قالوا : إذا ذكر المصلي فائتة أثناء الصلاة ، وإن كانت يسيرة ، وهي مالم تزد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجدتيها قطع الصلاة وجوباً ، سواء كان فذا أو إماماً ، أما المأموم فإنه يقطع إن قطع إمامه تبعاً له ، وإلا فلا يقطع ، ويعيدها ندباً في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجدتيها ضم إليها ركعة أخرى وسلم ، وصارت صلاته نفلا ، فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رباعية فإنه =

إذا تعلم شخص آية في الصلاة

تبطل الصلاة إذا تعلم الأمي آية أثناء الصلاة مالم يكن مقتدياً بقارئ ، وهذا عند الحنفية . والحنابلة فانظر مذهب غيرهما تحت الخط [1] .

إذا سلم عمدا قبل تمام الصلاة

ومن مبطلات الصلاة أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة ، فإن سلم سهواً معتقداً ، كمال الصلاة التي شرع فيها فإن صلاته لاتبطل إذا لم يعمل عملا كثيراً ولم يتكلم ، على التفصيل السابق في المذاهب

مباحث الأذان

تعريفه

قد عرفت أن الأذان سنة للصلاة خارجة عنها ، ويتعلق بالأذان مباحث : أحدها : تعريفه . ثانيها : سبب مشروعيته ، ودليله ؛ ثالثها : ألفاظه ؛ رابعها حكمه ؛ خامسها : شروطه سادسها: سننه ومندوباته . سابعها : مكروهاته ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

معنى الأذان ، ودليله

الأذان في اللغة معناه الإعلام ، قال تعالى : «وأذان من الله ورسوله» ، أي إعلام ، وقال : «وأذن في الناس بالحج» ، أي أعلمهم ، ومعناه في الشرع ، الإعلام بدخول وقت الصلاة . بذكر مخصوص ، أما دليل مشروعية الأذان ، فالكتاب والسنة ، والإجماع ، قال تعالى :

= لايقطع الصلاة ، بل يتمها ، وتقع صحيحة حينئذ ، أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية — قالوا : ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة ، سواء كان الترتيب سنة ، كما لو فاتت بعذر ، أو واجباً ، كما لو فاتت بغير عذر .

(1) المالكية — قالوا : إن كان مقتدياً بقارئ ، كفاه الاقتداء ، وإن كان غير مقتد ، وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ماتقدم من صلاته ، ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية — قالوا : الأمي إذا تعلم شيئاً من القراءة ، وهو في صلاته بنى على ماتقدم من صلاة بقراءة ماتعلمه .

« ياأيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله » وقال تعالى : « وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » رواه البخارى ، ومسلم ؛ أما كيفيته ، وألفاظه فقد بينت فى الأحاديث الأخرى .

متى شرع الأذان

وسبب مشروعيته وفضله

شرع الأذان فى السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن أنكر مشروعيته يكفر ، أما سبب مشروعيته فهو أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صعب على الناس معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا فى أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبى صلى الله عليه وسلم كيلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناقوس ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « هو للنصارى » ، وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : « هو لليهود » ، وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم » ، وأشار بعضهم بإيقاد النار ، فقال : « ذلك للمجوس » ، وأشار بعضهم بنصب راية ، فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضاً ، فلم يعجبه صلى الله عليه وسلم ذلك ، فلم تتفق آراؤهم على شىء ، فقام صلى الله عليه وسلم مهتماً ، فبات عبد الله بن زيد مهتماً باهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى فى نومه ملكاً علمه الأذان والإقامة ، فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقد وافقت الرؤيا الوحى ، فأمر بهما النبى صلى الله عليه وسلم ، وهذا معنى حديث رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وأخرج الترمذى بعضه ، وقال : حديث حسن صحيح ، وفى « الصحيحين » عن أنس ، قال : لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشىء يعرفونه ، فذكروا أن يوقدوا ناراً ، أو يضربوا ناقوساً ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بلالا أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة . أما فضل الأذان فقد دلت عليه أحاديث كثيرة صحيحة : منها ماروى عن أبى هريرة عن أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لو يعلم الناس مافى النداء ، والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » متفق عليه ، ومنها ماروى عن معاوية عن أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه مسلم ، ومعنى استهموا — اقترعوا —

ألفاظ الأذان

ألفاظ الأذان ، هي : « الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » ، وهذه الصيغة متفق عليها بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] ، ويزاد في أذان الصبح بعد حي على الفلاح « الصلاة خير من النوم » مرتين ندباً ، ويكره ترك هذه الزيادة باتفاق .

إعادة الشهادتين مرة أخرى

في الأذان ويقال لذلك : (ترجيع)

يكتفى بالصيغة المتقدمة في الأذان ، فلا يزاد عليها شيء عند الحنفية ، والحنابلة . أما المالكية والشافعية فقد قالوا : بل يسن أن يزيد النطق بالشهادتين بصوت منخفض مسموع للناس ، قبل الإتيان بهما بصوت مرتفع ، إلا أن المالكية يسمون النطق بهما بصوت مرتفع : ترجيعاً ، والشافعية يسمون النطق بهما بصوت منخفض ترجيعاً ، ولعل المالكية قد نظروا إلى اللغة ، لأن الترجيع معناه الإعادة ، والمؤذن ينطق أولا بالشهادتين سراً ، ثم يعيدها جهراً ، فتسمية الإعادة جهراً ترجيعاً موافق للغة ، والشافعية قد نظروا إلى أن الأصل في الأذان إنما هو الإتيان فيه بالشهادتين جهراً . فالنطق بهما قبل ذلك سراً أجدر بأن يسمى ترجيعاً ، أي حكاية لما يأتي بعدهما ، والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يكون نص الأذان عند الشافعية ، والمالكية بعد التكبير هكذا : « أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله — بصوت منخفض — ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله — بصوت مرتفع — كالتكبير ، ثم يقول : أشهد أن محمداً رسول الله : أشهد أن محمداً رسول الله — بصوت منخفض — ثم يعيدها بصوت مرتفع ، كالتكبير ، ثم يقول : حي على الصلاة مرتين — بصوت مرتفع — بدون ترجيع ، ثم يقول : حي على الفلاح كذلك ، ثم يقول : الله أكبر . الله أكبر » ، ثم يختم بقول : لا إله إلا الله ، إلا في صلاة الصبح ، فإنه يندب أن يقول بعد حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين ، وإذا تركهما صح الأذان مع الكراهة ، وكذا إذا ترك الترجيع فإنه يكره ، ولا يبطل الأذان بتركه ،

---

(١) المالكية — قالوا : يكبر مرتين لا أربعاً .

فالشافعية ، والمالكية متفقون على صيغة الأذان ، إلا في التكبير . فإن الشافعية يقولون : إنه أربع تكبيرات ، والمالكية يقولون : إنه تكبيرتان :

حكم الأذان

اتفق الأئمة على أن الأذان سنة مؤكدة : ماعدا الحنابلة : فإنهم قالوا : إنه فرض كفاية بمعنى إذا أتى به أحد فقد سقط عن الباقين . على أن للأئمة تفصيلا في حكم الأذان ؛ فانظره تحت الخط[1] .

---

(١) الشافعية — قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين للمنفرد ، إذا لم يسمع أذان غيره . فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزأه ، وإن لم يذهب ، أو ذهب ولم يصل . فإنه لم يجزئه ويسن للصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر ، ولو كانت فائتة : فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالي يكفيه أن يؤذن أذاناً واحداً للأولى منها : فلا يسن الأذان لصلاة الجنازة ، ولا للصلاة المنذورة ، ولا للنوافل ، ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر ؛ أو المغرب والعشاء في السفر ، فإنه يصليهما بأذان واحد ؛

الحنفية — قالوا : الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحي الواحد ، وهي كالواجب في لحوق الإثم لتاركها ، وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلي في بيته في المصر ، لأن أذان الحي يكفيه كما ذكر ، فلا يسن لصلاة الجنازة والعيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب ؛ أما الوتر فلا يسن الأذان له ، وإن كان واجباً ، اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا : الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلي معها غيرها بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة ، ولكل مسجد ، ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما ؛ كالمجموعة ؛ تقديماً أو تأخيراً ، فلا يؤذن للنافلة ، ولا للفائتة ، ولا لفرض الكفاية ، كالجنازة . ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك ، كما لا يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها ، والمنفرد إلا كان بفلاة من الأرض ؛ فيندب لهما أن يؤذنا لها ، ويجب الأذان كفاية في المصر ، وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة : فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك .

الحنابلة — قالوا : إن الأذان فرض كفاية في القرى والأمصار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنازة ؛ ولا عيد ، ولا نافلة ؛ ولا صلاة منذورة ، ويسن لقضاء الصلاة الفائتة ؛ وللمنفرد : سواء كان مقيما أو مسافراً ؛ وللمسافر ولو جماعة

شروط الأذان

يشترط للأذان شروط : أحدها : النية ، فإذا أتى بصيغة الأذان المتقدمة بدون نية وقصد ، فإن أذانه لا يصح عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فلا يشترطون النية في الأذان ؛ بل يصح عندهم بدونها ، ثانيها : أن تكون كلمات الأذان متوالية ، بحيث لا يفصل بينهما بسكوت طويل ، أو كلام كثير ، أما الكلام القليل ، فإن الفصل به يبطل الأذان ، سواء كان جائزاً أو محرماً ، وهذا متفق عليه بين الأئمة ؛ إلا أن الحنابلة قالوا : الفصل بالكلام القليل المحرم يبطل الأذان ، ولو كلمة واحدة ، بحيث لو سب شخصاً بكلمة فإن أذانه يبطل عند الحنابلة ، ثالثها : أن يكون باللغة العربية . إلا إذا كان المؤذن أعجمياً ، ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله . أما إذا كان يؤذن لجماعة لا يعرفون لغته . فإن أذانه لا يصح طبعاً ، لأنهم لا يفهمون ما يقول ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنابلة فقالوا لا يصح الأذان بغير العربية على كل حال ، رابعاً : أن يقع الأذان كله بعد دخول الوقت ؛ فلو وقع قبل دخول الوقت لم يصح في الظهر والعصر والمغرب والعشاء باتفاق ، أما إذا وقع أذان الصبح قبل دخول الوقت ، فإنه يصح عند ثلاثة من الأئمة ، بشرائط خاصة ؛ وخالف الحنفية ، فانظره تحت الخط [1] ، خامسها : أن تكون

---

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً ، ويكره تحريماً على الصحيح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت ، فمحمول على التسبيح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ، ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيراً ، ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويعتد بذلك الأذان فلا يعاد ، إلا في رمضان ، فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم إن أدى إلى تلبيس على الناس أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح ، فإنه يصح من نصف الليل : لأنه يسن للصبح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم لما فيه من التلبيس على الناس إلا الصبح ، فإنه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل لإيقاظ النائمين ، ثم يعاد عند دخول وقته استناناً .

كلمات الأذان مرتبة ، فلو لم يرتب كلماته ، كأن ينطق بكلمة : حي على الفلاح ، قبل حي على الصلاة ، فإنه يلزمه إعادة الكلمات التي لم يرتبها ، بأن يقول مرة أخرى . حي على الصلاة ؛ حي على الفلاح ، وهكذا ، فإن لم يعدها مرتبة بطل أذانه ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم الخط (١) .

أذان الجوق ، ويقال له : الأذان السلطاني

بقي من شرائط الأذان المتفق عليها أن يأتي به شخص واحد ، فلو أذن مؤذن ببعضه ، ثم أتمه غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر ، بحيث يأتي كل واحد بجملة غير التي يأتي بها الآخر ، وقد يسمى ذلك بعضهم بأذان الجوق ، أو الأذان السلطاني ، وهو جهل ، ومن فعله فقد أبطل سنة الأذان ، نعم إذا أتى به اثنان أو أكثر بحيث يعيد كل واحد ما نطق به الآخر بدون تحريف ، وبذلك يؤذن كل واحد منهم أذاناً كاملا فإنه يصح ، وتحصل به سنة الأذان ، ولكنه بدعة لا ضرورة إليها ، وقد تكون غير جائزة إذا قصرت على مقام واحد ، وإنما كان جائزاً ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعه ، والقواعد العامة لا تأباه ، لأن أذان اثنين أو أكثر في مكان واحد كأذانهم في عدة أمكنة ، ولكن روح التشريع الإسلامي تقضي بالوقوف عند الحد الذي أمر به الدين في العبادات ، فما دام ذلك لم يرد في الشريعة الإسلامية بخصوصه ، فالأحوط تركه على كل حال

شروط المؤذن

يشترط في المؤذن أن يكون مسلماً ، فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلا ، فلا يصح من مجنون ، أو سكران ؛ أو مغمى عليه ، وأن يكون ذكراً ، فلا يصح من أنثى أو خنثى ، وهذه الشروط متفق عليها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم مع باقي شروط الأذان عندهم تحت الخط (٢) ، ولا يشترط في المؤذن أن يكون بالغاً ، بل يصح أذان الصبي المميز ، سواء أذن

---

(١) الحنفية — قالوا : يصح الأذان الذي لا ترتيب فيه مع الكراهة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) الحنفية — قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطاً لصحة الأذان ، فيصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الإثم عن أهل الحي بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ؛ =

بنفسه أو اعتمد فى أذانه على مؤذن بالغ باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] ، ولا يشترط أن يكون الأذان ساكن الجمل ، فلو قال : حى على الصلاة حى على الصلاة فإنه يصح عند الشافعية ، والحنفية ؛ أما الحنابلة والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] ، ولكن يسن أن يقف على رأس كل جملة عندهما .

مندوبات الأذان وسننه

ويندب فى الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين ، وأن يكون حسن

= إذ يشترط فى التصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عدلا ، ولو امرأة ، وأن يكون عاقلا مميزاً عالماً بالأوقات ، فإذا أذن شخص فاقد لشرط من هذه الشروط صح أذانه فى ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه فى دخول الوقت ، ويكره أذانه ، كما يكره أذان الجنب والفاسق ، ويعاد الأذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب ، أما إذا أذن لجماعة عالمين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراتب ، فلا يعاد الأذان ، ولا يصح أذان الصبى غير المميز ، ولا يرتفع الإثم به ، أما أذان المرأة ، فإنه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوتها ، كما تقدم فى مبحث « الجهر بالقراءة » .

(١) المالكية — قالوا : يشترط فى المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً . فإذا أذن الصبى المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو فى دخول الوقت على بالغ . فيصح أن يكون عدل رواية ؛ فلا يصح أذان الفاسق . إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

(٢) الحنابلة — قالوا : يشترط فى الأذان أيضاً أن يكون ساكن الجمل . فلو أعربه لا يصح إلا التكبير فى أوله . فإسكانه مندوب . كما يقول المالكية . ويحرم أن يؤذن غير المؤذن الراتب إلا بإذنه وأن صح إلا أن يخاف فوات وقت التأذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له إعادة الأذان ؛ ويشترط أيضاً لصحته أن لا يكون ملحوناً لحناً يغير المعنى . كأن يمد همزة الله . أو باء . أكبر . فإن فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن لحاضر ، فرفع صوته بقدر ما يسمعه ، ورفع الصوت على هذا الوجه متفق عليه بين الحنابلة ؛ والشافعية .

المالكية — قالوا : يشترط أن يقف المؤذن على رأس كل جملة من جمل الأذان . إلا التكبير الاول ، فإنه لا يشترط الوقوف عليه ، بل يندب فقط ، فلو قال : الله أكبر الله أكبر ؛ فانه يصح مع مخالفة المندوب .

الصوت مرتفعه ، وأن يؤذن بمكان عال ، كالمنارة وسقف المسجد ، وأن يكون قائماً ، إلا لعذر من مرض ونحوه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، إلا لإسماع الناس ، فيجوز استدبارها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط [1] .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في « حي على الصلاة » وجهة اليسار عند قوله : « حي على الفلاح » بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف المالكية فقالوا : لا يندب الالتفات المذكور ، كما خالف الحنابلة في كيفية الالتفات ، فقالوا : يندب أن يلتفت بصدره أيضاً ، ولا يضر ذلك في استقبال القبلة مادام باقي جسمه متجهاً إليها ، ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير ، فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين ، وقد عرفت اختلاف المذاهب في هذا الحكم قريباً ، فارجع إليها إن شئت .

إجابة المؤذن

إجابة المؤذن مندوبة لمن يسمع الأذان ، ولو كان جنباً ، أو كانت حائضاً أو نفساء ، فيندب أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا عند قول « حي على الصلاة » ، « حي على الفلاح » فإنه يجيبه فيهما بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن الحنفية اشترطوا أن لا تكون حائضاً أو نفساء ، فإن كانت فلا تندب لها الإجابة ، بخلاف باقي الأئمة ، والحنابلة اشترطوا أن لا يكون قد صلى الفرض الذي يؤذن له ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] ، وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند

---

(١) المالكية — قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى إلى استدبار القبلة بجميع بدنه إذا احتاج إلى ذلك لإسماع الناس ، ولكنه يبتدئ أذانه مستقبلا .

الشافعية — قالوا : يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفاً ، بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفاً ، فيسن الدوران ، كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبلية من القرية .

الحنفية — قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، إلا في المنارة فإنه يسن له أن يدور فيها ليسمع الناس في كل جهة ، وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسن له الاستقبال ، بخلاف الماشي .

الحنابلة — قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

(٢) الحنابلة — قالوا : إنما تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، فإن كان كذلك فلا يجيب ، لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

قوله : « الصلاة خير من النوم » ، يقول : صدقت ، وبررت ، وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع . أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط[1] .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفلا ، أو صلاة جنازة ، بل تكره ولا تبطل بالإجابة إلا إذا أجابه بقول : صدقت ، وبررت ، أو بقول : «حي على الصلاة ، أو الصلاة خير من النوم » ، فإنها تبطل كذلك ، أما لو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق رسول الله ، فإنها لا تبطل ، ولا تطلب الإجابة من المشغول بقربان أهله ، أو قضاء حاجة ، لأنهما في حالة تنافي الذكر ، وكذلك لا تطلب من سامع خطبة ، وهذه الأحكام متفق عليها عند الشافعية والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط[2] ، بخلاف المعلم والمتعلم : فإن الإجابة تطلب منهما ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : لا تطلب من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعي ، أما القارئ والذاكر فتطلب منهما الإجابة باتفاق . وأما الآكل فتطلب الإجابة منه عند المالكية ؛ والحنابلة ؛ وقال الشافعية ؛ والحنفية : لا تطلب ؛ وتطلب الإجابة في الترجيع عند المالكية ؛ والشافعية ؛ القائلين به إلا أن الشافعية يقولون : يندب أن يجيبه مرتين : والمالكية يقولون : يكتفي بالإجابة في أحدها وإذا تعدد المؤذنون وترتبوا ، أجاب كل واحد بالقول ندباً .

هذا ، ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ، ثم يقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته » .

= الحنفية — قالوا : ليس على الحائض ؛ أو النفساء إجابة ؛ لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل ؛ فكذا بالقول .

(1) المالكية — قالوا : لا يحكي السامع قول المؤذن : « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبدلها بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(2) المالكية — قالوا : تندب الإجابة للمتنفل ، ولكن يجب أن يقول عند : « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ إن أراد أن يتم ، فإن قالهما كما يقول المؤذن بطلت صلاته إن وقع ذلك عمداً أو جهلا . وأما المشغول بصلاة الفرض ، ولو كان فرضه منذوراً فتكره له حكاية الأذان في الصلاة ، ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الحنفية — قالوا : إذا أجاب المصلي مؤذناً فسدت صلاته ، سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئاً . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته . ولا فرق بين النفل والفرض .

الأذان للصلاة الفائتة

يسن أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصلي في جماعة، سواء أكان في بيته أم في الصحراء، بخلاف ما إذا كان يصلي في بيته منفرداً، فانه لا يرفع صوته، أما قضاء الفائتة في المسجد، فانه لا يؤذن لها مطلقاً، ولو كانت في جماعة، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط [1]، وإن كانت عليه فوائت كثيرة، وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن للأولى منها، ويخير في باقيها، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والحنابلة؛ أما المالكية فقد عرفت أن الأذان عندهم مكروه للفائتة على أي حال، والشافعية قالوا: يحرم الأذان لباقي الفوائت إذا قضاها في مجلس واحد، أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فانه يؤذن لها بخصوصها.

الترسل في الأذان

الترسل معناه التمهل والتأني، بحيث يفرد المؤذن كل جملة بصوته، على أن الفقهاء لهم تفصيل في معنى الترسل، فانظره تحت الخط [2]، أما حكم الترسل فقد اتفق الحنفية، والمالكية على أنه سنة، وتركه مكروه، بخلاف الشافعية والحنابلة، فانهم قالوا: إن الترسل مندوب، وتركه خلاف الأولى، أما معنى الترسل السابق فقد زاد فيه بعض المذاهب قيوداً أخرى، فانظره تحت الخط [3]

---

(١) المالكية — قالوا: يكره الأذان للفائتة مطلقاً، سواء كان المصلي في بيته، أو في الصحراء، وسواء كان في جماعة أو منفرداً، بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا، كثيرة كانت أو يسيرة.

(٢) الحنفية — قالوا: الترسل هو التمهل، بحيث يأتي المؤذن بين كل جملتين بسكتة تسع إجابته فيما نطق به، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى.

المالكية — قالوا: الترسل هو عدم تمطيط في الأذان؛ وإنما يكون التمطيط مكروهاً ما لم يتفاحش عرفاً، وإلا حرم، وبهذا تعلم أن الخروج بالأذان إلى الأغاني الملحونة في زماننا حرام عند المالكية، وفي هذا من الزجر الشديد لمثل هؤلاء الناس ما لا يخفى.

(٣) الشافعية — قالوا: الترسل هو التأني، بحيث يفرد كل جملة بصوت، إلا التكبير في أوله وفي آخره، فيجمع كل جملتين في صوت واحد.

الحنابلة — قالو: إن الترسل هو التمهل والتأني في الأذان.

مكروهات الأذان

أذان الفاسق

يكره فى الأذان أمور : منها أذان الفاسق ، فلو أذن الفاسق صح مع الكراهة عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] .

ترك استقبال القبلة فى الأذان ، وأذان المحدث

يكره ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للإسماع ، كما تقدم ، كما يكره أن يكون المؤذن محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ، والكراهة فى الأكبر أشد ، وهذه الكراهة متفق عليها عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة . فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] .

الأذان لصلاة النساء

الأذان لصلاة النساء فى الأداء والقضاء ، مكروه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٣] .

الكلام حال الأذان

يكره الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعاً . أما بما يطلب شرعاً كرد السلام ، وتشميت العاطس ، ففيه خلاف المذاهب [٤] ، وإنما يكره الكلام حال الأذان مالم يكن لإنقاذ أعمى ونحوه ، وإلا وجب ،

---

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على غيره ، كما تقدم .
الحنابلة قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الحنابلة ، والحنفية — قالوا : يكره أذان الجنب فقط ، أما المحدث حدثاً أصغر فلا يكره أذانه ، وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل ، ويحرم إن قصدن التشبه بالرجال ، أما إذا لم يقصدن ذلك كان أذانهن مجرد ذكر ، ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت

(٤) الحنفية — قالوا : يكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام ، وتشميت العاطس ، ولا يطلب =

فإن كان يسيراً بنى على مامضى من أذانه ، وإن كان كثيراً استأنف الأذان من أوله ، ومنها أن يؤذن قاعداً أو راكباً من غير عذر إلا المسافر ، فلا يكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فإن أذان الراكب عندهم غير مكروه على المعتمد .

التغني بالأذان

التغني والترنم في الأذان بالطريقة المعروفة عند الناس في زماننا هذا لا يقرها الشرع ، لأنه عبادة يقصد منها الخشوع لله تعالى ، على أن في حكم ذلك تفصيل في المذاهب ذكرناه تحت الخط [1] .

هذا . ولا يكره أذان الصبي المميز ، والأعمى إذا كان معه من يدله على الوقت ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] .

= من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ؛ ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أثنائه أعاده .

الشافعية — قالوا : إن الكلام اليسير برد السلام ، وتشميت العاطس ليس مكروهاً ، وإنما هو خلاف الأولى ، على الراجح ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا : رد السلام وتشميت العاطس مباح ، وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقاً ؛ ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية ، كأن يناديه إنسان فيجيبه .

المالكية — قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(1) الشافعية — قالوا : التغني هو الانتقال من نغم إلى نغم آخر ، والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا : التغني هو الإطراب بالأذان ، وهو مكروه عندهم .

الحنفية — قالوا : التغني بالأذان حسن ، إلا إذا أدى إلى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يحرم فعله ، ولا يحل سماعه .

المالكية — قالوا : يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع ؛ إلا إذا تفاحش عرفاً فإنه يحرم

(2) الشافعية — قالوا : يكره أذان الصبي المميز ، كما تقدم .

المالكية — قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صح أذانه وإلا فلا ؛

الإقامة

تعريفها وصفتها

الإقامة هي الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ؛ وألفاظها هي « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ؛ قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » ، وهذه الصفة متفق عليها بين الحنابلة ، والشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

حكم الإقامة

الإقامة كالأذان ، فحكمها حكمه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٢)

شروط الإقامة

شروط الإقامة كشروط الأذان المتقدمة قريباً . إلا في أمرين : أحدهما : الذكورة ، فإنها ليست شرطاً في الإقامة ، فتصح إقامة المرأة ، بشرط أن تقيم لنفسها ، أما إذا كانت تصلي مع رجال

---

(١) الحنفية — قالوا : إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها ، واثنتان في آخرها ، وباقي ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين ، ونصها هكذا : « الله أكبر الله أكبر ؛ الله أكبر الله أكبر ؛ أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ؛ أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » .

المالكية — قالوا : الإقامة كلها وتر ، إلا التكبير أولا وآخراً فمثنى ، ولفظها « الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة حي على الفلاح . قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله » .

(٢) المالكية — قالوا : إن حكم الإقامة ليس كحكم الأذان المتقدم ، بل هي سنة عين لذكر بالغ ، وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ، ومندوبة عيناً لصبي وامرأة ، إلا إذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

فإن إقامتها لهم لا تصح عند الشافعية ، والمالكية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

ثانيهما : إن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفاً دون الأذان ، فلو أقام الصلاة ، ثم تكلم بكلام كثير ، أو شرب ، أو أكل ، أو نحو ذلك ، وصلى بدون إقامة ، فإنه يصح ، لأنه أتى بسنة الإقامة ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] .

وقت قيام المقتدى للصلاة

عند الإقامة

اختلفت المذاهب فى وقت قيام المقتدى الذى يسمع إقامة الصلاة ، فانظره تحت الخط [3] :

---

(١) الحنفية — قالوا : إن الشروط المذكورة شروط كمال لاشروط صحة ، كما تقدم ، فيكره أن يتخلف منها شرط ، والإقامة مثل الأذان فى ذلك ، إلا أنه يعاد الأذان ندباً عند فقد شىء منها ، ولا تعاد الإقامة ، ومن هذا تعلم أن المرأة إذا أقامت الصلاة لرجال ، فإن إقامتها تصح مع الكراهة .

الحنابلة — قالوا : إن الذكورة شرط فى الإقامة أيضاً ، فلا تطلب من المرأة ، كما لا يطلب منها الأذان .

(٢) الحنفية — قالوا : لاتعاد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير ، أو عمل كثير ، كالأكل ، أما لو أقام المؤذن ، ثم صلى الامام بعد الاقامة ركعتى الفجر ، فلا تعاد .

(٣) المالكية — قالوا : يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الاقامة أو بعدها بقدر مايستطيع ، ولايحد ذلك بزمن معين ، أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا : يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الاقامة .

الحنابلة — قالوا : يسن أن يقوم عند قول المقيم : قد قامت الصلاة ، إذا رأى الامام قد قام ، وإلا تأخر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا : يقوم عند قول المقيم : « حى على الفلاح » .

سنن الإقامة ومندوباتها

سنن الاقامة كسنن الأذان المتقدمة ، إلا فى أمور : منها أنه يسن أن يكون الأذان بموضع مرتفع دون الاقامة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [١] ؛ ومنها أنه يندب الترجيع فى الاذان دون الاقامة عند من يقول بالترجيع ، وهم المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فقالوا : لا ترجيع لا فى الاذان ولا فى الاقامة ؛ ومنها أنه يسن فى الاذان التأنى ، ويسن فى الاقامة الاسراع باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٢] ؛ ومنها أنه يسن أن يضع المؤذن طرفى إصبعيه المسبحة فى صماخ أذنيه باتفاق الحنابلة ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٣] .

الأذان لقضاء الفوائت

يسن فى قضاء الفوائت الاذان الأولى فقط ، بخلاف الاقامة ، فإنها تسن لكل فائتة ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط [٤] ، ثم إن الاقامة مطلوبة للرجل والمرأة ، بخلاف الاذان ، فإنه لا يطلب من المرأة عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [٥] .

هذا ويزاد فى الاقامة بعد فلاحها « قد قامت الصلاة » كما تقدم فى نصها .

---

(١) الحنابلة — قالوا : يسن أن تكون الاقامة بموضع عال كالاذان ، إلا أن يشق ذلك .

(٢) المالكية — قالوا : إن التأنى المتقدم تفسيره فى الاذان مطلوب فى الاقامة أيضاً .

(٣) الحنفية — قالوا : إن هذا مندوب فى الاذان دون الاقامة ، فالاحسن الاتيان به ، ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا : وضع الاصبعين فى الاذنين للإسماع فى الاذان دون الاقامة جائز لا سنة .

(٤) المالكية — قالوا : يكره الاذان للفوائت مطلقاً ، بخلاف الاقامة ، فإنها تطلب لكل فائتة ، على التفصيل السابق .

(٥) الحنابلة — قالوا : لا تطلب الاقامة من المرأة أيضاً ، بل تكره كما يكره أذانها

الفصل بين الأذان والإقامة

أولا : يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والاقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة فى المسجد مع المحافظة على وقت الفضيلة ، إلا فى صلاة المغرب ، فإنه لا يؤخرها ، وإنما يفصل بين الأذان والاقامة فيها بفاصل يسير كقراءة ثلاث آيات ، وهذا الحكم عند الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [1] .

أخذ الأجرة على الأذان ونحوه

ثانياً : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه ، كالامامة والتدريس باتفاق الحنفية ، والشافعية ؛ وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط [2] .

الأذان فى أذن المولود ، والمصروع

ووقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك

يندب الاذان فى أذن المولود اليمنى عند ولادته ، كما تندب الاقامه فى اليسرى ، وكذا يندب الاذان وقت الحريق ، ووقت الحرب ، وخلف المسافر . وفى أذن المهموم والمصروع .

---

(١) المالكية — قالوا : الافضل للجماعة التى تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبلية إلا الظهر ، فالافضل تأخيرها لربع القامة ، ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير إلى وسط الوقت ، وأما الجماعة التى لا تنتظر غيرها والفذ فالافضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقاً بعد النوافل القبلية ، إن كان للصلاة نوافل قبلية .

الحنابلة — قالوا : يجلس المؤذن بين الاذان والاقامة بقدر ما يفرغ قاضى الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه ، وصلاة ركعتين ، إلا فى صلاة المغرب ، فإنه يندب أن يفصل بين الاذان والاقامة بجلسة خفيفة عرفا .

(٢) المالكية — قالوا : يجوز أخذ الاجرة على الاذان والاقامة ، وعلى الامامة إن كانت تبعاً للأذان أو للإقامة ، وأما أخذ الاجرة عليها استقلالا فمكروه إن كانت الاجرة من المصلين ، وأما إن كانت من الوقف ، أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة — قالوا : يحرم أخذ الاجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما ، وإلا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين إليهما .

الصلاة على النبي قبل الاذان

والتسابيح قبله بالليل

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه مشروعة بلا خلاف ، سواء كانت من المؤذن أومن غيره ، لما رواه مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا علي » فقوله : « ثم صلوا عليّ » عام يشمل المؤذن وغيره من السامعين ، ولم ينص الحديث على أن تكون الصلاة سراً ، فإذا رفع المؤذن صوته بالصلاة بتذكير الناس بهذا الحديث ، ليصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً ، إنما الذي يجب الالتفات إليه هو الخروج بالصلاة والسلام عن معنى التعبد إلى التغني ، والإتيان بأناشيد تقتضي الانسلاخ من التعبد إلى التطريب بها كما يفعله بعض المؤذنين في زماننا ، فإن ذلك من أسوأ البدع التي ينبغي تركها ، وقد صرح الشافعية ، والحنابلة بأنها سنة ، ولعلهم أرادوا المعنى الذي ذكرناه

أما التسابيح والاستغاثات بالليل قبل الأذان فمنهم من قال : إنها لا تجوز ، لأن فيها إيذاء للنائمين الذين لم يكلفهم الله ، ومنهم من قال : إنها تجوز لما فيه من التنبيه ، فهي وإن لم تكن من الاحكام الشرعية ، فليست سنة ولا مندوبة ، ولكن التنبيه للعبادة مشروع ، بشرط أن لا يترتب عليها ضرر شرعي ، والأولى تركها ، إلا إذا كان الغرض منها إيقاظ الناس في رمضان ، لأن في ذلك منفعة هم .

فاعلم اولا ان الناس على قسمين مجتهدين وغير مجتهدين والاجتهاد على قسمين اجتهاد مطلق واجتهاد مقيد فاهل الاجتهاد المطلق لا يجوز لهم تقليد غيرهم مطلقا وانما الواجب عليهم العمل باجتهادهم كما ذكرناه فيما سبق واهل الاجتهاد المقيد يجب عليهم تقليد اهل الاجتهاد المطلق في اصول مذاهبهم فقط دون الفروع كابي يوسف ومحمد ونحوهما من اهل الاجتهاد المقيد و الظاهر انهم لا يختص وجوب تقليدهم في الاصول لاهل الاجتهاد المطلق بمجتهد دون مجتهد بل يجوز لهم تقليد اصول اي مجتهد ارادوا ويحمل على هذا وافقه ابي يوسف رحمه الله تعالى كما ذكرنا وكل ما ورد من هذا القبيل يخرج على ذلك واما غير المجتهدين فهم عامة الناس فلا يجب عليهم التزام العمل بمذهب معين من المذاهب الاربعه على القول الراجح كما سبق بل يجوز لكل احد منهم ان يعمل في عباده او معامله على اي مذهب شاء لكن بعد استيفاء جميع الشروط التي

يشترطها ذلك المذهب والا كان عمله باطلا بالاجماع كما سنذكر
ولا يلزمه اعتقاد رجحية ذلك المذهب الذي قلده والاولى
اعتقاد الارجحية للخروج من الخلاف في ذلك كما تقدم بيانه
ومتى عمل عبادة او معاملة ملفقة اخذها من كل مذهب قولا
لا يقول به صاحب المذهب الاخر فقد خرج عن المذاهب الاربعة
واخترع له مذهبا خامسا فعبادته باطلة ومعاملته غير صحيحة
وهو متلاعب في الدين وغير عامل بمذهب من مذاهب المجتهدين
لانه لو سأل كل مفت من اهل المذاهب الاربعة فلا يسوغ له ان
يفتي بصحة تلك العبادة او المعاملة لفقد شروط صحتها عنده
فاين قولهم العامي لا مذهب له يعني معينا كما ذكرنا وانما مذهبه
فتوى مفتيه فاي فقيه افتاه جاز له العمل بقوله كما صرح به في البحر
وغيره في قضاء الفوائت واي مفتي حنفي يفتي بصحة الوضوء من ماء
مقدار القلتين وقعت فيه نجاسة ولم يتغير بها احد اوصافه واي
مفتي شافعي يفتي بصحة الوضوء من غير نية ولا ترتيب واي مالكي
يفتي بصحة الوضوء من غير دلك ولا موالاة واي حنبلي يفتي بصحة
الوضوء من غير تسمية فلو توضأ رجل من ماء القلتين المذكور من
غير نية ولا ترتيب ولا دلك ولا موالاة ولا تسمية فهذا الوضوء
باطل اجماعا من غير خلاف فاي حكم هو بصحته وهو مقلد لكان مخترعا
مذهبا خامسا كما ذكرنا وذلك باطل حتى لو كان مجتهدا لا يسوغ له
احداث قول خامس يخالف ما اجمعت عليه الائمة الاربعة على ما
سنذكره فكيف وهو مقلد وقد صرح الاصوليون في بحث الاجماع
بذلك

محتويات الجزء الأول (الفهرست)

كتاب الطهارة

مباحث الحيض

مباحث المسح على الخفين

مباحث التيمم

مباحث الجبيرة

كتاب الصلاة

الكتب المطبوعة فى مكتبة اشيق كتاب أوى

١ـ علماء المسلمين و وهابيون	: صفحه	١٦٣	،	١٩٧٣
٢ـ المنحة الوهبية فى رد الوهابية	: صفحه	١٦٠	،	١٩٧٣
٣ـ المنتخبات	: صفحه	٢٤٠	،	١٩٧٣
٤ـ المتنبئ القاديانى	: صفحه	٨٠	،	١٩٧٣
٥ـ مفتاح الفلاح	: صفحه	٨٨	،	١٩٧٣
٦ـ خلاصة التحقيق	: صفحه	١١٢	،	١٩٧٤
٧ـ خلاصة الكلام (الجزء الثانى)	: صفحه	١١٢	،	١٩٧٤
٨ـ اثبات النبوة مع هدية المهديين	: صفحه	٤٥ و ١٠٦	،	١٩٧٤
٩ـ حجة الله على العالمين (الجلد الثانى)	: صفحه	١١٢	،	١٩٧٤
١٠ـ الانوار المحمدية (الجلد الاول)	: صفحه	٤٠٠	،	١٩٧٥
١١ـ كتاب الصلوة	: صفحه	٣٢	،	١٩٧٥
١٢ـ المستند المعتمد	: صفحه	١٦٠	،	١٩٧٥
١٣ـ التوسل بالنبى وجهلة الوهابيين	: صفحه	٢٠٤	،	١٩٧٥
١٤ـ الصواعق الالهية مع فتنة الوهابية	: صفحه	٦٤ و ١٣	،	١٩٧٥
١٥ـ البصائر لمنكرى التوسل بأهل المقابر	: صفحه	٢٦٤	،	١٩٧٥
١٦ـ نخبة اللآلى شرح قصيدة الامالى	: صفحه	١٩٢	،	١٩٧٥
١٧ـ القول الفصل شرح الفقه الاكبر	: صفحه	٢٠٧	،	١٩٧٥
١٨ـ جزء عمّ من القرآن الكريم	: صفحه	٢١	،	١٩٧٥
١٩ـ صرف عربى و عوامل	صفحه :	٨٠		١٩٧٥
٢٠ـ سيف الجبار	: صفحه	٤٨	،	١٩٧٥
٢١ـ در المعارف (بلسان الفارسى)	: صفحه	١٦٠	،	١٩٧٤
٢٢ـ الاصول الاربعة فى ترديد الوهابية	صفحه :	١٢٨		١٩٧٥

PUBLISHED FROM IŞIK KİTABEVİ
(P.K. 35, FATİH-İSTANBUL, TURKEY)

ENGLISH

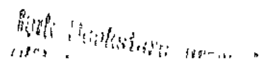
1 — ENDLESS BLISS, FIRST FASCICLE 168 pages, 3rd ed., 1975	10.— TL.
2 — ENDLESS BLISS, SECOND FASCICLE 192 pages. 2nd ed., 1975	10.— TL.
3 — THE RELIGION REFORMERS IN ISLAM 240 pages, 2nd ed., 1974	10.— TL.
4 — THE SUNNI PATH 80 pages. 4th ed., 1975	5.— TL.
5 — ANSWER TO A UNIVERSITY STUDENT 20 pages, 1st ed., 1971	1.— TL.
6 — BELIEF AND ISLAM 100 pages, 5th ed., 1975	5.— TL.
7 — ANSWER TO AN ENEMY OF ISLAM 128 pages. 1st ed., 1975	5.— TL.
8 — ADVICE FOR THE WAHHABI 1st ed., 1975	10.— TL.

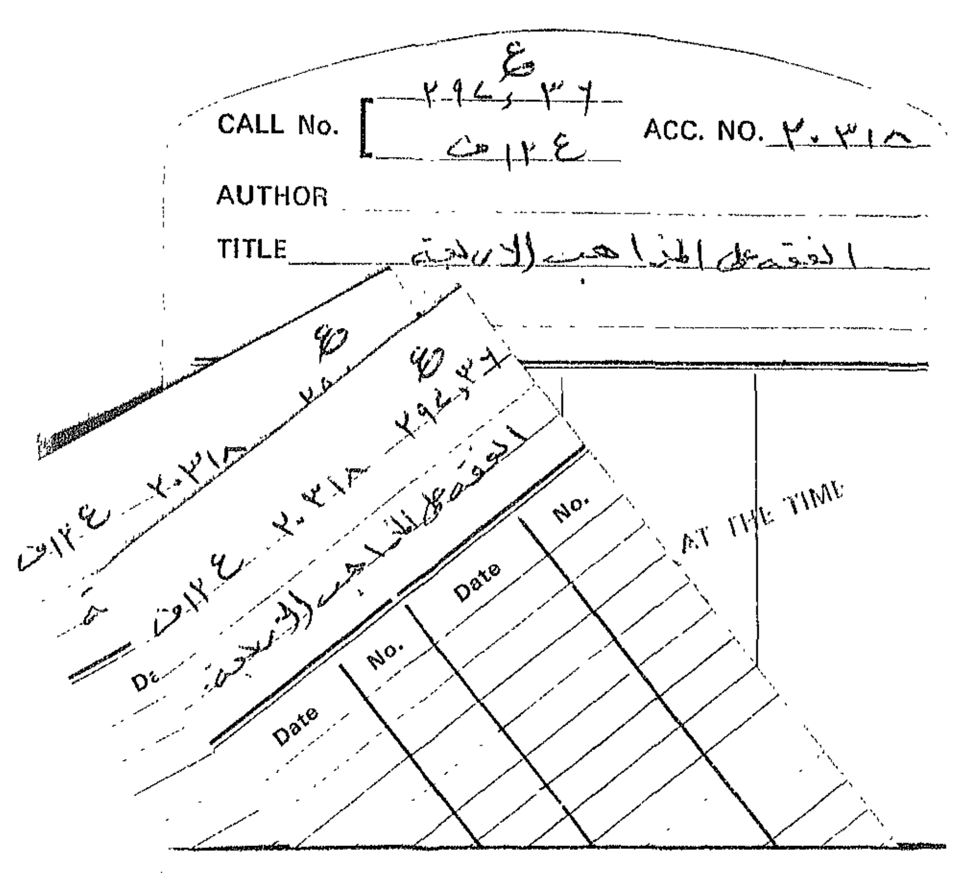
FRENCH

1 — LA VOIE DE EHL-I SUNNET 68 pages, 1st ed., 1974	5.— TL.
2 — FOI ET ISLAM 96 pages, 3rd ed., 1974	4.— TL.

GERMAN

1 — DER WEG DER AHL-I SUNNA 96 pages, 1st ed., 1975	5.— TL.
2 — GLAUBE UND ISLAM 88 pages, 2nd ed., 1973	2.— TL.







RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Re. 1.00** per volume per day shall be charged for text-books and **10 Paise** per volume per day for general books kept over-due.